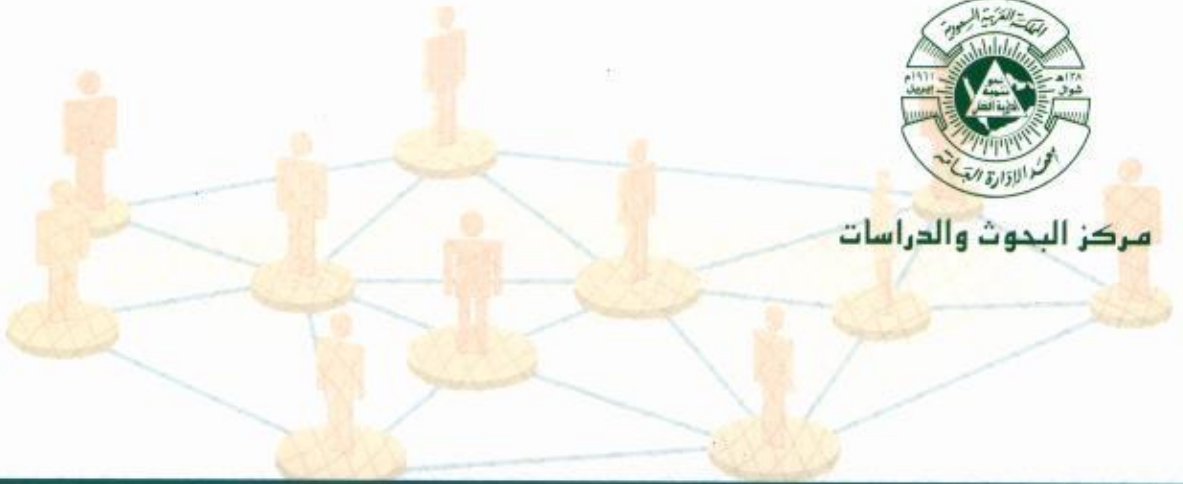
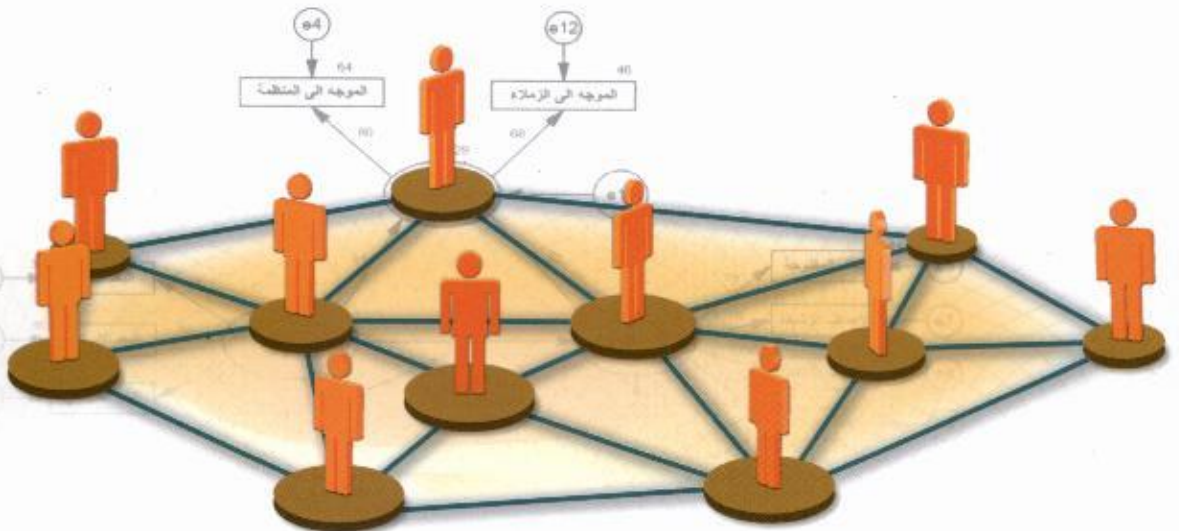




مركز البحوث والدراسات



نموذج بنائي لدور رأس المال الاجتماعي التنظيمي في تعزيز فعالية الأجهزة الحكومية السعودية



إعداد

د. طارق عطية عبدالرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث والدراسات

نموذج بنائي لدور رأس المال الاجتماعي التنظيمي في تعزيز فعالية الأجهزة الحكومية السعودية

إعداد

د. طارق عطية عبدالرحمن

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

بطاقة الفهرسة

معهد الإدارة العامة، ١٤٣٩هـ. (ح)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

عبدالرحمن، طارق عطية

نموذج بنائي لدور رأس المال الاجتماعي التنظيمي في
تعزيز فعالية الأجهزة الحكومية السعودية / طارق عطية
عبدالرحمن.

٢٦٨ ص؛ ١٧ سم × ٢٤ سم.

ردمك: ٩٩٦٠-١٤-٢٧٧-٩

١- علم الاجتماع الاقتصادي أ. العنوان

١٤٣٩/٧٦١٣

ديوي ٣٠١,٥١

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٧٦١٣

ردمك: ٩٩٦٠-١٤-٢٧٧-٩

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٣	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
١٣	تمهيد
١٣	١/١ موضوع البحث
٢١	٢/١ المشكلة البحثية وأسئلة الدراسة
٢٤	٣/١ أهداف البحث
٢٤	٤/١ أهمية البحث
٢٥	٥/١ حدود البحث
٢٦	٦/١ مصطلحات ومفاهيم البحث
٢٩	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
٢٩	تمهيد
٢٩	١/٢ رأس المال الاجتماعي
٢٩	١/١/٢ رأس المال الاجتماعي: النشأة والمفهوم
٣٥	٢/١/٢ أهمية ودور رأس المال الاجتماعي في عملية التنمية والتطوير
٣٨	٣/١/٢ نظرية رأس المال الاجتماعي
٤٥	٢/٢ رأس المال الاجتماعي في السياق التنظيمي
٤٥	١/٢/٢ مفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي
٤٩	٢/٢/٢ دور ووظائف رأس المال الاجتماعي التنظيمي في المنظمات الاجتماعية
٥١	٣/٢/٢ أبعاد وقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي
٥٧	٤/٢/٢ بناء رأس المال الاجتماعي التنظيمي والاستثمار فيه
٦٠	٥/٢/٢ دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية
٦٣	٦/٢/٢ العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية:
٦٤	٣/٢ سلوك المواطنة التنظيمية
٦٥	١/٣/٢ مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٦٨	٢/٣/٢ أهمية سلوك المواطنة التنظيمية في تحقيق الفعالية التنظيمية
٧٢	٣/٣/٢ النظريات المفسرة لسلوك المواطنة التنظيمية
٧٤	٤/٣/٢ أنماط وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية
٨٠	٤/٢ الفعالية التنظيمية
٨١	١/٤/٢ مفهوم الفعالية التنظيمية
٨٦	٢/٤/٢ النظرية التنظيمية ودراسة الفعالية
٨٨	٣/٤/٢ طرق ومداخل دراسة وقياس الفعالية التنظيمية
٩٩	٤/٤/٢ العلاقة بين مداخل ونماذج دراسة الفعالية التنظيمية
١٠١	٥/٤/٢ مستويات الفعالية التنظيمية
١٠٣	٥/٢ الدراسات السابقة
١٠٣	١/٥/٢ الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة السعودية
١٠٨	٢/٥/٢ الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة العربية
١١٣	٣/٥/٢ الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة الأجنبية
١١٨	٤/٥/٢ التعليق على الدراسات السابقة
١٢٠	٦/٢ نموذج الدراسة والفرضيات البحثية
١٢١	١/٦/٢ نموذج الدراسة
١٢١	٢/٦/٢ فرضيات الدراسة
١٢٥	الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة
١٢٥	تمهيد
١٢٥	١/٣ نوع ومنهج الدراسة
١٢٥	٢/٣ مجتمع وعينة الدراسة
١٣٠	٣/٣ أساليب جمع البيانات
١٣٠	٤/٣ أداة الدراسة
١٣٣	٥/٣ التحقق من كفاءة أداة الدراسة «الاستبانة»

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٣٣	١/٥/٣ التحليل العاملي الاستكشافي.....
١٣٥	١/١/٥/٣ التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي.....
١٣٩	٢/١/٥/٣ التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية.....
١٤١	٣/١/٥/٣ التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير الفعالية التنظيمية.....
١٤٥	٢/٥/٣ التحليل العاملي التوكيدي «نموذج القياس».....
١٤٦	١/٢/٥/٣ نموذج القياس لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي.....
١٥٥	٢/٢/٥/٣ نموذج القياس لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية.....
١٦٢	٣/٢/٥/٣ نموذج القياس لمتغير الفعالية التنظيمية.....
١٧٤	٦/٣ أساليب معالجة البيانات والتحليل الإحصائي.....
١٧٧	الفصل الرابع: النتائج البحثية والاجابة عن أسئلة الدراسة.....
١٧٧	تمهيد.....
	١/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول للدراسة والخاص بالتعرف على رصيد
١٧٧	رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية
	٢/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني للدراسة والخاص بالتعرف على مستوى
١٨٢	ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية
	٣/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث للدراسة والخاص بالتعرف على
١٨٦	مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية
	٤/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع للدراسة والخاص بالتعرف على تأثير
١٩٢	بعض المتغيرات الشخصية والتنظيمية على متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي
	التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية)
١٩٢	١/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً للنوع.....
١٩٤	٢/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً للمستوى الوظيفي.....
١٩٦	٣/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً للعمر.....
١٩٨	٤/٤ /٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي.....

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢٠٠	٥/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة في العمل
	٥/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس للدراسة المتعلق بالتعرف على طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية
٢٠٢	٦/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال السادس للدراسة المتعلق بالتعرف على طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية
٢٠٧	٧/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السابع للدراسة المتعلق بالتعرف على طبيعة العلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية
٢١٠	٨/٤ النموذج البنائي (Structural Model) واختبار التأثير الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية
٢١٤	الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات
٢٢٣	تمهيد:
٢٢٣	١/٥ نتائج الدراسة ومناقشتها
٢٢٣	١/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بالمقاييس المستخدمة في الدراسة ومناقشتها
٢٢٦	٢/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة ومناقشتها
	٣/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير المتغيرات الشخصية والتنظيمية على متغيرات الدراسة ومناقشتها
٢٣٠	٤/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية ومناقشتها
٢٣٢	٥/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية ومناقشتها

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢٣٥	٥/١/٥ نتائج تأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي على سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية ومناقشتها
٢٣٧	٦/١/٥ نتائج تأثير سلوك المواطنة التنظيمية على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية ومناقشتها
٢٣٨	٧/١/٥ التأثير الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية
٢٣٨	٢/٥ توصيات ومقترحات الدراسة
٢٤١	٣/٥ الدراسات المستقبلية المقترحة
٢٤٣	المراجع
٢٥٩	ملحق رقم (١): الاستبانة

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	جدول رقم
٨٧	تطور مداخل دراسة الفاعلية التنظيمية	(١-٢)
٩٨	مقارنة بين المداخل والنماذج الأساسية للفاعلية التنظيمية	(٢-٢)
	تصنيف الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية حسب القطاعات	(١-٣)
١٢٦		
١٢٧	توزيع عينة الدراسة على القطاعات والأجهزة الحكومية	(٢-٣)
١٢٩	خصائص عينة الدراسة	(٢-٣)
	نتائج اختبار (KMO and Bartlett) للمقاييس المستخدمة في الدراسة	(٤-٣)
١٣٤		
	مصفوفة العوامل وتشبعات الفقرات بالعوامل التي استخلصت بطريقة المكونات الرئيسة بعد التدوير بطريقة فارماكس لمقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي	(٥-٣)
١٣٥		
	مصفوفة العوامل وتشبعات الفقرات بالعوامل التي استخلصت بطريقة المكونات الرئيسة بعد التدوير بطريقة فارماكس لمقياس سلوك المواطنة التنظيمية	(٦-٣)
١٣٩		
	مصفوفة العوامل وتشبعات الفقرات بالعوامل التي استخلصت بطريقة المكونات الرئيسة بعد التدوير بطريقة فارماكس لمقياس الفعالية التنظيمية	(٧-٣)
١٤٢		
١٤٧	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لمتغير البعد العلاقي	(٨-٣)
١٤٩	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لمتغير البعد الإدراكي	(٩-٣)
١٥١	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لمتغير البعد البنائي	(١٠-٣)
١٥٥	صدق وثبات نموذج القياس لمتغير رأس المال الاجتماعي	(١١-٣)
	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعد سلوك المواطنة	(١٢-٣)
١٥٧	الموجه نحو المنظمة	

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	جدول رقم
	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعء سلوك المواطنة	(١٣-٣)
١٥٩	الموجه نحو زملاء العمل	
١٦١	صدق وثبات نموذج القياس لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية	(١٤-٣)
١٦٣	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعء النظم المفتوحة	(١٥-٣)
١٦٦	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعء الأهداف الرشيدة	(١٦-٣)
١٦٨	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعء العمليات الداخلية	(١٧-٣)
١٧٠	مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعء العلاقات الإنسانية	(١٨-٣)
١٧٢	صدق وثبات نموذج القياس لمتغير الفعالية التنظيمية	(١٩-٣)
	رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي وأبعاده الثلاثة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية	(١-٤)
١٧٨	مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية	(٢-٤)
١٨٣	مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية	(٣-٤)
١٨٧	نتائج اختبار «ت» لعينتين مستقلتين للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً للنوع	(٤-٤)
١٩٣	نتائج اختبار «ت» لعينتين مستقلتين للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً للمستوى الوظيفي	(٥-٤)
١٩٥	نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً للعمر	(٦-٤)
١٩٦		

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	جدول رقم
	نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً للمؤهل العلمي	(٧-٤)
١٩٩		
	نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً لسنوات الخبرة في العمل	(٨-٤)
٢٠١		
	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار Kol-mogorov-Smirnov	(٩-٤)
٢٠٢		
	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية	(١٠-٤)
٢٠٤		
	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية	(١١-٤)
٢٠٨		
	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية	(١٢-٤)
٢١٢		
	مؤشرات حسن مطابقة للعلاقة السببية بين رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية	(١٣-٤)
٢١٦		
	نتائج اختبار العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM)	(١٤-٤)
٢١٧		
	مؤشرات جودة المطابقة للنموذج البنائي للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية في ظل وجود سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط	(١٥-٤)
٢١٩		

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	جدول رقم
	نتائج اختبار العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية في ظل وجود سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM)	(١٦-٤)
٢٢٠		
٢٢١	مربع معاملات الارتباط المتعدد R^2	(١٧-٤)
	التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة، لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية	(١٨-٤)
٢٢٢		

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

الصفحة	الموضوع	شكل رقم
٩٦	مدخل القيم المتنافسة	(١-٢)
١٢١	نموذج الدراسة	(٢-٢)
	مخطط الجذور الكامنة للعوامل المكونة لمقياس رأس المال الاجتماعي	(١-٣)
١٣٨	التنظيمي	
١٤١	مخطط الجذور الكامنة للعوامل المكونة لمقياس سلوك المواطن التنظيمية	(٢-٣)
١٤٥	مخطط الجذور الكامنة للعوامل المكونة لمقياس الفعالية التنظيمية	(٣-٣)
١٤٨	نموذج القياس النهائي لمتغير البعد العلاقي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي	(٤-٣)
١٥٠	نموذج القياس النهائي لمتغير البعد الإدراكي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي	(٥-٣)
	نموذج القياس النهائي لمتغير البعد البنائي لرأس المال الاجتماعي	(٦-٣)
١٥٢	التنظيمي	
١٥٣	نموذج القياس النهائي لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي	(٧-٣)
١٥٨	نموذج القياس النهائي لبعـد سلوك المواطن الموجه نحو المنظمة	(٨-٣)
١٦٠	نموذج القياس النهائي لبعـد سلوك المواطن الموجه نحو زملاء العمل	(٩-٣)
١٦١	نموذج القياس النهائي لمتغير سلوك المواطن التنظيمية	(١٠-٣)
١٦٤	نموذج القياس النهائي لبعـد النظم المفتوحة	(١١-٣)
١٦٦	نموذج القياس النهائي لبعـد الأهداف الرشيدة	(١٢-٣)
١٦٨	نموذج القياس النهائي لبعـد العمليات الداخلية	(١٣-٣)
١٧١	نموذج القياس النهائي لبعـد العلاقات الانسانية	(١٤-٣)
١٧٣	نموذج القياس النهائي للفعالية التنظيمية	(١٥-٣)
	نموذج المعادلة البنائية للعلاقة السببية بين رأس المال الاجتماعي	(١-٤)
٢١٥	التنظيمي والفعالية التنظيمية	
	النموذج البنائي للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية	(٢-٤)
٢١٨	في ظل وجود سلوك المواطن التنظيمية كمتغير وسيط.	

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

تمهيد:

يتناول الباحث في هذا الفصل بعض الجوانب التي توضح في مجموعها الإطار العام للبحث وهي الجوانب الخاصة بموضوع البحث وتحديد مشكلته، وأهداف البحث وأسئلته ومحدداته، وإيضاح أهمية إجرائه وتحديد المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في البحث.

١/١ موضوع البحث:

نظراً لما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتحولات كثيرة وسريعة في تركيبة المجتمعات والمنظمات لا سيما المنظمات والأجهزة الحكومية، نتيجة التطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري متمثلاً بالقوى البشرية العاملة في هذه المنظمات والأجهزة الحكومية، ظهرت وتطورت اتجاهات ومفاهيم جديدة في الفكر الإداري المعاصر تؤكد على أن نشأة المنظمات وغموها وبقائها أو انهيارها لا يقتصر فحسب على الجانب التقني في المنظمة، وإنما بما تتبناه وتطبقه من مفاهيم إدارية حديثة تسهم في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، لذا فقد توجهت أنظار الباحثين والمختصين في شتى الحقول العلمية والإنسانية والاجتماعية نحو دراسة هذه المفاهيم مؤكدين أهمية تطبيقها في المنظمات والأجهزة، ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم المواطنة التنظيمية ومفهوم رأس المال الاجتماعي، وهما أداتان من الأدوات التي تستطيع من خلالها المنظمات مواكبة التغيرات ومواجهة التحديات وتحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها، وقد أكدت الكثير من الدراسات والبحوث على أن التفاعل بين كل من الجوانب الإنسانية والاجتماعية والتقنية سوف يؤدي إلى تحقيق التوازن في الجوانب التنظيمية للعملية الإدارية مما يؤدي إلى تحسين الفعالية التنظيمية.

وقد شهد العقدان الماضيان اهتماماً متزايداً بإصلاح القطاع العام، بما في ذلك الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في جميع دول العالم لمواجهة تحديات العصر الحديث وأدت إلى تراكم المعرفة. وفي هذا الصدد أشار كابوكو (Kapucu, 2006, p.89) إلى أن إصلاح الإدارة

العامة أصبح الآن ظاهرة عالمية، لتتمكن الحكومات من التكيف مع التغير الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي السريع، بما في ذلك آثار العولمة.

وهناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين على أن إصلاح القطاع العام يبدأ بتحسين فاعلية وأداء الأجهزة الحكومية، وتطوير الموارد البشرية العاملة في هذه الأجهزة، واكتساب ثقة العملاء والمجتمع.

وتُعدُّ الفعالية التنظيمية من أهم المتغيرات التنظيمية التي يهتم بها كلُّ من الأكاديميين والممارسين على حد سواء، إذ يشير Zammuto (1984, p.606) إلى أن موضوع الفعالية التنظيمية للأجهزة والمؤسسات يعد أحد أهم الموضوعات حيث يعتبرها الباحثون المتغير النهائي والأخير في الدراسات الميدانية. وذكر Balduck & Buelens (2008, p.3) أن التساؤل الذي يدور حول أي المنظمات تكون أكثر فاعلية عن المنظمات الأخرى، هو تساؤل أساسي في دراسات وبحوث المنظمات، وأن التحدي الكبير للتقييم التنظيمي هو تحديد العوامل المهمة التي تستخدم لتمييز المنظمات الفعالة عن المنظمات غير الفعالة.

وتنشأ أهمية دراسة الفعالية التنظيمية من جانب كل من المجتمع والإدارة والباحثين ورجال الأعمال وغيرهم ممن ترتبط مصالحهم بالمؤسسة، حيث يحرص كل منهم على التعرف على مستوى أداء المؤسسة. فالمجتمع حريص على معرفة مستوى الفعالية في المؤسسات المشاركة في تطوره وازدهاره، كما تحتاج الإدارة إلى التعرف على ذلك بهدف العمل على رفع مستوى التخطيط لإحداث التنمية الإدارية المطلوبة لاستمرارية المؤسسة، في حين أن العاملين بالمؤسسة يهتمون بدراسة الفعالية في مؤسساتهم للاطمئنان على مستقبلهم الوظيفي فيها وإشباع حاجاتهم للانتماء إليها.

وهناك العديد من العوامل التي توصلت إليها الدراسات السابقة كمحددات للفعالية التنظيمية والتي تلعب دوراً مهماً في تحقيقها. وقد أشار أرياني (Ariani, 2012) إلى أن الفعالية التنظيمية تعد النتيجة الأهم في دراسات كل من رأس المال الاجتماعي وسلوكيات المواطنة التنظيمية. في حين ذكر نيهان (Nyhan, 2000) أن وجود العلاقات الإيجابية بين العاملين والموظفين في المنظمات والمؤسسات تسهم في إيجاد بيئات مستقرة تحسن الفاعلية والأداء.

كما ذكر (Milana & Maldaon, 2015) أن أدبيات رأس المال الاجتماعي ترى أن الاختلافات في الأداء التنظيمي للمنظمات قد ترجع إلى الاختلافات في قدرة هذه المنظمات على خلق واستغلال رأس المال الاجتماعي، وأن الميزة التنظيمية يمكن أن تنشأ من القدرة الجماعية للفاعلين في المنظمة على تبادل وجمع ودمج وتكامل المعرفة، وأن رأس المال الاجتماعي يمكّن ويسهل جمع وتبادل هذه المعرفة.

وسلوك المواطنة التنظيمية هي السلوك الوظيفي الإضافي الذي يفوق توقعات العمل الاعتيادية، ولا يتم ملاحظته مباشرة من قبل نظام المكافآت الرسمي، ويؤدي إلى زيادة فاعلية الأداء التنظيمي. وتوجد عدة فوائد لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية أوردتها الزيدي (٢٠٠٧م) منها: انخفاض معدل دوران العمل لوجود عاملين مكرسين للعمل في المنظمة والبقاء فيها لمدة طويلة، وبناء بيئة أفضل للعمل ضمن المنظمة، وتقليل حجم المشكلات ما بين العاملين داخل المنظمة، وتخفيض الكلف في المنظمة ومنها كلف التهيئة والتنشئة والتدريب وتحقيق أفضل استثمار للوقت، ودعم توجهات الإدارة الحديثة مثل (إدارة الجودة الشاملة، فرق العمل، والإنتاج الآلي)، وتعزيز الأداء التنظيمي، وزيادة فاعلية المنظمة لتحقيق أهدافها، تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

وأشار العامري (٢٠٠٣) إلى أن كثيراً من الدراسات في مجال سلوك المواطنة التنظيمية ذات أهمية كبرى للمنظمات خاصة فيما يتعلق بكفاءة وفاعلية المنظمة في تحقيق أهدافها والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة عمليات الإبداع وسرعة المنظمة للاستجابة للمتغيرات البيئية وقدرتها على التكيف معها وتكيف العاملين معها. أيضاً توصلت دراسات أخرى إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين سلوك المواطنة التنظيمية وكل من جودة، وكمية العمل المنجز، وفي تفسير الباحثين لهذه النتيجة، أشاروا إلى أن هناك عدداً من الأسباب قد تشرح هذه العلاقة منها: أن سلوك المواطنة التنظيمية يساعد على توجيه الموارد بشكل أكبر نحو تحقيق الأهداف الإنتاجية، وأنه يعزز من إنتاجية المديرين والعاملين، ويسهم في تنسيق النشاطات بين جماعات العمل بشكل أفضل، ويعزز قدرة المنظمة على استقطاب أفضل للعاملين، والمحافظة عليهم عن طريق جعلها مكان عمل جاذب.

كما ذكر محمد وآخرون (Mohammad, Habib & Alias, 2011) أن سلوك المواطنة

ببعديها الموجه نحو الأفراد والموجه نحو المنظمة من المحددات المهمة للفعالية التنظيمية والكفاءة والإنتاجية والأداء العام للمنظمة. وعلى الرغم من ذلك فإن البحوث والدراسات الخاصة بالعوامل المحددة التي تعزز سلوك المواطنة التنظيمية في ظل سياقات تنظيمية مختلفة قليلة ونادرة، لاسيما في سياق المنظمات الحكومية، لأنه يتم تنفيذ دور إضافي إلى جانب الدور الرسمي المحدد في الوصف الوظيفي.

وفي المنظمات المعاصرة، والذي يعد إنجاز المهام والأعمال من خلال فرق العمل أحد أهم مميزاتها، تكون هناك حاجة مستمرة لتدعيم الموظفين الذين يظهرون سلوك المواطنة التنظيمية سواء الموجه نحو المنظمة أو الموجه نحو زملاء العمل بما ينعكس إيجاباً على أداء مهامهم بفعالية، ولتحقيق ذلك يجب العمل على تطوير رأس المال الاجتماعي داخل المنظمة وما يتضمنه من ثقة متبادلة وتعاون وعمل جماعي وشبكة علاقات ينتج عنها رغبة الموظفين في تجاوز متطلبات الوظيفة الرسمية من أجل مساعدة بعضهم البعض، وإخضاع مصالحهم الفردية لمصلحة المنظمة، والاهتمام الحقيقي بأنشطة المنظمة ومهمتها العامة. وعليه فإن هناك حاجة لفهم كيفية ارتباط رأس المال الاجتماعي بسلوك المواطنة التنظيمية؛ لأن ذلك يمكن أن يساهم في تحسين الأداء والفعالية لكل من الأفراد والمنظمة.

وقد برز مفهوم رأس المال الاجتماعي على المستوى الدولي كأحد العوامل المهمة التي تعكس تطور المجتمع وتفاعله الإيجابي مع الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة ومن ضمنها الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ويرتبط هذا المفهوم بالمجتمعات الأكثر تماسكاً لذلك تظهر الحاجة الفعلية لتنمية رأس المال الاجتماعي من قبل الأجهزة الحكومية (الطائي، ٢٠١٤). وأشار العطوي (٢٠٠٩) إلى أن الاهتمام بمفهوم رأس المال الاجتماعي ازداد في بيئة الدراسات الإدارية في السنوات الحالية نتيجة التحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي، واعتبار رأس المال الاجتماعي أحد الموارد النادرة والقيمة التي لا يمكن المتاجرة بها أو تبادلها بين المنظمات، فضلاً عن أنه يُعد عاملاً أساسياً في تميز المنظمات في بيئة التنافس. كما ذكرت الكفارنة (٢٠١٥) أن العامل الرئيسي في ظهور هذا المفهوم يتمثل في التغيرات والتحولات الاجتماعية واسعة المدى التي شهدتها العقدان الأخيران خاصة في ظل ربط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى.

وأشار سونج (Song, 2016, p.3) إلى أنه في مجال الإدارة العامة، اهتمت الدراسات التي تناولت رأس المال الاجتماعي بثلاثة مواضيع تتعلق بما يلي: (١) كيفية إنشاء وتكوين رأس المال الاجتماعي وصيانتته أو تدميره؛ و (٢) رأس المال الاجتماعي للموظفين العموميين؛ و (٣) عواقب ونتائج رأس المال الاجتماعي للإدارة العامة.

وتركز معظم الدراسات في الإدارة العامة على فوائد رأس المال الاجتماعي كمتغير مستقل، وعادة ما يتم قياس رأس المال الاجتماعي باستخدام المقابلات الشخصية، والمسوح. وفي عام ٢٠٠٥ أصدر البنك الدولي دراسة بعنوان "أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن ٢١" بينت أن رأس المال غير المادي يشتمل على رأس المال البشري والمهارات والدراية الفنية الكامنة في قوة العمل وكذلك رأس المال الاجتماعي والثقافي أي درجة الثقة بين أفراد المجتمع وقدرتهم على العمل معاً لتحقيق غايات مشتركة. وقد خلصت الدراسة إلى أن رأس المال غير المادي يسهم بنسبة ٧٧٪ في ثروة العالم، تليها مساهمة رأس المال المنتج بـ ١٨٪، بينما لا تمثل الموارد الطبيعية سوى ٥٪ (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٥: ٢-٣).

ويعد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مفهوماً حديثاً من مفاهيم السلوك التنظيمي، يعكس العلاقات الاجتماعية السائدة بين العاملين داخل المنظمة وخارجها، والثقة المتبادلة المبنية على القيم والمعايير الحاكمة لعمل الجماعة. وتتعدد مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي، وتقوم المنظمات والأجهزة الحكومية بدور مهم في تكوين رأس المال الاجتماعي. فقد ذكر (Grootaert, 1998) أن مشروع البنك الدولي لدراسة رأس المال الاجتماعي في البلدان النامية - والمعروف برأس المال الاجتماعي من أجل التنمية Social Capital for Development - قام برصد لمصادر رأس المال الاجتماعي، وتمثلت هذه المصادر في الأسرة، والروابط الإثنية، والمجتمع المدني، والقطاع العام. وأشار التقرير إلى أن أجهزة ومؤسسات القطاع العام والذي يشمل المؤسسات التابعة لإشراف الدولة وإدارتها تستطيع - من خلال إدارتها للعلاقة بين موظفيها - بتدعيم ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وهيئاتها. كما ذكر الطائي (٢٠١٤) أن منظمات وأجهزة القطاع العام تُعد أحد المصادر المهمة لتكوين رأس المال الاجتماعي حيث يختص القطاع العام في الدولة ومؤسساتها الرسمية والتي مهمتها توفير الرفاهية الاجتماعية للمواطنين والعمل على حماية حقوقهم عن طريق تحقيق العدالة

الاجتماعية مع وضع القوانين التي تعزز ذلك، ويظهر رأس المال الاجتماعي في القطاع العام من خلال العلاقات الاجتماعية الإيجابية التي تنشأ بين الموظفين، والتي تساعد على الإسراع في إتمام الأعمال بدلاً من الغرق في الإجراءات الروتينية.

وقد تناولت العديد من الدراسات أهمية ودور رأس المال الاجتماعي التنظيمي في المنظمات المعاصرة. فقد أشارت حوالة والشوربجي (٢٠١٤) إلى أن أهمية رأس المال الاجتماعي تتضح في زيادة مستوى الثقة بين الأفراد ووجود القيم والأهداف المشتركة وتكوين علاقات إيجابية وتبادل الخبرات وتطوير رأس المال الفكري وكفاءة إدارة العمل الجماعي وبالتالي القدرة على حل المشكلات وتحقيق الصالح العام. ومن هنا يعد رأس المال الاجتماعي آلية لإدارة العمل الجماعي فيجعله أكثر كفاءة، فهو يعد بديلاً عن نمط القيادة البيروقراطية حيث يعتمد على خطوات الحل المنطقية الموجودة في المنظمة والتي يشارك فيها الأعضاء. كما ذكر (Willem & Scarbrough, 2006, p.1346) أن الإدراك الأساسي لمنفعة رأس المال الاجتماعي في المنظمات ينعكس بالالتزام الكبير للعاملين تجاه الأهداف التنظيمية ورغبة واستعداد أكبر تجاه المرونة في العمل، وتطوير الرموز واللغة والقصص والمعايير المشتركة، ومستويات عالية من الثقة والتعاون.

ويذكر (Song, 2016, p.7) أن البحوث السابقة تحدد آليتين رئيسيتين يؤثر من خلالهما رأس المال الاجتماعي على الأداء التنظيمي هما الثقة ووجود الشبكات. فالثقة، كأحد مكونات رأس المال الاجتماعي، تلعب دوراً كأساس للمشاركة في أنشطة التعلم وتبادل المعرفة والمعلومات، حيث تيسر الثقة المشاركة في تبادل المعارف والمعلومات، وخلق المعرفة، والدافع للمشاركة في إنتاج المعرفة. ويشجع رأس المال الاجتماعي القائم على الثقة بين الفاعلين العمل المنتج، ويمكن لمجموعة ذات ثقة ومعتقدات قوية أن تحقق أداء أفضل من مجموعة تفتقر إلى هذه الخصائص؛ لأن الثقة بين المشاركين تزيد من كفاءة الاقتصاد، وعدم الثقة يعزز دور اللوائح والقواعد، الأمر الذي يقلل بدوره من الأداء. وإلى جانب الثقة، فإن وجود شبكة علاقات يساهم في تنمية رأس المال الفكري لأنه يؤثر على تبادل المعرفة والتعلم الإجرائي. ويشجع تكوين الشبكات على توصيل المعلومات والمعرفة، وتؤدي علاقات العمل التعاونية إلى الكفاءة في الأداء التنظيمي.

كما يذكر أسبن (Aspin, 2004, p.16) أن العديد من البحوث النظرية والتطبيقية قد أشارت إلى الدور الإيجابي الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي في المنظمات، ويظهر ذلك من خلال ثلاثة جوانب، الأول يتمثل في تحسين أحوال العاملين والذي يتضمن تحسين الرضا الوظيفي وتحقيق الحاجات الشعورية والأخلاقية وتقليل الإجهاد، والجانب الثاني يخص أداء العامل ويشمل زيادة قابلية التعلم والإبداع وتحسين مستوى أداء المهمة والأداء السياقي والقدرة على حل المشكلات، أما الجانب الثالث فيتعلق بإنتاجية المنظمة والذي يشمل زيادة المخرجات وتحسين الجودة وتخفيض الغياب ودوران العمل. ويشير مونجي وزملاؤه (Monge, Heiss, and Margolin, 2008, p.455) إلى أن المنظمات تستثمر مواردها مثل الموظفين والوقت والخبرة التي تمتلكها لتكوين العلاقات والروابط التي من شأنها توفير موارد أخرى، وبالتالي فهي تنفق رأس مال اقتصادي ورأس مال بشري من أجل بناء وتكوين رأس مالها الاجتماعي، واتصالاتها بالشبكات والتي من خلالها تأمل في تحقيق الربح والبقاء.

وعلى الرغم من ذلك فإن رأس المال الاجتماعي قد لا يكون مفيداً في كل الأحوال. فقد ذكر بوتنام (Putnam, 2000) أن رأس المال الاجتماعي في حد ذاته ليس جيداً أو سيئاً. فبينما لرأس المال الاجتماعي فوائد عديدة (على سبيل المثال، الدعم المتبادل، والتعاون، والثقة، والفعالية المؤسسية)، فإنه لا يخلو من القصور (على سبيل المثال، الطائفية والتعصب الإثني "العنقي"، والفساد). كما ذكر الرشيد (٢٠١٢: ١٦-٢٢) أن هناك ما يسمى برأس المال الاجتماعي السلبي والذي يعرف بأنه "ضعف الشبكات الاجتماعية وضعف البنية الاجتماعية التي تنمو في ظلها الموارد البشرية فيما يتعلق بعلاقة كل منهم بالآخر وبالعلاقاتهم بالمؤسسات والمنظمات المجتمعية القائمة لخدمة أهداف المجتمع". وأضاف أن انتشار رأس المال الاجتماعي السلبي في المجتمع قد يسهم في فقد الهوية الشخصية وطمس معالم الشخصية التنموية في المجتمع من خلال انتشار السلبية واللامبالاة وضعف ثقافة العمل الفريقي التي تؤثر على فاعلية الأهداف التنموية وانتشار الأعمال الهامشية غير التنموية وثقافة الصراع وضعف الروابط الاجتماعية وتعددية المسؤوليات وعدم تحديدها.

وعلى ذلك تتضح العلاقة النظرية القوية بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية من جهة، ورأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية من جهة ثانية، وسلوك المواطنة

التنظيمية والفعالية التنظيمية من جهة ثالثة. ومع ذلك فإن هناك ندرة في الدراسات والبحوث الميدانية التي تناولت البحث في هذه العلاقات خاصة في البيئة العربية بصفة عامة والسعودية تحديداً. ويؤكد ذلك ما ذكرته الشيباني (٢٠١١) من أن العديد من الدراسات أثبتت الأهمية التي يحققها رأس المال الاجتماعي للمنظمة من خلال دوره في تعزيز قيمة رأس المال البشري وفي تعزيز أداء وفعالية المنظمة، إلا أن القليل من الدراسات التي اهتمت بالتحقق من دور رأس المال الاجتماعي في تحفيز سلوك العاملين داخل المنظمة لاسيما السلوكيات التطوعية التي تعرف بسلوك المواطنة التنظيمية والتي تسهم بشكل كبير في تعزيز فعالية المنظمة. كما أشار عودة (٢٠١٤) إلى أن مصطلح رأس المال الاجتماعي باعتباره تركيبة متطورة من شبكات الأعمال الوظيفية والشخصية قد نال اهتماماً كبيراً في الوقت الحاضر من قبل الباحثين في المجتمعات الغربية، ومن مختلف التخصصات العلمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية، وبسبب توجه الباحثين العرب نحو دراسة الظواهر التنظيمية المختلفة من صراع وثقافة وقيادة وإجهاد وهيكل تنظيمي... وغيرها، فإن رأس المال الاجتماعي كمجال بحثي لم يحصل على اهتمام كبير.

في حين أشار ساهين (Sahin, 2010, p.19) إلى أنه على الرغم من أن دراسات قليلة نسبياً اهتمت بدراسة رأس المال الاجتماعي كظاهرة تنظيمية، فإن عدد الباحثين الذين يدرسون مفهوم رأس المال الاجتماعي في الأوضاع التنظيمية يتزايد بسرعة. وقد ركزت الدراسات التجريبية على رأس المال الاجتماعي التنظيمي في منظمات القطاع الخاص، وركزت غالبية هذه الدراسات على التحقق من كيف يرتبط رأس المال الاجتماعي، بوصفه مفهوماً تنظيمياً، بالأداء التنظيمي والميزة التنافسية؛ غير أن عدد الدراسات التي اهتمت بدراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي في منظمات القطاع العام ما زالت محدودة. وذكر (Al Arkoubi & Davis, 2013, p.11) أن هناك نمواً متزايداً في الأدبيات والدراسات العلمية حول رأس المال الاجتماعي وأهميته في التطوير التنظيمي وتحقيق التنمية الاجتماعية. وفي الوقت الحالي يُعد تكوين رأس المال الاجتماعي التنظيمي ضرورة مهمة، وعدم الاهتمام به قد يؤدي إلى آثار سلبية على المنظمات. وعلى الرغم من أهمية رأس المال الاجتماعي التنظيمي على التعلم والتعاون والإبداع وخلق القيمة المضافة للمنظمات فما تزال الدراسات العلمية حول عملية تكوين واستدامة رأس المال الاجتماعي محدودة. كما أوصت بعض الدراسات (مثل

دراسة محمد، ٢٠١٢ على سبيل المثال) بإجراء دراسة حول رأس المال الاجتماعي كمتطلب لتحقيق الفعالية التنظيمية.

ومن ثم يمكن القول بأن هناك نقصاً في الإنتاج الفكري في مجال الدراسات الإدارية التي تتعلق برأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية وتأثيره على الفعالية التنظيمية خاصة في ظل توسط سلوك المواطنة التنظيمية في هذه العلاقة، لذلك سوف تحاول هذه الدراسة تقديم الدعم الإمبريقي (التجريبي) للعلاقات النظرية بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية وتأثيرهما على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي تقديم دعم إضافي لنتائج البحوث التي تناولت هذه العلاقات بصورة مجزأة وليست من منظور كلي وذلك من خلال بناء واختبار نموذج لتأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الفعالية التنظيمية من خلال الدور الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية.

٢/١ المشكلة البحثية وأسئلة الدراسة:

يسود العالم المعاصر العديد من التغيرات السريعة والأحداث المتلاحقة حيث أصبح التغيير والتطوير هما القاعدة السائدة والسمة الغالبة بخاصة في ظل ما يشهده العالم الآن من ثورة في تكنولوجيا المعلومات، والابتكارات، والاتصالات، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة، الأمر الذي يتطلب إدراك المنظمات في القرن الحادي والعشرين أهمية رأس المال غير المادي باعتباره مصدراً للميزة التنافسية والفعالية التنظيمية، لذلك تسعى المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى ترسيخ جذورها بالنمو والتطور والبقاء في بيئة سريعة التغير بتحقيق أهدافها الاستراتيجية بالاعتماد على مناهج وأساليب إدارية جديدة تتلاءم وطبيعة التغيرات الحاصلة في البيئة؛ مما يتطلب من القيادات الإدارية أن تتبنى مفاهيم إدارية حديثة وتطبيقها للاستفادة منها في تحقيق الفعالية التنظيمية.

وتؤدي الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في المجتمع من خلال تقديم الخدمات للمواطنين وتوفيرها في الوقت المناسب وبالجودة العالية، كما تقع عليها أيضاً مسؤولية النهوض بالواقع الاجتماعي بما يتماشى مع خطط التنمية في الدولة بهدف

تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة مع إعلان المملكة العربية السعودية لرؤيتها (٢٠٣٠) والتحول المنتظر من الاعتماد على النفط. وبما أن العنصر البشري المتمثل بالأفراد وجماعات العمل هم القوى المؤثرة في تشكيل حركة هذا التحول ومواجهة هذه التحديات من خلال ما يقومون به من مهام فإن الاهتمام بولائهم والتزامهم وأدائهم لمهامهم الرسمية (المنصوص عليها في الوصف الوظيفي) وغير الرسمية (السلوك الإضافي) ضمن الشبكة الاجتماعية أصبحت من أولويات عمل المنظمات والأجهزة الحكومية ويلزم تعزيزها وإدامتها وتطوير مصادرها. لذلك أصبحت هناك حاجة ملحة لقياس وتقييم فعالية هذه المنظمات والأجهزة الحكومية بهدف تدعيمها وتدعيم إدارتها بشكل يساعد على زيادة فعاليتها في تحقيق الأهداف المنوطة بها للإسهام بفعالية في تحقيق رؤية (٢٠٣٠).

والياً يوجد ما يقرب من مليون وثلاثمائة ألف موظف حكومي تقريباً في المملكة العربية السعودية حسب إحصائيات وزارة الخدمة المدنية، ومع هذا العدد الكبير من الموظفين يصبح تنفيذ العمل عملية شاقة تحتاج إلى التعاون وتوفير الدعم من الإدارة العليا، لذلك أصبح رأس المال الاجتماعي التنظيمي من العوامل الضرورية لزيادة إنتاجية العمل في الأجهزة الحكومية وتحقيق فعاليتها. ويعبر رأس المال الاجتماعي التنظيمي عن شبكة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد داخل المنظمات والأجهزة وتؤدي إلى مستويات أعلى من الثقة وقدرة أكبر للأفراد على العمل معاً لتحقيق الصالح العام، مما يجعل رأس المال الاجتماعي مورداً استراتيجياً ومتغيراً رئيسياً في بناء المواطنة التنظيمية والذي يسهم في تطوير قدرات الأفراد العاملين وتمكين الأجهزة الحكومية من تحقيق الفعالية التنظيمية.

وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، كان رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية، وإسهاماتهم الإيجابية في مخرجات المنظمات والأجهزة الحكومية هي المفاهيم الأساسية للبحوث والدراسات في مجال كل من الإدارة العامة والسلوك التنظيمي. إلا أن هذه المفاهيم تناولتها الدراسات السابقة بشكل فردي أو في توليفات مختلفة مع مفاهيم أخرى،

على الرغم مما أظهرته دراسات عديدة من أن رأس المال الاجتماعي التنظيمي يمكن أن يؤثر على الأداء والفعالية التنظيمية، غير أنه ما زالت هناك حاجة لفهم كيف تختلف العلاقات بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية

التنظيمية في سياق المنظمات والأجهزة الحكومية وفي ثقافات مغايرة للثقافة الغربية. حيث إنه وبعد الاطلاع على مجموعة من الأدبيات العربية والأجنبية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع رأس المال الاجتماعي التنظيمي تبين للباحث ندرتها ومحدوديتها خاصة في البيئة العربية، ووجود فجوة في الدراسات العربية التي أتيح للباحث الاطلاع عليها تتمحور حول الاهتمام برأس المال الاجتماعي في المنظمات والأجهزة الحكومية وكيفية تكوينه والمحافظة عليه وتوظيفه، كونه أصبح خياراً استثمارياً له مردود مجدٍ على المدى الطويل يتمثل في تحسين الفعالية التنظيمية.

من هنا يمكن بلورة مشكلة الدراسة في طرح السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن أن يسهم رأس المال الاجتماعي التنظيمي في تعزيز الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية في ظل ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية؟ وتتطلب الإجابة عن السؤال الرئيس الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

٢- ما مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

٣- ما مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية وفقاً لبعض المتغيرات الشخصية والتنظيمية (النوع، والمستوى الوظيفي، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل)؟

٥- ما طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

٦- ما طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

- ٧- ما طبيعة العلاقة بين ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
- ٨- كيف يؤثر ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

٣/١ أهداف البحث:

- في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- ١- تحديد رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.
 - ٢- تحديد مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.
 - ٣- التعرف على مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.
 - ٤- التعرف على ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية وفقاً للمتغيرات الشخصية والتنظيمية (النوع، والمستوى الوظيفي، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل).
 - ٥- بناء واختبار نموذج متكامل للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية في ظل ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

٤/١ أهمية البحث:

يمثل هذه البحث إسهاماً علمياً يربط بين كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي وأداء سلوك المواطنة التنظيمية من جهة ودورهما في تعزيز الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، وذلك من خلال تحليل إطار نظري ضمن

أدبيات الإدارة والسلوك التنظيمي في هذا المجال وتحديد تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي الذي تركز عليه المنظمات المعاصرة.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من تسليطها الضوء على رأس المال الاجتماعي التنظيمي ومدى مناسبته للمرحلة الراهنة التي يمر بها المجتمع السعودي من خلال تأثير بعض المتغيرات التنظيمية عليه ودوره في الارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي للعاملين والأجهزة الحكومية. وأيضاً يمكن أن تفيد النتائج والتوصيات المتوقعة للدراسة في توفير قاعدة معلوماتية تمد متخذي القرار في الأجهزة الحكومية بالتوجهات التي من المتوقع أن تساعد في رسم سياسات وإستراتيجيات تكوين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، سعياً لتحقيق أهدافهم وأهداف الأجهزة التي يعملون بها. كما أن هذه الدراسة يمكن أن تساهم في تعميق العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي كمفهوم وعلاقته بتحقيق الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية.

٥/١ حدود البحث:

الحدود المكانية والبشرية: تقتصر هذه الدراسة على الموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على بحث ثلاثة متغيرات رئيسية هي رأس المال الاجتماعي التنظيمي (وله ثلاثة أبعاد هما البعد العلائقي، والبعد الإدراكي، والبعد البنائي)، وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية (وله بعدان هما سلوك المواطنة الموجهة نحو زملاء العمل، وسلوك المواطنة الموجهة نحو المنظمة)، ودورهما في تعزيز الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية بأبعادها الأربعة (النظم المفتوحة، والأهداف الرشيدة، والعمليات الداخلية، والعلاقات الإنسانية).

وعلى الرغم من وجود العديد من المتغيرات التي يمكن أن تلعب دور الوسيط في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية، إلا أن هذه الدراسة اقتصر فقط على سلوك المواطنة التنظيمية؛ وذلك لأن سلوك المواطنة التنظيمية يمثل أحد المؤشرات الأساسية للتنبؤ بعدد من النواحي السلوكية للعاملين، بالإضافة إلى أنه يساعد

على دعم توجهات الإدارة الحديثة وتوجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف وتنسيق الأنشطة بين جماعات العمل وخفض حدة المشكلات.

الحدود الزمانية: تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من بداية شهر نوفمبر ٢٠١٦م. وحتى نهاية شهر يناير ٢٠١٧م.

٦/١ مفاهيم ومصطلحات البحث:

أ- **رأس المال الاجتماعي التنظيمي:** يعرف كينان وهازلتون (Kennan & Hazleton, 2006, p. 322) رأس المال الاجتماعي التنظيمي على أنه قدرة المنظمات والمؤسسات على إنشاء وصيانة واستخدام العلاقات لتحقيق الأهداف التنظيمية المرغوبة. ويوجد نوعان من رأس المال الاجتماعي التنظيمي حسب حدود المنظمة هما رأس مال اجتماعي تنظيمي خارجي ورأس مال اجتماعي داخلي. وتتناول هذه الدراسة رأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي.

ب- **سلوك المواطنة التنظيمية:** يعرف معمري ومنصور (٢٠١٤) سلوك المواطنة التنظيمية بأنه يتمثل في «التصرفات الإيجابية الزائدة عما هو موصوف في الأنظمة الرسمية للمنظمة، ويمتاز بالطبيعة الاختيارية غير الإكراهية، ولا تخضع لمكافأة محددة مباشرة في نظام الحوافز الرسمي للمنظمة، وذو أهمية كبيرة للأداء الناجح والفعال للمنظمة. وهو سلوك فردي نابع من المبادرة الذاتية، ويخضع للإرادة الحرة للفرد، ولا توجد علاقة رسمية أو تعاقدية مباشرة بين هذا السلوك ومتطلبات الوظيفة، وعلى الرغم من أنه لا يعد أداءً رسمياً بحد ذاته إلا أنه يسمح ويسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة». وتختلف وجهات النظر في تحديد أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية، وسوف تتبنى هذه الدراسة الاتجاه الذي يقسم أبعاد هذا السلوك إلى بعدين هما:

- بعد فردي يتعلق بمساعدة الموظفين الآخرين ومحاولة حل مشاكلهم ويسمى سلوك المواطنة الموجه نحو الأفراد، ويشتمل هذا السلوك على كل من بُعدي الإيثار والمجاملة.
- بعد تنظيمي موجه نحو المنظمة ويسمى سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة ويشتمل هذا السلوك على كل من الضمير الحي والروح الرياضية وفضيلة المواطنة.

ج- **الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية:** تم تعريف وقياس الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في هذه الدراسة اعتماداً على مدخل القيم المتنافسة. وتعرف الفعالية التنظيمية وفقاً لهذا المدخل بأنها «قدرة المنظمات على استيفاء القيم والمعايير التي يتضمنها كل نموذج من النماذج الأربعة المحددة في إطار القيم المتنافسة وهي: نموذج النظم المفتوحة (غاياته النمو والحصول على الموارد، ووسائله المرونة والتكيف والاستعداد)، ونموذج العلاقات الإنسانية (غاياته تنمية وتطوير الموارد البشرية، ووسائله التماسك والحالة المعنوية للعاملين)، نموذج الأهداف الرشيدة (غاياته الإنتاجية والكفاءة، ووسائله التخطيط وتحديد الأهداف)، وأخيراً نموذج العمليات الداخلية (غاياته الاستقرار والسيطرة، ووسائله الاتصال وإدارة المعلومات).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يهتم هذا الفصل بالتأصيل النظري لموضوع هذه الدراسة، حيث يتناول نشأة ومفهوم ونظرية رأس المال الاجتماعي وعلاقته بغيره من أنواع رأس المال الأخرى، وكذلك أهميته ودوره في عملية التنمية والتطوير. كما يتناول هذا الفصل مفهوم وأهمية رأس المال الاجتماعي التنظيمي وأبعاده وطرق قياسه. وأيضاً يتناول موضوع سلوك المواطن التنظيمية من حيث المفهوم و الأبعاد والنظريات التي اهتمت بتفسير هذا السلوك وأهميته للأجهزة الحكومية. كما يعرض هذا الفصل مفهوم الفعالية التنظيمية ونماذج قياسها. ويستعرض هذا الفصل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة لتوضيح العلاقات بين المتغيرات موضع الاهتمام، وأهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها. وأخيراً يتم عرض نموذج الدراسة وفرضياتها.

١/٢ رأس المال الاجتماعي:

١/١/٢ رأس المال الاجتماعي: النشأة والمفهوم

يطلق مصطلح رأس المال Capital على كل ثروة تجلب لصاحبها دخلاً، ويقصد بالدخل هنا العوائد والأرباح وبدلات الإيجار وغيرها، ويطلق المصطلح أيضاً على كل ثروة معدة لإنتاج ثروات أخرى (الرفاعي، ٢٠١٥). وقد أصبح مفهوم رأس المال الاجتماعي في السنوات الأخيرة أحد المفاهيم المهمة التي يستخدمها الباحثون في العلوم الاجتماعية كإطار لفهم الكثير من القضايا الاجتماعية المثارة على الساحة المجتمعية، لذلك فقد اكتسب مفهوم رأس المال الاجتماعي اهتماماً متزايداً من قبل الأكاديميين في مختلف المجالات العلمية وتم استخدامه في مختلف التخصصات مثل علم الاجتماع، والانثروبولوجيا، والعلوم السياسية، والاقتصاد، والدراسات التنظيمية والإدارية.

وينطوي مفهوم رأس المال الاجتماعي على شقين رئيسيين: جانب رأس المال والجانب

الاجتماعي، فرأس المال يشير أساساً إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ولذلك لا يتكون رأس المال الاجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة، ويشير الجانب الاجتماعي إلى حقيقة بديهة مؤداها أن رأس المال الاجتماعي لا يكونه فرداً بذاته كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشري وإنما يتكون في إطار جماعة اجتماعية يرتضي الأفراد الانضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا ورصيد اجتماعي (عبد الحميد، ٢٠٠٩).

ويعد رأس المال الاجتماعي مفهوماً سوسيولوجياً يشير إلى الصلات والروابط داخل وبين الشبكات الاجتماعية، وتعد ليذا هانيفان (Lyda Hanifan) أول من صاغ مصطلح رأس المال الاجتماعي في بداية عام ١٩١٦ ليشير إلى حياة الناس اليومية والأسر الذين يشكلون وحدة اجتماعية، والفرد وحده عاجز اجتماعياً إذا ترك لنفسه؛ لذلك توجد اتصالات مع الجيران والأصدقاء وحتى الاتصال بالدول المجاورة، ومن هنا سيكون هناك تراكم لرأس المال الاجتماعي الذي يلبي الاحتياجات الاجتماعية، والذي يحمل إمكانات كافية لتحقيق تحسن في الظروف المعيشية في المجتمع ككل (Eberle, 2003).

ويذكر العديد من الباحثين (على سبيل المثال بشير، ٢٠١٦؛ الرفاعي، ٢٠١٥؛ رحال، ٢٠١٤) أن مفهوم رأس المال الاجتماعي شهد مرحلة من الأفل أو التجاهل بعد "هانيفان" إلا أنه تم إحياء هذا المصطلح مرة أخرى في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي من قبل كتابات عالم الاجتماع الفرنسي بورديو (Pierre Bourdieu) وعالم الاجتماع الأمريكي جيمس كولمان (James Colman) وعالم السياسة الأمريكي بوتنام (Robert Putnam) واعتبر الكثير من الكتاب أن "بوتنام" كان وراء إعادة اكتشاف وانتشار مفهوم رأس المال الاجتماعي.

ويذكر نصر وهلال (٢٠٠٧) أن السبب في إعادة اكتشاف مصطلح رأس المال الاجتماعي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين يتمثل في:

- ١- أنه مفهوم يركز على الجوانب الإيجابية لتداعيات التفاعل الاجتماعي دون الالتفات إلى التداعيات الأقل إيجابية.
- ٢- أن المفهوم يُمَوِّض التداعيات الإيجابية لرأس المال الاجتماعي حيث يشير إلى كيف يمكن

أن تكون الأشكال غير النقدية لرأس المال بما فيها (رأس المال الاجتماعي) مصدر نفوذ وسلطة، كما أن تعدد مصادر رأس المال يقلص الفجوة بين المنظور الاقتصادي والمنظور السوسيولوجي ويجذب في الوقت نفسه اهتمام صناع السياسة من حيث إن مفهوم رأس المال الاجتماعي قد يوحى بوجود حلول غير اقتصادية للمشكلات الاجتماعية.

كما أضافت بشير (٢٠١٦) إلى أن الرواج الذي حظي به مفهوم رأس المال كان نتيجة الإحباط المتكرر لجهود التنمية في معظم دول العالم الثالث، وفشل برامج استئصال الفقر أو حتى التخفيف من حدته، واكتشاف المؤسسات الدولية في رأس المال الاجتماعي ما اعتقدت أنه عامل كامن جديد يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

ويُعد مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الخلافية التي يوجد حولها جدال بين الباحثين ويحيط به بعض الغموض ولا يوجد إلى الآن اتفاق حول تعريف واحد وشامل لهذا المفهوم وذلك على الرغم من أن فكرته قديمة في العلوم الاجتماعية، وربما يرجع ذلك لحدثة المفهوم وحدثه مجال بحثه. وفي هذا الصدد أشارت شحاتة (٢٠١٣) إلى أن الأدبيات التي تناولت رأس المال الاجتماعي لم تتفق إلى الآن على كون رأس المال الاجتماعي نظرية متكاملة أو مجرد مفهوم جديد، وتأتي صعوبة التحليل لأسباب عديدة منها حداثة الفكرة، وارتباطها برأس المال البشري بالإضافة إلى صعوبة القياس. كما يذكر السروجي (٢٠٠٩) إن معظم تعريفات مفهوم رأس المال الاجتماعي جاءت من مجتمعات غربية وحتى الآن لم يتم تحديد وتحليل رأس المال الاجتماعي في الدول النامية حتى يمكن التوصل إلى نظرية لرأس المال الاجتماعي قادرة على تفسير الواقع.

وذكر عبد الحميد وصوفي (٢٠١٦: ١٤١١-١٤١٣) أن هناك عدم اتفاق بين الكتاب حول تعريف موحد لرأس المال الاجتماعي، وأن هناك اختلافاً حول تفسير الباحثين لتعريفات الكتاب الثلاثة (بورديو، وكولمان، وبوتنام) الذين ساهموا في تطور المفهوم ورسم معامله، وأهم الأسباب التي حالت دون التوصل إلى تعريف موحد لرأس المال الاجتماعي تتمثل في الآتي:

١- اختلاف تخصصات المهتمين بمفهوم رأس المال الاجتماعي، حيث يمثل مفهوم رأس المال الاجتماعي محور اهتمام ونقطة التقاء كل من علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة.

٢- اختلاف طبيعة رأس المال الاجتماعي باختلاف وحدة التحليل، على الرغم من اختلاف الرؤى حول رأس المال الاجتماعي بين علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة إلا أن هناك اتفاقاً فيما بينهم حول نقطة مهمة وهي أن رأس المال الاجتماعي يكمن في الاتصالات الشخصية، والعلاقات والتفاعلات بين الأشخاص والمؤسسات فهو يتعلق بمن يعرف ويتعامل مع من؟ وتختلف طبيعة رأس المال الاجتماعي باختلاف مستوى التحليل المستخدم في الدراسة سواء أكان الكلي "ماكرو" أو المتوسط "ميزو" أو الجزئي "ميكرو".

وقد عرف "هانيفان" رأس المال الاجتماعي على أنه الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس والتي تضم "حسن النية، والزمالة، والتعاطف، والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات والذين يشكلون وحدة اجتماعية (أبو زاهر، ٢٠١٠: ١). كما ذكرت حمد (٢٠١٥: ١٤٣) تعريف بورديو (Bourdieu) لرأس المال الاجتماعي على أنه "كم الموارد الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة، المرتكزة على الفهم والوعي المتبادل، وذلك في إطار الانضواء تحت لواء جماعة معينة، فالانتماء لجماعة ما، يمنح كل عضو من أعضائها سنداً من الثقة والأمان الجماعي.

ويعرف كولمان (Coleman, 1988) رأس المال الاجتماعي في ضوء وظيفته، أنه ليس كياناً واحداً، ولكنه مجموعة من الكيانات المختلفة، تنطوي على عنصرين مشتركين: الأول أن كل تلك الكيانات تتكون من بعض جوانب البناء الاجتماعي، والثاني أنها تيسر أفعالاً معينة للفاعلين-سواء أكانوا أشخاصاً أو هيئات داخل البناء. في حين عرف كوهين وبروساك (Cohen and Prusak, 2001, p.4) رأس المال الاجتماعي على أنه "ما يجمع الناس معاً لتحقيق هدف مشترك. ويتكون من الاتصالات النشطة المشتركة بين الناس مثل الثقة والتفاهم المتبادل، والقيم والسلوكيات المشتركة التي تربط أعضاء في شبكات اجتماعية ومجتمعات محلية ويجعل العمل التعاوني ممكناً".

وتعرف حمد (٢٠١٥: ١٤٥) رأس المال الاجتماعي على أنه "مجموعة من القيم التي تتولد لدى الأفراد كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعضويتهم في روابط اجتماعية، ومؤسسات حكومية أو غير حكومية، تقليدية أو حديثة، على نحو يساعدهم على تحقيق أهدافهم المشتركة، ومواجهة التحديات المشتركة بطريقة سليمة وفي سياق من التفاعل البناء".

كما اهتمت المنظمات الدولية أيضاً برأس المال الاجتماعي، حيث عرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة المؤسسات والعلاقات والقيم التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية، وهو ما يحقق ترابط المجتمع، وهو ضروري للتنمية الاقتصادية المستدامة. ويمثل هذا التعريف تطويراً لتعريف سابق ظهر في دراسات البنك الدولي بأنه "القيم والشبكات والمنظمات التي يمكن من خلالها أن يحصل الفرد على القوة والموارد" (بشير، ٢٠١٦: ٥٣). وأشار عبدالمولى (٢٠١٤) إلى تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرأس المال الاجتماعي باعتباره "الشبكات الاجتماعية والقيم والمعايير المشتركة التي تسهل التعاون داخل المجموعات وبينها، لتحقيق منافع متبادلة".

ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم رأس المال الاجتماعي يمكن القول إن معظم التعريفات السابقة اتفقت بصفة عامة على أن رأس المال الاجتماعي هو مورد متضمن في شبكة العلاقات التي تكون متاحة للأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية والمجتمع الكبير من أجل تحقيق منافع فردية وجماعية. كما يمكن القول إن الشبكات والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد لتحقيق أهدافهم وما تتضمنه من عمل جماعي وتعاون وثقة ومشاركة واحترام متبادل ومبدأ المعاملة بالمثل تمثل جوهر رأس المال الاجتماعي وأبعاده الرئيسية. وأن رأس المال الاجتماعي ليس مجرد مجموعات من الأفراد يسعون نحو تحقيق أهداف خاصة، بل يعبر عن حالة التماسك ودرجة الثقة بين مجموعات الأفراد التي تسهل تحقيق المنافع العامة والخاصة.

ويعد رأس المال الاجتماعي أكثر صور رأس المال غموضاً ربما لأنه يتعلق في الأساس بقيمة غير منظورة أو ملموسة في حين تتعلق الصور الأخرى - مثل رأس المال المادي والبشري - بظواهر يمكن تمييزها وقياسها بسهولة، وبشكل ملموس. وتتفق معظم الأدبيات في أن مفهوم رأس المال الاجتماعي، وإن كان يتناقض بوضوح مع الصور الأخرى لرأس المال، إلا أنه - بالرغم من ذلك - يتقاطع معها في قواسم يمكن تمييزها، وعلى رأس هذه القواسم يأتي مفهوم التراكم، والذي يعد عنصراً أساسياً في الحديث عن أي من صور رأس المال، وينصرف تعبير رأس المال إلى الموارد المادية والعينية التي يمتلكها الأفراد والمجتمعات، مما يشمل عناصر وأدوات الإنتاج الأساسية كالأرض والمباني والآلات، فضلاً عن الأرصدة المالية والنقدية، ويتضح من ذلك أن رأس المال المادي هو الصورة الأكثر تجسداً من صور

رأس المال، إذ إنه ينطوي على عناصر يكمن تمييزها وقياسها بسهولة ويسر. أما مفهوم رأس المال البشري فيشير إلى المهارات والقدرات التي يكونها الأفراد على مدار حياتهم والتي يحصلون عليها من خلال التدريب والتعليم، ويشمل ذلك المهارات الفنية والتكنولوجية والشهادات والدرجات العلمية، وكل مهارة أو مقدرة تمكن الأفراد من خلال - استخدامها وتطويرها - من تحقيق مكاسب مادية أو أدبية ورأس المال البشري - كما هو واضح - أقل في ماديته من رأس المال المادي، ويعود ذلك إلى ارتباط المفهوم ببعض القيم والمعايير غير المادية، التي يصعب قياسها بالمقارنة مع رأس المال المادي. أما فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي فهو يُعد أقل صور رأس المال تجسداً، إذ يشير إلى مجموعة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تنمو في إطار شبكة اجتماعية معينة، تحكمها عدد من القيم والمعايير كالثقة والاحترام المتبادل والالتزام والتعاون، وهذه كلها قيم مجردة يصعب قياسها كمياً، كما يصعب تمييزها بشكل دقيق (عبد الحميد، ٢٠٠٩). وعلى الرغم من ذلك يشير سراج الدين وجروتارت (Serageldin, and Grootart, 1997) أن ثمة جوانب تتداخل بين رأس المال الاجتماعي وبين صور رأس المال الأخرى، فلا يكفي على سبيل المثال أن تتوفر أدوات إنتاج (رأس المال المادي) في أيدي أفراد على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل (رأس مال بشري)، دون أن تتوفر لهم - بصورة أو بأخرى - شبكة من العلاقات والروابط الاجتماعية ومنظومة واضحة من القيم التي تربط بين هؤلاء الأفراد وتنظم عملهم بما يتيح لهم إنجازهم على نحو أفضل (رأس مال اجتماعي)، ومن ناحية أخرى يختلف رأس المال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال في عدد من الأوجه التي ترتبط بطريقة التكوين، والهدف من الاستخدام، والآثار التي تترتب على هذا الاستخدام.

ويذكر عمري (٢٠١٤: ١٨) أنه على الرغم من أن القاسم المشترك بين أنواع رأس المال هو "الأرصدة والموارد" لكن الاختلاف يكمن في طبيعة تلك الأرصدة والموارد، فرأس المال النقدي يعني امتلاك الفرد أرصدة وموارد نقدية أو عينية، ورأس المال الثقافي يعني امتلاك الفرد معرفة وخبرات ومهارات اكتسبها في مراحل التعليم المختلفة، أما رأس المال البشري فيعني أن المجتمع لديه رصيد من الأشخاص المؤهلين والمتعلمين والقادرين على العمل بكفاءة ونجاح ويستطيعون قيادة مسيرة التقدم والتنمية داخل المجتمع، في حين أن رأس المال الاجتماعي يقصد به أن لدى الفرد أرصدة وموارد اجتماعية - أي شبكة من العلاقات

الاجتماعية - مع مجموعة من أفراد المجتمع وتتسم تلك العلاقات بالتفاعل المثمر والتعاون والتضامن وأيضاً الثقة فيما بين هؤلاء الأفراد. وعلى ذلك فإن رأس المال الاجتماعي يكمل ويتكامل مع رؤوس الأموال الأخرى، ولكنه على العكس من غيره من رؤوس الأموال الأخرى لا ينضب ولا يستنزف بالاستعمال، وإن كان يتأثر سلباً بإساءة الاستخدام.

ويؤكد غالبية الداعمين لنظرية رأس المال الاجتماعي على الطبيعة غير الحسية لرأس المال الاجتماعي مقارنة بغيره من أنواع رأس المال، ففي حين أن رأس المال الاقتصادي يكون في الحسابات البنكية للأشخاص، وفي حين أن رأس المال البشري يكون داخل عقول هؤلاء الأشخاص، إلا أن رأس المال الاجتماعي يكون في هيكل علاقاتهم، وحتى يكون لدى الشخص رأس مال اجتماعي عليه أن يرتبط مع الآخرين بعلاقات، وهؤلاء الآخرون هم المصدر الحقيقي لاستفادته من رأس ماله الاجتماعي، مع ملاحظة أن دوافع الآخرين لإتاحة تلك الاستفادة مختلفة، فبعضهم يكتفي بشيء معنوي مثل منحه القبول من الآخرين، وبعضهم يرغب في كسب الولاء لمجموعة من الناس (الأحمدي، ٢٠١٦: ١٩٤).

وأشار سونج (Song, 2016, p.2-3) إلى أن رأس المال الاجتماعي كرأس مال أخلاقي يزداد عندما يتم استخدامه وإذا لم يُستخدم يُستنفد. فرأس المال الاجتماعي لديه القدرة على تعزيز الأداء الاجتماعي مقارنة بأنواع رأس المال الأخرى، والسبب في ذلك هو أن رؤوس الأموال الأخرى - أي الموارد المادية والموارد البشرية - يمكن استنفادها، أما رأس المال الاجتماعي فكلما زاد استعماله زادت كفاءته.

٢/١/٢ أهمية ودور رأس المال الاجتماعي في عملية التنمية والتطوير:

فيما يتعلق بأهمية ودور رأس المال الاجتماعي ذكر بوتنام (Putnam, 2000) أن رأس المال الاجتماعي في حد ذاته ليس جيداً أو سيئاً. فبينما لرأس المال الاجتماعي فوائد عديدة (على سبيل المثال، الدعم المتبادل، والتعاون، والثقة، والفعالية المؤسسية)، فإنه لا يخلو من القصور (على سبيل المثال، الطائفية والتعصب الإثني "العرقي"، والفساد).

وعلى الرغم من ذلك، هناك شبه إجماع على أهمية رأس المال الاجتماعي والدور الذي يقوم به في المجتمع إذا ما تم إدارته واستثماره بشكل جيد. وفي هذا الصدد أشار شاريفيان

(Sharifian, 2001) إلى أن أهمية دور رأس المال الاجتماعي يرجع إلى الدور الذي يقوم به في خلق وتعزيز أنواع رأس المال الأخرى (البشري، والاقتصادي، والبيئي). ويذكر بيكر (Backer, 2000) أنه في الوقت الحاضر، فإن دور رأس المال الاجتماعي أكثر أهمية من رأس المال المادي والبشري في المجتمعات والمنظمات، حيث إنه في غياب رأس المال الاجتماعي تفقد أنواع رأس المال الأخرى فاعليتها، ويكون من الصعب تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتكافئة.

وتشير شحاتة (٢٠١٣: ٢٦-٢٨) أن هناك اتجاهين في تحليل رأس المال الاجتماعي، الاتجاه الأول يؤكد أن رأس المال الاجتماعي ذو فائدة فقط في تحقيق الأهداف على المستوى الفردي والعلاقات الفردية. ومن أصحاب هذا الاتجاه "بورديو" والذي عرف رأس المال الاجتماعي بأنه عامل ومصدر ذو قيمة في تحقيق الأهداف الخاصة على مستوى الأفراد والعائلات في حالة كونهم أعضاء في شبكة علاقات اجتماعية ما. وبالتالي يعد رأس المال الاجتماعي أحد المصادر التي يعتمد عليها الفرد في تحقيق أهدافه. أما الاتجاه الثاني فينظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه قوة أساسية في تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه المختلفة، ومن أصحاب هذا الاتجاه "بوتنام" و"فوكوياما" إذ وصفا رأس المال الاجتماعي بأنه صور التنظيم الاجتماعي مثل شبكة العلاقات الاجتماعية، والأعراف، والثقة التي تسهل عمليات التنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع بهدف تحقيق المنافع العامة للمجتمع وتبادلها. ويعد الاتجاه الثاني الأكثر شيوعاً واتساعاً ومناقشة حيث أشار كل من "كولمان" و"بوتنام" إلى اتساع مفهوم رأس المال الاجتماعي بقولهما إن رأس المال الاجتماعي ذو قيمة في تحقيق المنفعة العامة التي تعود على المجتمع أفراداً وجماعات. ومن منظور المنفعة العامة أشار البنك الدولي إلى أن رأس المال الاجتماعي يجعل من العمل الجماعي ممكناً وذو قيمة في عمليات التنمية.

كما ذهب البعض إلى الربط بين رأس المال الاجتماعي ورفاهية المجتمع. وهذا أمر مهم للمنظمات العامة (الحكومية) لارتباط عمل هذه المنظمات بالبيئة الاجتماعية. وقد توصلت دراسة بوتنام (Putnam, 2000) إلى وجود علاقة بين رأس المال الاجتماعي والقضايا الاجتماعية مثل التحصيل التعليمي، ورعاية الأطفال، وجرائم العنف والمساواة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، والصحية.

كما أشار كوهين وبروساك (Cohen & Prusak, 2001: p.10) إلى أنه يترتب على وجود رأس المال الاجتماعي مجموعة من العوائد الاقتصادية من أبرزها:

- مشاركة أفضل للمعرفة المنسوبة إلى مستويات عالية من الثقة وشبكات العمل الفاعلة والأطر والأهداف المشتركة.

- تكلفة أقل للتبادل الذي يتحقق بسبب المستوى العالي للثقة وروح التعاون سواء كان داخل المنظمة، أو بين المنظمة وعملائها وشركائها. لذلك فإن المنظمات التي تتصف بكونها تمتلك شبكات عمل نشيطة وفاعلة ومخزون عميق من الثقة وحس واضح بهوية المنظمة، فإنها تحصل على نجاح أكبر في إنجاز العمل، مقارنة بتلك المنظمات التي تتصف بكونها إلى حد ما مجزأة.

- معدلات دوران أقل تقلباً، مما يقلل من تكاليف التغيير وتدريب العاملين والمحافظة على المعرفة التنظيمية.

- اتخاذ قرارات مستقرة تأتي نتيجة من الفهم المشترك للموضوع.

كما أشار أحمد (٢٠١٦: ٣٤-٣٥) إلى أن أهمية رأس المال الاجتماعي تنبع من الوظائف التي يقوم بها والآثار الإيجابية التي يحققها في مختلف جوانب الحياة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية بما يساعد على تحقيق التنمية في مختلف المجالات، ومن هذه الوظائف ما يلي:

أ- وظائف رأس المال الاجتماعي من الناحية الاجتماعية:

- يسهم رأس المال الاجتماعي مساهمة فاعلة في سهولة الحصول على الخدمات ومواجهة المشكلات وتفعيل الجهود المدنية وترابط النسيج الاجتماعي وتقوية البناء الاجتماعي والثقة في النظم الاجتماعية وتفعيل الولاء والانتماء والهوية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- يعمل رأس المال الاجتماعي على تشييد أواصر الثقة والعلاقة القوية بين البشر وبعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة مما ينعكس في صورة مستويات عالية من الأداء.

- يعمل على خلق التعاون بين الدولة وقطاعات المجتمع المدني المختلفة.

- تعزيز الارتباط بين الجماعات وتشجيع ثقافة العمل التطوعي.

- يسهم رأس المال الاجتماعي في تحقيق التماسك الاجتماعي داخل المجتمع وجعل أهدافه التي يصعب تحقيقها في غيابه أمراً ممكناً.
- يعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل المجتمع.
- يعمل على تقليل الجريمة من خلال السيطرة على العوامل التي تؤثر على معدلات الجريمة في المجتمع من خلال المشاركة في الجمعيات المدنية والاتصال الاجتماعي المنظم.
- يزيد رأس المال الاجتماعي من قوة ومكانة المجتمع وبخاصة شبكات الأمان الاجتماعي وروابط الدعم الاجتماعي المتبادل.
- يعد رأس المال الاجتماعي عنصراً مهماً من عناصر صنع السياسة الاجتماعية وتحليلها.

ب- وظائف رأس المال الاجتماعي من الناحية الاقتصادية:

- يساعد رأس المال الاجتماعي الأفراد والمجتمعات على الازدهار اقتصادياً من خلال تأمين فرص العمل والحصول على وظيفة وتسهيل الصفقات التجارية.
- يسهم رأس المال الاجتماعي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن المستويات العالية من رأس المال الاجتماعي تساعد على تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي.
- يسهم رأس المال الاجتماعي في تقليل تكلفة الصفقات والمعاملات والتبادلات المرتبطة بآليات التعاون الرسمي مثل التعاقدات والقواعد البيروقراطية.
- رأس المال الاجتماعي المستند إلى الشبكات الاجتماعية والمستويات العالية من الثقة والمعايير الاجتماعية يمكن أن يولد المنافع من خلال انتشار المعرفة والإبداع والابتكار داخل الشركات وتخفيض تكلفة إجراء الشئون اليومية وزيادة الدخل.

٣/١/٢ نظرية رأس المال الاجتماعي:

من خلال ما تم عرضه آنفاً حول مفهوم رأس المال الاجتماعي والاختلافات بينه وبين أنواع رأس المال الأخرى، يمكن القول إن رأس المال الاجتماعي يركز على العلاقات والشبكات والتفاعل الذي يمكن الأفراد من بناء المجتمعات والاعتماد على بعضهم بعضاً؛ مما يسهم في تدعيم العلاقات والشبكات الاجتماعية وإيجاد الثقة المتبادلة.

ويشير السروجي (٢٠٠٩) إلى أن نظرية رأس المال الاجتماعي تركز على متغيرات مهمة تتحدد في العلاقات والشبكات الاجتماعية والقيم التي تعكس التوقعات في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الناس في المجتمع، فغياب رأس المال الاجتماعي يؤثر سلباً في العلاقات الاجتماعية والثقة في النظم والمؤسسات المجتمعية.

وترتبط نظرية رأس المال الاجتماعي بوجهتي نظر مختلفتين الأولى: الفردية والتي تنظر إلى رأس المال الاجتماعي أنه قيمة متأتية من علاقات الفرد مع أفراد آخرين في المساعدة على إنجاز الأعمال في المنظمة على اعتبار أن الفرد يمتلك الموارد من الشبكات أو العلاقات في المواقف الخاصة للقيام بالأنشطة الفردية. والثانية: المجتمعية والتي تنظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه قيمة تضاف من خلال مواقع الأفراد في هيكل المنظمة، حيث يمتلك العمل الجماعي من قبل المنظمات والأنظمة الاجتماعية والأفراد أو أصحاب الأسهم المحتاجين إليه للقيام بالأنشطة الجماعية (بدرابي والخفاجي، ٢٠١٥: ٧٨).

وتفترض هذه النظرية أن العلاقات الاجتماعية القائمة على الثقة والتعاون المحددة في إطار بعض القواعد والمعايير المتفق عليها من خلال إيجاد أعمال مقصودة تسهم في إشباع الاحتياجات الاجتماعية، وذلك في إطار الموارد الناشئة عنها. ووفقاً لمنظور بوتنام Putnam فإن النشاط الإنتاجي لرأس المال الاجتماعي يظهر في قدرته على تيسير التنسيق والتعاون من أجل المنفعة العامة حيث يعتمد على إيجاد قيمة مشتركة بين المشاركين وتحديد خطة واضحة للعمل تصل إلى كل المشاركين لتقوم على أساس الشفافية والمعاملة بالمثل (عبد الحميد وصوفي، ٢٠١٦: ١٤١٢).

ولنظرية رأس المال الاجتماعي مجموعة من الافتراضات من أهمها (عبد الحميد، ٢٠٠٤: ١٠١)

١- كلما احتل الفرد مكانة مرتفعة في البناء الاجتماعي القائم، توافرت له فرص أكبر لاستغلال الموارد المتاحة في هذا البناء.

٢- يتم التفاعل بين مجموعة من الفاعلين المتقاربين من حيث الخصائص، والمكانة، والموارد، فكلما زاد التشابه في خصائص الموارد التي تمتلكها الجماعة قل الجهد المبذول في عملية التفاعل.

٣- يتفاعل الأعضاء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في إطار شبكات العلاقات الاجتماعية وفقاً لما لديهم من موارد، وأن الشبكات الاجتماعية في معظمها هي شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الدعم المتبادل داخل تلك الشبكات شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي، حيث إن رأس المال الاجتماعي يستخدم في حشد الدعم لحل المشكلات المجتمعية.

٤- ترتبط أفعال الأفراد إما بتدعيم الأوضاع القائمة، أو بالحصول على مزايا جديدة، وتسمى الأولى الأفعال التعبيرية، أما الثانية فهي الأفعال الغائية (الهدفية).

٥- كلما كانت الروابط بين الأفراد قوية استطاع الفرد أن يستخدم الموارد المتاحة في أفعال تعبيرية والتي يترتب عليها تنمية وتطوير الموارد التي يمتلكها الأفراد والجماعة التي ينتمون إليها. وعلى العكس فكلما ضعفت هذه الروابط، اتجه الأفراد إلى استخدام الموارد المتاحة في أفعال غائية أو أدائية لتكريس الأوضاع القائمة.

٦- أكثر مستويات المشاركة - بوحدة اجتماعية بها رأس المال الاجتماعي - تطوعية.

من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة يتضح أن هناك مجموعة من المكونات والعناصر الأساسية لرأس المال الاجتماعي. فقد حدد بوتنام (Putnam, 2000) من خلال تعريفه لرأس المال الاجتماعي من حيث مكوناته بأنه يتكون من الشبكات الاجتماعية، ومعايير التبادل، والدعم المتبادل، والثقة. وأشار إلى أن الشبكات الاجتماعية تمثل الارتباطات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد، لذلك فرأس المال الاجتماعي صفة خاصة ومميزة للشبكات وليس للأفراد أنفسهم. أما الثقة والمعايير فهما من أهم مكونات رأس المال الاجتماعي.

في حين أشار كولمان (Colman, 1988) إلى ثلاثة مكونات لرأس المال الاجتماعي هي الالتزامات، والتوقعات، والثقة في التنظيم الاجتماعي. ويمكن توضيح المكونات الثلاثة على النحو التالي: إذا (أ) فعل شيئاً لـ (ب)، وكانت لديه ثقة فيه لرد هذا الفعل في المستقبل فإن هذا يوضح أن (أ) لديه توقع من (ب) وأن (ب) عليه التزام تجاه (أ) لفعل ما يتوقع منه. وفي حالة أن (أ) يحفظ العديد من الأرصدة لكثير من الأشخاص مثل (ب) ممن له علاقة بهم، فإن هذا يتشابه مع رأس المال المادي. وفي النهاية تكون هذه الأرصدة تركيباً هائلاً يمكن أن يعيد (أ) ما دفعه حينما يتطلب الأمر، إلا إذا كان (ب) غير جدير بالثقة من البداية، وأن هناك شكاً في أنه سوف يعيده مرة أخرى.

كما ذكر أبو عامود (٢٠٠٩: ٣٢) نقلاً عن هالبرن (Halberن) ثلاثة عناصر رئيسية لرأس المال الاجتماعي هي الشبكات التي تقوم بالربط الداخلي للعلاقات، والمعايير التي تشمل القواعد والقيم والتوقعات التي تحكم التفاعل الاجتماعي، والجزاءات التي تشمل العقوبات والمكافآت اللازمة لتفعيل المعايير، وهذه العناصر الثلاثة متفاعلة ومؤثرة ومدعمة بعضها البعض.

وأشارت شحاتة (٢٠١٣: ٣٣-٣٥) إلى أن هناك اتفاقاً بين الباحثين على وجود ثلاثة مكونات رئيسية لرأس المال الاجتماعي هي:

١- الثقة: وتمثل جوهر العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والجماعات داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات عدة. ويمكن تعريف الثقة بأنها تعبر عن درجة عالية من مصداقية توقعات الأفراد بعضهم البعض، أو توقعات الأفراد من المؤسسات أو الهيئات - سواء رسمية أو غير رسمية - في المحيط الاجتماعي لهم، وتكون هذه التوقعات مرتبطة بالقوانين الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع التي تحدد فهمهم الأساسي لحياتهم. وتظهر الثقة على ثلاثة مستويات على الأقل سواء للأفراد أو الجماعات هي الثقة بين طرفين، أو الثقة بين مجموعة أطراف، أو الثقة بين طرف واحد ومجموعة من الأطراف.

٢- شبكات العلاقات: وهي العلاقات الاجتماعية وتشابكاتها مع بعضها لتحقيق هدف خاص فردي أو عام مشترك. ويمكن تعريف شبكات العلاقات الاجتماعية بأنها أنواع من العلاقات بين الأفراد ويمكن ترجمتها إلى رأس مال إيجابي يعمل لصالح المجتمع ككل. وتأخذ هذه العلاقات ثلاثة مستويات، الأول علاقات رسمية وغير رسمية بين الأفراد. والمستوى الثاني شبكة علاقات بين المجموعات الصغيرة. والمستوى الثالث شبكة علاقات بين الأمم أو المجتمعات بعضها البعض.

٣- القيم والمبادئ والمعايير: وهي المحركات التي تحكم العلاقات بين الأفراد بعضهم البعض وبين الأفراد والمؤسسات. كما يمكن وصف القيم والمبادئ والأخلاقيات والمعايير بصمامات الأمان التي تحكم طبيعة العمل في الشبكات الاجتماعية لكي تحقق الأهداف والمنفعة العامة التي صممت من أجلها.

وفيما يتعلق بأنماط رأس المال الاجتماعي، ومن خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة فإنه يمكن التمييز بين مجموعة أنماط مختلفة لرأس المال الاجتماعي وفقاً لعدد من المعايير.

فوفقاً لطبيعة الروابط بين الفاعلين الاجتماعيين يمكن تصنيف رأس المال الاجتماعي إلى ثلاثة أنماط هي:

١- رأس المال الاجتماعي الواصل أو التواصلي **Bonding Social Capital**:

ويشير إلى نوع من العلاقات القوية بين الأفراد الذين يعرف بعضهم بعضاً على المستوى الفردي، وينتمون إلى مجموعات اجتماعية متشابهة في الأهداف والخصائص الاجتماعية، مثل العائلات أو جماعات الأصدقاء أو جماعات الجيران أو الأفراد المتقاربين بالتنظيم كأعضاء الإدارة أو القسم الواحد (شحاتة، ٢٠١٣). وذكر محمد (٢٠١٢) أن هذه العلاقات القوية الناجمة عن الانغلاق في بنية وهيكل الشبكة تميل إلى زيادة الثقة والتقليل من الانتهازية بين الجهات الفاعلة وتعزز التشابه والشعور بالأمن والتقارب الوجداني والقدرة على التنبؤ (فهم مشاعر الآخرين وردود أفعالهم)، وتسمح بالإقرار الجماعي وفقاً لمعايير مشتركة وتسهيل انتشار الالتزامات والتوقعات. وعلى ذلك يوفر رأس المال الاجتماعي الواصل الدعم النفسي والعاطفي ويدعم التضامن بين أعضاء المجموعة ويوفر الحاجات الضرورية للاتصال الناجح فيما بين أعضائها مما يعزز من تماسكها ووحدتها.

٢- رأس المال الاجتماعي الرابط أو مد الجسور **Bridging Social Capital**:

يشير إلى العلاقات التي تتم خارج الشبكة المباشرة للفرد، والروابط هنا تأتي أفقياً بين أفراد في مجموعات مختلفة مثل الأصدقاء البعيدين وزملاء أو أصحاب مهنة واحدة وبين الأفراد في الأقسام والوحدات المناظرة بالمنظمات الأخرى. والاتصالات والروابط التي تتم بين أطراف متباعدين هي اتصالات تتم بصورة نادرة وغير متكررة مما يجعلها روابط ضعيفة، والروابط الضعيفة التي تتشكل على حدود المجموعات الاجتماعية المفتوحة يطلق عليها الثقوب الهيكلية، وهذه الثقوب تتيح المرونة وتسهل الوصول إلى الأفكار الجديدة والأشخاص والموارد. لأن معظم المعارف الجديدة من المرجح أن تأتي من أشخاص آخرين يمثلون مجموعات اجتماعية مختلفة عن المجتمع الخاص المباشر للفاعل (محمد، ٢٠١٢). وعلى ذلك يتمثل رأس المال الاجتماعي الرابط في علاقات الوحدة أو القسم أو الإدارة خارج الحدود مع غيرها من وحدات أو أقسام أو إدارات أخرى في الجهاز الحكومي ومع غيرها من الوحدات أو الإدارات بالأجهزة الحكومية الأخرى.

٣- رأس المال متسلسل الروابط Linking Social Capital:

يشير إلى ربط الأفراد أو المجموعات مع أفراد أو مجموعات أخرى في مواقع أو طبقات اجتماعية مختلفة (أكثر سلطة أو قوة أو ميزة اجتماعية) داخل التسلسل الهرمي. وهذه الروابط الاجتماعية مع أشخاص في مواقع السلطة تتيح الفرص لتعبئة الموارد والأفكار والمعلومات وللحصول على فرص وظيفية والتوجيه والمشورة. مثال ذلك الاتصال بين العاملين بالمنظمة والهيكل الوسطى والعليا بها، وكذلك مع المنظمات الخارجية التي من الصعب الوصول إليها - (الشركاء والممولين). وعليه فإن رأس المال الاجتماعي متسلسل الروابط يشير إلى العلاقات التي تنشأ عبر المستويات التنظيمية المختلفة، كالعلاقة بين أعضاء القسم وإدارته أو علاقة القسم بإدارة المنظمة وإلى العلاقات التي تنشأ بين القسم والشركاء والقطاعات الخارجية المستفيدة من القسم (محمد، ٢٠١٢).

كما أشار (Portes, 1996: p.1263) إلى وجود نمطين لرأس المال الاجتماعي هما رأس مال اجتماعي سلبي والآخر إيجابي، وأن هذين النمطين يعتمدان على نوعية الأفراد داخل الجماعات وتأثيرها على باقي المجموعات ليتحول مصدر القوة للأفراد إلى مصدر قوة لتحقيق أهداف مجموعة معينة على حساب الآخرين ذوي الحق والأولوية.

في حين ذكرت شحاتة (٢٠١٣) أن كولمان (١٩٩٥م) أشار إلى نمطين آخرين لرأس المال الاجتماعي متعلقين بكيفية التكوين. الأول هو رأس مال اجتماعي مقصود يكون نتيجة لأنشطة مخطط لها مسبقاً بهدف تحقيق أهداف معينة، وفي هذا النمط يتم تحديد نوع الأنشطة والعلاقات وكيفية تبادلها وتحديد آليات الثقة وكذلك الإطار القيمي والمعياري لهذه الأنشطة. أما الثاني فهو رأس مال اجتماعي غير مقصود موجود بالمصادفة نتيجة لأنشطة غير مقصودة من الأفراد والجماعات من دون تخطيط لها.

وذكر سويدان (٢٠١١: ٢٦٥٨) وأحمد (٢٠١٦: ٣٦) أن رأس المال الاجتماعي يمارس تأثيره على عملية التنمية نتيجة للتفاعل بين شكلين أو نمطين هما:

١- رأس المال الاجتماعي الهيكلي Structural social capital الذي ييسر المشاركة في المعلومات والعمل الجماعي واتخاذ القرارات وشبكات العلاقات الاجتماعية التي توفرها

القواعد والإجراءات والسوابق القانونية. ويضم أنواعاً مختلفة من المنظمات الرسمية وغير الرسمية والشبكات الاجتماعية التي تيسر العمل نحو تحقيق الأهداف.

٢- رأس المال الاجتماعي المعرفي Cognitive social capital ويشير إلى المبادئ المشتركة والقيم والاتجاهات والمعتقدات التي تيسر التعاون وتوجه السلوك الاجتماعي نحو تحقيق الأهداف.

أما فيما يتعلق بمصادر تكوين رأس المال الاجتماعي فقد اختلفت الآراء حول مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي، وأشار أحمد (٢٠١٦: ٣٧) إلى أن أهم المصادر التي تلعب دوراً في تنمية رأس المال الاجتماعي تتمثل في:

- الدين: ويعد من أهم مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي حيث إن التعاليم السماوية للأديان تنطوي على شبكة مفاهيمية تساعد على تراكم مفهوم رأس المال الاجتماعي مثل فكرة التكافل الاجتماعي والتعاون على البر والتقوى والمودة بالإضافة إلى حقوق الجيرة وكلها عوامل تساعد على تنمية مفهوم رأس المال الاجتماعي.

- الأسر والعائلات: تمثل الأسرة المصدر الرئيس لرأس المال الاجتماعي، فالأسرة تعد منظومة داخل العلاقات المتشابهة والمتبادلة فهي لا تعمل على توفير مصادر تمويلية فقط من خلال العلاقات بين الأفراد وبعضها البعض وإنما تعمل على المساهمة في تقديم الخدمات العامة.

- الجماعات: تنتج التفاعلات الاجتماعية بين الأقارب والأصدقاء رأس المال الاجتماعي والقدرة على العمل الجماعي للقيام بخدمة عامة.

- القطاع العام: يقوم القطاع العام بالدولة ومؤسساتها بتوفير الرفاهية الاجتماعية للمواطنين وحماية حقوق المواطنين وتوفير العدل مع وضع القوانين التي تعزز ذلك. ويظهر رأس المال الاجتماعي في القطاع العام من خلال العلاقات التي تنشأ بين الموظفين والتي تساعد على الإسراع في إتمام الأعمال بدلاً من الغرق في الإجراءات البيروقراطية.

- الشركات (القطاع الخاص): يعتمد تكوين رأس المال الاجتماعي في الشركات على درجة مرتفعة من الكفاءة والثقة، إلى جانب الاعتماد على التعاون الاجتماعي. وتتم التفاعلات في أوجه عديدة فقد تتم بين الأفراد والأقسام المختلفة للشركة وبين القطاعات، وبين

الشركات وبعضها البعض. وتحقق الاستفادة للشركات من رأس المال الاجتماعي من خلال تيسير التعاون والتنسيق مما يقلل من تكلفة الصفقات والمعاملات.

- المجتمع المدني: ويتضمن المنظمات غير الحكومية والتي يعتمد نجاحها على مدى توافر رأس المال الاجتماعي ومدى توافر البيئة المناسبة لعمل هذه المنظمات.

٢/٢ رأس المال الاجتماعي في السياق التنظيمي:

١/٢/٢ مفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي:

يُعد رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الجديدة نسبياً في الفكر الإداري وعُرف على المستوى التنظيمي كمفهوم متعدد الأبعاد ومتداخل مع مصطلحات أخرى مرادفة له مما تسبب في حدوث إرباك عند استخدامه وهو ما جعل الحاجة مستمرة على المستوى الأكاديمي في البحث للاتفاق على مضمون أساسي لهذا المفهوم وبدلالة مفردات واضحة تعطيه تميزاً عن غيره من المفاهيم (بدرأوي والخفاجي، ٢٠١٥: ٧٨). ويذكر محمد (٢٠١٢) أنه اصطلح على تسمية شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة داخل التنظيمات المؤسسية (وما تستند إليه من قيم ومعايير وتفسيرات مشتركة) فيما بين العاملين فيها على مواقعهم المختلفة، وبينهم وبين المؤسسات النظرية والجهات الخارجية المستفيدة، اسم رأس المال الاجتماعي التنظيمي Organizational Social Capital.

وقد توجهت الدراسات والبحوث منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي نحو تحليل وتدقيق مصطلح رأس المال الاجتماعي بوصفه أحد أبرز اللبنيات الأساسية لقيام المنظمات الاجتماعية، حيث يتمكن المديرون والمسؤولون من خلاله أن يعرفوا كيفية سير أعمالهم بشكل أفضل، وذلك بفعل معرفة العاملين لبعضهم البعض، وثقة كل منهم بالآخر. وهذا يسهل إتمام صفقات العمل وأداء المهام بصورة سريعة وسهلة، وبالتالي تكون الجماعات والفرق أكثر إنتاجية، فضلاً عن ذلك، يتعلم العاملون أنفسهم بشكل أوضح، ويؤدون واجباتهم بإبداع أعمق (العنزي، ٢٠٠٦: ١).

ويعبر رأس المال الاجتماعي التنظيمي عن الكيفية التي يتفاعل بها الناس مع بعضهم بعضاً داخل تنظيمات العمل، ويشير إلى المقاصد الطيبة الكامنة في هذا التفاعل، ويكون

مصدره كامن في هيكل ومحتوى العلاقات الاجتماعية للعاملين. وهذه المقاصد الطيبة التي يملكها العاملون تجاه بعضهم بعضا هي سبب للتضامن والتلاحم والثقة المتبادلة التي تسهم في تبادل الموارد والخبرات مما ييسر العمل ويسهم في تحقيق جودته وهذا يجعل تلك المقاصد مصدراً للقيمة داخل المؤسسات (محمد، ٢٠١٢).

وذكر الشمري والزهوري (٢٠١٣: ٨٧) أنه بسبب التداخل الكبير والاستخدام المشترك لمفهوم رأس المال الاجتماعي من قبل المختصين في مجالات علوم الاجتماع والاقتصاد والإدارة والسياسة فقد تنوعت المداخل التي تناولت دراسة رأس المال الاجتماعي، وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتمييز بين خمسة مداخل أساسية لتناول دراسة هذا المفهوم والتي من الممكن الجمع بين منطلقاتها لفهم رأس المال الاجتماعي بشكل أفضل والاستفادة منه في تطوير أداء منظمات الأعمال. وهذه المداخل هي:

- **المدخل الاقتصادي:** والذي يركز على الحوافز الفردية في التفاعل مع الآخرين والرغبة الذاتية في الاستثمار في رأس المال الاجتماعي.
- **مدخل العلوم السياسية:** والذي يركز على دور المؤسسات السياسية والأعراف الاجتماعية في تشكيل سلوك الأفراد.
- **مدخل علم الاجتماع:** والذي يركز في تحليله على المحددات الاجتماعية للمحفزات الإنسانية، ويركز على خصائص التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والتبادل والشبكات الاجتماعية.
- **مدخل علم الأنثروبولوجيا Anthropology Approach:** والذي يشير إلى أن الإنسان يمتلك غريزة أساسية تتمثل بالرغبة في المشاركة والتعاون مع الآخرين.
- **مدخل السلوك التنظيمي Organizational Behavior Approach:** والذي يركز على الجوانب النفسية للأفراد ودورها في تشكيل السلوك الجماعي المثمر المبني على الثقة والتعاون والزمالات الحقيقية بين العاملين.

وقد نال مفهوم رأس المال الاجتماعي اهتماماً متزايداً في الفكر الإداري وتمت دراسته في مستويات متعددة، بما في ذلك المستويات الفردية والتنظيمية، والمجتمعية. فعلى المستوى الفردي، تم تعريف رأس المال الاجتماعي كمورد لا تتجزأ من علاقات الفرد مع الآخرين. والتركيز هنا حول الفوائد الفعلية أو المحتملة التي تتراكم من شبكة علاقات الفرد الرسمية

وغير الرسمية مع الآخرين. أما على المستوى التنظيمي فقد تم تعريف رأس المال الاجتماعي على أنه قيمة المنظمة من حيث العلاقات التي شكلها أعضاؤها لغرض الانخراط في العمل الجماعي. كما تمت دراسة دور رأس المال الاجتماعي على المستوى الكلي من حيث تأثيره على رفاه المناطق أو المجتمعات (الملا والعنزي، ٢٠١٥: ١٦).

أما ناهبيت وجوشال (Nahapiet & Ghoshal, 1988) فقد عرفا رأس المال الاجتماعي بمقدار القابليات التي يتمتع بها الأفراد العاملون الذين يشكلون جماعات عمل متفاعلة على تحقيق مصالحهم وتلبية طموحاتهم، وإنجاز أهداف منظماتهم، من خلال ترسيخ أوجه الاستثمار في مفاهيم التعاون والثقة المتبادلة بينهم. أما ليانا وفان بيرين (Leana & Van Buren, 1999) فقد عرفا رأس المال الاجتماعي التنظيمي على أنه "مورد يعكس طابع وخصائص العلاقات الاجتماعية داخل المنظمة ويتم إدراكه من خلال التوجه نحو الهدف الجماعي والثقة المتبادلة". ويعرف ماكليروي (McElroy, 2002) رأس المال الاجتماعي التنظيمي على أنه "القيم الجماعية الداخلية للمنظمة والمجتمع ويرتبط بالتكلفة والضبط الاجتماعي والتنظيمي ويدعم جهود أي نسق اقتصادي قدرات الناس في إطار قواعد يحددها الناس بأنفسهم كرأس المال المتعدد ورأس المال المنطقي بما يعكس قيم البناء التنظيمي في إطار الشق الاقتصادي".

ويعرف كالبرج وآخرون (Kalleberg, Appelbaum, Sleigh, & Schmitt, 2004, p.3) رأس المال الاجتماعي التنظيمي على أنه "العلاقة بين أعضاء المنظمات، وكذلك شبكات العلاقات المشتركة بين المنظمات وبعضها البعض، والتي تخلق قيمة اقتصادية للمنظمة". وذكروا أن الباحثين يفرقون عادة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي، والذي يوجد في العلاقات الاجتماعية بين الموظفين في منظمة ما، ورأس المال الاجتماعي الخارجي والذي يوجد في العلاقات بين المنظمة وأصحاب المصالح الخارجيين، والمنافسين، وعملاء المنظمة.

واستخدم ساهين (Sahin, 2010, p.4) مفهوم رأس المال الاجتماعي للإشارة إلى "نوعية العلاقات بين الأفراد داخل إدارات الشرطة، من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة لرأس المال الاجتماعي التنظيمي هي (١) البعد الهيكلي والذي يتعلق بمدى ارتباط الأفراد داخل المنظمة ببعضهم البعض؛ و(٢) البعد العلائقي، والذي يشير إلى نوعية الصلات بين الأعضاء داخل

المنظمة؛ و(٣) البعد المعرفي والذي يركز على ما إذا كان الأفراد داخل المنظمة يشتركون في رؤية أو فهم مشترك.

وذكرت فيلينا وآخرون (Villena, et al., 2011) أن رأس المال الاجتماعي هو معلومات وثقة ومعايير للتبادل عندما يكون الفرد في شبكة علاقات اجتماعية وتكون الفرصة للمنفعة المتبادلة وعند تجميع الأعمال. وعرف (Dougherty, 2012, p.16) رأس المال الاجتماعي التنظيمي بأنه "الثروة الحقيقية المتأصلة في النسيج الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية التنظيمية والذي يعمل على تعبئة الأفراد لتسهيل إنجاز العمل".

وعلى المستوى العربي، ظهرت العديد من التعريفات لمفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي فقد عرف العنزي (٢٠٠٦: ٦-٧) رأس المال الاجتماعي التنظيمي على أنه "مفهوم متطور من مفاهيم السلوك التنظيمي، يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين العاملين داخل المنظمة وخارجها في المجتمع المحيط بهم، والثقة المتبادلة فيما بينهم التي ينبغي أن تركز على قاعدة القيم والمعايير الصحيحة الحاكمة لعمل الجماعة، وبما يؤمن تحقيق حالة الالتزام الأخلاقي الذي يجعل من أعضائها متآلفين متآزرين فيما بينهم في السراء والضراء في الخير والشر، وصولاً إلى زيادة مشاعر الولاء للمنظمة، بشكل أكثر من كونهم متعاقدين معها. وعليه فإن التقارب والتودد، قد يجعل الأعضاء يتعلم كل منهم سمات الآخر وخصائصه، وإتاحة الفرص الكافية لتبادل الأفكار ووجهات النظر، وإزالة حالات الضجر والملل، وتوطيد فكرة الرجوع إلى شبكات العمل بأنها المصدر الصادق للمعلومات والملاذ الآمن للمحافظة على خبراتهم، وتقييمها بالعوائد الملائمة".

في حين عرف كل من القيسي والطائي (٢٠١٤: ٧٢٦) رأس المال الاجتماعي التنظيمي بأنه "عبارة عن علاقات اجتماعية تساعد الأفراد على المشاركة والتفاعل مع الآخرين، ويتضمن هذا التصور المنظمات الاجتماعية وعلاقات الثقة والمشاركة التبادلية ويشمل ذلك الفرد والمجموعة والمجتمع.

في حين عرف العنزي (٢٠١٤: ٣٣٤) رأس المال الاجتماعي التنظيمي على أنه "حصّة المنظمة من الارتباطات الفاعلة بين العاملين فيما بينهم والفهم المتبادل في النظم المشتركة التي تربطهم، والسلوكيات التي تلزم أعضاء الشبكات وفرق العمل على النشاط التعاوني الممكن للغاية.

ويعرف حواجرة والمحاسنة (٢٠١٥: ٢١) رأس المال الاجتماعي التنظيمي بأنه "قدرة الأفراد على العمل معاً داخل شبكة من العلاقات المشتركة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة العمل الجماعي وتحقيق الترابط الاجتماعي والقدرة على التواصل والاندماج والثقة في الآخرين". وعرف عبد الحميد وصوفي (٢٠١٦: ١٤٠٨) رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الجمعيات الأهلية بأنه "علاقات اجتماعية قائمة على تفاعلات مقصودة وموجهة من قبل إدارة الجمعية لتحقيق أهداف الجمعية، هذه العلاقات لها مستويان هما: المستوى الداخلي (ويتضمن كلاً من التضامن bonding والذي يمكن تحديده في علاقات العاملين بالجمعيات الأهلية؛ والدعم المتبادل support والذي يظهر في العلاقات بين مجلس الإدارة والمتطوعين)، والمستوى الخارجي (ويتضمن كلاً من التجسير bridging ويقصد به العلاقة بين الجمعيات الأهلية وعملائها؛ والرابط linking وهي العلاقات بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض).

وعلى ذلك ولأغراض هذه الدراسة يعرف الباحث رأس المال الاجتماعي التنظيمي بأنه "مفهوم متقدم من مفاهيم السلوك التنظيمي يشير إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد والجماعات داخل المنظمة (رأس مال اجتماعي تنظيمي داخلي) وخارجها سواء مع منظمات أخرى أو المجتمع المحيط (رأس مال اجتماعي تنظيمي خارجي)، وتتميز هذه العلاقات والروابط بصفات مثل الثقة والالتزام والتعاون والتفاعل والفهم المتبادل والقيم واللغة المشتركة التي تعمل كلها مجتمعة على زيادة التماسك، وزيادة الولاء والإخلاص لرؤية المنظمة وتحقيق أهدافها".

٢/٢/٢ دور ووظائف رأس المال الاجتماعي التنظيمي في المنظمات الاجتماعية:

أصبح الاهتمام برأس المال الاجتماعي في المنظمات الاجتماعية المعاصرة ضرورة حتمية وحاجة ملحة تفرضها طبيعة التغيرات المتسارعة في البيئة، والتعامل مع مصادر الثروة ودعائم القوة فيها. فتطوير قدرات هذه المنظمات على الانتماء الاجتماعي وخلق درجات عالية من الثقة المتبادلة، وتقوية أواصر التعاون تُعد من أهم وسائل تماسك المنظمات والمؤسسات والمجتمعات، هذا فضلاً عن أن كل الإبداعات والابتكارات تبدأ وتنتج ببناء نسيج اجتماعي متماسك. ولعل ما يذكر في هذا الصدد، أن الولاء العالي، والألفة القوية،

والتعاون المثمر هي التي أوجدت نظام الإنتاج الآتي في المنظمات اليابانية دون غيرها من المنظمات المماثلة في بلدان العالم الأخرى (العنزي، ٢٠٠٦: ٧-٢).

وأشار محمد (٢٠١٢) أن رأس المال الاجتماعي التنظيمي لا يقل في أهميته عن رأس المال المادي أو البشري أو رأس المال الفكري، بل يكمل تلك الموارد ويجعلها أكثر قيمة وفائدة وبدون رأس المال الاجتماعي التنظيمي فإن هذه الموارد يتم تداولها على نحو ناقص. كما يُعد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مصدراً فريداً لتحقيق الميزة التنافسية، فبينما يكون رأس المال البشري عرضة للاقتناص من المنافسين، والتقنية عادة ما يكون من السهل تقليد المنافسين لها، فإن رأس المال الاجتماعي المورد الذي لا يكون من السهل نقله من سياق إلى سياق آخر. ومن الفوائد التي يمكن تحقيقها من توطين رأس المال الاجتماعي التنظيمي تطوير وتنمية رأس المال الفكري، توفير بيئة تنظيمية فعالة، وتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية المؤسسية، وتحسين الإنجاز الأكاديمي للطلاب والبقاء بالتعليم، وإدارة التغيير والإبداع التنظيمي بفعالية، وفعالية العمل الجماعي داخل المنظمات، وتحقيق تنمية مهنية مستدامة للعاملين بالمنظمة، وتقديم تغذية راجعة فورية.

وذكرت ليانا وفان بيرن (Leana & Van Buren, 1999) أن هناك جملة فوائد عملية يمكن أن تحققها المنظمة من جراء إيجاد وتطوير رأس المال الاجتماعي فيها، منها على سبيل المثال: ترسيخ قيم الالتزام التنظيمي، وتحقيق ما يسمى "العمل ذو الأداء العالي"، والمساهمة في تعزيز العمل الجماعي، وتطوير رأس المال الفكري، وتقليل كلف المحافظة على العاملين وزيادة الدعم لهم، وزيادة فرص الإبداع وتعزيز قوة التعلم الفردي والجماعي.

ويشير بيكر (Baker, 2000) إلى أن المنظمات التي تمتلك رأس مال اجتماعي كبير يمكنها أن تؤمن رأس المال اللازم للأنشطة الريادية وتحسين وتشجيع التعلم التنظيمي. ويذكر ساهين (Sahin, 2010) أن دراسة رأس المال الاجتماعي على المستوى التنظيمي قد يسهم في فعالية المنظمة من خلال زيادة الحافز وحل مشاكل التنسيق وتسهيل تدفق المعلومات بين الأفراد والمنظمات وتطوير المعرفة داخل المنظمات.

ويذكر (Ariani, 2012) أن منظور رأس المال الاجتماعي يوفر حججاً قوية للآليات التي من خلالها يحقق الموظفون أداءً متزايداً وفعالاً، حيث ترى نظرية رأس المال الاجتماعي

أن شبكة العلاقات الاجتماعية تحدد إلى أي مدى يمكن للفرد اكتساب المعلومات والوصول إليها، وممارسة القوة والنفوذ، وإحداث التغيير داخل المنظمة. فرأس المال الاجتماعي يُعد أمراً بالغ الأهمية للعمل الجماعي والتنسيق الفعال بين الأفراد مما يجعل العمل الجماعي أسهل وتحقيق التنمية في الإمكان، وذلك لأن الأفراد يعملون معاً بشكل أكثر فعالية وكفاءة عندما يعرفون بعضهم البعض، ويثقون في بعضهم. ومن ناحية أخرى فإن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى زيادة أداء الدور الرسمي المطلوب حيث يجعل الفرد يملك اتصالات عديدة مع الآخرين الذين يمكن أن يعطوه النصيحة والمشورة والدعم في إنجاز المهام المنوط بها. كما يمكن لرأس المال الاجتماعي أيضاً أن يؤثر إيجاباً على أداء الأدوار الإضافية أو ما يعرف بسلوكيات المواطنة التنظيمية؛ لأنه يوفر للفرد الكثير من الأفراد الذين يحفزونه ويقدمون له المساعدة.

وعلى ذلك يمكن القول إن رأس المال الاجتماعي التنظيمي بما يتميز به من شبكة كثيفة من الروابط والعلاقات الرسمية وغير الرسمية والتي تستند إلى معايير وقيم مشتركة مثل الثقة والتعاون والتضامن يمثل مصدراً قيماً للمنظمات في تنمية رأس المال الفكري وتسهيل العمل الجماعي، فرأس المال الاجتماعي التنظيمي يمكن أن يساهم في تحسين وتطوير المخرجات التنظيمية الداخلية والخارجية، ففي داخل المنظمة يمكن أن يساهم في خفض كلفة المعاملات والصفقات، ويسهل تدفق المعلومات، وابتكار وتراكم المعرفة، وتحسين مستوى الإبداع. أما خارج المنظمات والمؤسسات فإن رأس المال الاجتماعي يزيد من نجاح التحالفات والشراكات مع الجهات المستفيدة والمؤسسات النظيرة.

٣/٢/٢ أبعاد وقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي:

يتضح من التعريفات المختلفة التي تم استعراضها لرأس المال الاجتماعي التنظيمي، أن الباحثين أشاروا إلى جوانب وأبعاد مختلفة لرأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث أكدت التعريفات على أنواع مختلفة من الروابط والعلاقات والتي قد تكون بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة، أو بين الأفراد من جماعات مختلفة.

وتشير الأدبيات ذات الصلة بأن مفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي يتألف من

مكونين أساسيين هما، رأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي (Internal Organizational Social Capital) ورأس المال الاجتماعي التنظيمي الخارجي (External Organizational Social Capital).

وقد صنف إدلر وكون (Adler & Kwon, 2002) و (Gönül, Tüzün, and Gökoğlu, 2013) رأس المال الاجتماعي التنظيمي إلى رأس مال اجتماعي تنظيمي داخلي ورأس مال اجتماعي تنظيمي خارجي بناءً على ما إذا كان تركيز الروابط والعلاقات في المقام الأول على (١) علاقات فاعل ما (فرد) مع فاعلين آخرين (أفراد) من خارج الجماعة، أو (٢) بناء علاقات وروابط بين فاعلين (أفراد) من داخل جماعة واحدة، أو (٣) كلا النوعين من الروابط والعلاقات. ويغلب النوع الأول من الروابط والعلاقات في رأس المال الاجتماعي الخارجي، في حين يغلب النوع الثاني من الروابط والعلاقات في رأس المال الاجتماعي الداخلي. ويتوقع المنظور الخارجي لرأس المال الاجتماعي أن الفاعلين داخل المجتمع المحلي أو المنظمة يستخدمون اتصالاتهم الشخصية وعلاقاتهم الاجتماعية من أجل الوصول إلى الموارد التي لا يملكونها، في حين أن الفاعلين الآخرين في شبكة العلاقات يملكونها. وهذا النوع من طرق الوصول إلى الموارد يؤدي إلى تحقيق مزايا للفاعل، ومع ذلك فإن الوصول إلى موارد يملكها شخص آخر من خلال شبكة علاقات يكشف عن فكرة المعاملة بالمثل في العلاقة والتي توفر المنافع المتبادلة لكلا طرفي العلاقة وتسهل عملية التبادل في الواقع. أما المنظور الداخلي لرأس المال الاجتماعي فيؤكد على علاقات الترابط الداخلي بين أعضاء الجماعة، وأن قوة هذه العلاقات الداخلية تؤدي إلى تماسك الجماعة وبالتالي تسهيل تحقيق الأهداف الجماعية.

وقد ذكر ارينوس (Arenius, 2002: p.12) أن رأس المال الاجتماعي الداخلي هو كمية وجودة العلاقات الداخلية للمنشأة الملموسة عن طريق الفرد أو الوحدة الاجتماعية، وهو لا يتمثل بالعاملين أنفسهم بل في علاقاتهم مع الآخرين سواء من الأفراد (المرؤوسين أو الرؤساء) أو الإدارة. ويعد رأس المال الاجتماعي الداخلي عاملاً أساسياً لتوضيح العديد من المفاهيم التنظيمية مثل خلق رأس المال الفكري، وتحقيق منافع التعاون والتضامن، وتحقيق مستويات عالية من الثقة، وتحسين أداء المنظمة، ورفع الروح المعنوية للمنظمة. أما رأس المال الاجتماعي الخارجي فهو جودة وكمية العلاقات الخارجية للمنظمة الملموسة

عن طريق الفرد أو الوحدة الاجتماعية. ويضم رأس المال الاجتماعي الخارجي ثلاثة عناصر فرعية هي: أولاً رأس المال الاجتماعي المرتبط بالإنتاج ويتمثل في العلاقات مع المجهزين ومستخدمي المنتجات والخدمات والأطراف التي معها علاقات تعاون وتطوير مشترك. وثانياً رأس المال الاجتماعي المرتبط بالبيئة ويتمثل في العلاقات مع البيئة المحلية والإقليمية والعلاقات مع متخذي وصناع القرارات السياسية وغيرها. وأخيراً رأس المال الاجتماعي المرتبط بالسوق والذي يتمثل في العلاقات التجارية والعلاقات مع العملاء بشكل عام.

وذكر بدرأوي والخفاجي (٢٠١٥: ٧٩-٨١) أن رأس المال الاجتماعي يتألف من مجموعة من المكونات التي تعبر بمجملها عن أبعاده والتي تختلف الباحثون في تصنيفها، ولكل باحث وجهة نظر في تحديده لأهم مكوناته في رأس المال الاجتماعي وبحسب أهميتها، وقد استخلص الباحثان بعد مراجعة مستفيضة لهذا الموضوع الأبعاد الرئيسة الآتية:

١- الزمالة أو القابلية الاجتماعية Associability: تعد أحد أهم عناصر رأس المال الاجتماعي التنظيمي، والتي تتمثل برغبة الأفراد وقابليتهم على تحقيق أهداف المنظمة من خلال العمل الجماعي. فهي مجموعة من المنافع التي يجنيها الأفراد في المنظمة بحكم مشاركتهم في جماعات العمل. كما يمكن تعريف الزمالة بأنها استعداد وقدرة المشاركين على إخضاع الأهداف الفردية إلى الأهداف الجماعية، مع وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الأعضاء. فرغبة الأفراد في العمل مع بعضهم البعض في المنظمة يخلق حالة من الودية وحسن النية في تعاملاتهم فيما بينهم، وتصبح بذلك أهدافهم مشتركة، ويسعون إلى تحقيقها لصالح المنظمة. إذن الزمالة هي "عملية بناء الروابط الاجتماعية بين الأفراد التي تكونها التفاعلات والانتماءات الجماعية الهادفة إلى تحقيق أهداف المنظمة بفاعلية وكفاءة.

٢- الثقة Trust: لقد عرفت الثقة بأنها الاعتقادات والافتراضات التي تفترض بأن الطرف الآخر لن يكون انتهازياً وغير أمين، ولهذا السبب لن يقوم بعمل ضار بالآخرين، وأن الثقة بالشريك تعني بشكل خاص الاعتقاد بأن الشخص الآخر سيلتزم بالمعايير الأخلاقية العامة. وبالتالي هي عملية اعتماد مانح الثقة

على الحائز على الثقة طبقاً لتوقعات معينة والتي تكون مهمة لمناخ الثقة من غير أن يقوم الحائز على الثقة باستغلال نقاط ضعف مانح الثقة وأن الزيادة في الثقة تؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى سلوكيات إيجابية في المواقف ومكان العمل مثل الالتزام التنظيمي وإشراك الأفراد في العمل.

٣- التعاون والتكافل Sociability & Cooperation: التعاون هو تضافر كل الجهود من الموارد والقدرات والإمكانات الساعية إلى تحقيق الأهداف المشتركة، لمساعدة الآخرين بحكم العلاقات التي يكونها الفرد معهم في البيئة الاجتماعية. والتكافل يعني التعاضد الاجتماعي التي تبديه الأفراد والجماعات والمنظمات تجاه الأطراف الخارجية الأخرى، والذي يعكس صور الهوية والانتماء والتفاعل والتعاون والوطنية، وهما يعود بالنفع على مستوى الدولة أو البلد أو الإقليم. وكل مفهوم منهما يكمل الآخر.

٤- الاستغراق Engagement: مجموعة من الممارسات والسلوكيات الإيجابية التي يبدونها الأفراد تجاه منظماتهم والقائمة على العلاقات المشتركة بين المنظمة وأفرادها العاملين التي تسهم في نجاح المنظمة ككل.

في حين صنف (Dougherty, 2012: p.20) أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في ثلاثة أبعاد هي: الثقة، والتكافل، والكرم. حيث تعني الثقة عملية اعتماد مانح الثقة على الحائز على الثقة بالتصرف طبقاً لتوقعات معينة والتي تكون ذات أهمية لمناخ الثقة من غير أن يقوم الحائز على الثقة بالاستفادة من ضعف مانح الثقة. أما التكافل فيشير إلى الحالات التي تقود السلوك المتوجه نحو مبادئ الجماعة والذي يزداد كردة فعل موقفية من الأشخاص في مواجهة مجموعة من المشاكل المشتركة. في حين يعني الكرم الاستعداد للعطاء بدون مقابل سواء بالوقت أو الجهد أو بكليهما.

وقدم نابييت وجوشال (Nahapiet & Ghoshal, 1988) إطاراً مهماً لنموذج رأس المال الاجتماعي في المنظمات اعتماداً على نظرية المنظمة القائمة على المعرفة يتضمن أربعة عناصر أساسية هي: رأس المال الفكري، والتبادل والجمع، وثلاثة أبعاد لرأس المال الاجتماعي في المنظمات، والعوامل التي تشكل وتنشئ رأس المال الاجتماعي في المنظمات.

وقد صنف الباحثان أبعاد رأس المال الاجتماعي إلى ثلاثة أبعاد مترابطة هي البعد الإدراكي أو المعرفي (Cognitive)، والبعد البنائي أو الهيكلي (Structural)، والبعد العلاقاقي أو العلاقات (Relational). وينال هذا التصنيف شهرة واسعة وقبول لدى عدد كبير من الكتاب والباحثين، وفيما يلي عرض موجز لكل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة.

أ- البعد الإدراكي أو المعرفي Cognitive dimension:

يشير هذا البعد إلى توافر الموارد للتصورات والتفسيرات ونظم المعاني المشتركة بين الأفراد مثل الرموز واللغة والحكايات المشتركة، فعندما يكون لدى المنظمة أعضاء يتقاسمون نفس الرؤية حول كيف يكون التفاعل فيما بينهم، فإنهم يتعدون عن التصورات الخاطئة المحتملة لاتصالاتهم وتزداد الفرص المتاحة لتبادل الأفكار والموارد بحرية (Nahapiet & Ghoshal, 1988). وقد عبرت ليانا وفان بيرن (Leana & Van Buren, 1999) عن هذا البعد باسم الزمالة أو القابلية الاجتماعية associability ليشير إلى استعداد ورغبة وقدرة العاملين في المنظمة إخضاع الأهداف الفردية والسلوكيات الإجرائية المرتبطة بها إلى الأهداف الجماعية. ويذكر (Bolino et al., 2002) أن البعد المعرفي لرأس المال الاجتماعي يركز على مدى تقاسم الموظفين في المنظمة رؤية مشتركة وفهم مشترك داخل الشبكة الاجتماعية. ولذلك فإنه مثل البعد العلاقاقي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي في أنه يتناول طبيعة العلاقات بين الأفراد في المنظمة، إلا أنه يختلف عن البعد العلاقاقي في أنه يركز على مسألة ما إذا كانت العلاقات بين الأفراد لها مكون معرفي أم لا؟، فالبعد المعرفي يجب عن السؤال المتعلق بمدى فهم الموظفين بعضهم البعض. كما يشير الملا والعنزي (٢٠١٥: ٢٠) إلى أن البعد الإدراكي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي يشير إلى اللغة المشتركة والاعتقادات والطموحات والرموز والرؤية المشتركة والقيم، وهي تشكل نوعاً مؤثراً في رأس المال الاجتماعي، وأن زيادة التفاعل يمكن أن تؤدي إلى فهم وقبول الرموز واللغة المشتركة والمعايير بشكل أكبر، ووجود البعد الإدراكي بنسبة عالية يؤدي إلى ارتفاع رصيد مخزون رأس المال الاجتماعي بنسبة عالية، إذ سيتوقع العضو في الجماعة امتلاك الآخرين المستوى نفسه من الإدراك، بما يوفر إمكانية المشاركة والتعاون وتبادل الخبرات.

وهكذا يمكن القول أن البعد الإدراكي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي يشير إلى الرموز

والحكايات واللغة المشتركة والتفسير المشترك للأحداث والتجارب التنظيمية والرؤية المشتركة والأهداف المشتركة بين العاملين في المنظمة، وهو يتعلق بالمدى الذي يستطيع فيه الموظفون داخل المنظمة من تقاسم وجهات النظر وتحقيق الفهم المشترك حول المسائل والقضايا بين العاملين من خلال توليد لغة مشتركة مألوفة ومشتركة، فعندما يكون لدى الأعضاء داخل المنظمة لغة مشتركة يساعدهم ذلك على فهم بعضهم البعض مما يساهم في تنفيذ المهام داخل المنظمة على نحو أكثر فعالية.

ب- البعد البنائي أو الهيكلي Structural dimension:

يرتبط هذا البعد بصفة عامة بالعلاقات بين الأفراد داخل المنظمة، فهو يعبر عن المدى الذي يرتبط فيه الأفراد مع بعضهم البعض داخل المنظمة. بمعنى أنه يجيب عن السؤال التالي: هل يعرف الموظفون بعضهم البعض داخل المنظمة؟ فهذا البعد يتعلق بخصائص النظم الاجتماعية وشبكات العلاقات ككل، ويصف تكوين الروابط والاتصالات بين الأفراد وبينهم وبين وحداتهم وكذلك الطبيعة غير الشخصية لهذه الروابط والاتصالات. وتعد نمط العلاقات من حيث الحجم والكثافة والتسلسل الهرمي والتنظيم المناسب بالإضافة إلى تشكيل شبكة العلاقات أهم جوانب هذا البعد (Nahapiet & Ghoshal, 1988).

ويشير سيلكوسيت (Silkose, 2012: p.4) إلى أن البعد الهيكلي لرأس المال الاجتماعي يغطي الارتباطات بين الأفراد ذوي الرغبات المتماثلة من خلال الاشتراك في الشبكة الاجتماعية، إذ إن جماعات الممارسة تعمل داخل شبكة العلاقات الاجتماعية لمساعدة الأفراد للارتباط مع الآخرين، وتمكينهم من تقييم المعرفة التي يمتلكها أعضاء آخرون بسرعة ومن دون اتصال بكل فرد منهم، وتلك الممارسات تؤدي إلى بناء رأس المال الاجتماعي، وبالتالي نمو المنظمة وإزدهارها.

وعلى ذلك يمكن القول إن البعد الهيكلي لرأس المال الاجتماعي يشير إلى شبكة وقوة شبكة العلاقات والروابط بين الأفراد أعضاء المنظمة، حيث تدل الروابط القوية على الدرجة العالية من التفاعل والتواصل الاجتماعي. ويتضمن البعد الهيكلي العمل الجماعي والتفاعل الاجتماعي وشبكة العلاقات وعمق ونوعية العلاقات والتشارك في المعرفة.

ج- البعد العلاقتي Relational dimension:

يصف هذا البعد أنواع العلاقات الشخصية التي تم تطويرها عبر الزمن من قبل الفرد مع الآخرين. ويركز هذا البعد على العلاقات الخاصة بين الأفراد مثل الاحترام والصدقة والتي سوف تؤثر على سلوكهم من ناحية، وتمكنهم من تحقيق دوافعهم الاجتماعية مثل الحصول على الهوية الاجتماعية من خلال هذه العلاقات. وتعد الثقة والمعايير والالتزامات والتوقعات والهوية أهم جوانب هذا البعد (Nahapiet & Ghoshal, 1988). وتشير ليانا وويل (Leana & Pil, 2006) إلى أن علاقات الثقة تسمح بنقل وتبادل مزيد من المعلومات خاصة تلك الأكثر ثراء وتكون أكثر قيمة. ووفقاً لينا وفان بيرين (Leana & Van Buren, 1999) فإن الثقة تعد عنصراً أساسياً للأفراد الذين يعملون معاً في مشروعات مشتركة، فعندما تتميز العلاقات بين الأفراد بالثقة الكاملة فإن ذلك يمكنهم من إنجاز الأهداف المشتركة وتحقيق القيمة لمنظمتهم.

ومنذ استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي في علوم الإدارة من قبل ناهبيت وجوشال (Nahapiet & Ghoshal, 1988) في دراستهم التي استهدفت التعرف على دور رأس المال الاجتماعي في تكوين رأس المال الفكري، والتي اعتبرت مفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي مفهوماً متعدد الأبعاد يتكون من ثلاثة أبعاد مترابطة هي (الهيكلي، والمعرفي، والعلاقاتي) واستخدمت هذه الأبعاد على نطاق واسع من قبل العديد من الباحثين (محمد، ٢٠١٢؛ العطوي، 2016؛ Song, 2016؛ Sahin, 2010؛ ٢٠٠٩) على سبيل المثال.

وعلى ذلك سوف تعتمد هذه الدراسة في قياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي على الأبعاد الثلاثة التي اقترحها (Nahapiet & Ghoshal, 1988) واستخدمتها العديد من الدراسات السابقة.

٤/٢/٢ بناء رأس المال الاجتماعي التنظيمي والاستثمار فيه:

رأس المال الاجتماعي بشكل عام سلوك لا يتم تشريعه بشكل رسمي من قبل المنظمة وليس له أي مزايا مباشرة أو عقوبات. وأشار (Kalleberg et al., 2004) إلى أن رأس المال الاجتماعي التنظيمي يتألف من الثقة، والشبكات الاجتماعية، واللغة المشتركة، وبناء رأس

المال الاجتماعي ليعود بالنفع على المنظمة، يجب أن يتم تمكين الموظفين من الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها، فضلاً عن وجود حوافز لتبادل المعارف.

في الوقت نفسه لا يتم بناء رأس المال الاجتماعي التنظيمي على أساس الإكراه أو الإجبار أو الألفة. وفي هذا الصدد ذكر كوهين وبروساك (Cohen and Prusak, 2001) أن المنظمات ذات رأس المال الاجتماعي العالي تحتاج إلى موظفين يلبون التوقعات العالية لأداء العمل، وأن الموظفين الذين يفشلون في تلبية تلك التوقعات أو ينتهكون المعايير يُطلب منهم مغادرة المنظمة. وإكراه الأفراد على تكوين علاقات وروابط يؤدي إلى نتائج معاكسة أيضاً. وقد وجد الباحثان أن دعوة كل فرد في المنظمة للدخول في علاقات وروابط في الوقت الذي لا يشارك معظمهم في اتخاذ القرارات والمشاركة المباشرة في نجاح المنظمة هو أمر يدمر رأس المال الاجتماعي.

ولتحقيق مستويات عالية من رأس المال الاجتماعي في المنظمات أشار ناهابيت وغوشال (Nahapiet & Ghoshal, 1988) إلى أربعة عوامل أو شروط لازمة لتحقيق ذلك وهي الوقت، والترابط (الاعتماد المتبادل)، والتفاعل، والحدود closer. ويشير الوقت إلى التاريخ أو الوقت المتراكم الذي يسمح بالاستقرار والاستمرار والثقة لتطوير العلاقات. ويشير الترابط أو الاعتماد المتبادل إلى درجة ارتباط المهام في المنظمة ببعضها البعض ويتطلب مستويات عالية من التفاعل والتعاون والاتصال بين الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف الجماعية. في حين تشير التفاعلات إلى الجهود الرامية إلى تطوير روابط قوية بين أعضاء المنظمات والحفاظ عليها، والسلوكيات المرتبطة بالاستثمار والحفاظ على العلاقات. وأخيراً، فإن الحدود هو حدود تنظيمية وترتبط بالهوية الفردية والجماعية. وتميز الحدود أيضاً الأعضاء من غير الأعضاء في المنظمة، وتراقب العضوية المستمرة بالقواعد والمعايير والولاء المدرك.

وقدمت ليانا وفان بيرن (Leana & Van Buren, 1999) نموذجين لبناء رأس المال الاجتماعي هما:

- نموذج المنفعة العامة: ويرى أن رأس المال الاجتماعي يكون سمة ملازمة للوحدة الاجتماعية بحيث إن الفائدة التي يجنيها الفرد العامل هي مجرد قضية ثانوية، لكن من

تجميع مساهمات العاملين بالمؤسسة ككل يتحقق تراكم مخزون رأس المال الاجتماعي في المؤسسة.

- نموذج المنفعة الخاصة: ويركز على الفرد وملكاته الفردية المتراكمة المتمثلة في المكانة الاجتماعية، والمؤهلات العلمية، وسنوات الخبرة، والذكاء الشخصي، وبراءات الاختراع... ويصبح التركيز منصباً على أهمية المنافع الفردية لتكوين أنواع معينة من رأس المال الاجتماعي.

ويذكر فرحات (٢٠١١) أن العناصر الثلاث (الثقة والتعاون والشبكة) المكونة لرأس المال الاجتماعي تدعم بعضها البعض وتتداخل فيما بينها، وبالتالي على المؤسسات والمنظمات الاستثمار فيها بشكل مثالي يسمح لها بالمحافظة على استمرارها وإيجاد الدافعية بين أفرادها وجماعاتها وفرق عملها لتبني السلوك المرغوب. وأن أفضل ما يمكن القيام به لبناء مخزون رأس المال الاجتماعي هو متابعة ما يسمى بالروابط الضعيفة، والثقة الهشة، واللا تعاون، والعمل على مد جسور المحبة والتلاقي مع الآخرين لسد الثغرات في هيكل التنظيم الاجتماعي.

وهناك العديد من الممارسات الإدارية للاستثمار في رأس المال الاجتماعي التنظيمي، فقد اتفق كل من (Nahapiet & Ghoshal 1998; Leana & Buren 1999; Prusak 2001) على أن الممارسات الإدارية السليمة للاستثمار في رأس المال الاجتماعي التنظيمي تتمثل في:

- إقامة الروابط: تُعد الروابط الاجتماعية أحد مكونات رأس المال الاجتماعي التنظيمي والتي تعزز الحالة الداخلية للمؤسسة. وعلى إدارة المنظمة استغلال تلك الروابط لصالحها من خلال أن توازن بين مسؤولياتها في تمثيل الإدارة أمام الموظفين، وتمثيل الموظفين أمام الإدارة فضلاً عن إظهار الانتماء لهم بهدف كسب ولائهم. ومن أجل تحقيق ذلك تقوم المنظمات والمؤسسات بالعديد من الأمور منها استخدام وسائل التسلية والترفيه، وتوفير النادي الاجتماعي ومركز رعاية الأطفال. .. الخ، بحيث توفر المجال لالتقاء وتفاعل العاملين مع بعضهم البعض مما يعمق الصداقة والزمالة الحقيقية التي تخلق إحساساً قوياً بالتوجه نحو الجماعة، مما ينعكس إيجاباً على حياة العاملين، حيث أكدت العديد

من الدراسات بأن أغلب الجماعات تضعف ارتباطاتها وروابطها ما لم توفر فرص التلاقي لأعضائها في فترات معينة وفي أماكن مختلفة.

- تعزيز الثقة: تُعد الثقة من الأركان الأساسية لرأس المال الاجتماعي، وتعد هي السبب والنتيجة للعمل الجماعي الناجح. وتتوقف الثقة على مقدار الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات. وبالتالي يمكن اعتبار الثقة خاصية جماعية تعتمد على العلاقات بين الأفراد في المنظمة وتسمح ببناء وتكوين فرق العمل القوية خاصة عندما تعتمد الثقة على الروابط القوية والمتماسكة بين المؤسسة وأعضائها. ولتحقيق الثقة القوية والبعد عن الثقة الهشة المبنية على المصالح الشخصية والمنافع الفورية وبالتالي على إدارة المنظمات الاجتماعية توفير الشفافية في تعاملاتها وقراراتها وإشراك العاملين في كل ما يخص المنظمة، وتمكينهم، والالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل وتوفير الأمان الوظيفي.

- تشجيع التعاون: يعبر التعاون عن مدى الإسهام بالمجهود الشخصي وبإرادة تامة لإكمال الأعمال المترابطة والمعتمدة على بعضها. ويسهم التعاون في تقليل الصراع، فالمنظمات التي تمتلك رصيداً عالياً من رأس المال الاجتماعي هي تلك التي تمتلك ضوابط ومعايير قوية للتعاون بحيث يتأزر أعضاء المنظمة معاً في مواجهة حالات السراء والضراء. ولذلك يجب على المنظمات منذ بداية الوظيفة استقصاء الاتجاهات الإيجابية لدى المترشحين للعمل مثل التميز بروح الفكاهة والاهتمام بالعمل الجماعي، والاهتمام بالعمل التعاوني بدلاً من الإنجازات الفردية.

٥/٢/٢ دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية:

حدد (Katz 1964) في دراسته لأهم العوامل المؤثرة في تحقيق الفعالية التنظيمية ثلاثة أنماط سلوكية اعتبرها أساسية للوصول إلى الفعالية التنظيمية المطلوبة وهي (القحطاني، ٢٠١٤):

- ١- التركيز على تحفيز وترغيب الأفراد للالتحاق بالمنظمة والاستمرار فيها.
- ٢- ضرورة قيام الأفراد بأداء متطلبات الأدوار الأساسية في العمل بشكل صحيح.
- ٣- مساعدة وتشجيع الأفراد على القيام ببعض الأنشطة التي تقع خارج نطاق المتطلبات والواجبات الوظيفية التي يحددها النظام.

ويذكر ناهييت وجوشال (Nahapiet & Ghoshal, 1988) أن رأس المال الاجتماعي يتكون من علاقات الشبكة، وتكوين أو تشكيل الشبكة. فعندما يمتلك أعضاء المنظمة علاقات متبادلة مع بعضهم البعض فهذا يشير إلى "علاقات الشبكة". وتؤثر الاتصالات بين الأعضاء داخل المنظمة على نقل وتبادل المعلومات بين الأفراد وبعضهم البعض، ليس هذا فحسب بل يكون لها تأثير أيضاً على تنفيذ الأنشطة التنظيمية، كما تُعد عنصراً مهماً في تحقيق الميزة التنافسية لأن تدفق المعلومات يعزز قدرة المنظمة على تبني واستيعاب المعرفة. وبالتالي يرى بولينيو وآخرون (Bolino et. al., 2002) أن تكوين أعضاء المنظمة للعلاقات فيما بينهم يعني وجود احتمال كبير لمعرفة بعضهم البعض، وهذا يمكن أن يعزز من كفاءة وفعالية المنظمة.

ويذكر بدر واي والخفاجي (٢٠١٥: ٨٥) أن رأس المال الاجتماعي يرتبط إيجابياً بالفعالية التنظيمية ويؤدي دوراً محورياً في خفض تكاليف المعاملات التنظيمية، كما أنه يسهل تنسيق الأعمال لتحقيق الأهداف المرجوة، ويبرر الالتزام التنظيمي، ويؤثر إيجابياً في الإبداع، حيث تسهم الثقة في الفاعلية التنظيمية إذ إن درجة الثقة تحدد الكثير من طبيعة المنظمة والعوامل المؤثرة عليها مثل الهيكل التنظيمي وآليات الرقابة وتصميم الوظيفة والاتصالات والرضا الوظيفي والالتزام وسلوك المواطن التنظيمية. وكذلك تسهم الثقة والشبكات والمعايير إلى حد كبير في الرضا عن الحياة الفردية وتؤثر سلباً بطريقة إيجابية في أداء العمل التطوعي. كما وجد أن المنظمات التي لديها قوة عمل تتسم بالالتزام التنظيمي والاستغراق الوظيفي يكون لها مستويات أعلى من رضا العملاء وتكون أكثر إنتاجية وتحقيقاً للأرباح أعلى من تلك المنظمات ذات قوة العمل الأقل استغراقاً والتزاماً.

وقد ذكر سونج (Song, 2016, p.48-52) أن هناك تأثيراً إيجابياً بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي بأبعاده الثلاثة (الهيكل، والعلاقات، والمعرفي) في الفعالية التنظيمية. فالبعد الهيكلي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي والذي يركز على الروابط وشبكة العلاقات بين أعضاء المنظمة يرتبط إيجابياً بالفعالية التنظيمية. فالروابط والصلات بين الأشخاص داخل المنظمة تمكنهم من الوصول إلى أقرانهم والتفاعل معهم. وتؤثر التفاعلات المتكررة بين

أعضاء المنظمة في مختلف مجالات العمل والإدارات في المنظمة مما يزيد من معدلات التعاون، وبالتالي يؤثر إيجاباً على سرعة التعلم التنظيمي والذي يؤثر بدوره إيجابياً على الأداء التنظيمي. ولذلك، فإن وجود شبكات رسمية وغير رسمية بين الأفراد في المنظمة يعزز النتائج التنظيمية. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء وتكوين روابط شبكية بين العاملين داخل المنظمات يؤثران على إيجاد الثقة والقواعد المشتركة، وهذا بدوره يحفزهم على المشاركة في التفاعلات الاجتماعية وتبادل المعارف وتيسير إيصال المعلومات والمعارف وتبادلها، وتشجيع مشاركة أعضاء المنظمة في خلق المعارف، والتعاون والتنسيق بين أعضاء المنظمة مما يساعد المنظمة على تحقيق الكفاءة في أداء أعمالها. وتحقيق الأهداف الجماعية أو الحصول على الموارد النادرة.

وأضاف سونج (Song, 2016) أن البعد العلائقي لرأس المال الاجتماعي، والتي تعد الثقة العنصر الرئيسي فيه، فقد أكد العديد من الباحثين على أهمية الثقة الاجتماعية، حيث تلعب دوراً مهماً في تبادل وتقاسم المعارف والمعلومات والمشاركة في أنشطة التعلم. وإذا كانت العلاقات المتبادلة لا تقوم على الثقة، فإنه من الصعب تبادل وتقديم المعرفة والمعلومات. ورأس المال الاجتماعي القائم على الثقة يساهم في تحسين الإنتاجية، لأن الثقة المتبادلة تعمل على تحسين كفاءة الاقتصاد. كما أن ارتفاع مستويات رأس المال الاجتماعي العلائقي القائم على الثقة بين الموظفين في الأجهزة الحكومية يزيد من التعاون المتبادل ويسهل التواصل الجيد والاتصال بين الإدارات الأخرى. ووجود مستويات عالية من الثقة بين قادة المنظمة وأعضائها قد تسمح لهم بتبادل المعلومات المهمة والحساسة التي لا يمكن تحقيقها في سياق انعدام الثقة. وعدم الثقة بين أعضاء المنظمة يسبب زيادة التمسك باللوائح والقواعد، الأمر الذي يقلل بدوره من الأداء. وهذه المستويات المنخفضة من الأداء تؤدي بدورها إلى انعدام الثقة. وبالتالي فإن عدم الثقة لا يقلل فقط من الأداء التنظيمي والفعالية، ولكن أيضاً يؤدي إلى انعدام الثقة العامة في الجهات الحكومية. وعلى ذلك فإن مستويات الثقة العالية في مؤسسات القطاع العام تزيد من الكفاءة والفعالية حيث يتبادل الموظفون على مختلف المستويات التنظيمية الأفكار والمعلومات.

كما أضاف "سونج" أن رأس المال الاجتماعي المعرفي يتضمن رسالة المنظمة والقيم

والأهداف التي تعد أساسية لتبادل المعلومات / المعرفة والعمل الجماعي. وهذه القيم والأهداف المشتركة تمكن أعضاء المنظمة من الفهم المشترك للمواقف والأحداث الاجتماعية مما يساهم في حل المشكلات التي تواجه المنظمات. فعلى سبيل المثال، إذا كان لأعضاء المنظمة رؤية وأهداف إستراتيجية مشتركة، فإنه يعزز التكامل والمسؤولية الجماعية. وهذا يعني أن التفسيرات المشتركة لقيم المنظمة ورسالتها تمكن أعضاء المنظمة من مواجهة عدم اليقين (عدم التأكد) البيئي في الأداء التنظيمي. وبما أن أعضاء المنظمة يتقاسمون ويتابعون مهمة جماعية، فإنه يسهل التواصل بين الأعضاء والتنبؤ بسلوكيات الأعضاء الآخرين. وبشكل سهولة الاتصال فيما بين أعضاء المنظمة أساساً للتعاون وتقاسم المعلومات. وعندما يمكن التنبؤ بسلوكيات الأعضاء، يكون هناك أساس لتحسين الثقة بين الأعضاء، مما يؤدي بدوره إلى تأثير إيجابي على الأداء التنظيمي.

وعلى ذلك يتضح أن لرأس المال الاجتماعي بأبعاده المختلفة دوراً مهماً في نجاح المنظمات، إذ يساهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية بطرق عديدة منها نشر المعرفة بين الأفراد العاملين، ومصدراً للميزة التنافسية يصعب تقليده من المنافسين الآخرين، ويساهم في تقليل حالات الصراع والتعقيد التنظيمي والذي ينعكس إيجابياً على مخرجات المنظمة.

٦/٢/٢ العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية:

الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية انقسمت فيما بينها من حيث ما إذا كان رأس المال الاجتماعي هو المتغير المستقل (المؤثر) وسلوك المواطنة التنظيمية هو المتغير التابع (المتأثر) أم العكس. إلا أن معظم الدراسات السابقة اتفقت فيما بينها على أن هناك علاقات إيجابية بين المتغيرين. وفي هذا الصدد ذكر (Bolino et. al., 2002) أن المتغير التابع في البحوث والدراسات السابقة كان سلوك المواطنة التنظيمية، وافترضت هذه الدراسات أن رأس المال الاجتماعي التنظيمي يمكن أن يحسن ويطور سلوك المواطنة التنظيمية. لكن أيضاً يمكن أن يعد رأس المال الاجتماعي التنظيمي كعاقبة ونتيجة لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية. فسلوك المواطنة التنظيمية يمكن أن يسهل عمل المنظمات من خلال تطوير أو تكوين رأس المال الاجتماعي حيث

أكد أن سلوك المواطنة التنظيمية يسهم في تكوين أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي (الإدراكي، والبنائي، والعلاقاتي)، فعندما يجتمع الأفراد معاً في شكل من أشكال المشاركة الاجتماعية أو الاتصال الاجتماعي، فإنه لابد من تبادل المعلومات فيما بينهم وزيادة شبكة علاقات الموظفين في المنظمة. فسلوك المواطنة التنظيمية يدعم تكوين الروابط والثقة والهوية وبالتالي تزيد تكوين البعد العلاقتي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي.

كما يشير (Bolino & Bloodgood, 2001) إلى أن تطوير رأس المال الاجتماعي والمحافظة عليه يرتبط بسلوك المواطنة التنظيمية والتي بدورها يمكن أن تساعد في تحسين الأداء التنظيمي.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية يتضح عدم اتفاق هذه الدراسات على أيهما يعد متغيراً مستقلاً وأيها يعد متغيراً تابعاً. وفي هذه الدراسة سيتم تناول رأس المال الاجتماعي كمتغير مستقل حيث يرى الباحث أن وجود رأس المال الاجتماعي التنظيمي يسهم في إيجاد البيئة المناسبة التي تحفز وتشجع الموظفين على أداء مهام وأدوار إضافية داخل المنظمة غير مطلوبة منهم؛ مما يسهم في تعزيز وتحسين ممارستهم لسلوك المواطنة التنظيمية. كما أوضحت معظم الدراسات السابقة وجود علاقات إيجابية دالة إحصائياً بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية ما عدا دراسة (Abdollahi & Jorji, 2014).

ولذلك فإن دراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية ما زالت تحتاج إلى فحص وإجراء مزيد من البحوث في سياقات وثقافات مختلفة للوصول إلى مزيد من التوضيح للعلاقة بينهما. لذلك أتت هذه الدراسة لبحث هذه العلاقة في سياق الثقافة العربية خاصة الثقافة السعودية.

٣/٢ سلوك المواطنة التنظيمية:

خلال العقود الثلاثة الماضية، يُعد سلوك المواطنة التنظيمية من أبرز المفاهيم التي زاد الاهتمام بها في أدبيات الإدارة بوصفه سلوكاً مهماً يجب اهتمام المنظمة به وتحفيز أعضائها على ممارسته بسبب الدور الذي يمكن أن يقوم به في تحسين وتطوير الأداء الكلي للمنظمة.

ولذلك تتناول الدراسة في السطور التالية توضيحاً لمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية، وأهم خصائصه، وأنماطه وأبعاده، وتأثيره على المنظمة خاصة الأجهزة الحكومية.

١/٣/٢ مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية:

تحدد المنظمات لكل فرد من أعضائها دوراً رسمياً يحدده الوصف الوظيفي، ويتضمن المهام والسلوك المطلوب منه القيام به دخل المنظمة. وقد نال دراسة سلوك الدور الرسمي للعاملين في المنظمة اهتمام الباحثين لعقود طويلة، إلا أنه في العقدين الأخيرين بدأ الباحثون يركزون على نوع آخر من السلوكيات التي تؤثر على كفاءة وفاعلية المنظمة أطلقوا عليه مصطلح سلوكيات الدور الإضافي (E xtra-role Behaviors)، والتي يقوم بها الأفراد طواعية باختيارهم، لأنها لا ترد ضمن وصف الوظيفة، وبالتالي فهو سلوك فردي نابع من المبادرة الذاتية.

وذكرت طحطوح (٢٠١٦: ٣٥) أن بعض الباحثين يفرقون بين أداء سلوك المواطنة التنظيمية، وأداء العمل والمهام الرسمية. حيث تعد أنشطة العمل والمهام الرسمية مختلفة باختلاف الوظائف، بينما أنشطة سلوك المواطنة التنظيمية متشابهة بين الوظائف وتكون مهمة بالنسبة لمعظم الوظائف إن لم تكن لكل الوظائف. إضافة إلى أن المعرفة والمهارات والقدرات للموظفين تجعل هناك تنبؤ وتوقع لمستوى معين من أداء المهام الرسمية. بينما التنبؤ بأداء سلوك المواطنة التنظيمية يرتبط بتطوع الفرد، والميل لأدائه، وتوفر الخصائص التحفيزية، والمتغيرات الشخصية.

وقد أشار كاتز (Katz 1964) (كما ورد في القحطاني، ٢٠١٤) إلى أن المنظمات التي تعتمد فقط على السلوك الرسمي تعد نظاماً هشاً سهلة الكسر، كما أن المنظمات يجب أن تترك جزءاً من السلوك غير محدد للأفراد حتى يكون لديهم مقدرة على التعامل مع المواقف غير المتوقعة والتي تتطلب التصرف الابتكاري من قبل الأفراد.

ويبرز سلوك المواطنة التنظيمية من خلال الخلل والقصور الإداري الذي يعتري المؤسسات العامة خاصة الوصف الوظيفي والهياكل التنظيمية في تغطية كل العلاقات والأحداث غير المتوقعة التي تظهر في طريقة عمل الفرد بالمؤسسة. وقد أكدت العديد من البحوث

الإدارية على أن أداء العمل يتجاوز مجرد القيام بالمهام الرسمية المحددة ضمن الأدوار الرسمية، ليتعداه إلى ممارسة سلوكيات غير رسمية وتبقى متروكة لحكم الفرد وتقديره للقيام بها من عدمه (هاشم، ٢٠٠٥: ٣٤٨). واعتبر روبنز وجيدج (Robbins & Judge, 2012) أن المنظمات الناجحة تكون دائماً في حاجة ملحة إلى الموظفين الذين يعملون أكثر من واجباتهم الاعتيادية، وإنجاز أكبر مما هو مطلوب منهم، حيث المرونة أصبحت متطلباً للمؤسسات الإدارية، مما يتطلب وجود الموظفين الذين يظهرون مستوى كبير من سلوك المواطنة التنظيمية، فالمنظمات التي يكون العمل مقتصرًا فيها على قيام كل فرد بأداء أعماله التي يوكل بها فقط محكوم عليها بالضعف والفشل.

وهناك العديد من المسميات المختلفة التي أطلقت على هذا النمط السلوكي، تختلف باختلاف الكتاب والباحثين وتوجهاتهم الفكرية والمدرسة الفكرية التي ينتمون إليها. وفي هذا الصدد أشار كل من (معمرى ومنصور، ٢٠١٤؛ السعود وسلطان، ٢٠٠٨) إلى وجود العديد من المسميات التي أطلقها الباحثون على سلوك المواطنة التنظيمية منها ما يلي: سلوك الدور الإضافي، سلوك المولاة والتأييد الاجتماعي، والسلوك غير المكلف أو غير المفروض، وسلوك التلقائية المؤسسية، وسلوك المواطنة الصالحة، وسلوك المواطنة التنظيمية.

أيضاً اختلفت تعريفات سلوك المواطنة التنظيمية من باحث لآخر ولا يوجد حتى الآن اتفاق حول تعريف واحد لهذا السلوك. ويمكن تمييز عدة اتجاهات في تعريف سلوك المواطنة التنظيمية منها الاتجاه الذي ركز على سلوك الدور الإضافي (تخطي الواجبات الرسمية)، أما الاتجاه الثاني فقد ركز على السلوكيات الطوعية التقديرية، في حين ركز الاتجاه الثالث على الجانب الاجتماعي.

ومن أشهر التعريفات الخاصة بسلوك المواطنة التنظيمية تعريف أورجن (Organ, 1988) والذي عرفه بأنه "سلوك فردي اختياري تطوعي لا يكون من ضمن الواجبات الوظيفية ولا يرتبط بأي علاقة مباشرة بالنظام الرسمي للحوافز ويسهم في الارتقاء بفاعلية الأداء الوظيفي للمنظمة". كما عرف أوريلي وشاتمان (Oreilly & Chatman, 1988) سلوك المواطنة التنظيمية بأنه مجموعة من الأفعال التي لم تحدد بشكل مباشر من قبل التوصيف الوظيفي ولكنه يجلب مصالح للمنظمة تطغى على المصلحة الفردية المباشرة وأطلق عليه سلوك التأييد الاجتماعي.

ويعرف الفهداوي (٢٠٠٥: ٣٩٤) سلوك المواطنة التنظيمية على أنه "يمثل السلوك الإنساني الذي يؤديه عضو المنظمة بصورة اختيارية أو تطوعية، ويحدث أثراً إيجابياً يصب في خدمة المنظمة وزيادة قدرتها على الأداء التنظيمي، دون احتساب ذلك السلوك علنياً ضمن جدول المكافآت أو الحوافز الرسمية". كما يعرف زيدان (٢٠٠٦: ٢١٩) سلوك المواطنة التنظيمية على أنه «سلوك الضمير الحي-أي الإنجاز وفقاً لما يمليه الضمير-فهو سلوك الدور الإضافي ويتضمن تقديم المساعدة للزملاء، وللمنظمة ككل، ويحسن صورة المنظمة أمام من لا ينتمون إليها، وأمام المنظمات المنافسة، ويقوم الفرد بهذا السلوك دون النظر إلى اعتبارات الحوافز أو المكافآت المادية، وإن امتنع عن ممارسته لا يتعرض للعقاب، والقيام به بشكل دوري يساهم في تحقيق الرفاهية التنظيمية».

بينما عرف لامبرت (Lambert, 2006) سلوك المواطنة التنظيمية على أنه "السلوك الذي يتعدى المتطلبات الأساسية للعمل، ويكون بشكل كبير عمل طوعي واختياري يقوم به الموظف داخل المنظمة". في حين عرف جرينبرج (Greenberg, 2011) سلوك المواطنة التنظيمية بأنه "النشاط أو السلوك الذي يمارسه الموظف في العمل والذي يتعدى التوقعات الرسمية لمتطلبات وظيفته، إذ تعتمد تلك السلوكيات على الثقافة التنظيمية المحفزة". وعرفها زهانج (Zhang et al., 2011) بأنها "مجموعة التصرفات التي تهدف إلى تقديم المساعدة وظهور علامات سلوكية غير مطلوبة على المستوى الرسمي ولكنها تعتبر ذات فائدة للمنظمة".

فيما عرف إسماعيل وآخرون (٢٠١٢: ٢١٩) سلوك المواطنة التنظيمية على أنه "السلوك الذي يساهم بطريقة غير مباشرة في نجاح المنظمة من خلال المحافظة على النظام الاجتماعي للمنظمة". أما أبو تايه (٢٠١٢) فقد عرفه بأنه "سلوك طوعي يقوم به الموظف دون أن ينتظر أي مكافأة أو حوافز مادية من أجل الارتقاء بالمنظمة، فهو يعتبر شعور داخلي بالمسؤولية تدفع الموظف بالعمل الطوعي الذي يحقق أهداف ورغبات المنظمة".

في حين عرف معمري ومنصور (٢٠١٤) سلوك المواطنة التنظيمية بأنه يتمثل في التصرفات الإيجابية الزائدة عما هو موصوف في الأنظمة الرسمية للمنظمة، ويمتاز بالطبيعة الاختيارية غير الإكراهية، ولا تخضع لمكافأة محددة مباشرة في نظام الحوافز الرسمي للمنظمة، وذو

أهمية كبيرة للأداء الناجح والفعال للمنظمة. وهو سلوك فردي نابع من المبادرة الذاتية، ويخضع للإرادة الحرة للفرد، ولا توجد علاقة رسمية أو تعاقدية مباشرة بين هذا السلوك ومتطلبات الوظيفة، وعلى الرغم من أنه لا يعد أداء رسمياً بحد ذاته إلا أنه يسمح ويسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

وعرف أبو سمعان (٢٠١٥) سلوك المواطنة التنظيمية بأنه «سلوك طوعي يقوم به الفرد في المنظمة بمحض إرادته ودون تكليف رسمي وبعيداً عن المهام المحددة له في الوصف الوظيفي، وهذا السلوك نابع من حيوية ضمير الشخص ودون انتظار لمقابل ما، ويبنى عليه عموماً تحسن أداء وفعالية المنظمة إيجاباً».

وقد اختلف تعريف جورج وبريف (George & Brief, 1992) عن التعريفات السابقة إذ أضافوا عليها أن سلوكيات المواطنة التنظيمية تشمل على السلوكيات التي يقوم بها الموظف طوعية ويحصل على مكافأة مقابلها.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن سلوك المواطنة التنظيمية يمثل التصرفات الإيجابية والزائدة والتطوعية التي تنبع من ذات الفرد، ولا توجد في الوصف الوظيفي للمنظمة ولا يخضع للمكافأة المباشرة في نظام الحوافز الإدارية للمنظمة، وليس الهدف من هذا السلوك إشباع المنفعة الشخصية فقط، كما أنه سلوك لا يعاقب عليه الموظف في حال لم يقوم بممارسته.

٢/٣/٢ أهمية سلوك المواطنة التنظيمية في تحقيق الفعالية التنظيمية:

يذكر وليامز واندرسون (Williams & Anderson, 1991) أن أهمية سلوك المواطنة التنظيمية للمنظمات تبرز من كون العصر الذي تعيشه يتصف بكبر حجم التحديات التي تواجهها، فالتغير السريع في شتى المجالات التقنية والمعرفية خلق بيئة تحتاج إلى مناخ تنظيمي ملائم، يمكنه أن يتماشى مع المتغيرات الخارجية، فقد كشفت العديد من الدراسات أن لسلوك المواطنة التنظيمية تأثيراً كبيراً على أداء المنظمة والفرد وجماعة العمل، ذلك أن هذا السلوك يسهم في تحسين الكفاءة والفعالية التنظيمية من خلال حسن استخدام الموارد والإبداع وعملية التكيف السريع للعمال مع التطورات الخارجية.

وقد نال تحديد مدى الإسهام غير المباشر لسلوك المواطنة التنظيمية في المنظمة اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين والممارسين (المديرين). حيث يوفر هذا السلوك المرونة اللازمة للعمل من خلال التعامل مع الحالات الطارئة غير المتوقعة، ويساعد الموظفين في المنظمة للتعامل مع الضغوط من خلال الاعتماد المتبادل. وتشير أدبيات الإدارة إلى أن سلوك المواطنة التنظيمية تؤثر على الفعالية التنظيمية، وأن المديرين غالباً ما ينظرون إلى سلوك المواطنة التنظيمية عند تقييم أداء الموظفين وتقرير الترقية وزيادة الأجور والرواتب. وبالتالي، فإن الموظفين الذين يمارسون سلوك المواطنة التنظيمية من المتوقع أن يكون لديهم مستويات عالية من دوافع العمل والرضا الوظيفي مقارنة بالموظفين الذين لا يمارسون هذا السلوك. بالإضافة إلى أن أدبيات الإدارة أشارت إلى أن المستويات العالية من سلوك المواطنة التنظيمية قد تؤدي إلى زيادة الانتاجية وبالتالي ارتفاع الربحية (Mohammad, et al., 2011).

وتشير الرقاد وأبو دية (٢٠١٢) إلى أن أهمية سلوك المواطنة التنظيمية تنبع من النتائج الإيجابية الكثيرة التي يحققها للمنظمة ومنها: الإسهام في تحسين الأداء الكلي للمنظمة، عن طريق إدارة العلاقات التبادلية بين الموظفين في الأقسام المختلفة، مما يساهم في زيادة حجم المخرجات الكلية المنجزة، والحفاظ على وحدة المؤسسة وتماسكها، والإسهام في تحسين قدرة المديرين وزملاء العمل على أداء أعمالهم، بإعطاء وقت أكبر للتخطيط الفاعل. فالمنظمات الإدارية لن تستطيع أن تحقق النجاح والتميز، ما لم يشعر أفرادها في كافة المستويات بالحاجة إلى مستويات عالية من الأداء، وما لم يناضلوا في سبيل تحقيق هذه المستويات في نطاق الحدود الممكنة، التي تساهم في الوصول إلى النشاطات الإضافية التي تحقق لهم الفاعلية وتقودهم إلى الإبداع والتميز.

وذكر مناصرية وبن ختو (٢٠١٥) أن لسلوك المواطنة التنظيمية تأثيراً كبيراً على أداء المنظمة، يفوق التأثير الذي يحدثه الدور الرسمي، كونه ينطوي على التجديد والابتكار والمرونة، والتي تعد سمات أساسية لعصر التغييرات والتطورات المتلاحقة، حيث يساهم الدور غير الرئيس في تخطي الحواجز السلبية والانعزالية في المنظمة من خلال إزالة أسباب التخلف وتوفير أسباب التقدم والرفاهية والأسلوب الأكثر نفعاً وتميزاً في الأداء، والعمل على

تحويل الطاقات الخاملة والعاجزة إلى طاقات عاملة وقادرة ومنتجة. والحفاظ على حالة التوازن في حركة تطوير المنظمة بطريقة تلقائية ذاتية. وتوثيق العلاقات الأساسية بين الأفراد والجماعات لإيجاد التفاعل الأفضل، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المتميز، والإسهام في تعبئة الطاقات المادية والبشرية وتوجيهها إلى الأداء الفاعل والمساهمة في خلق الحماس في الأداء، وهذا ما يفتقده العمل الروتيني والسلوكيات الرسمية مدفوعة الأجر، فضلاً عن خلق الإحساس بالانتماء للمنظمات. وأخيراً تحقيق الفاعلية التنظيمية التي تسعى كل منظمة إلى تحقيقها، فضلاً عن تحقيق الأهداف الكلية والارتقاء بمستويات أداء متميزة.

كما أشار زغرب (٢٠١٦) إلى أن هناك أهمية كبيرة لسلوك المواطنة التنظيمية تنبع من كونه يدعم ويسهم في تحسين الأداء الكلي للمنظمة من خلال إدارة العلاقات التبادلية بين الموظفين في الإدارات والأقسام المختلفة الذي يؤدي إلى زيادة حجم المخرجات المنجزة. وأيضاً سلوك المواطنة التنظيمية يسهم في تخفيض حاجة المؤسسة إلى تخصيص الموارد النادرة والمحافظة على تماسك ووحدة المنظمة ويساعد في قدرة الموظفين على أداء أعمالهم من خلال تخصيص وقت أكبر للتخطيط الفعال وحل المشاكل التي تواجههم. كما تظهر أهمية سلوك المواطنة التنظيمية من آثارها ونتائجها الكبيرة والإيجابية التي يمكن أن تحقق للمنظمة وهي كالتالي:

- يعطي الإدارة وسائل للتفاعل بين الأفراد داخل المنظمة تؤدي إلى زيادة النتائج المحققة.
- بسبب ندرة الموارد في المنظمات، فإن القيام بالأعمال الإضافية التي تنبع من سلوك المواطنة التنظيمية يؤدي ذلك إلى إمكانية المنظمة لتحقيق أهدافها وغاياتها.
- القيام بالأدوار الإضافية التي تنبع من سلوك المواطنة التنظيمية يؤدي إلى تخفيف العبء المادي عن المنظمات.
- تحسين مستوى فاعلية المنظمة وكفاءتها، والتقليل من مستوى التسرب الوظيفي، وأيضاً رفع الروح المعنوية للعاملين.
- تنمية وتعزيز روح المبادرة والإيثار والاتجاهات الإيجابية في العمل.
- تعزيز قدرة المنظمة على جذب أفضل الموظفين والمحافظة عليهم وجعل بيئة المنظمة بيئة جذابة.

وذكر باسيردين وآخرون (Basirudin et al., 2016) أن سلوك المواطنة التنظيمية من العوامل المهمة في تعزيز إنتاجية المنظمات والأجهزة الحكومية، لذلك فإن ممارسة الموظفين في الأجهزة الحكومية يمكن أن يحسن رفاهية المواطنين وتحسين صورة المؤسسات والأجهزة العامة في المجتمع.

وذكر معمري ومنصور (٢٠١٤) أن سلوك المواطنة التنظيمية يعد من المفاهيم الإدارية التي أنتجها الفكر الإداري المعاصر، وشغلت أذهان الكثير من الباحثين والدارسين، وأصبحت الأداة الرئيسية في تحقيق الفعالية التنظيمية في المنظمات الحديثة. وتوصل (Bolino et. al., 2002) في دراسته إلى أنه كلما كان سلوك المواطنة التنظيمية عالياً فإن ذلك يزيد من أداء وفعالية المنظمة. وقد أشارت العزواي ويوسف (٢٠١٦: ٢٠٩) إلى عدة طرق تسهم بها سلوك المواطنة التنظيمية في رفع الأداء التنظيمي المؤدي للتفوق التنظيمي وهي تجسد أهمية هذا السلوك ومنها: زيادة الإنتاجية الإدارية، وإعطاء حرية أكبر لاستخدام الموارد اللازمة حتى يمكن استخدامها لأغراض أكثر إنتاجية، وتقليل حاجة المنظمة إلى تخصيص الموارد النادرة لوظائف الصيانة والإفادة من هذه الموارد لزيادة الإنتاجية الكلية للمنظمة، وتعزيز قدرة المنظمات على استقطاب وجذب أفضل الأفراد، وزيادة استقرار أداء المنظمة، وتمكين المنظمة من التكيف على نحو أكثر فعالية للتغيرات البيئية من خلال تحسين شبكات الاتصال وتسهيل نقل المعلومات بدقة لتحسين الكفاءة.

ولكن على الرغم من أهمية تعزيز مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية عند الموظفين في المنظمة والآثار الإيجابية العديدة التي تم ذكرها سابقاً، إلا أنه يوجد هناك بعض الآثار السلبية التي ذكرها الباحثون، حيث إن الموقف الذي يحدث هو الذي يحدد مدى إيجابية أو سلبية ذلك السلوك، وبناء عليه فإن سلوك المواطنة التنظيمية الذي قد يظهر أنه طيب الدوافع ربما ينتج عنه نتائج سلبية فيما يتعلق بالأداء على كل من مستوى الفرد والجماعة والمنظمة، فعلى مستوى الفرد يكون سلوك التطوع علامات عدم الكفاءة، أما على مستوى الجماعة فقد يؤثر سلوك التطوع على أداء مجموعة أخرى من الموظفين مثل الإحجام عن المبادرات الذاتية، وبروز روح الاتكالية، وأما على مستوى المنظمة فقد يؤثر سلوك التطوع على تعزيز إحساس الفرد بأن المنظمة مدينة له بالفضل، فإنه في حالة عدم قدرة المنظمة على الوفاء تجاههم قد تكون النتيجة سلبية على المنظمة (المصري، ٢٠١٢).

٣/٣/٢ النظريات المفسرة لسلوك المواطنة التنظيمية:

تشير أدبيات الإدارة أن هناك نوعين من العقود بين الفرد والمنظمة، وهما العقد الصريح أو ما يسمى "العقد الرسمي" والعقد الضمني أو ما يسمى "العقد النفسي". فبحسب هارون (٢٠١٤) فإن العقد الرسمي يشير إلى المهام الرسمية ومعايير الأداء المنصوص عليها في عقد العمل الرسمي بين الفرد والمنظمة، أما العقد النفسي فيشير إلى إدراك الموظف للمهام المطلوبة منه والعائد عليها. ويذكر الخميس (٢٠٠١: ٤٣) أنه بشكل عام تأخذ العلاقة بين الفرد والمنظمة الشكل التبادلي، حيث يبادل الأفراد جهودهم مع منفعة مادية أو اجتماعية متوقعة، فإذا كانت المنفعة المحصلة أقل فإنهم يخفضون الأداء الوظيفي والعكس صحيح، بمعنى آخر يسعى الفرد لإحداث حالة من التوازن في العلاقة التبادلية، وإذا وجدت هذه الحالة من التوازن فيمكن حينها ظهور سلوك المواطنة التنظيمية.

ومن أهم النظريات التي تم استخدامها في تفسير سلوك المواطنة التنظيمية باستخدام نظريتي التبادل الاجتماعي Social Exchange Theory والتعاون Corporation Theory.

أ- نظرية التبادل الاجتماعي:

كثير ما يتم استخدام نظرية التبادل الاجتماعي لدراسة الجوانب المختلفة لمعيار المعاملة بالمثل (reciprocity) بما في ذلك سلوك المواطنة التنظيمية. وتفترض هذه النظرية أنه يتم تبادل بؤادر حسن النية بين العاملين والمنظمات وكذلك بين المرؤوسين ورؤسائهم عند القيام بعمل محدد بما يضمن تحقيق معيار المعاملة بالمثل. وقد تختلف الالتزامات التي يفرضها معيار المعاملة بالمثل باختلاف وضع المشاركين في العلاقة. ويكون جزءاً لا يتجزأ من كل من التبادل الاجتماعي ومعيار المعاملة بالمثل حقيقة أن الأفراد يرتبطون من خلال الاعتماد المتبادل والتي بدورها تكون سمة أو خاصية من سمات العلاقة بين العاملين والمنظمة (Mohammad et al., 2011: p. 151).

وينطوي مفهوم هذه النظرية تحت العلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض أو ما بين الأفراد ومشرفيهم، وترى أبو جاسر (٢٠١١) أن الأفراد يتوقعون رد الجميل في العلاقة والمعاملة بالمثل إزاء ما يقومون به من تصرفات وأعمال، ووفقاً لهذه النظرية يفترض وجود عقد نفسي

بين طرفي العلاقة. وذكر الفهداوي (٢٠٠٥) بأن سلوك المواطنة التنظيمية يؤدي إلى حصول علاقة ثابتة ومتسقة بين القناعة بالعمل لدى العاملين وبين مفهوم الأداء المراد تحقيقه. وبالتالي فإن سلوك المواطنة التنظيمي يتحقق عند وجود خاصية التبادل الاجتماعي من خلال الثقة بين المشرف والعاملين في المنظمة ومن خلال عدالة الإجراءات والتوزيع المتحققة في العلاقات التنظيمية.

ونظرية التبادل الاجتماعي ومبدأ المعاملة بالمثل تفسر مقدار الحفاظ على التوازن في التبادل الاجتماعي بين العاملين والمنظمة. وقد اقترح بعض الباحثين أن سلوك المواطنة التنظيمية يمكن أن ينقسم إلى قسمين أو فئتين. الفئة الأولى تتألف من تلك السلوكيات التي تؤثر مباشرة على التوازن في التبادل الاجتماعي بين الموظفين والمنظمة، وتسمى هذه الفئة سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة (OCBO). أما الفئة الثانية فتتكون من تلك السلوكيات التي تؤثر بشكل غير مباشر على المنظمة ويكون موجهاً نحو الأفراد، ويمكن أن يسمى سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو الأفراد (OCBI). ويبرر هذا التصنيف في ضوء أن سلوك المواطنة التنظيمية هي محاولة مقصودة للحفاظ على التوازن في التبادل الاجتماعي بين العاملين والمنظمة، فمن المعقول أن نفترض أن الغرض من هذا السلوك هو تحقيق الفائدة بشكل مباشر للمنظمة. وبالتالي، من المرجح أن يكون سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة وظيفة مباشرة لما يعتقد الموظف حول خصائص عمله. وفي المقابل، فإن سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو الأفراد يوجه في المقام الأول ويركز على الفرد في موقع العمل. على الرغم من أنه يبدو أن سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو الأفراد له آثار غير مباشرة فقط، إلا أنه يساعد على الحفاظ على التوازن في المنظمة، وتعزيز التبادلات بين الموظفين (Mohammad et al., 2011: 151).

ب- نظرية التعاون:

بينما تركز نظرية التبادل الاجتماعي على العلاقة الثنائية بين الفرد والمنظمة أو العلاقة بين الأفراد أنفسهم، فإن نظرية التعاون تؤكد على العمل الجماعي لتحقيق أهداف الجماعة، وتقدم نظرية التعاون الإطار العام لدراسة كيفية توجيه سلوك الأفراد في الجماعات.

وتقترح النظرية أن التعاون يصبح ممكناً عندما يدرك الأفراد أنهم يكافحون جميعاً من

أجل تحقيق أهداف مشتركة، أي أن نجاح كل فرد منهم يعني مساعدة الآخرين على النجاح أيضاً مما يدعم الجماعة في تحقيق أهدافها العامة؛ والتعاون هنا غير مبني على المصلحة الفردية بل المصلحة المشتركة للجماعة، وفي المقابل فإن سلوكيات المواطنة التنظيمية تحقق المنفعة العامة للمنظمة، وقد أسهمت نظرية التعاون في تمكين الباحثين من دراسة سلوكيات المواطنة التنظيمية، لما لهذه النظرية من تأثير على بيئة العمل ككل أو على الجماعة، كما تستخدم هذه النظرية في الكشف عن العوامل المؤثرة في سلوكيات المواطنة التنظيمية وهذا ما أشار إليه (القريوتي، ٢٠٠٠؛ الخميس، ٢٠٠١؛ هارون، ٢٠١٤).

٤/٣/٢ أنماط وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية:

تشير الدراسات السابقة إلى وجود اختلاف حول أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية، حيث لا يوجد نموذج موحد يعكس أبعاد هذا المفهوم. وأشارت طحطوح (٢٠١٦: ٣٧) إلى أن هناك أكثر من ٣٠ وصفاً وشكلاً مختلفاً من سلوك المواطنة التنظيمية ذكرت في الدراسات السابقة.

ويذكر هارون (٢٠١٤) أن سلوكيات المواطنة التنظيمية تنقسم إلى نوعين أو اتجاهين هما:

- سلوكيات إيجابية: وهي التي يمارسها الفرد طوعية مثل: مساعدة الزملاء في العمل وتقديم الاقتراحات لتحسين صورة المنظمة والأداء، والتحدث بطريقة إيجابية من المنظمة.
- سلوكيات جودة الامتناع: وهي التي يمتنع عنها الفرد مثل: عدم التعبير عن الاستياء من أوضاع العمل، وعدم إثارة المشاكل والشكوى والتذمر.

كما ذكرت زغرب (٢٠١٦) أنه يوجد لسلوك المواطنة التنظيمية العديد من الأنماط والصور التي يمارسها العاملون في منظماتهم ويمكن تقسيمها بحسب الهدف منها كالتالي:

- ١- سلوكيات المواطنة التنظيمية التي تفيد المنظمة ككل: وهي تلك السلوكيات التي تسهم في خدمة المنظمة ككل ومن أنماطه:

أ- النمط المتعلق بخدمة الزبائن والمتعاملين مثل السعي في خدمة العملاء وإنجاز معاملاتهم؛ والإصغاء والاهتمام بالعملاء والزبائن؛ وإرشاد العملاء وحسن استقبالهم والترحيب بهم.

ب- النمط المتعلق بالتنظيم الإداري: وهذا النمط يكون من خلال الانصياع للقيم التنظيمية والسياسات واللوائح والعمل وفقاً لها ومن أمثلتها: تقديم اقتراحات تساهم في البناء التنظيمي أو الاستراتيجيات، وعدم التغيب عن العمل إلا في حالات الضرورة القصوى، وقبول التغيرات التنظيمية بصدر رحب، وتقديم الاقتراحات التي تفيد تطوير الأداء في المؤسسة.

ج- النمط المتعلق بالقيام بأعمال إضافية: ويتمثل هذا النمط بإقبال الموظف على القيام بأعمال إضافية من أجل النهوض بالمنظمة ومن أمثلتها: حماية المنظمة من الأخطار والمحافظة على مقدراتها، والحضور الاختياري للاجتماعات واللجان الخاصة بالمشاريع المتعلقة بالعمل، والتأخر بعد العمل لأوقات إضافية، والمشاركة في الأنشطة غير الرسمية والاجتماعية التي تعزز مكانة المنظمة، والحرص على أوقات العمل وعدم إضاعته بالثرثرة والأحداث الجانبية، وعدم اختلاق وإثارة المشاكل مع زملاء العمل أو إضاعة الجهد داخل المنظمة، وعدم تصيد الأخطاء في أعمال المنظمة، والمبالغة في تضخيم المشاكل.

د- النمط المتعلق بتقديم المنظمة للآخرين: وذلك من خلال التحدث عن المنظمة بصورة إيجابية وطيبة أمام الآخرين ومن أمثلته: الدفاع عن صورة المنظمة ومصلحتها، وذكر إيجابيات المنظمة مع العاملين والمتعاملين، والوقوف في جانب المنظمة في الظروف الصعبة التي تواجهها.

٢- سلوكيات المواطنة التنظيمية التي تفيد أشخاصاً بعينهم.

وهي تلك السلوكيات التي يقوم بها الفرد بغرض مساعدة ومعاونة أفراد آخرين، وهي موجهة نحو أشخاص وليس نحو المنظمة ككل. ومن أمثلتها بحسب كل من (حواس، ٢٠٠٣؛ آل زهر، ٢٠١١؛ القحطاني، ٢٠١٤) ما يلي:

أ- النمط المتعلق بشئون العمل: ويشمل هذا النمط مساعدة الموظف لزملائه في الأمور المتعلقة بشؤون العمل، وهو نمط من السلوكيات يقوم به الشخص دون تكليف من أحد وليست من متطلبات الوظيفة الرسمية، ومن أمثلته: مساعدة الآخرين المتغيبين عن العمل، وتوجيه الموظفين الجدد، ومساعدة ذوي الأعباء الكبيرة من الأعمال، ومساعدة الرئيس أو المشرف في عمله حتى لو كان ذلك غير مطلوب منه.

ب- النمط المتعلق بالأمور الشخصية والاجتماعية: ويتضمن هذا النمط تقديم المساعدة في الأمور المتصلة بالمشكلات الاجتماعية والعائلية والعاطفية، ومن أمثلته: تخصيص وقت لخدمة ومساعدة الأشخاص ممن لديهم مشكلات اجتماعية، والإصلاح بين الزملاء في حال الخلافات والمشاكل، وتقديم الاعتذار في حال الخطأ بحق أحد الزملاء، ومعالجة وحل المشكلات الأسرية دون تكليف من أحد.

وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية يمكن القول بأنه لا يوجد اتفاق كامل حول الأبعاد الأساسية لمفهوم المواطنة التنظيمية، إلا أنه يمكن التمييز بين اتجاهين تم استخدامهما في العديد من الأبحاث، الأول والذي يقسم سلوك المواطنة التنظيمية إلى أكثر من بُعدين، ويعد تقسيم هذا السلوك إلى خمسة أبعاد (الايثار، والمجاملة، والروح الرياضية، ووعي الضمير، والسلوك الحضاري) هو الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدراسات السابقة. أما الاتجاه الثاني فهو الذي يقسم سلوك المواطنة التنظيمية إلى بُعدين فقط هما (سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة أو ما يسميه البعض البُعد التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو الأفراد أو ما يسميه البعض البُعد الفردي). وفيما يلي عرض لكلا الاتجاهين.

الاتجاه الأول: ويتناول خمسة أبعاد لمفهوم المواطنة التنظيمية، وقد تختلف مسميات هذه الأبعاد باختلاف الباحثين إلا أنها تبقى متشابهة في مضمونها. وفيما يلي عرض لهذه الأبعاد الخمسة في ضوء ما جاء في دراسة كل من (طحطوح، ٢٠١٦؛ آل زاهر، ٢٠١١؛ هاشم، ٢٠٠٥؛ حواس، ٢٠٠٣؛ Organ, 1988):

١- الكياسة Altruism هو عبارة عن مدى مساهمة الموظف في منع وقوع المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها زملاؤه في العمل، ومدى إدراك الموظف لتأثير سلوكه على الآخرين، بالإضافة إلى رغبة الموظف في أن يكون مبادر في الاتصال مع الآخرين. وهذا السلوك يسهم بشكل كبير في تقديم المعلومات الضرورية والنصح للزملاء، واحترام رغباتهم وخصوصياتهم، وتجنب إيذاء مشاعر الآخرين والمبادرة في الاتصال بالزملاء قبل اتخاذ أي إجراء قد يؤثر عليهم في العمل، وحل الصراعات بين زملاء العمل.

٢- الإيثار Altruism هو عبارة عن سلوك طوعي اختياري موجه نحو أعضاء المنظمة

الرؤساء والزعماء في المهام المتعلقة في العمل وكيفية إنجازه أو المساعدة، ومد يد العون في حل المشكلات الشخصية لهم، بالإضافة إلى مساعدة زبائن وعملاء المنظمة. وهذا السلوك يسهم بشكل كبير في مساعدة الآخرين الذين يكون عليهم أعباء عملية زائدة، والمساعدة في توجيه الموظفين الجدد وتعليمهم، وتغطية عمل الزملاء عند غيابهم، والتطوع في الزمن الإضافي عند الحاجة، والرغبة في أخذ مسؤوليات إضافية.

٣- الروح الرياضية Sportsmanship هو سلوك الشخص نحو استيعاب الأشياء غير الرسمية التي يمكن أن تحصل في بيئة العمل دون تدمير أو شكوى، بالإضافة إلى التسامح والإحساس بمشكلات الآخرين. وهذا السلوك يسهم بشكل كبير في تجنب استهلاك وقت طويل في الشكوى من مشكلات لا قيمة لها، وتجنب تكبير المشاكل عن حجمها الطبيعي، وعدم التركيز على أخطاء الآخرين، وتقبل النقد بصدق رحب، وإظهار الاحترام للزملاء حتى في أوقات التوتر المهني أو الشخصي.

٤- وعي الضمير Conscientiousness هو سلوك الشخص غير المباشر تجاه المنظمة والآخرين من خلال الالتزام بأوقات الدوام والانصياع للتقائمي إلى سياسات وأنظمة وتعليمات العمل في المنظمة، وزيادة مستويات الأداء عن المستوى المتوقع أو المعروف. وهذا السلوك يسهم بشكل كبير في الالتزام بمواعيد العمل كالحضور المبكر وتسليم الأعمال في موعدها، وعدم إهدار الوقت في المحادثات الخاصة أو أخذ استراحات طويلة لا تحقق أهداف المؤسسة ولا تخدمها، وندرة الغياب والحرص على الحضور، وقلة الأخطاء عند أداء المهام، والقبول بقوانين المنظمة والإجراءات وتنفيذها بدقة.

٥- السلوك الحضاري Civic Virtue هو السلوك والنشاطات والمهام غير الرسمية التي يبديها الشخص من خلال مشاركته البناءة في المنظمة. وهذا السلوك يسهم بشكل كبير في حرص الموظف على متابعة أنشطة المنظمة باهتمام كبير، والسعي إلى تحسين صورة المنظمة في البيئة المحيطة بها، والحديث عن المنظمة وإيجابياتها أمام الآخرين، وتقديم بعض الاقتراحات البناءة لتطوير المنظمة وزيادة فعاليتها وكفاءتها، والمدافعة عن المنظمة عندما ينتقدها الآخرون، والمدافعة عن المنظمة ضد أي تهديد تتعرض له من جهات خارجية.

وذكرت هاشم (٢٠٠٥) أن هذا التقسيم الخماسي لأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية لم يخل من الانتقادات النظرية والتطبيقية منها: أن بُعد مراعاة الضمير أو ما يسمى الإنجاز لن يصبح سلوك دور إضافي إلا إذا تجاوز الحد الأدنى من الالتزام الذي تحدده متطلبات الدور الأساسي. كما أن سلوك الكياسة لا تعتبر سلوك مواطنة تنظيمية إلا في الوظائف التي يكون فيها التنسيق مع الآخرين غير مطلوب بصفة رسمية ولا ينتج عنها مكافأة الفرد مادياً. وبالتالي فإن الأبعاد الخمسة لسلوك المواطنة التنظيمية قد لا تكون مناسبة لجميع المنظمات وأوضاع العمل.

الاتجاه الثاني: لتصنيف أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية يتناول بُعدين فقط لمفهوم المواطنة التنظيمية حيث قسم وليامز واندرسون (Williams and Anderson, 1991, p. 601- 602) سلوك المواطنة التنظيمية إلى فئتين هما (١) سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة (OCB-O) وهي السلوكيات التي تعود بالفائدة على المنظمة بصفة عامة (مثل إعطاء النصائح عندما لا يستطيع الموظف الحضور إلى العمل، والقيام بأدوار غير رسمية للمحافظة على النظام)، و(٢) سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو أفراد معينين في المنظمة (OCB-I) ويؤثر بشكل غير مباشر على المنظمة (مثل مساعدة الآخرين الذين يتغيبون عن العمل). وأن الدراسات السابقة تعاملت مع بُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو أفراد معينين على أنه الايثار، وبُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة على أنه الالتزام العام. وذكر الباحثان أن السبب في هذا التصنيف لسلوك المواطنة التنظيمية ما أشارت إليه الدراسات السابقة من أن لكل بُعد من هذين البعدين مسببات مختلفة.

وعرف (Mohammad et al., 2011) سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو أفراد معينين داخل المنظمة على السلوك الذي يعود بالنفع الفوري على أفراد معينين داخل المنظمة، وبالتالي يسهم بشكل غير مباشر في الفعالية التنظيمية. ويوصف هذا البعد بسلوك المساعدة الطوعية للأفراد الآخرين الذين يعانون من مشكلات تتعلق بالعمل. أما سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة فيتضمن السلوكيات التي تعود بالفائدة على المنظمة بدون إجراءات أو أفعال تستهدف على وجه التحديد أي عضو أو أعضاء معينين

في المنظمة. ويوصف هذا البعد بالامتثال التنظيمي لأنه ينطوي على استبطان واستدماج الفرد لقواعد وسياسات المنظمة.

كما ذكر آل زاهر (٢٠١١: ٣٤٤) أنه يمكن التمييز بين بعدين مختلفين لسلوكيات المواطنة التنظيمية وفقاً للهدف من ممارسة هذا السلوك، وهذان البعدان هما:

- سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المؤسسة مثل: تقديم الاقتراحات البناءة التي تفيد في تطوير الأداء، والتحدث بصورة إيجابية عن المؤسسة، وعدم التغيب عن العمل إلا للضرورة القصوى، وقبول التغيرات بصدر رحب، والحضور الاختياري للاجتماعات واللجان، والتطوير الذاتي للمعلومات والمهارات، وعدم الحصول على فترات الراحة الكاملة.

- سلوكيات المواطنة الموجهة نحو الأفراد مثل مساعدة الزملاء الذين يتحملون عبء عمل ثقيل، ومساعدة العاملين الجدد في الإلمام بأعمالهم، والمساهمة في علاج مشكلات العمل، والحرص على مساعدة الرئيس في العمل.

ويرى العامري (٢٠٠٣: ٦٩) أن الاتجاهين السابقين لتصنيف أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية غير متناقضين بل متكاملين. فالذين يرون أن سلوك المواطنة التنظيمية يتضمن بُعدين أساسيين، لا يرفضون مقولة التيار الآخر الذي يحدد سلوك المواطنة التنظيمية بخمسة أبعاد، لأنهم يرون أن هذه الأبعاد الخمسة يمكن إدراجها من خلال هذين البعدين. كما أشار العطوي (٢٠٠٧) إلى أن سلوك المواطنة التنظيمية له أبعاد ومكونات قائمة على اتجاهين عند الباحثين وبين أدبيات الدراسات الإدارية، الاتجاه الأول: يقسم سلوك المواطنة التنظيمية إلى بعدين رئيسيين وهما البعد الفردي والذي يعني مساعدة الآخرين الذين يواجهون مشاكل معينة في عملهم وبشكل طوعي، والبعد الثاني التنظيمي والذي يعني سلوك المساعدة الموجه نحو المنظمة، أما الاتجاه الثاني والذي لا يتناقض مع الأول فيقسم سلوك المواطنة عموماً إلى خمسة أبعاد رئيسية وهي (الإيثار، والوعي، والكياسة، والروح الرياضية، والسلوك الحضاري).

وعلى ذلك، وفي ضوء ما تم عرضه آنفاً عن أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية، سوف تتبنى هذه الدراسة الاتجاه الذي يصنف سلوك المواطنة التنظيمية إلى بُعدين هما بُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، وبُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو الأفراد.

٤/٢ الفعالية التنظيمية:

تُعد عملية تقويم الأداء من الأدوات التي ينبغي ممارستها في أي منظمة اجتماعية لأنها تعد وسيلة لبيان مدى قدرة هذه المنظمة على إنجاز أهدافها، وتحديد الانحرافات، ومحاولة معالجتها. كما يمثل الأداء التنظيمي منظومة متكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، فالأداء التنظيمي هو محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية، ويتم قياس الأداء التنظيمي بمجموعة مختلفة من المقاييس والمعايير، إلا أن المقاييس التي تستخدم في أغلب الأحيان هي مقاييس الفعالية التنظيمية.

ويذكر كارتون (Carton, 2004) (كما ورد في بدرأوي والخفاجي، ٢٠١٥: ٨٢) أن مفهوم الأداء التنظيمي عدة أبعاد هي: (١) الأداء المالي وهو مفهوم ضيق للأداء يركز على استخدام المؤشرات المالية مثل الربحية والعائد على الاستثمار والنمو، (٢) الأداء المالي والأداء التشغيلي، ويجمع بين الأداء المالي والأداء التشغيلي، ويضيف الكفاءة في تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة بهدف الحصول على المردودات مثل الحصة السوقية وتقديم منتج جديد بجودة عالية، (٣) الفاعلية التنظيمية، وهو البعد الأكثر شمولاً للأداء التنظيمي، وهو مدى تحقيق المنظمة لأهدافها.

ويذكر سونج (Song, 2016, p.37-38) أنه يمكن تقسيم المنظورات التي تناولت الأداء التنظيمي إلى ثلاث حالات: (١) يستخدم الأداء كمفهوم مرادف لتحقيق الأهداف على نفس المستوى من الفعالية التنظيمية. (٢) الأداء يستخدم كمفهوم ثانوي أو فرعي للفعالية؛ (٣) الأداء يعد مفهوماً متفوقاً (فوقي) superordinate concept. وفي حالة اعتبار الأداء التنظيمي مفهوماً متفوقاً، فإن القيم الإدارية المختلفة (مثل الفعالية والكفاءة والاستجابة والإنصاف والسرعة والرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي) تكون متضمنة في مفهوم الأداء.

وفي العصر الحالي فإن أي منظمة لكي تكسب ثقة الفرد والمجتمع لابد أن يزداد الرضا عن خدماتها كمّاً ونوعاً، وتلبي توقعات الفرد والمجتمع، لذلك فإن المجتمعات تهتم بفاعلية مؤسساتها باعتبار أن الفعالية التنظيمية هي التي تحدد التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك سنتناول في السطور التالية تطور مفهوم الفعالية التنظيمية، وكيف تناولت النظرية التنظيمية الفعالية التنظيمية. ومداخل وطرق قياس الفعالية التنظيمية مع التركيز على مدخل القيم المتنافسة والذي استخدمته هذه الدراسة في قياس الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية.

١/٤/٢ مفهوم الفعالية التنظيمية:

يعد مفهوم الفعالية من المفاهيم التي تستخدم على نطاق واسع في دراسات وبحوث المنظمات والبحوث الإدارية، كما أنه المتغير التابع في معظم هذه الدراسات. وتمثل الفعالية التنظيمية لب نظرية المنظمة ونظرية الإدارة، وطبقاً لكل من هال وكلاك Hall & Clark (1980, p.119) فإن معظم النظريات التنظيمية تهتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالفعالية التنظيمية، فهي تمثل النتيجة النهائية سواء كان ذلك في المنظورات الحديثة (مثل النظرية الموقفية، ونظرية الاختيار الإستراتيجي، ونظرية الاعتماد الموردي، ونظرية بيئة المنظمة) أو كان ذلك في النماذج والنظريات التقليدية مثل (نموذج البيروقراطية، ونماذج العلاقات الإنسانية).

ويعد تعريف الفعالية التنظيمية أمراً في غاية الأهمية لأنه معيار تحديد فشل أو نجاح المنظمة، وعلى الرغم من أهمية تحديد هذا المفهوم فإن هناك صعوبة في الاتفاق على تعريف واضح ومقبول له إذ إن أول مشكلة تواجه الباحثين في موضوع الفعالية التنظيمية هي مشكلة التعريف. وقد اختلف الدارسون والباحثون في تحديد مفهوم دقيق للفعالية التنظيمية للمنظمات أو المؤشرات الدالة على المنظمة الفعالة وغير الفعالة، لأن كل باحث يميل إلى تعريفها حسب المنظور الذي ينظر من خلاله.

ويقسم أحمد (٢٠١١) وسويسي (٢٠٠٩) التعريفات التي تناولت مفهوم الفعالية التنظيمية إلى ثلاث مجموعات هي مجموعة التعريفات التقليدية، ومجموعة التعريفات التنظيمية، ومجموعة التعريفات المعاصرة، حيث تركز مجموعة التعريفات التقليدية للفعالية التنظيمية على الأهداف كمؤشر لتحديد الفعالية التنظيمية بناء على موارد البيئة الخارجية دون تحديد طبيعة الأهداف من حيث الرسمية وعدمها وكذلك بالنسبة للعامل

الزماني. ومن أهم هذه التعريفات تعريف اتزيوني Etzioni للفعالية التنظيمية على أنها النجاح في تحقيق الأهداف المقررة من خلال الاستغلال الأمثل والمتوازن للموارد المتاحة في البيئة الخارجية. وتعريف برنارد Bernard للفعالية التنظيمية بأنها تحقيق الهدف المحدد. وتعريف دونيلي Donnelly للفعالية التنظيمية على أنها درجة التطابق بين الأهداف في حدود الموارد المتاحة. أما مجموعة التعريفات التنظيمية فترى أن الفعالية التنظيمية هي عمليات ترتبط بالتصور النظامي المبني على التفاعل بين مدخلات النظام ومخرجاته اعتماداً على التغذية المرتدة أو هي قدرة المنظمة على تحقيق التوازن والتكيف من خلال الترابط الداخلي. ومن أبرز هذه التعريفات تعريف سيشور ويشتمان Seachore & Yuchtman للفعالية التنظيمية على أنها العلاقة بين ندرة الموارد في البيئة والقدرة التفاوضية للحصول على ما تحتاجه المنظمة من موارد نادرة. بمعنى قدرة المنظمة على توفير واستقطاب المورد النادر. أما كاتز وكان Katz & Kahn فقد عرفها على أنها مضاعفة النتائج النهائية للمؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية، وبعبارة أخرى هي القدرة على البقاء، والاستمرار والتحكم. في حين يرى كاست وروزنزونج Kost & Rosenzunrig أن الفعالية التنظيمية هي القدرة على تحقيق أهداف التنظيم في شكل زيادة حجم المبيعات والحصة السوقية ورضا الزبائن وتنمية الموارد البشرية وتحقيق النمو. كما يعرف ماهوني وستريس Mahoney & Streers الفعالية التنظيمية على أنها المرونة والإنتاجية المرتفعة والقدرة على التكيف مع البيئة والقدرة كذلك على الاستقرار والإبداع. في حين أن مجموعة التعريفات المعاصرة ترى أن مفهوم الفعالية التنظيمية أصبح أكثر ارتباطاً بتحقيق الأهداف المنشودة خضوعاً لمكونات بيئية متنوعة وهنا تكون المنظمة في حالة بحث عن التوازن الديناميكي. ومن أهم التعريفات المعاصرة للفعالية التنظيمية تعريف بيننجز Bennings والذي يرى أنها دالة حالة الانسجام بين متغيرات الهيكل التنظيمي والبيئة، بمعنى حالة التوافق بين عملية التغير التنظيمي وأنواع البيئة (مستقرة، متضخمة، غير مستقرة.....) مضافاً إليها شكلها الخارجي والداخلي.

ويعرف ميلز الفعالية التنظيمية على أنها نجاح المنظمة في التعامل مع القيود المفروضة عليها من جمهورها (عون الله، ١٩٨٧). وعرف دافت (Daft, 1992) الفعالية التنظيمية بأنها "القابلية التي تتمتع بها المنظمة باستثمار بيئتها في اكتساب أو الحصول على الموارد

النادرة والقيمة لتأدية وظيفتها". في حين يعرف القريوتي (٢٠٠٠) الفعالية التنظيمية بأنها "قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف طويلة وقصيرة المدى والتي تعكس موازين القوى للجهات ذات التأثير ومصالح الجهات المعنية بالتقييم ومرحلة النمو أو التطور التي تمر بها المنظمة". وعرف روبينز (Robbins, 1999: p. 49) الفعالية التنظيمية بقدرة المنظمة على الحصول على الموارد المختلفة واستثمارها بشكل فاعل لتحقيق الأهداف، وكذلك قدرتها على التوازن والاستقرار.

ويعرف بنات (٢٠٠٢: ٦٦-٦٧) الفعالية التنظيمية بأنها "إصدار أحكام على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المنشودة أو النتائج المرغوبة التي قامت من أجلها، ومدى قدرتها على المحافظة على نظام فعال للأنشطة والعمليات الداخلية والإجراءات الخاصة بأداء العمل المطلوب، ومدى قدرتها على التكيف والاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية، ومدى قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لطموحات وتطلعات الجماعات الاستراتيجية التي ترتبط وتتعامل معها بحيث تكون هذه الأحكام أساساً لأغراض اتخاذ قرارات بهدف إحداث التغيير والتطوير التنظيمي".

ويعرف المحمدي (٢٠١١: ٣٣) الفعالية التنظيمية على أنها قدرة المنظمة على الاستعمال الأمثل للموارد، وخلق حالة من التوازن بين العوامل الداخلية والتأثيرات الخارجية لها، مع إمكانية التكيف التام لضمان تحقيق الأهداف. وتعرف فرهودة (٢٠١٤: ١٧) الفعالية التنظيمية بأنها "مفهوم معقد متعدد الأبعاد يقيس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها والنتائج المطلوب الوصول إليها، وكذلك قدرتها على الحفاظ على نظام فعال للأنشطة والعمليات الداخلية والموارد المتاحة لأداء العمل المطلوب، ومدى قدرتها على التكيف والاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية". في حين يعرف بدرأوي والخفاجي (٢٠١٥: ٨٣) الفاعلية التنظيمية بأنها "ما هي إلا معيار للاستثمار يقود المنظمة إلى تحقيق الأداء الأفضل باستخدام الموارد النادرة في ظل بيئة سريعة الحركة".

وتعرف أبو الخير (٢٠١٦: ٦٩) الفعالية التنظيمية بأنها "تمثل قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بكل مرحلة من مراحل حياتها وفي شتى مجالات اختصاصها، وكذلك قدرتها على التوسع في محيطها الداخلي والخارجي في ظل بيئة متغيرة".

ويشير سونج (Song, 2016) إلى أن هناك اتفاقاً بين معظم الباحثين في الإدارة العامة على أن مفهوم الفعالية هو "إنجاز الأهداف التنظيمية"، غير أن التعريف العملي يختلف وفقاً لأهداف البحث وأهداف قياس الفعالية.

ومن خلال مجموعات التعريفات السابقة لمفهوم الفعالية التنظيمية يمكن القول إنه مفهوم له علاقة وثيقة بالنظرية البنائية الوظيفية ومكوناتها المتمثلة في التكيف والتوازن وتحقيق الأهداف. بمعنى التكيف مع المتغيرات البيئية سواء داخلية أو خارجية، ثم التوازن مع الديناميكيات التي أحدثتها البيئة غير المستقرة (التغير الاجتماعي) والتي تغير من عناصر التنظيم، وما يصاحب ذلك من تحولات في جميع الأنساق الاجتماعية والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على المنظمة مما يجعلها في حالة بحث عن الاستقرار وتحقيق الأهداف من خلال الاستجابة لحاجات أطراف التعامل مع المنظمة.

كما يمكن أن نستنتج من خلال مجموعات التعريفات هذه أن الفعالية التنظيمية يمكن تناولها من زاويتين أساسيتين أولهما تعدد الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، والثانية الأطراف التي تتعامل معها المنظمة، فتعدد الأهداف يرجع إلى مجموعة الأطراف التي تتعامل معها المنظمات، بحيث يكون لكل طرف حكم خاص على الفعالية التنظيمية بواسطة معايير تتماشى مع مصالحه، فالمساهم يركز على مردودية الاستثمار والعامل يركز على مستوى الأجر وشروط العمل وما إلى ذلك.

كما تجدر الإشارة إلى أن المنظمة الفعالة لا تقتصر على خصائص معينة يمكن أن نعممها على بقية المنظمات، فهذا أمر يتوقف على كل منظمة على حدة حسب أهدافها وطبيعة نشاطها وتركيب القوة العاملة فيها ووجهة نظر الإدارة، ويتوقف كذلك على البيئة المحيطة وظروفها ومتطلباتها وضغوطها والفرص الموجودة فيها. وما يمكن قوله إن المنظمة الفعالة هي التي تأخذ في حسابها حاجات الأفراد تماماً كما تعنى بحاجات التنظيم وتولي النوعين من الحاجات نفس الأهمية والأولوية الواجبة، بمعنى أنه لابد من مراعاة كافة الجوانب التنظيمية والفنية والإنسانية والبيئية إذا ما أرادت المنظمة تحقيق الفعالية المرجوة.

وهناك خلط بين مفهوم الفعالية التنظيمية والكفاءة التنظيمية حيث يقتزن مفهوم الكفاءة بمفهوم الفعالية، إلا أن العديد من الباحثين قد أشاروا إلى اختلاف المفهومين عن

بعضهما. وفي هذا الصدد يشير نوار (٢٠٠٦: ٨٤) إلى أنه يمكن توضيح الفرق بين الكفاءة و الفعالية من خلال إبراز معنى كل منهما ” فالفعالية عادة ما ينظر إليها من زاوية النتائج التي تصل إليها المنظمة، ومن ثم توصف المنظمة بأنها فعالة إذا حققت الأهداف الرسمية و بأنها أقل فعالية إذا لم تستطع تحقيقها“، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكننا التفريق بين الفعالية والكفاءة فنقول إن الفعالية هي استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة أي أنها تختص ببلوغ النتائج بينما الكفاءة هي الوسيلة أو الطريقة التي اتبعت في الوصول إلى النتائج أو تحقيق الأهداف.

ويعد مفهوم الكفاءة ملازماً لمفهوم الفعالية ولكن يجب أن لا يستخدم بالتبادل فقد تكون المنظمة فعالة ولكنها ليست كفؤة أي أنها تحقق أهدافها ولكن بخسارة، وعدم كفاءة المنظمة يؤثر سلباً على فعاليتها، فكلما ارتفعت تكاليف تحقيق هدف معين قلت احتمالات قدرة المنظمة على البقاء. ويجب أن يؤخذ كلاهما - الكفاءة والفعالية - في الاعتبار ضمن مقاييس نجاح أي منظمة، فالفعالية هي إنجاز العمل أو الشيء الصحيح، أما الكفاءة فهي إنجاز العمل بشكل صحيح. وقد تكون المنظمة كفؤة ولكنها غير فعالة كما في حالة قيام المنظمة بإنتاج سلعة لا يوجد الطلب عليها. كما قد تكون المنظمة فعالة ولكنها ليست كفؤة كما في حالة تحقيق المنظمة لأهدافها بغض النظر عن التكاليف التي تتحملها في سبيل ذلك (الهاشمي، ٢٠٠٨: ٢٠).

ويذكر تومبسون وستركلاند (Thompson and Strickland, 1999) أن أحد أهم مقاييس الأداء هو الفعالية إلى جانب الكفاءة. إذ تعني الكفاءة إنجاز النتائج المحددة (المخرجات) بأقل استخدام للموارد (المدخلات)، وتركز الكفاءة على مفهوم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بأقل التكاليف، أما الفعالية فهي مصطلح يتعلق بتحقيق الأهداف كما أنه يعني التأكد من أن استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف المرجوة منها، وأن المنظمات التي تستطيع تحقيق عنصري الكفاءة والفعالية هي وحدها القادرة على النمو والازدهار وإنجاز الأهداف الصحيحة بصورة صحيحة، بينما المنظمات غير الكفؤة وغير الفعالة يكون مصيرها الانهيار لأنها لم تستطع تحقيق أهدافها أو أنجزت الأهداف الخاطئة بصورة خاطئة، أما المنظمات الفعالة التي

لا تتمتع بالكفاءة سوف تستطيع البقاء من خلال تحقيق أهدافها ولكن ليس بالكفاءة المطلوبة وربما لا تستطيع التنافس في الأجل البعيد، إلا أن المنظمات الكفؤة التي لا تتمتع بالفعالية يكون الانحدار التدريجي مصيرها لعدم قدرتها على تحقيق أهداف أصحاب المصالح، أي إنجاز الأهداف الصحيحة رغم أنها تستخدم الموارد بصورة كفؤة.

وعلى ذلك فالكفاءة تشير بالمعنى الصريح إلى البعد الاقتصادي في تحديد الأهداف وإلى نسبة المخرجات إلى المدخلات إذ يتوجب على التنظيم تحقيق الأهداف المحددة بالموارد الموجودة، وهي موارد محدودة يستلزم إدارتها بشكل اقتصادي بينما تشير الفعالية إلى القدرة على النجاح في تحقيق الأهداف.

٢/٤/٢ النظرية التنظيمية ودراسة الفعالية:

يذكر ويتن وكامرون (Whetten & Cameron, 1994, p.137-143) أن الفعالية التنظيمية ترتبط بقوة بالأطر الفكرية والتصورية الخاصة بالمنظمات، وأنه بصفة عامة قد تطورت مداخل دراسة الفعالية التنظيمية بالتوازي مع التطور الفكري الخاص بدراسة المنظمات، ويعرض الجدول رقم (٢-١) تطور مداخل دراسة الفعالية التنظيمية. فعندما تم النظر إلى المنظمات على إنها نماذج مثالية Ideal type والتي ركزت على الخصائص المميزة للبيروقراطية التي حددها "ماكس فيبر" Weber، كانت المنظمات الأكثر فاعلية هي المنظمات التي تقام وفقا لخصائص النموذج المثالي للبيروقراطية، واستخدمت الكفاءة كمقياس مناسب للأداء والفعالية التنظيمية وظهرت مداخل تحديد الأهداف، ونموذج العمليات الداخلية كمداخل لدراسة الفعالية التنظيمية. أما النظرية الموقفية contingency theory لدراسة المنظمات فنظرت إلى الفعالية التنظيمية على أنها ليست فقط وظيفة أو دالة لما تعكسه المنظمة من خصائص للنموذج المثالي ولكنها أيضاً تعتمد على المضاهاة match بين خصائص المنظمة والظروف البيئية، وأن مهمة الباحثين هي تحديد الأبعاد البيئية والتنظيمية المناسبة من أجل المطابقة fit بينها. وظهر نموذج موارد النظام كمدخل لدراسة الفعالية التنظيمية. أما منظور تعدد أطراف التعامل الإستراتيجيين multiple constituents والذي ظهر في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن السابق فقد نقل الفعالية التنظيمية إلى مرحلة تطويرية جديدة، والذي ركز على توقعات جمهور المتعاملين أو أطراف التعامل مع المنظمة،

فالمنظمة الفعالة هي تلك التي تملك معلومات دقيقة عن توقعات واحتياجات أطراف التعامل معها وتستطيع التوفيق بين أنشطتها الداخلية وأهدافها التنظيمية وقيمها وبين توقعات واحتياجات أطراف التعامل معها. أما منظور التناقض الظاهري paradox model والذي يسلم بالطبيعة المتناقضة لوظيفة المنظمة، فالمنظمات تتعامل في وقت واحد مع التوقعات المختلفة لأطراف التعامل، والمنظمات الفعالة هي التي تركز في المدى الطويل والمدى القصير على المرونة والصلابة والمركزية وعدم المركزية، والهدف والتحكم في المورد، والاهتمام بحاجات الأعضاء واحتياجات المستهلكين. ويعد هذا النموذج الامتداد المنطقي لمداخل الفعالية السابقة لأنه يفترض أن المنظمات تعمل في مجالات بيئية مختلفة في وقت واحد، وأن لكل مجال توقعات تختلف عن باقي المجالات الأخرى.

جدول رقم (١-٢)

تطور مداخل دراسة الفاعلية التنظيمية

نظرية المنظمة	أمثلة للعلماء والباحثين	الطريقة الأساسية	النماذج العامة للفاعلية
النماذج المثالية Ideal types	Weber; Barnard; Price	المضاهاة بين نموذج المنظمة والنموذج المثالي	نموذج الأهداف نموذج العمليات الداخلية
النظرية الموقفية Contingency theory	Buruns & Stalker Aston Studis. Van de Ven& Ferry Seashore & Yuchtman	المضاهاة بين شكل وصفات المنظمة والظروف البيئية	مدخل موارد الجهاز
جمهور المتعاملين Multiple con- stituencies	Pfeffer& Slancik. Tsui. Connoly et al. Zammuto.	المضاهاة بين أنشطة المنظمات وتوقعات أطراف التعامل مع المنظمة	نموذج جمهور المتعاملين
التناقض الظاهري Paradox ap- proach	Quinn& Cameron. Quinn& Rohrbough.	التوحيد والمقارنة بين العناصر المتعارضة وإدارة التوقعات المتعارضة	نموذج القيم المتنافسة

المصدر: Whetten& Cameron (1994, p.143)

٣/٤/٢ طرق ومداخل دراسة وقياس الفعالية التنظيمية:

يذكر كامرون (Cameron,1981, p.25) أنه توجد مداخل وطرق مختلفة لتعريف ودراسة الفعالية التنظيمية، ظهرت هذه المداخل المختلفة نتيجة اختلاف التصورات النظرية والفكرية لمعنى ومفهوم المنظمة. حيث إن المنظمات يمكن النظر إليها على أنها كيان عقلائي يسعى لتحقيق أهداف، أو أنها اتحادات متفاعلة لعملاء، أو أنها تعاونيات لمواجهة ومقابلة احتياجات الأفراد، أو كنظم إنتاجية أو أنها نظم للمعلومات. .. إلى غير ذلك، ونظراً لتغير الأطر النظرية والفكرية الخاصة بالمنظمات لذلك تختلف وتتعدد تعريفات ومداخل دراسة الفعالية التنظيمية، لأنه مع كل تصور جديد للمنظمة يوجد معنى جديد للفاعلية التنظيمية. ويذكر كل من (Scheid& Greenley,1997) و (Ashraf& Kadir,2012) إلى أنه لا توجد نظرية واحدة شاملة للفاعلية التنظيمية لأن كل مدرسة فكرية paradigm للسلوك التنظيمي تقدم نموذجاً أو معايير مختلفة لقياس وتعريف الفعالية التنظيمية.

وقد حدد كل من كامرون وويتن (Cameron& Whetten,1983A, p.4-19;1996, p.266) ثلاث مشاكل أساسية تؤدي إلى تعدد مداخل ونماذج دراسة وقياس الفعالية التنظيمية، هذه المشاكل هي:

١- أن تعدد مداخل دراسة الفعالية التنظيمية يرجع إلى تعدد وأحياناً تعسف Arbitrary النماذج الفكرية والتصورية الخاصة بالمنظمات والتي تركز كل منها على جانب من ظاهرة المنظمات تتجاهلها الأطر التصورية الأخرى، ونظراً لاختلاف هذه الأطر النظرية الخاصة بالمنظمات وعدم أفضلية نموذج عن النماذج الأخرى فإنه لا يوجد نموذج لدراسة الفعالية أفضل من النماذج الأخرى.

٢- عدم معرفة الحدود البنائية للفاعلية التنظيمية conceptual boundaries فالفاعلية التنظيمية عبارة عن بناء construct، والبناءات هي تجريدات abstractions توجد في رؤوس الأفراد وليست شيئاً موضوعياً حقيقياً. فالبناءات لا يمكن تحديدها وملاحظتها بدقة لأنه يستدل عليها فقط من النتائج الممكنة ملاحظتها للظاهرة، فهي تشييد عقلي يصمم ليعطي معنى لأفكار أو تفسيرات. ونظراً لكون الفعالية التنظيمية بناء فإن المعنى الكلي total meaning للفاعلية يكون غير معروف، ويكون غير واضح ما هي

المعايير التي تكون مؤشرات للفعالية، وما هي المعايير التي تحدد الفعالية، وما هي المعايير التي تكون مخرجات أو منتجات الفعالية التنظيمية.

٣- إن أحسن المعايير لقياس وتقدير الفعالية التنظيمية تكون غير معرفة: نظراً لعدم وضوح وتحديد الحدود البنائية للفعالية التنظيمية فإن قياسها سوف يكون غير واضح أيضاً. وأحد أسباب أن أحسن المعايير لقياس الفعالية التنظيمية غير معروفة، أن الفعالية التنظيمية ترتبط بالقيم والتفصيلات الفردية، ونظراً لأن الأفراد (أصحاب المصالح) عادة لا يحددون تفضيلاتهم وتوقعاتهم بدقة، ولأن هذه التفضيلات والتوقعات تتغير عبر الزمن، ولأن أيضاً تكون متعارضة لأصحاب المصالح وجماعات الاهتمام، فذلك فإن مجموعة ثابتة من معايير الفعالية لا تكون متاحة للمنظمة.

وبصفة عامة يمكن القول إنه أثناء تطور نظريات وبحوث المنظمات قدم العلماء والباحثون مجموعة مداخل نظرية لدراسة الفعالية التنظيمية، كلاً منها يركز على جانب أو بعد معين للمنظمة، وكل مدخل من هذه المداخل يقدم تعريفاً مختلفاً لمفهوم الفعالية التنظيمية، ويشترك من هذا التعريف معايير القياس والتقييم.

وقد أشار كامرون (Cameron, 1980, p.67-68; 1981, p.25-27) إلى أربعة مداخل رئيسية تستخدم في تعريف وتقدير الفعالية التنظيمية هي مدخل الهدف، ومدخل موارد الجهاز، ومدخل العمليات الداخلية، ومدخل أطراف التعامل. كما تذكر خوين (٢٠٠٩) أن أبرز مداخل دراسة الفعالية التنظيمية هي مدخل الأهداف، ومدخل الموارد، ومدخل العمليات الإدارية، ومدخل المنتفعين الاستراتيجيين، ومدخل القيم المتنافسة، ومدخل إدارة الجودة الشاملة، ومدخل التطوير التنظيمي. في حين أشار (Ashraf and Kadir, 2012) إلى أربعة مداخل لدراسة الفعالية التنظيمية هي مدخل الهدف، ومدخل موارد النظام، ومدخل العمليات، ومدخل أطراف التعامل الاستراتيجيين.

في حين أن كامرون وويتن (Cameron & Whetten, 1996, p.267) قاما بمراجعة شاملة لأدبيات المنظمات ووجدوا أن هناك سبعة مداخل أو نماذج عامة هي الأكثر شيوعاً في دراسة الفعالية التنظيمية، وهذه المداخل هي مدخل الهدف، ومدخل موارد الجهاز، ومدخل العمليات الداخلية، ومدخل أطراف التعامل، ومدخل القيم المتنافسة، ومدخل الشرعية أو القانونية legitimacy، ومدخل عدم الفعالية أو الخلل fault-driven or ineffectiveness.

ويذكر الفقيه (٢٠٠٦: ١٣٠-١٣١) أن هناك من يقسم الطرق والمداخل الأساسية لدراسة وقياس الفعالية التنظيمية حسب تطورها إلى مدخلين رئيسيين: مداخل تقليدية ومداخل معاصرة. وتشمل المداخل التقليدية على مداخل موارد النظام، والعمليات الداخلية، ومدخل الأهداف. أما المداخل المعاصرة فتتضمن مدخل أطراف التعامل، ومدخل القيم المتنافسة والذي نال شهرة كبيرة وقبولاً لدى عدد كبير من الباحثين.

وفيما يلي عرض لأهم مداخل وطرق دراسة الفعالية التنظيمية.

أولاً- المداخل التقليدية لدراسة وقياس الفعالية التنظيمية:

ركزت المداخل التقليدية لدراسة الفعالية التنظيمية على أجزاء مختلفة للمنظمة، انطلاقاً من أن المنظمة توجد في بيئة تحصل منها على الموارد، ثم تقوم بتحويل هذه الموارد (أي المدخلات) إلى سلع وخدمات (مخرجات)، ثم تعود إلى البيئة الخارجية مرة أخرى. وبالتالي يمكن قياس فعالية المنظمات انطلاقاً من اهتمامات مختلف أطراف التعامل مع المنظمة من خلال التعرف على مدى قدرتها على القيام بالعمليات الثلاثة: الحصول على الموارد، تحويل هذه الموارد إلى مخرجات، وإعادة هذه المخرجات إلى البيئة الخارجية من أجل تسويقها. ومن أهم هذه المداخل:

أ- مدخل الهدف Goal model: ويعد أول المداخل وأكثرها استخداماً في تقدير الفعالية التنظيمية، وتعرف الفعالية طبقاً لهذا المدخل على أنها «درجة تحقيق المنظمة لأهدافها أو درجة التقدم في تحقيق هذه الأهداف» (مسلم، ٢٠٠٢: ١٧٢؛ ماهر، ٢٠٠٥؛ Lee, 2004). وعلى الرغم من أن هذا المدخل يبدو أنه طريقة منطقية لتقدير الفعالية فإن له مجموعة من المحددات أو العيوب منها:

- تعتمد صلاحية هذا النموذج على الطريقة التي يتم بها تحديد الأهداف التنظيمية، وعملية تحديد الأهداف التنظيمية هي عملية صعبة ومعقدة بسبب أن هذه الأهداف متعددة ومتغيرة، كما أن هناك طرقاً متعددة لتضيف هذه الأهداف، كما أن هذا النموذج هو نموذج جزئي لأنه لا يشمل أو لا يحيط بالوظائف الأخرى للمنظمة باعتبارها نظاماً اجتماعياً، ولكنه يركز فقط على جانب واحد هو الغايات مع إهمال الوسائل التي اتبعتها المنظمة في تحقيق أهدافها (Lee, 2004, p.14-15).

- يرى بعض الباحثين أن تحقيق الهدف معيار غير حقيقي للفعالية لأن الأهداف حالات مثالية، ولذلك يوجد تناقض فيما بينها لا يمكن تجنبه، كما أن المنظمات عادة ما يكون لها أهداف متعددة وتحقيق أحد هذه الأهداف قد يكون على حساب تحقيق أهداف أخرى (Hamon,2003, p.13).

- يركز مدخل الأهداف على الأهداف الرسمية مع عدم الاهتمام بالأهداف الضمنية أو غير المعلنة، بالإضافة إلى أنه في بعض الأحيان قد تتعارض الأهداف الرسمية مع الأهداف العملية أو الإجرائية (الفقيه، ٢٠٠٦: ١٣٣)

ب- مدخل العمليات التنظيمية الداخلية internal processes approach يعرف هذا المدخل المنظمات الفعالة على أنها تلك المنظمات التي لا يوجد بها توتر داخلي، وأن أعضاءها على درجة عالية من التكامل مع الجهاز، وتتدفق فيها المعلومات بسهولة ويسر أفقياً ورأسياً، والمنظمات تكون أكثر فاعلية إذا كانت تملك درجة عالية من هذه الخصائص التنظيمية الداخلية والعكس صحيح (Cameron,1980, p.67). ويشير الفقيه (٢٠٠٦: ١٤٠) إلى أنه يتم تقييم الفعالية التنظيمية في هذا المدخل من خلال قدرة المنظمة على الأداء الكفء للوظائف الإدارية مثل اتخاذ القرارات، والتخطيط، والموازنة.

وتوجه لهذا المدخل مجموعة من الانتقادات، حيث يشير مسلم (٢٠٠٢: ١٧٢) إلى أنه على الرغم من أن مدخل العمليات الداخلية يتميز باهتمامه بالموارد البشرية فإنه يتجاهل علاقة المنظمة بالبيئة الخارجية والإفراط في الاهتمام بالعمليات الداخلية.

ج- مدخل النظم أو الأنساق systems approach: يفترض هذا المدخل أن المنظمات هي تجمعات اجتماعية social collectivities تشمل مشاركين مختلفين يتابعون اهتمامات ومصالح متعددة بدلاً من كونها وسائل لتحقيق أهداف محددة، ولذلك فلإن الافتراض النظري الرئيسي لهذا المدخل هو أن المنظمة كائن له مدخلات ومخرجات ووظائف أو عمليات كنظام بدلاً من كونها مجرد أهداف (Lee,2004, p.16). ويذكر الهلباوي (١٩٩٨: ٦٥) أنه يمكن تحديد اتجاهين داخل هذا المدخل أحدهما يركز على العلاقة الجزئية بين البيئة والمنظمة ويطلق عليه مدخل موارد النظام، والآخر ينظر للعلاقة بين

البيئة والمنظمة بصورة كلية ويطلق عليه المدخل الجهازي. وطبقا لمدخل موارد النظام تعرف الفعالية على أنها ” مدى قدرة المنظمة على استغلال الفرص المتوفرة في بيئتها لاكتساب الموارد النادرة. أي أن هذا المدخل يربط الفعالية التنظيمية بقدرة المنظمة على الحصول على المدخلات ويهمل تماماً أهمية توجيه مخرجات المنظمة إلى البيئة وإشباعها لحاجات العملاء، كما أنه يهمل مدى وجود علاقة بين هذه الموارد وأهداف المنظمة وكيفية تحويل هذه الموارد إلى مخرجات. أما المدخل الجهازي فهو يرى أن فاعلية المنظمة هي مدى قدرة المنظمة على الحصول على الموارد اللازمة لها من البيئة المحيطة وتحويلها إلى مخرجات ومنتجات لازمة للبيئة، مع الحفاظ على استمرارية المنظمة.

ويذكر فرهودة (٢٠١٤: ٣٤-٣٥) أنه طبقا لبارسونز Parsons فإن كل نظام لا بد أن يواجه أو يحل أربع مشاكل أساسية أطلق عليها ”متطلبات النظام“ هي:

- التكيف مع البيئة الخارجية والذي يعني قدرة المنظمة على الحصول على الموارد البشرية والمادية الكافية من البيئة وتوزيع هذه الموارد خلال النظام لتحقيق الأهداف وحسب تعبير ”بارسونز“ فإنه يشير إلى الأنماط المعيارية لعمليات التمويل وضمان الحصول على المهارات الضرورية وما تتطلبه المنظمة من مواد.
- الإنجاز أو تحقيق الهدف والذي يعني إنجاز وتحقيق الأهداف ذات الأولوية وتوجيه الموارد نحو تحقيقها، والنجاح في تحقيق الأهداف يتوقف على ملاءمة الوسائل للغايات، وأدخل ”بارسونز“ في نطاق هذا المطلب عملية اتخاذ القرار في المنظمات والعمليات المختلفة للمنظمة لها.
- التكامل وهو توافق العلاقات بين الأفراد العاملين داخل المنظمة، خاصة العلاقات التي تضمن تحقيق أعلى مستوى من التضامن والتماسك بين الأنظمة الفرعية.
- الاستقرار أو الكمون والذي يمثل قدرة المنظمة على الحفاظ على هيكلها وأعمالها، ويشير إلى مدى ملاءمة الظروف السائدة في الأنظمة الفرعية للظروف السائدة في المنظمة. ويرتبط مطلب الكمون بمشكلة التكامل الرأسي على العكس من مطلب التكامل الذي يشير إلى التماسك بين الوحدات أو الأنظمة الفرعية المتساوية. ويشير مطلب الكمون إلى

مطلبين فرعيين، الأول مطلب تدعيم النمط ويتعلق بمدى الانسجام والتطابق بين الأدوار التي يؤديها الفرد في المؤسسة، والأدوار التي يقوم بها في الجماعات الخارجة عن نطاق المنظمة. أما المطلب الفرعي الثاني فهو احتواء التوترات التنظيمية واستيعابها ويتحقق ذلك من خلال وجود دافعية كافية لدى الفرد لكي يستطيع أداء مهامه التنظيمية.

وهناك بعض الانتقادات التي وجهت لكل من مدخل موارد النظام والمدخل الجهازى، حيث يشير Hamon (2003, p.13-14) إلى أن مدخل موارد النظام لم يأخذ في الاعتبار أن الحصول على الموارد لا يكون له أهمية إذا لم تستعمل بشكل صحيح، كما أنه توجد صعوبة في تحديد الموارد النادرة ذات القيمة للمنظمة إجرائياً. كما ذكر Miles (كما ورد في الهلباوى، ١٩٨٨: ٦٦) أن المدخل الجهازى ركز على وسائل بقاء المنظمة أكثر من كفاءتها على الرغم من أن البقاء في حد ذاته لا يعبر عن الفعالية، فهناك منظمات كثيرة مستمرة رغم أنها غير فعالة، وأن هذا المدخل اهتم بوجود موارد احتياطية أكثر من اهتمامه بالكفاءة الإنتاجية.

ويرى الباحث أن كلاً من المداخل الثلاثة التي تقدم ذكرها قد ركز على جانب واحد من المنظمة، فمدخل تحقيق الهدف يركز على المخرجات، ومدخل موارد النظام يركز على المدخلات، ومدخل العملية الداخلية يركز على العمليات أو النشاطات الداخلية، في حين أن هناك مداخل أخرى للفاعلية منها مدخل أصحاب المصلحة الإستراتيجيين ومدخل القيم المتنافسة تسعى إلى توحيد هذه المداخل في مدخل واحد.

ثانياً- المداخل المعاصرة لدراسة وقياس الفعالية التنظيمية:

نتيجة للقصور الذي تعاني منه المداخل التقليدية لدراسة وقياس الفعالية التنظيمية اتجهت الكتابات الحديثة إلى تقديم مداخل أكثر شمولية لتحديد فعالية المنظمات، وأخذت هذه المداخل في اعتبارها تعدد أهداف المنظمات وتعدد عملياتها وتعدد أطراف التعامل معها ومن أهم هذه المداخل ما يلي:

أ- مدخل أطراف التعامل strategic constituencies: يشير (Cameron, 1980, p.267) إلى أن الفعالية التنظيمية طبقاً لهذا المدخل هي الدرجة التي تستطيع بها تحقيق الحد الأدنى من احتياجات وتوقعات أطراف التعامل معها وإرضائهم. وأطراف التعامل مع

المنظمة هم أي جماعة من الأفراد الذين يساهمون في المنظمة ويهتمون بنواتج المنظمة ولهم مصلحة في بقائها واستمرارها مثل الموردين، والمالكين، والمديرين، والمستهلكين، والعمال، والحكومة، والمجتمع بصفة عامة. وفي هذا المدخل فإن فاعلية المنظمة تعتمد على كيفية استجابتها لمطالب وتوقعات أطراف التعامل الإستراتيجيين لها.

ويواجه استخدام هذا المدخل أربعة مصاعب نظرية وتحديات ميثودولوجية هي: عدم وضوح التوقعات الشخصية لأطراف التعامل مع المنظمة، وتفصيلات وتوقعات أطراف التعامل تتغير بمرور الزمن أو عبر الزمن، وتنوع وتباين وأحياناً تتناقض توقعات وتفصيلات أطراف التعامل والتي غالباً ما تكون متزامنة في وقت واحد، وصعوبة تحديد الأهمية النسبية لكل طرف من أطراف التعامل مع المنظمة (Whetten & Cameron 1994, p.140).

ب- مدخل عدم الفعالية ineffectiveness approach: يذكر هنري (Henri, 2004, p.98-99) أن نموذج عدم الفعالية لدراسة الفعالية التنظيمية يركز على العوامل التي تمنع أو تعيق نجاح المنظمة في الأداء، حيث إنه ينظر إلى المنظمة على أنها مجموعة من المشاكل والعيوب والأخطاء. ويفترض هذا النموذج أنه من الأسهل أو الأدق تحديد مشاكل وعيوب faults المنظمات (عدم الفعالية) أكثر من تحديد معايير الكفاءة والجدارة (الفعالية)، وتعرف الفعالية طبقاً لهذا المدخل على أنها "غياب عوامل عدم الفعالية".

ج- مدخل القيم المتنافسة competing values approach:

يطلق عليه أيضاً مدخل التوفيق بين القيم أو المساومة أو التنافس حيث يركز على مفهوم التنافس بين عدة قيم وأهداف كي توضع على شكل أولويات. وقدم هذا المدخل كوين ورورباخ (Quinn & Rohrbaugh, 1983; 1981) اللذان اعتبرا الفعالية التنظيمية تمثل مشكلة إدراكية تسبب في وجودها اختلاف المنظرين في إدراكهم لمفهوم الفعالية. وافترض الباحثان وجود عدد كبير من القيم المتنافسة يثري لها أطراف التعامل أو أصحاب المصالح مع المنظمة كل حسب اهتماماته والتي تنعكس بدورها على إدراكه لمفهوم الفعالية التنظيمية.

ويذكر (Belasen, 1998) (كما ورد في الفقيه، ٢٠٠٦: ١٥٠) أن الفكرة الأساسية لمدخل القيم المتنافسة تتمثل في أن المنظمات عبارة عن كيانات محملة بالتناقضات بطبيعتها،

وبالتالي فإن معايير الفعالية التنظيمية تكون متعارضة ومتناقضة بطبيعتها ويمكن أن تكون مستقلة عن بعضها تماماً، فبينما يتوقع من المنظمات أن تحافظ على استقرارها وتماسكها بتركيز الاهتمام على الأنشطة والإجراءات الداخلية لها، يتوقع منها أيضاً أن تكون مستجيبة ومتكيفة للضغوط القادمة من البيئة الخارجية، وهكذا يبرز هذا الاتجاه حقيقة أن المنظمات تعمل تحت ضغط توقعات متناقضة ومتنافسة ومتعارضة.

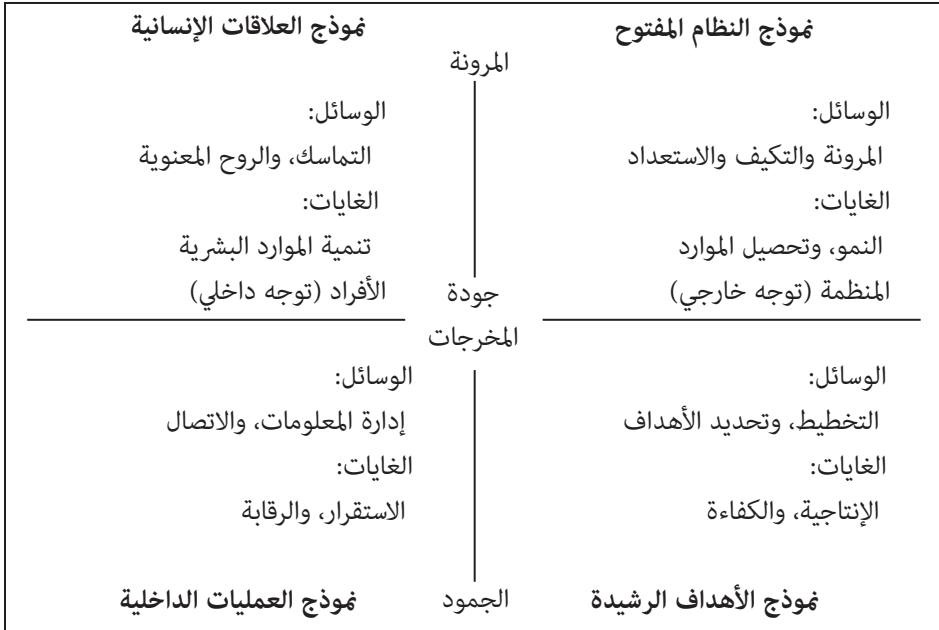
ويفترض مدخل القيم المتنافسة عدم وجود معيار أفضل من آخر لتقييم الفعالية التنظيمية، فلا يوجد هدف واحد يلقي القبول العام، ولكن تختلف الأهداف وأهميتها من شخص لآخر، ومن جهة تقييم لأخرى. لذلك يفترض المدخل إمكانية تجميع الاهتمامات الفردية وتنظيمها في إطار عام من خلال تجميع مجموعات من العناصر لتكوين مجموعات أساسية من القيم المتعارضة والتي تمثل كل مجموعة من هذه المجموعات نموذجاً منفرداً للفعالية التنظيمية، وبجميع هذه النماذج نستطيع أن تكون لدينا رؤية شاملة من خلالها نستطيع تقييم الفعالية التنظيمية (Quinn& Rohrbaugh,1981).

ويعتمد مدخل القيم المتنافسة على ثلاثة أبعاد مهمة تضمنتها معايير الفعالية التنظيمية توصل إليه (Quinn& Rohrbaugh,1981, p.131-135) من خلال دراستهما تسعة وثلاثين معياراً من معايير الفعالية التنظيمية كانت محور اهتمام المنظرين والباحثين: البعد الأول يرتبط بالتوجه التنظيمي (الفرد في مقابل المنظمة ككل). والبعد الثاني يرتبط بالبناء التنظيمي (الجمود في مقابل المرونة). أما البعد الثالث والأخير فيرتبط بالوسائل والغايات التنظيمية (النظام في مقابل الأهداف). ويلاحظ أن هناك تناقضاً بين كل بعد من هذه الأبعاد أو تنافس بين القيم المختلفة للتنظيم. فالتركيز على الأفراد يعنى الاهتمام بالعمليات التي تتعلق بالمهارة والكفاءة في العمل، أما التركيز على المنظمة فيعنى الاهتمام بالتعامل مع الأطراف التي تشكل البيئة الخارجية للمنظمة. كما أن التركيز على المرونة يعنى القدرة على التكيف والتغير، بينما التركيز على الجمود يعنى إحكام الرقابة والسيطرة على الهيكل التنظيمي والالتزام بالإجراءات التي تحكم سير العمل. وبناء على هذه القيم المتنافسة حدد الباحثان أربعة نماذج وثمانية أبعاد للفاعلية التنظيمية كما يوضح ذلك الشكل رقم (١-٢).

١- **نموذج العلاقات الإنسانية:** يهتم هذا النموذج بالعنصر البشري في المنظمة، ويركز على المرونة والتوجه الداخلي. وتتمثل وسائله في التماسك والروح المعنوية، أما غاياته فهي تنمية وتطوير الموارد البشرية. والفعالية التنظيمية وفقاً لهذا النموذج تتمثل في قدرة المنظمة على استغلال وتوظيف مواهب وقدرات العاملين بها ومدى توافر التدريب والمهارات والقدرات اللازمة للموظفين للقيام بأعمالهم وإنجازها (Quinn& Rohrbaugh, 1983, p. 371).

٢- **نموذج النظام المفتوح:** يركز هذا النموذج على المرونة، والتوجه الخارجي. وتتمثل وسائله في المرونة والتكيف، أما غاياته فهي النمو وتحصيل الموارد. والمرونة تعنى قدرة المنظمة على إجراء تغييرات في أنظمتها الداخلية بما يتناسب مع متطلبات بيئتها الخارجية. ووفقاً لهذا النموذج فالمنظمة الفعالة هي التي تتكيف بسرعة مع التغيرات في البيئة الخارجية؛ مما يؤدي إلى حدوث درجة كبيرة من النمو وتحصيل الموارد (Quinn& Rohrbaugh, 1983, p. 371).

شكل رقم (١-٢): مدخل القيم المتنافسة



المصدر: Quinn& Rohrbaugh (1981, p. 136)

٣- **نموذج العمليات الداخلية:** يركز هذا النموذج على الرقابة والسيطرة والتوجه الداخلي للمنظمة. وتتمثل وسائله في الاتصال وإدارة المعلومات، أما غاياته فهي الاستقرار والرقابة. ووفقاً لهذا النموذج فإن المنظمة الفعالة هي التي توفر المعلومات بتسهيل الاتصال وتدفق المعلومات حول العوامل المختلفة التي تؤثر على إنجاز الموظفين لأعمالهم، مما يؤدي إلى الاستقرار أي الإحساس بالمسئولية الوظيفية للعاملين والشعور بالنظام وسلاسة العمليات المختلفة في المنظمة (Quinn& Rohrbaugh, 1981).

٤- **نموذج الأهداف الرشيدة (الهدف العقلاني):** يركز هذا النموذج على السيطرة والتوجه الخارجي. وتتمثل وسائله في التخطيط وتحديد الأهداف، أما غاياته فهي الإنتاجية والكفاءة. فالمنظمة الفعالة هي التي تكون أهدافها واضحة ومفهومة لموظفيها والمتعاملين معها، مما يجعل حجم العمل المنجز كبيراً ونسبة المخرجات إلى المدخلات عالية (Quinn& Rohrbaugh, 1981).

وهكذا نجد أن هناك تعارضاً بين النماذج الأربعة التي يتضمنها مدخل القيم المتنافسة. فنموذج النظم المفتوحة يتعارض مع نموذج العمليات الداخلية، كما أن نموذج العلاقات الإنسانية يتعارض مع نموذج الأهداف الرشيدة؛ لذلك فإن الاهتمام بنموذج يكون على حساب نموذج آخر، وبالتالي فإن هذا المدخل يعكس خطورة قياس الفعالية التنظيمية بنموذج واحد. ووفقاً لهذا المدخل يمكن القول إن الفعالية التنظيمية هي عملية توازن بين القيم المتنافسة للتنظيم.

وعلى ذلك ففي الدراسة الحالية يمكن تعريف الفعالية التنظيمية من مدخل القيم المتنافسة على أنها قدرة الأجهزة الحكومية على الوفاء بالمعايير والقيم التي يتضمنها كل نموذج من النماذج الأربعة المحددة في إطار القيم المتنافسة وهي نموذج العلاقات الإنسانية، ونموذج النظام المفتوح، ونموذج العمليات الداخلية، ونموذج الهدف العقلاني.

ويذكر كوين ورورباخ (Quinn& Rohrbaugh, 1983) أن مدخل القيم المتنافسة يتيح للباحث منهجاً متكاملاً لتقييم الفعالية التنظيمية، ويوفر قدراً كبيراً من الحرية في التعامل مع السياقات المختلفة للمنظمات. بالإضافة إلى أنه يجمع بين مجموعة متنوعة من المداخل النظرية للفعالية التنظيمية. كما أن أحد جوانب القوة لهذا المدخل أنه مستمد إمبيريقياً

وبمشاركة مجموعة من الخبراء والباحثين المهتمين بدراسة وأدبيات الفعالية التنظيمية. ويضيف هامون (Hamon, 2003:14-16) أن الإسهام الرئيسي لهذا المدخل هو أنه يدرك أن مؤشرات الفعالية تعتمد على قيم الإدارة والتكامل بين النماذج المختلفة في إطار واحد عن طريق إدراك أنه توجد مستويات مختلفة للأهداف التي تحاول المنظمة تحقيقها مثل المخرجات، والحصول على الموارد وتنمية الموارد البشرية.

ويعرض الجدول رقم (٢-٢) مقارنة بين المداخل المختلفة لدراسة الفعالية التنظيمية.

جدول رقم (٢-٢) مقارنة بين المداخل والنماذج الأساسية للفعالية التنظيمية

نماذج دراسة الفعالية	التصور الفكري أو النظري للمنظمة	(الفعالية هي) أو المنظمة تكون فعالة عندما....	يفضل استخدام المدخل عندما...
نموذج الهدف Goal model	المنظمات هي كيانات أو ترتيبات عقلانية موجهة نحو تحقيق أهداف	تحقق أهدافها الرسمية "الغايات"	تكون الأهداف واضحة ومرتبطة بوقت محدد، وقابلة للقياس
نموذج العمليات الداخلية internal process model	المنظمة هي نظام مغلق closed system	تؤدي وظائفها ولا يوجد توتر داخلي	تكون العمليات الداخلية والأداء مرتبطة بوضوح
مدخل النظم systems models	المنظمة هي نظام مفتوح له مدخلات وعمليات تحويلية ومخرجات	الحصول واكتساب الموارد من البيئة المحيطة. تستطيع المنظمة تحقيق متطلبات البقاء الأساسية (التكيف، والتعامل، تحقيق الأهداف، الصيانة)	عندما تكون العلاقات والارتباطات واضحة بين المدخلات، والمخرجات والعمليات الداخلية التي تتم داخل المنظمة
مدخل أطراف التعامل stratigic constituencies	تحالفات لإشباع احتياجات ومطالب أطراف التعامل مع المنظمة	تستطيع تحقيق الحد الأدنى من احتياجات وتوقعات أطراف التعامل المختلفين وإرضائهم	عندما يكون لأطراف التعامل قوة ونفوذ داخل المنظمة، ويمكن تحديدهم بوضوح

القيم المتنافسة	المنظمة مجموعة من القيم المتنافسة التي تنتج أهدافاً متعارضة ومتنافسة	تهتم المنظمة بثلاثة أبعاد أساسية للقيم المتنافسة - التوجه الداخلي مقابل الخارجي - التحكم مقابل المرونة - الغايات مقابل الوسائل	لا يكون هناك وضوح في اهتمامات المنظمة، أو تغيير المعايير عبر الزمن يكون مأخوذاً في الاعتبار
نموذج عدم الفعالية	المنظمة مجموعة من المشكلات والأخطاء	عند غياب خصائص وعوامل عدم الفعالية	- معايير الفعالية غير واضحة - يكون هناك اهتمام بإستراتيجيات التحسين التنظيمي.

المصدر: (Whetten& Cameron,1994)

٤/٤/٢ العلاقة بين مداخل ونماذج دراسة الفعالية التنظيمية:

بعد هذا العرض لمداخل دراسة الفعالية التنظيمية يتبادر إلى الأذهان تساؤل حول طبيعة العلاقة بين هذه المداخل وبعضها البعض، وكذلك أي هذه المداخل أفضل لقياس ودراسة الفعالية التنظيمية.

يشير هنري (Henri,2004: p.99) إلى أن هناك ثلاثة مواقف متعارضة للعلاقات بين نماذج دراسة الفعالية يمكن تحديدها في الموقف الاستثنائي exclusionary، والموقف التراكمي cumulative، والموقف التكاملي complementary. والموقف الاستثنائي يكون عندما يتم النظر إلى نموذج ما على أنه أحسن نموذج بمفرده، وأنه كاف وقابل للتطبيق تحت أي ظروف. فمثلاً يدعي كل مؤلف أو باحث قدم نموذجاً لدراسة الفعالية أنه الأفضل والأحسن مقارنة بالنماذج الأخرى. أما الموقف التراكمي فانه يتجسد عندما يتم إدراك النماذج على أنها bulding blocks في مخطط تكون فيه الحدود معينة. وكل نموذج يضيف شيئاً للنماذج السابقة لزيادة الدقة في الصورة الكلية أو الكاملة. ويلخص Robbin العلاقات بين النماذج المختلفة، فنموذج النظم يحدد على أنه يشتمل على الأهداف التي هي نقطة التركيز في نموذج الهدف- بالإضافة إلى الوسائل والفاعلين البيئيين، ونموذج تعدد أطراف التعامل الإستراتيجيين يختلف عن النماذج السابقة فهو يركز فقط على أطراف

التعامل الذين يهددون بقاء المنظمة. في حين أن نموذج القيم المتنافسة هو إطار متكامل للنماذج السابقة. وأخيراً فإن الموقف التكاملي يعكس الحالة التي فيها يتم إدراك كل نموذج على أنه يتناول جانباً أو مظهراً من الجوانب المتعددة للمفهوم مع السياق المحدد للتطبيق.

ويذكر "لي" (Lee 2004: p.9) أن دراسات وبحوث الفعالية التنظيمية تتميز بوجود توتر شديد بين المداخل النظرية القائمة، ولذلك فإن كل المداخل النظرية للفاعلية التنظيمية مازالت تتنافس بشدة مع بعضها البعض؛ لأن كلاً منها يركز على خصائص مختلفة للفاعلية التنظيمية؛ مما يؤدي إلى ما يسمى بالفوضى النظرية في دراسات الفعالية التنظيمية.

ويظل السؤال قائماً حول أي النماذج والمداخل الخاصة بدراسة الفعالية التنظيمية أفضل من النماذج الأخرى؟

يرى كوين وكاميرون (Quinn& Cameron,1983: p.41) أنه على الرغم من أهمية ومركزية مفهوم الفعالية التنظيمية في نظرية المنظمة فإنه لم يتم تحديد تعريف محدد وشامل لها، ولكن هناك نوعاً من الاتفاق بين الباحثين على المعايير التي تحدد الفعالية وأن أفضلية نموذج على آخر تم مناقشتها في أدبيات المنظمات إلا أنه لم تحدد أي النماذج أفضل من النماذج الأخرى؛ لأن لكل نموذج باحثين يدافعون عنه، ونتيجة ذلك يتم النظر إلى دراسات الفعالية على أنها غير متكاملة ومختلفة بسبب تعدد، وأحياناً، تناقض المعايير المستخدمة في تقديرها.

ويشير هامون (Hamon,2003: p.2) إلى عدم وجود اتفاق حول أحسن المداخل لتعريف وقياس الفعالية التنظيمية، لأن الفعالية مفهوم متعدد الأبعاد ومتنوع. كما يذكر اوربن (0٤:١٩٨٨) أن كل نموذج من نماذج دراسة الفعالية التنظيمية يوفر معلومات عن الفعالية لا تتوافر في النماذج الأخرى، وعليه فإن النماذج المختلفة تعد مناسبة لمواقف مختلفة، وتتفاوت هذه النماذج في أهميتها تبعاً لهدف البحث أو الاستقصاء، والقرار الخاص باختيار النموذج الذي ينبغي استخدامه يجب اتخاذه بعد فحص واع لماهية المعلومات المطلوبة والهدف الذي ستستخدم من أجله.

أما كاميرون وويتن (Cameron& Whetten,1983b: p.269) فقد أشارا إلى أن الفعالية التنظيمية لا يمكن أن يتم قياسها وتقييمها وفهمها فهماً كاملاً باستخدام نموذج واحد فقط

أو وجهة نظر واحدة، فوجود نظرية واحدة وشاملة للفاعلية أمر غير محتمل وليس مفيداً، ولكن تقدير وقياس الفعالية باستخدام نماذج أو مداخل متعددة هو الوسيلة لتقدم وتطور الفهم الكامل للفاعلية وتحديد الحدود البنائية لهذا المفهوم.

٥/٤/٢ مستويات الفعالية التنظيمية:

صنفت جاكسون وآخرون (١٩٨٨) (كما ورد في فرهودة، ٢٠١٤: ٤٠) مستويات فعالية المنظمة وفقاً لقدرة المنظمة على الاستقرار والبقاء إلى أربعة مستويات على النحو التالي:

- المستوى الأول: تستطيع فيه المنظمة التعامل الإيجابي مع كل العوامل الرئيسية التي تؤثر في قدرتها على البقاء والعوامل الثانوية التي تؤثر في قدرتها على النمو، وفي هذا المستوى تكون المنظمة عالية الفعالية.

- المستوى الثاني: تستطيع فيه المنظمة التعامل الإيجابي مع كل العوامل التي تؤثر في قدرتها على البقاء، وفي هذا المستوى تكون المنظمة متوسطة الفعالية.

- المستوى الثالث: تستطيع فيه المنظمة التعامل الإيجابي مع العوامل التي تؤثر على قدرتها على النمو، وفي هذا المستوى تكون المنظمة منخفضة الفعالية.

- المستوى الرابع: تستطيع فيه المنظمة التعامل الإيجابي مع كل العوامل التي تؤثر في قدرتها على البقاء ولكنها لا تستطيع التعامل الإيجابي مع العوامل التي تؤثر في قدرتها على النمو، وفي هذا المستوى تكون المنظمة معدومة الفعالية.

وبعد استعراض الأدبيات التي تناولت الفعالية التنظيمية يمكن استخلاص عدد من النقاط المهمة والتي يمكن أن تمثل رؤية نقدية تحليلية للدراسات التي تناولت هذا الموضوع. ومن أهم هذه النقاط ما يلي:

١- اتضح أن موضوع الفعالية التنظيمية من المواضيع المهمة التي تأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام، باعتباره أحد المحركات الأساسية لتقييم النجاح أو الفشل في كل الوظائف والأعمال والممارسات والأهداف التي تتبناها المنظمة وتسعى لتحقيقها. وتمثل الفعالية التنظيمية لب النظرية التنظيمية ونظرية الإدارة.

٢- يعد تعريف مفهوم فعالية المنظمة أمراً في غاية الأهمية لأنه معيار تحديد فشل أو

نجاح المنظمة، وعلى الرغم من أهمية تحديد هذا المفهوم فإن هناك صعوبة في الاتفاق على تعريف واضح ومقبول له. وقد اختلف الدارسون والباحثون في تحديد مفهوم دقيق للفعالية التنظيمية أو المؤشرات الدالة على المنظمة الفعالة وغير الفعالة، لأن كل باحث يميل إلى تعريفها حسب المنظور الذي يتبناه.

٣- تشكل الفعالية التنظيمية ظاهرة متعددة الأبعاد، وهذا ما يؤكد على العدد الكبير من المعايير المقترحة لقياسها. كما أنها ظاهرة متعددة المجالات، بمعنى أن الفعالية التنظيمية في مجال لا تعني الفعالية التنظيمية في مجال آخر.

٤- توجد مداخل وطرق مختلفة لتعريف ودراسة الفعالية التنظيمية، ظهرت هذه المداخل المختلفة نتيجة اختلاف التصورات النظرية والفكرية لمعنى ومفهوم المنظمة. حيث إن المنظمات يمكن النظر إليها على أنها كيان عقلائي يسعى لتحقيق أهداف، أو أنها اتحادات متفاعلة لعملاء، أو أنها تعاونيات لمواجهة ومقابلة احتياجات الأفراد، أو كنظم إنتاجية أو أنها نظم للمعلومات... إلى غير ذلك، ونظراً لتغير الأطر النظرية والفكرية الخاصة بالمنظمات لذلك تختلف وتنوع تعريفات ومداخل دراسة الفعالية التنظيمية، لأنه مع كل تصور جديد للمنظمة يوجد معنى جديد للفاعلية التنظيمية. ولذلك يمكن القول أنه لا توجد نظرية واحدة شاملة للفاعلية التنظيمية؛ لأن كل مدرسة فكرية للسلوك التنظيمي تقدم نموذجاً أو معايير مختلفة لقياس وتعريف الفعالية التنظيمية

٥- من خلال مجموعات التعريفات التي تم استعراضها لمفهوم الفعالية التنظيمية يمكن القول إنه مفهوم له علاقة وثيقة بالنظرية البنائية الوظيفية ومكوناتها المتمثلة في التكيف والتوازن وتحقيق الأهداف. بمعنى التكيف مع المتغيرات البيئية سواء داخلية أو خارجية، ثم التوازن مع الديناميكيات التي أحدثتها البيئة غير المستقرة (التغير الاجتماعي) والتي تغير من عناصر التنظيم، وما يصاحب ذلك من تحولات في جميع الأنساق الاجتماعية والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على المنظمة مما يجعلها في حالة بحث عن الاستقرار وتحقيق الأهداف من خلال الاستجابة لحاجات أطراف التعامل مع المنظمة.

٦- يمكن أن نستنتج من خلال مجموعات التعريفات السابقة لمفهوم الفعالية التنظيمية أنه مفهوم يمكن تناوله من زاويتين أساسيتين أولهما تعدد الأهداف التي تسعى المنظمة

الريفية إلى تحقيقها، والثانية الأطراف التي تتعامل معها المنظمة، فتعدد الأهداف يرجع إلى مجموعة الأطراف التي تتعامل معها المنظمات الريفية، بحيث يكون لكل طرف حكم خاص على الفعالية التنظيمية بواسطة معايير تتماشى مع مصالحه، فالمساهم يركز على مردودية الاستثمار والعامل يركز على مستوى الأجر وشروط العمل وما إلى ذلك.

٧- لم تحظ المداخل المعاصرة مثل مدخل أطراف التعامل الإستراتيجيين، ومدخل القيم المتنافسة، باهتمام كبير من جانب المتخصصين. ولذلك يجب توجيه اهتمام الباحثين إلى دراسة الفعالية التنظيمية باستخدام المداخل المعاصرة.

٥/٢ الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع ومتغيرات الدراسة الحالية من خلال المكتبات وقواعد البيانات العالمية. ولم يتم العثور على دراسات عربية تناولت دراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط، في حين وجد الباحث عدداً محدوداً من الدراسات الأجنبية تناولت العلاقة بين هذه المتغيرات بصورة مجزأة ولم تشمل متغيرات الدراسة الحالية كاملة. لذلك تم الاستعانة بالدراسات الحديثة التي تناولت أي من متغيرات الدراسة بصورة فردية أو ثنائية.

وتم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام، تضمن القسم الأول الدراسات التي أجريت في البيئة السعودية والخليجية، بينما تضمن القسم الثاني الدراسات التي أجريت في البيئة العربية، في حين تضمن القسم الثالث الدراسات الأجنبية. كما تم ترتيب الدراسات السابقة زمنياً حسب تاريخ النشر من الأحدث للأقدم.

١/٥/٢ الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة السعودية:

استهدفت دراسة طحطوح (٢٠١٦) التعرف على تأثير أماط القيادة الإدارية (نمط القيادة الأوتوقراطية، نمط القيادة الديمقراطية، نمط القيادة الحرة) على سلوك المواطنة التنظيمية لدى الموظفين الإداريات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتكوّن مجتمع الدراسة من

الموظفات الإداريات بجامعة الملك عبد العزيز بالمقر الرئيس (البالغ عددهن - شطر الطالبات- ٢٢١١) موظفة، وشملت عينة الدراسة (٢٨٧) موظفة. وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج منها وجود درجة ممارسة مرتفعة لسلوك المواطنة التنظيمية لدى الموظفات بنسبة بلغت (٧٣,٢٪)، كما أثبتت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة التنظيمية تعزى إلى المتغيرات الشخصية (العمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية).

وهدف دراسة الربيع (٢٠١٥) إلى التعرف على درجة الشفافية الإدارية وسلوك المواطنة التنظيمية، وتحديد طبيعة العلاقة بينهما، وإعداد رؤية مقترحة لتطوير ممارستهما في الجامعات السعودية الحكومية، وقد استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والارتباطي، واعتمدت الاستبانة والمقابلة كأداتين لها، وتكونت العينة من عينة قصدية من الجامعات السعودية الحكومية، وهي: جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، وجامعة الملك خالد بأبها، وجامعة حائل بحائل، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من أعضاء هيئة التدريس بلغت (١١٧٦) عضواً، وتمثل نسبة (١٥ ٪) من كل جامعة، بالإضافة إلى أخذ عينة من عمداء الكليات بلغت (٢٠) عميداً، وتمثل نسبة (١٥ ٪) من كل جامعة، وقد تم إجراء المقابلة مع جميع أفراد عينة الدراسة من عمداء الكليات، وتوزيع الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس، وقد استرجع منها (٨٩٣) استبانة، وخلصت النتائج إلى أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الحكومية لسلوك المواطنة التنظيمية من وجهة نظرهم كانت متوسطة. كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد ممارسة الشفافية الإدارية، وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية.

واستهدفت دراسة الأمين وتليس (Elamin& Tlaiss, 2014) التعرف على تصورات المديرين في المملكة العربية السعودية لخمسة أبعاد مختلفة لسلوك المواطنة التنظيمية هي الضمير الحي، والروح الرياضية، والفضيلة المدنية، والمجاملة، والإيثار. والتعرف أيضاً على تصوراتهم حول العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، والعدالة التفاعلية. وبالإضافة إلى ذلك، التعرف على العلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية والعدالة التنظيمية. وتم جمع

البيانات باستخدام الاستبانة من عينة مكونة من (٢٨٧) مديراً سعودياً على مستويات مختلفة من التسلسل الإداري يعملون في (٨) منظمات في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى سلوك المواطنة التنظيمية كان مرتفعاً نسبياً، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة التنظيمية (المقياس الكلي) باختلاف العمر، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة في العمل، في حين وجدت الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية في سلوك المواطنة التنظيمية وفقاً للمستوى الإداري للمدير (إدارة عليا، إدارة وسطى، إدارة دنيا) وذلك لصالح الإدارة العليا.

وهدف دراسة (البوق، ٢٠١٤) إلى التعرف على مدى إدراك الموظفين الإداريات بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض للعدالة التنظيمية، وأبعادها المختلفة، وكذلك التعرف على مدى توافر أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها المختلفة، لدى عينة الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين أبعاد العدالة التنظيمية وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة لها، وتكونت العينة من (٣٥٥) موظفة من الموظفين الإداريات بجامعة الأميرة نورة، وخلصت النتائج إلى أن درجة إدراك الموظفين الإداريات لأبعاد العدالة التنظيمية، وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية، كانت بدرجة متوسطة، وكان ترتيب أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية تنازلياً كما يلي: (الإيثار، الكياسة، فالروح الرياضية، ومن ثم السلوك الحضاري، وأخيراً وعي الضمير)، ووضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد كل من العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية.

واستهدفت دراسة محمد (٢٠١٢) تحديد الإطار الفكري الذي يستند إليه مفهوم رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وتحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي التنظيمي بالأقسام الأكاديمية، والتعرف على واقع رأس المال الاجتماعي التنظيمي بالأقسام الأكاديمية التربوية ببعض الجامعات السعودية. وتم قياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي باستخدام (٣٣) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد هي البعد الهيكلي، والبعد العلائقي، والبعد المعرفي. وتم جمع البيانات من عينة مكونة من (٨٨) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكلية تربية جامعات (أم القرى، ونجران، والباحة) وبرنامج

الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز باستخدام استبانة عبر البريد الإلكتروني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مستوى توافر رأس المال الاجتماعي التنظيمي بالأقسام الأكاديمية التربوية ببعض الجامعات السعودية كان متوسطاً في أبعاده الثلاث (الهيكلية، والعلائقية، والمعرفية) ودرجته الكلية. وجاء البعد العلائقي في الترتيب الأول، يليه البعد المعرفي، وأخيراً البعد الهيكلي، وكانت الفروق في متوسطات مستوى توافر الأبعاد الثلاث بسيطة جداً. كما وجدت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول واقع رأس المال الاجتماعي (الدرجة الكلية)، والبعد العلائقي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي وفقاً للجنس لصالح الذكور. في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس حول واقع رأس المال الاجتماعي (الهيكلية والمعرفية) باختلاف الجنس. كما وجدت الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول واقع بُعدي رأس المال الاجتماعي التنظيمي (الهيكلية والعلائقية) وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، في حين لم توجد فروق بين استجابات عينة الدراسة حول واقع رأس المال الاجتماعي (الدرجة الكلية) والبعد المعرفي تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول واقع رأس المال الاجتماعي التنظيمي المعرفي وفقاً لمتغير الخبرة الأكاديمية، في حين لم توجد فروق بين استجابات عينة الدراسة حول واقع رأس المال الاجتماعي (الدرجة الكلية) والبعد الهيكلي والبعد العلائقي تُعزى لمتغير الخبرة الأكاديمية. أما دراسة نافع (٢٠١٢) فقد هدفت إلى التعرف على أثر كل من العدالة التنظيمية، والخصائص الشخصية (المركز الوظيفي، الحالة الاجتماعية، العمر، مستوى التعليم، عدد سنوات الخبرة) على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في البنوك السعودية بمحافظة الطائف. وأجريت الدراسة على (٣١٠) موظفين من جميع المسميات الوظيفية المختلفة. وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. وكانت أهم نتائج الدراسة وجود اختلاف بين البنوك السعودية في اتجاهات العاملين نحو أبعاد العدالة التنظيمية، وأبعاد سلوك المواطنة التنظيمية. وأن أبعاد العدالة التنظيمية الأكثر تأثيراً في سلوك المواطنة التنظيمية هي عدالة الإجراءات، وعدالة المعاملات. وكذلك عدم وجود اختلاف في اتجاهات العاملين نحو سلوك المواطنة التنظيمية باختلاف خصائصهم الشخصية باستثناء مستوى التعليم.

وهدف دراسة آل زهر (٢٠١١) إلى التعرف على درجة ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية بجامعة الملك خالد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وما إذا كانت تختلف آراء أعضاء هيئة التدريس حول درجة ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية بجامعة الملك خالد وفقاً لاختلاف الوظيفة والكلية وعدد سنوات الخبرة. وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة من عينة مكونة من (٦٢) من أعضاء هيئة التدريس السعوديين الذكور خلال الفصل الثاني ١٤٢٩هـ في بعض كليات جامعة الملك خالد يمثلون ما نسبته (٥٥%) من مجتمع البحث. وأظهرت نتائج البحث أن درجة ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس على وجه الإجمال ليست بالدرجة المأمولة وتميل إلى الممارسة المتوسطة والممارسة الضعيفة في بعض السلوكيات (التطوعية). كما أنه لا توجد فروق بين الآراء في جميع أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية الخمسة فيما يتعلق بمتغير (الوظيفة)، ووجود فروق كذلك بسيطة في بعدي الانتماء الوظيفي، والرضا الوظيفي فيما يتعلق بمتغير (الخبرة)، ولم توجد فروق في بقية الأبعاد فيما يتعلق بمتغيري (الكلية والخبرة).

أما دراسة الفقيه (٢٠٠٦) فقد توصلت إلى أن الفعالية التنظيمية لإدارات التربية والتعليم - من مدخل القيم المتنافسة - متوسط. كما وجدت الدراسة فروقاً دالة إحصائياً في محاور الفعالية التنظيمية باختلاف متغيرات الوظيفة، والمؤهل العلمي، والدورات التدريبية. في حين لا توجد فروق دالة في متغيري نوع الإدارة، ونوع التأهيل.

وقام العامري (٢٠٠٣) بدراسة استهدفت التعريف بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية وتقصي محدداته وآثاره في مختلف المنظمات، وذلك من خلال بناء تصور شامل يحدد مختلف العوامل المؤثرة في ظهوره والنتائج المترتبة عليه. وتوصلت الدراسة إلى أن لسلوك المواطنة التنظيمية آثاراً متعددة تشمل تحسين مستوى الكفاءة والفعالية التنظيمية، والارتقاء بمستوى الروح المعنوية للعاملين، والحد من التسرب الوظيفي. كما كشفت الدراسة عن العديد من العوامل المؤثرة في ظهور أو اختفاء هذا السلوك مثل الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي، والعدالة التنظيمية، والقيادة الإدارية، ومدة خدمة الموظف، والعمر، والثقافة التنظيمية، والسياسة التنظيمية، والدوافع الذاتية.

وهدفت دراسة العامري (٢٠٠٢) إلى التعريف بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمية، وتوضيح

أهميته للمنظمات الصحية، والكشف عن مستواه في المستشفيات الحكومية. وأجريت الدراسة على (١٣٩) مديراً من مختلف المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة في مدينة الرياض. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة. وكانت من أهم نتائج الدراسة أن سلوك المواطنة التنظيمية متوفر في هذه المستشفيات ولكن بدرجة متدنية، وأن لرؤية المدير لمستوى سلوك المواطنة التنظيمية لدى موظفيه علاقة ارتباط قوية مع عمره، بينما لا توجد علاقة ارتباط مع مؤهله العلمي. كما توصلت إلى وجود فروق جوهرية بين العرب والأجانب في بعض أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية.

كما توصلت دراسة العامري (١٩٩٧) إلى أن الفعالية متغير متعدد الأبعاد وليس أحادي البعد، حيث وجد أن الأجهزة الحكومية فعالة على بعض هذه الأبعاد وغير فعالة في الأبعاد الأخرى. والأبعاد التي وافق الموظفون على وجودها في الأجهزة الحكومية هي الرقابة والاستقرار، التخطيط ووضع الأهداف، الكفاءة والإنتاجية، الروح المعنوية بين الموظفين، وتنمية الموارد البشرية. أما الأبعاد التي لم يوافق الموظفون على وجودها في الأجهزة الحكومية فهي النمو وتحصيل الموارد، المرونة والتكيف، الاتصال وإدارة المعلومات. كما وجدت الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين بعض العوامل الشخصية مثل العمر والمرتبة الوظيفية والفعالية التنظيمية.

٢/٥/٢ الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة العربية:

دراسة بدرأوي والخفاجي (٢٠١٥) والتي استهدفت التعرف على علاقة رأس المال الاجتماعي بأبعاده (الزمالة، والثقة، والتعاون، والتكافل، والاستغراق) والأداء التنظيمي بأبعاده (الفاعلية، والكفاءة، والتطوير، والرضا، والإبداع، والجودة). وأجريت الدراسة في شركة الحفر العراقية في البصرة لأهميتها في الاقتصاد العراقي. وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة من عينة من مديري الإدارات الوسطى مكونة من (٧٠) مديراً. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) بين أبعاد رأس المال الاجتماعي ومتغيرات الأداء التنظيمي. كما أشارت النتائج إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي كل على حدة يؤثر بدلالة إحصائية على الفعالية التنظيمية كأحد متغيرات الأداء التنظيمي.

وهدفت دراسة أبو سمعان (٢٠١٥) إلى تحليل العلاقة بين محددات العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية لدى ضباط الشرطة بقطاع غزة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات من عينة مكونة من (٣٥٣) من الضباط الذين يحملون رتبة نقيب وما فوق، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (Spss). وأشارت نتائج الدراسة إلى أن سلوك المواطنة التنظيمية موجود بدرجة كبيرة وبجميع أبعاده (الكياسة، الإيثار، الروح الرياضية، وعي الضمير، السلوك الحضارية)، كما وجدت الدراسة علاقة ارتباطية موجبة بين محددات العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية.

كما هدفت دراسة الطبولي وآخرين (٢٠١٥) إلى التعرف على مستوى العدالة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي، في ضوء متغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والدرجة العلمية، وتوضيح علاقة ذلك بمستوى سلوك المواطنة التنظيمية لديهم، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغ مجموعها (٢٧٦) عضو هيئة تدريس. وكشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع مستوى سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي وفي جميع الأبعاد المكونة لهذا السلوك (الإيثار، المجاملة، الروح الرياضية، الضمير الحي، السلوك الحضاري)، كما وجدت علاقة دالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي.

في حين هدفت دراسة العزام (٢٠١٥) إلى معرفة الأثر الذي تلحقه الثقافة التنظيمية على تبني وتحفيز سلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في بلدية الوسطية بمحافظة إربد. أجريت على عينة مكونة من (١٢٠) من العاملين باختلاف مسمياتهم الوظيفية. وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مستويات متوسطة للثقافة التنظيمية، ومستويات عالية من سلوك المواطنة التنظيمية. وأيضاً وجود علاقة ارتباط قوية بين كل بعد من أبعاد الثقافة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية. كما أظهرت وجود أثر للثقافة التنظيمية في سلوك المواطنة التنظيمية، وعدم وجود اختلافات في اتجاهات العاملين نحو سلوك المواطنة التنظيمية تعزى لخصائصهم الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، المركز الوظيفي).

وهدفت دراسة مناصرةية وبن حتو (٢٠١٥) إلى معرفة مدى تأثير سلوكيات المواطنة التنظيمية على أداء العاملين في مؤسسة اتصالات الهاتف النقال موبيليس وحدة ورقلة وهي إحدى فروع شركة اتصالات الجزائر. وتم جمع البيانات بالمقابلات الشخصية مع المسؤولين ومديري الموارد البشرية، بالإضافة إلى توزيع استبانة على عينة مكونة من (٣٠) موظفاً من أصل (١٠٢) موظف يعملون في المؤسسة. واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي وتحليل التباين والانحدار لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن مستويات كل من سلوكيات المواطنة التنظيمية وأداء للعاملين كانت بدرجة عالية مع تأثير متوسط لسلوكيات المواطنة التنظيمية على أداء العاملين.

وهدفت دراسة حواجرة والمحاسنة (٢٠١٥) إلى قياس وتحليل أثر رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي في أداء الأعمال بأبعاده (الإبداعية، والتشغيلية، والتفاعل الاجتماعي) من وجهة نظر المديرين العاملين في شركات صناعة الأدوية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من (٨٣) من المديرين في مستويات الإدارة العليا والوسطى. وتم استخدام برنامج (Spss) لإيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مستوى كل من رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي كان مرتفعاً، وجاء ترتيبهما من حيث الأهمية رأس المال الاجتماعي، ثم رأس المال البشري. كما أوضحت النتائج أن مستوى أداء الأعمال كان مرتفعاً. كما أشارت النتائج إلى وجود أثر لرأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في تعزيز أداء الأعمال، وكان رأس المال الاجتماعي له الأثر الأكبر.

كما هدفت دراسة معمري ومنصور (٢٠١٤) إلى الكشف عن واقع أداء سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى عمال المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز "سونلغاز" بورقلة، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة من عينة عشوائية مكونة من (١١٠) موظفين. وتم قياس سلوك المواطنة التنظيمية باستخدام (١٤) فقرة تقيس خمسة أبعاد هي (الإيثار، ووعي الضمير، والروح الرياضية، والمجاملة، وصدق المواطنة). واعتمدت الدراسة على أساليب إحصائية عديدة في تحليل بياناتها مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

والنسب المئوية، واختبار "ت" للفروق لدراسة الفرق في مستوى أداء سلوك المواطنة التنظيمية باختلاف الجنس والأقدمية. وكشفت نتائج الدراسة أن مستوى أداء سلوكيات المواطنة التنظيمية متوسط، وأن أداء عمال المؤسسة لسلوك المواطنة التنظيمية لا يختلف باختلاف الجنس. في حين كشفت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً في أداء هذه السلوكيات تعزى لمتغير الأقدمية وذلك لصالح العمال الذين لديهم أقدمية أقل بالمؤسسة. وأن العناية بهذا السلوك تسهم في تحسين مستوى الكفاءة والأداء والفعالية التنظيمية.

واستهدفت دراسة نوح (٢٠١٣) التعرف على أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات الصناعية في الأردن ودور سلوك المواطنة التنظيمية بأبعادها الخمسة (الكراسة، والإيثار، والروح الرياضية، والسلوك الحضاري، ووعي الضمير) في تعزيز أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات الصناعية الأردنية. وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة من عينة مكونة من (١١٣) مبحوثاً، وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج (Spss) وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار باستخدام برنامج (Amos). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مستوى ممارسة سلوك المواطنة كان مرتفعاً، ووجود تأثير دال إحصائياً للدعم التنظيمي بأبعاده في سلوك المواطنة التنظيمية وأداء الشركات الأردنية. ووجود تأثير دال إحصائياً لسلوك المواطنة التنظيمية في أداء الشركات الأردنية. كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير دال إحصائياً للدعم التنظيمي في أداء الشركات الأردنية بوجود سلوك المواطنة التنظيمية.

واستهدفت دراسة الشمري والزهوري (٢٠١٣) الإجابة عن سؤال مفاده "هل يؤثر رأس المال الاجتماعي في حماية المال العام في المؤسسات الصحية؟". وتم قياس رأس المال الاجتماعي كمتغير مستقل بثلاثة أبعاد هي (العلاقات الاجتماعية، والتعاون، والقيم والأعراف الصحيحة) أما المتغير التابع فكان المال العام. وقد طبق البحث على عينة عشوائية من مجتمع البحث بلغت (٩١) شخصاً، شملت الإدارة العليا، الإدارات الوسطى، الإدارات الإشرافية من فئة (المديرين العامين، مديري الشعب، مديري الأقسام) في دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة. وتوصل الباحث

إلى جملة من النتائج أهمها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين رأس المال الاجتماعي وبين المال العام، وكذلك وجود علاقة ارتباط بين أبعاد رأس المال الاجتماعي والمال العام.

واستهدفت دراسة سويدان (٢٠١١) التعرف على إسهام رأس المال الاجتماعي في دعم عمليات البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني والتي يُقصد بها العمليات التي تسهم في الارتقاء بمستوى كفاءة الأداء المهني لعناصر فريق العمل بالمنظمة وتحقيق الفاعلية بالشكل الذي يحفظ الاستمرارية لهذه المنظمات وتتضمن الإدارة الاستراتيجية، والقدرة التنظيمية، إدارة برامج منظمات المجتمع المدني، إدارة الموارد بمنظمات المجتمع المدني، وإدارة العلاقات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني، كما استهدفت الدراسة الوقوف على معوقات إسهام رأس المال الاجتماعي في دعم هذه العمليات. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لجميع الخصائص الاجتماعية العاملين العاملين بالجمعيات الأهلية غير الحكومية التابعة لإدارة شرق المنصورة الاجتماعية في جمهورية مصر العربية وعددها (٨) جمعيات ويبلغ عددهم (١٨) أخصائياً، وكذلك أعضاء مجالس إدارات هذه المنظمات والبالغ عددهم (٥٤) عضواً. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال الاجتماعي وكل من الإدارة الاستراتيجية، والقدرة التنظيمية، إدارة برامج منظمات المجتمع المدني، إدارة الموارد بمنظمات المجتمع المدني، وإدارة العلاقات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني.

وهدف دراسة العطوي (٢٠٠٩) إلى اختبار العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وفاعلية المنظمة من خلال الدور الوسيط للأداء السياقي، وكذلك تحديد مستوى رأس المال الاجتماعي الداخلي للمنظمات مجتمع البحث بأبعاده الثلاث (البعد الهيكلي، وبُعد العلاقات، والبعد الإداري)، ومستوى سلوك الأداء السياقي الذي يمارسه أفراد عينة البحث تجاه الآخرين تجاه العمل، ومستوى فاعلية المنظمات من خلال متغيرات الكفاءة والمرونة والتكيف. وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة من عينة مكونة من (١٢٢) عاملاً من مختلف المستويات الإدارية في ثلاث منظمات صناعية تابعة لوزارة الصناعة العراقية في محافظة القادسية. وتم اختبار فرضيات البحث باستخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد واختبار المتغير الوسيط وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن مستوى

توفر أبعاد رأس المال الاجتماعي كان متوسطاً، وحصل البعد الإدراكي على أعلى الأوساط الحسابية. كما كان مستوى كل من الأداء السياقي والفعالية التنظيمية متوسطاً. وأشارت النتائج إلى جود علاقة تأثير معنوية بين كل من تكرار الاتصال، والثقة بالإدارة والرؤية المشتركة وبعد التسهيلات الشخصية كأحد بعدي الأداء السياقي. وعدم وجود علاقة تأثير معنوية بين باقي متغيرات رأس المال الاجتماعي (قوة الشبكة، والثقة الشخصية، ونطاق شبكة العمل واللغة المشتركة) وبعد التسهيلات الشخصية. ووجود علاقة تأثير معنوية بين جميع متغيرات رأس المال الاجتماعي وفعالية المنظمة حيث فسرت (٦٨٪) من التباين في مستوى الفعالية التنظيمية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير معنوية بين كل من (تكرار الاتصال واللغة المشتركة) وبعد الإخلاص للعمل كأحد بعدي الأداء السياقي. وأخيراً أشارت النتائج إلى وجود علاقة تأثير معنوية بين بعدي الأداء السياقي (التسهيلات الشخصية والإخلاص للعمل) وفعالية المنظمة.

٣/٥/٢ الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة الأجنبية:

هدفت دراسة (Mesbahi, 2017) إلى التعرف على العلاقة بين دافع التوجه نحو الخدمة وسلوك المواطنة التنظيمية والدور الوسيط لكل من رأس المال الاجتماعي والالتزام التنظيمي. وتم جمع البيانات من عينة عشوائية مكونة من (٢٢٠) موظفاً من العاملين في البنوك الحكومية في منطقة كيرمان باستخدام الاستبانة. واستخدمت الدراسة التحليل العاملي التوكيدي ومعامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات أداة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائياً بين رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٤٨)، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً لرأس المال الاجتماعي التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية.

هدفت دراسة سونج (Song, 2016) إلى تحليل آثار رأس المال الاجتماعي على الأداء التنظيمي للحكومة المحلية، وما إذا كان هذا التأثير يختلف عبر الثقافات الوطنية أم لا. وافترضت الدراسة أن رأس المال الاجتماعي على المستوى التنظيمي في منظمات القطاع العام له تأثير إيجابي على الأداء التنظيمي. وللتحقق من هذه العلاقة، أرسلت استبيانات للمسؤولين الحكوميين المحليين في مدينة أوماها في الولايات المتحدة ومدينة ونجو في جنوب

كوريا. واستناداً إلى تعريف هوفستد للثقافة الوطنية، فإن هذين البلدين على النقيض فيما يتعلق بالخصائص الثقافية المهمة. وقد تم اختيار المدينتين كممثلين نموذجيين لكل بلد. وتم قياس رأس المال الاجتماعي باستخدام ثلاثة أبعاد هي (الهيكلية، والعلائقية، والمعرفية)، في حين تم قياس الأداء التنظيمي باستخدام أبعاد هي (الكفاءة والفعالية والاستجابة والإنصاف). ومن أصل (٤٠٧) استبانة تم توزيعها، تم استرداد (٢٩٤) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وأظهرت النتائج أن المنظمات ذات المستويات العالية من رأس المال الهيكلية، ورأس المال العلائقي، ورأس المال الاجتماعي المعرفي تحقق مستويات أعلى من الأداء التنظيمي. ومع ذلك، فإن تأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي على أداء منظمات القطاع العام لم يختلف باختلاف الثقافات.

واستهدفت دراسة (Behtooee, 2016) التعرف على دور رأس المال الاجتماعي والتمكين في تحسين سلوك المواطنة التنظيمية مع التركيز على التأثير الوسيط للاستغراق الوظيفي. وتم جمع البيانات من عينة مكونة ٢٣٩ موظفاً من الإداريين والمعلمين في المديرية العامة للتعليم الفني والمهني. وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن لرأس المال الاجتماعي تأثيراً إيجابياً دال إحصائياً مباشر وغير مباشر على سلوك المواطنة التنظيمية.

وهدف دراسة إهمان وآخرين (Emhan, Tongur and Turkoglu, 2016) إلى التعرف على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والالتزام التنظيمي والأداء التنظيمي. وتم جمع البيانات باستخدام استبيان يضم ٢٦ سؤالاً، من عينة مكونة من (٣٠٨) ضباط يعملون في مكاتب الضرائب في محافظات ديار بكر وباتمان وماردين في جنوب شرق تركيا. واستخدمت الدراسة النمذجة بالمعادلات البنائية لتحليل بياناتها واختبار الفرضيات. وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين رأس المال الاجتماعي والأداء. وأكدت هذه الدراسة أيضاً أن الالتزام التنظيمي له تأثير وسيط بين رأس المال الاجتماعي والأداء.

واستهدفت دراسة يوني (Unni, 2016) التعرف على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي الفردي وسلوك المواطنة التنظيمية. وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من عينة قوامها (١٠٥) من موظفي الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين والموظفين في صناعة السيارات

وخدماتها في الهند يمثلون ما نسبته (٢٨٪) من مجتمع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٩).

واستهدفت دراسة (Getahum & Lehal, 2015) التعرف على العلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية ورأس المال الاجتماعي التنظيمي في شركة الطاقة الأثيوبية في شمال المنطقة الغربية. وتكونت عينة الدراسة من (٢٣٧) موظفاً يمثلون (٦٨,٣٪) من مجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات. استخدمت الدراسة برنامج (Spss) وبرنامج (Amos) في تحليل بياناتها. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين سلوك المواطنة التنظيمية ورأس المال الاجتماعي، ووجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين جميع أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية ما عدا بُعد الروح الرياضية ورأس المال الاجتماعي التنظيمي. كما أوضحت النتائج إلى أن أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية فسرت (٦,٢٪) من التباين في رأس المال الاجتماعي. وبلغ معامل الانحدار الجزئي المعياري لسلوك المواطنة التنظيمية على رأس المال الاجتماعي (٠,٢٥٣).

وهدف دراسة (Gyekye & Haybatollahi, 2015) إلى التعرف على أثر كل من العمر والرضا الوظيفي على سلوك المواطنة التنظيمية لدى العمال في القطاع الصناعي في غانا، وأيضاً التعرف على كل من مستوى الرضا الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً استبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من (٣٢٠) عاملاً. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الموظفين الأكبر سناً أكثر ارتباطاً بسلوك المواطنة التنظيمية من الموظفين الأصغر سناً، ووجدت الدراسة علاقة إيجابية بين الرضا الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية.

واستهدفت دراسة أرد وآخريين (Ard, Nikpour & Ard, 2015) التعرف على تأثير رأس المال الاجتماعي (العلاقاتي والإداري والبنائي) والرضا الوظيفي على الأداء التنظيمي (الفعالية والكفاءة والإنتاجية والجودة والإبداع) في المنظمات الحكومية للتنمية الزراعية في إقليم كيرمان. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٨١) موظفاً، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة. واستخدمت الدراسة أساليب التحليل الإحصائي الوصفي وأساليب

النمذجة بالمعادلات البنائية في تحليل بياناتها وذلك من خلال برنامج (Spss) و (Amos). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي له تأثير إيجابي مباشر ذو دلالة إحصائية على الأداء التنظيمي. كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير غير مباشر على الأداء التنظيمي من خلال الرضا الوظيفي، وأن تأثير رأس المال الاجتماعي غير المباشر ذو دلالة إحصائية أكبر من تأثيره المباشر.

وهدف دراسة كولدي وآخرين (Kolade et al., 2014) إلى التعرف على العلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية وكل من صورة المستشفى وأدائها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من المرضى في المستشفيات الخاصة في نيجيريا، حيث استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة مكونة من (٣٥٠) مريضاً موجودين في ثلاثة مستشفيات خاصة، وتم استرجاع (٢٩٨) استبانة بنسبة (٨٥,٧٪). وبينت نتائج الدراسة أنه يوجد ارتباط إيجابي بين سلوك المواطنة التنظيمية وأداء المستشفى، وأن هناك أثراً سلبياً بين سلوك المواطنة التنظيمية وصورة المستشفى لدى المرضى.

وهدف دراسة (Abdollahi & Jorji, 2014) إلى التعرف على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية بين العاملين في الجامعات الحكومية في إقليم جلوستان. وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٥) موظفين تم اختيارهم بطريقة عشوائية وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية مباشرة بين أبعاد رأس المال الاجتماعي (الإدراكي، والبنائي، والعلاقاتي) وسلوك المواطنة التنظيمية.

في حين هدفت دراسة (Khodaei et al., 2013) إلى التعرف على تأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي على الرضا الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن لرأس المال الاجتماعي تأثيراً إيجابياً دال إحصائياً على كل من الرضا الوظيفي وسلوك المواطنة التنظيمية.

وهدف دراسة خالد وخان (Khalid & Khan, 2014) إلى التعرف على تأثير رأس المال الاجتماعي على الأداء التنظيمي، وما إذا كانت نقل المعرفة تتوسط هذه العلاقة أم لا. وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة من عينة ملائمة convenience مكونة من (١٩٠) موظفاً

من قطاع البنوك الحكومية في باكستان. واستخدمت الدراسة تحليل الارتباط والانحدار في تحليل بياناتها. وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي يؤثر إيجاباً على الأداء التنظيمي، وأن نقل المعرفة تتوسط العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأداء التنظيمي.

كما توصلت دراسة محمد وآخرون (Mohammed et. al., 2013) إلى وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين سلوك المواطنة التنظيمية ورأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية دالة إحصائياً بين أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية ورأس المال الاجتماعي التنظيمي.

كما توصلت دراسة أرياني (Ariani, 2012) إلى أن أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية تؤثر إيجابياً على البعد العلائقي لرأس المال الاجتماعي من خلال تطوير الروابط والثقة والهوية.

وهدف دراسة (Salaran, 2010) إلى التعرف على دور رأس المال الاجتماعي في زيادة الإنتاجية البحثية في المؤسسات الأكاديمية، وتم جمع البيانات باستخدام المسح الشامل لأعضاء هيئة التدريس في خمس جامعات في ولاية فيكتوريا، وأوضحت النتائج وجود علاقة ارتباط وتأثير إيجابية دالة إحصائياً بين التفاعلات الاجتماعية والإنتاجية البحثية.

كما هدفت دراسة ساهين (Sahin, 2010) إلى التعرف على علاقة أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي (العلائقية والهيكلية والمعرفية) بأداء إدارات إنفاذ قوانين المخدرات في تركيا، وطبيعة العلاقة الارتباطية بين الأبعاد الثلاث لرأس المال الاجتماعي، وتحديد أي من أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي أكثر تأثيراً على أداء إدارات إنفاذ قوانين المخدرات. وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة من (٣١٧) موظفاً في إدارات إنفاذ قوانين المخدرات في (١٢) مدينة تركية. وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب التحليل الوصفي والنمذجة بالمعادلات البنائية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن متغيرات رأس المال الاجتماعي العلائقي والمعرفي لهما علاقة مباشرة وإيجابية مع الأداء المدرك لدوائر إنفاذ قوانين المخدرات في تركيا. وتبين أن رأس المال الاجتماعي العلائقي والمعرفي، كمتغيرات كامنة، لهما علاقة قوية بالأداء التنظيمي. غير أن رأس المال الاجتماعي الهيكلي ليس له علاقة مباشرة بل قد يؤثر تأثيراً غير مباشر على الأداء. ومن ناحية أخرى وجدت الدراسة علاقات قوية وإيجابية بين الأبعاد الثلاثة لرأس المال الاجتماعي التنظيمي. واستنتجت الدراسة أن رأس المال

الاجتماعي ضروري لدوائر إنفاذ قوانين المخدرات؛ لأن ضباط الشرطة الذين يعرفون ويثقون ببعضهم البعض هم أكثر عرضة للعمل معاً بكفاءة وفعالية نحو تحقيق الأداء التنظيمي.

واستخدمت دراسة (Baráth, 2008) إطار القيم المتنافسة لتقييم الفعالية التنظيمية بالمدارس العامة بالمجر. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاقاً بين مديري المدارس وهيئة التدريس بها على أن أهم سمة متوافرة بالمدارس العامة بالمجر هي نموذج الهدف الرشيد، إلا أن هناك اهتماماً من قبل هذه المنظمات بكل من نموذج العلاقات الإنسانية ونموذج النظام المفتوح. واستنتجت الدراسة ابتعاد المدارس العامة بالمجر عن المفهوم التقليدي للمنظمة والذي يبنى على أساس البيروقراطية والنظام والجمود.

٤/٥/٢ التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة اتضح ما يلي:

- من حيث الموضوع يلاحظ أن الدراسات والبحوث العلمية السابقة تناولت العلاقات المباشرة فقط بين كل متغيرين من متغيرات البحث الحالي، فتناولت بعض الدراسات العلاقة المباشرة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية، ومن بين هذه الدراسات (behtooee& Ladan, 2016; Getahum& Lehal, 2015; Uni, 2016; Mohammed et al., 2013; Abdollahi& Jorji, 2014; Khodaei et al., 2013). في حين تناولت بعض الدراسات العلاقة المباشرة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية إما بصفة محددة أو بصفاتها أحد أبعاد الأداء التنظيمي ومن بين هذه الدراسات (بدرأوي والخفاجي، ٢٠١٥؛ مناصرية وبن حتو، ٢٠١٥؛ حواجرة والمحاسنة، ٢٠١٥؛ Song, 2010; Emhan et al., 2016; Ard et al., 2015; Salaran, 2010; sahin, 2010). بينما ركزت بعض الدراسات على تحديد العلاقة المباشرة بين سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية ومن بين هذه الدراسات (نوح، ٢٠١٣ Kolade et al., 2014). كما تناولت دراسة واحدة فقط العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية في ظل الأداء السياقي كمتغير وسيط وهي دراسة (العطوي، ٢٠٠٩).

- من حيث الزمان يلاحظ أن غالبية الدراسات السابقة حديثة نسبياً، حيث تم إجراؤها في الفترة ما بين (٢٠٠٩-٢٠١٧م).

- من حيث المكان تنوعت أماكن تطبيق الدراسات السابقة فمنها السعودية، ومنها الدول العربية مثل (مصر، والأردن، والجزائر، وفلسطين، وليبيا، والسودان)، ومنها الأجنبية (أمريكا وأوروبا وأفريقيا).

- من حيث المنهج العلمي المستخدم اتفقت معظم الدراسات في استخدامهما المنهج الوصفي التحليلي، إلا أن دراسة سونج (Song, 2016) استخدمت المنهج المقارن. كما اتفقت الدراسات السابقة من حيث استخدامهما الاستبانة كأداة لجمع البيانات. ومن حيث مجتمع وعينة الدراسة فقد اعتمدت الدراسات السابقة في استخدامهما أسلوب المعاينة الاحتمالية وغير الاحتمالية، وتم اختيار العينات من العاملين في المنظمات، ولكن تنوعت طبيعة العاملين فكانوا من القيادات الإدارية بمختلف مستوياتهم الإدارية والموظفين.

- يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة أهمية موضوع الدراسة الحالية (رأس المال الاجتماعي التنظيمي) في إدارة المنظمات وتحسين فعاليتها سواء كانت المنظمات والمؤسسات العامة أو الخاصة.

- يتضح من خلال ما تم استعراضه من دراسات سابقة أن الاهتمام برأس المال الاجتماعي التنظيمي ظهر حديثاً، وأن اهتمام البحوث العربية بهذا الموضوع جاء متأخراً عن البحوث الأجنبية.

- يلاحظ قلة البحوث في البيئة السعودية التي تناولت رأس المال الاجتماعي التنظيمي حيث لم يتم العثور إلا على دراسة واحدة فقط هي دراسة محمد (٢٠١٢)، وأيضاً قلة الدراسات العربية في مجال رأس المال الاجتماعي التنظيمي حيث تم الاطلاع على خمس دراسات فقط.

وعلى ذلك يتضح أهمية موضوع هذه الدراسة، وأن الدراسات السابقة أشارت إلى أنه على الرغم من أن موضوع رأس المال الاجتماعي التنظيمي وتأثيره في المخرجات التنظيمية قد نال اهتماماً كبيراً في الثقافة الغربية، إلا أنه لم ينل نفس الاهتمام في ظل الثقافات غير الغربية، خاصة في سياق الثقافة السائدة في الدول العربية. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى دراسة هذه الفجوة المعرفية باستكشاف رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية وعلاقته بالفعالية التنظيمية في ظل سلوك المواطن التنظيمية.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تحديد الجوانب التي سبق بحثها في موضوع الدراسة والجوانب التي لم يسبق بحثها وما زالت تحتاج إلى دراسة (الفجوات المعرفية والبحثية)، كما استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في اختيار المنهج البحثي الملائم وبناء أداة الدراسة وجمع البيانات وأساليب التحليل الإحصائي، كما استفاد الباحث من نتائج الدراسات السابقة في مناقشة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أنها تتشابه مع الدراسة الحالية في تناول موضوع رأس المال الاجتماعي التنظيمي وعلاقته بسلوك المواطن التنظيمية والفعالية التنظيمية، إلا أن هذه الدراسة تتميز وتختلف عن الدراسات السابقة ذات العلاقة في العديد من الجوانب الموضوعية والمنهجية، ومن أهم هذه الجوانب ما يلي:

- تتميز هذه الدراسة بأنها أول دراسة في البيئة العربية -على حد علم الباحث- تربط بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وعلاقته بسلوك المواطن التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية مجتمعة في دراسة واحدة.
- تتميز هذه الدراسة بأنها ستتناول رأس المال الاجتماعي في الأجهزة الحكومية وعلاقته بالفعالية التنظيمية، وهو ما لم تهتم به الدراسات السابقة خاصة في البيئة السعودية.
- وأخيراً تتميز هذه الدراسة في أنها ستوظف أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية في اختبار النموذج المقترح وتحليل البيانات، مما يجعلها تختلف عن كل الدراسات السابقة التي أنجزت في البيئة العربية بصفة خاصة في دراسة هذا الموضوع.

٦/٢ نموذج الدراسة والفرضيات البحثية:

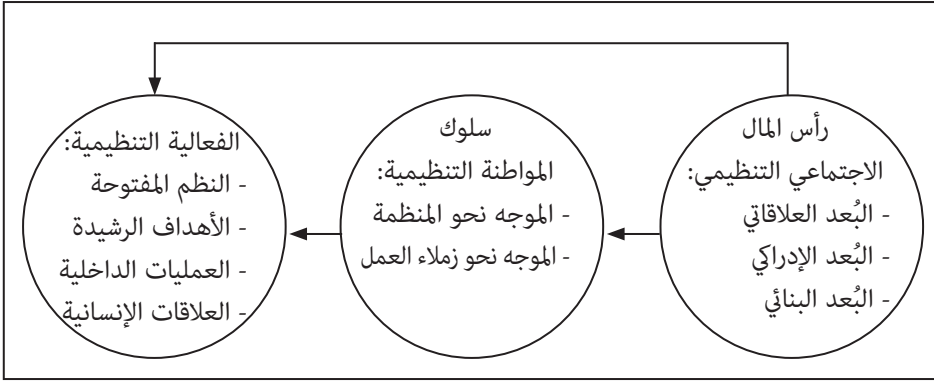
من خلال المناقشات السابقة اتضح أهمية رأس المال الاجتماعي ودوره الحيوي في تحسين كل من أداء سلوك المواطن التنظيمية والفعالية التنظيمية.

١/٦/٢ نموذج الدراسة:

نموذج هذه الدراسة يتضمن رأس المال الاجتماعي كمتغير كامن يتم قياسه من خلال ثلاثة متغيرات هي (البعد العلاقائي، والبعد الإدراكي، والبعد البنائي)، ومتغير سلوك المواطن

التنظيمية كمتغير كامن يتم قياسه من خلال متغيرين هما (سلوك المواطن الموجه نحو المنظمة، وسلوك المواطن الموجه نحو زملاء العمل)، ومتغير الفعالية التنظيمية كمتغير كامن يتم قياسه من خلال أربعة متغيرات هي (النظم المفتوحة، والأهداف الرشيدة، والعمليات الداخلية، والعلاقات الإنسانية). ويفترض النموذج أن رأس المال الاجتماعي بأبعاده يؤثر على كل من الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية، وممارسة العاملين لسلوك المواطن التنظيمية والتي أيضاً تتوسط العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية. ويوضح الشكل رقم (٢-٢) نموذج الدراسة.

شكل رقم (٢-٢): نموذج الدراسة



٢/٦/٢ فرضيات الدراسة:

بناءً على أهداف الدراسة وأسئلتها وعلى مراجعة الدراسات السابقة والعلاقات بين المتغيرات المتضمنة في هذه الدراسة، تم صياغة الفرضيات البحثية التالية:

الفرضية الأولى (H₁): متوسط رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (٣).

الفرضية الثانية (H₂): متوسط درجة ممارسة سلوك المواطن التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (٣).

الفرضية الثالثة (H₃): متوسط درجة الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (٣).

الفرضية الرابعة (H₄): توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي، وسلوك المواطن التنظيمية، والفعالية التنظيمية) تبعاً للاختلاف في المتغيرات الشخصية والتنظيمية (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة في العمل). وتنقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى خمس فرضيات فرعية هي:

H_{4/1}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات درجات الموظفين الذكور والموظفات الإناث في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطن التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية.

H_{4/2}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمستوى الوظيفي (قيادات إدارية، وموظفين) في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطن التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية.

H_{4/3}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للعمر في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطن التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية.

H_{4/4}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطن التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية.

H_{4/5}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطن التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية.

الفرضية الخامسة (H₅): يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لرأس

المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتنقسم هذه الفرضية إلى أربع فرضيات فرعية على النحو التالي:

$H_{5/1}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على النظم المفتوحة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{5/2}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على الأهداف الرشيدة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{5/3}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على العمليات الداخلية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{5/4}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على العلاقات الإنسانية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية السادسة (H_6): يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لرأس المال الاجتماعي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{6/1}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل كأحد أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{6/2}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة كأحد أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية السابعة (H_7): يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لسلوك المواطنة التنظيمية على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{7/1}$: يوجد تأثير دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على النظم المفتوحة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{7/2}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على الأهداف الرشيدة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{7/3}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على العمليات الداخلية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

$H_{7/4}$: يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على العلاقات الإنسانية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الثامنة (H_8): يتوسط سلوك المواطنة التنظيمية العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥).

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الإطار المنهجي وإجراءات الدراسة الميدانية، وذلك من خلال بيان نوع الدراسة وتحديد المنهج العلمي المستخدم، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة جمع البيانات الميدانية، وإجراءات التأكد من كفاءة أداة جمع البيانات، وأساليب معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً.

١/٣ نوع ومنهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى مجموعة الدراسات الوصفية التحليلية، حيث إنها تمكننا من الحصول على معلومات دقيقة تصور واقع الظاهرة المدروسة وتسهم في تحليل رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية وتأثيره على ممارسة سلوك المواطن التنظيمية وفعالية الأجهزة الحكومية. بالإضافة إلى إمكانية صياغة فرضيات علمية واختبارها. أما منهج الدراسة فهو منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة والذي من خلاله يتم التعرف على واقع متغيرات الدراسة في الأجهزة الحكومية خلال فترة زمنية معينة بطريقة منظمة، واختبار فرضيات الدراسة من خلال الحصول على بيانات يمكن وصفها وتحليلها.

٢/٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة العام -الذي يمكن تعميم نتائج الدراسة عليه- من جميع الموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. ويبلغ حجم مجتمع الدراسة العام (عدد الموظفين في الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية) عام (١٤٣٤/ ١٤٣٥ هـ) (١١٥٠٨٢٨) موظفاً (وزارة الخدمة المدنية بالأرقام ١٤٣٤/ ١٤٣٥ هـ). كما يبلغ عدد الأجهزة الحكومية الرئيسية في المملكة العربية السعودية (١٩٤) جهازاً تم تصنيفها إلى عشرة قطاعات رئيسية (مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية، ٢٠١٥). ويوضح الجدول التالي رقم (٣-١) توزيع الأجهزة الحكومية الرئيسية على القطاعات العشرة.

جدول رقم (١-٣)

تصنيف الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية حسب القطاعات

م	القطاعات	عدد الأجهزة الحكومية	%
١	الأجهزة العليا	١٣	٦,٧
٢	الوزارات	٢٣	١١,٩
٣	المؤسسات العامة	٢١	١٠,٨
٤	الهيئات	٢٩	١٤,٩
٥	إمارات المناطق	١٣	٦,٧
٦	الأمانات	١٦	٨,٢
٧	الجامعات	٢٩	١٤,٩
٨	القطاعات العسكرية	٢٤	١٢,٤
٩	المصالح المستقلة	١٠	٥,١
١٠	أخرى	١٦	٨,٢
	المجموع	١٩٤	١٠٠,٠

المصدر: مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية (٢٠١٥م)

واعتمدت الدراسة الحالية على أسلوبين من أساليب المعاينة هما العينة العشوائية البسيطة والعينة العشوائية الطبقية ذات التوزيع المتساوي، حيث تمت إجراءات اختيار وتحديد عينة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: اختيار عينة قطاعات الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية:

تم اختيار خمسة قطاعات تمثل ما نسبته (٥٠%) من إجمالي القطاعات العشرة (التي تم تصنيف الأجهزة الحكومية عليها) باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة باستخدام برنامج Excel. وأسفر ذلك على الاختيار العشوائي للقطاعات التالية (الوزارات، والمؤسسات العامة، والهيئات، والجامعات، والأمانات) والتي تحوي (١١٨) جهازاً حكومياً.

ولتحديد حجم عينة الأجهزة الحكومية من القطاعات الخمسة التي تم اختيارها في عينة الدراسة اعتمدت الدراسة على رأي الخبراء أو قواعد الحساب التقريبي المعتمد على الخبرة Rules of thumb حيث اقترح العديد من الباحثين (النجار وآخرون، ٢٠١٠؛ عبدالرحمن،

٢٠١٣؛ Sekaran, 1998; Danile, 2012) أن حجم العينة في البحوث المسحية يجب أن لا يقل عن (٥-٢٠٪) من المجتمع الكلي، وأن حجم العينة (٥٪) أو أكثر من المجتمع يعد مناسباً في العينات الاحتمالية. لذلك تقرر أن يكون حجم عينة الأجهزة الحكومية في هذه الدراسة (١٠٪) من إجمالي عدد الأجهزة الحكومية البالغ عددها (١١٨) جهازاً، وبذلك يكون عدد الأجهزة الحكومية عينة الدراسة (١٢) جهازاً، وتم اختيار هذه الأجهزة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية بطريقة التوزيع المتناسب. وقد وقع الاختيار العشوائي على الأجهزة الحكومية التالية: وزارة المالية ووزارة التعليم لتمثيل قطاع الوزارات. ومعهد الإدارة العامة والمؤسسة العامة للتقاعد لتمثيل قطاع المؤسسات العامة. كما وقع الاختيار على كل من هيئة التحقيق الإداري، وهيئة الرقابة والتحقيق، والهيئة العامة للرياضة لتمثيل الهيئات والمصالح. وتم اختيار كل من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، وجامعة حائل لتمثيل قطاع الجامعات. وأخيراً وقع الاختيار على أمانة الرياض وأمانة عسير لتمثيل قطاع الأمانات.

ويوضح الجدول رقم (٣-٢) القطاعات المختارة، وعدد الأجهزة الحكومية التي تم اختيارها من كل قطاع، وحجم عينة الموظفين.

جدول رقم (٣-٢)

توزيع عينة الدراسة على القطاعات والأجهزة الحكومية

القطاعات المختارة في العينة	عدد الأجهزة الحكومية	%	عدد الأجهزة المختارة في العينة	حجم عينة الموظفين المستهدف	الاستبانات التي تم توزيعها	عدد الاستبانات المستردة الصالحة للتحليل
الوزارات	٢٣	١٩,٥	٢	٧٧	٩٠	٧٠
المؤسسات العامة	٢١	١٧,٨	٢	٧٧	٩٠	٧٣
الهيئات	٢٩	٢٤,٦	٣	٧٧	٩٠	٦٩
الجامعات	٢٩	٢٤,٦	٣	٧٧	٩٠	٧١
الأمانات	١٦	١٣,٦	٢	٧٧	٩٠	٦٢
المجموع	١١٨	١٠٠,٠	١٢	٣٨٥	٤٥٠	٣٤٥

ثانياً: تحديد حجم العينة واختيار مفرداتها:

ولتحديد حجم عينة الدراسة، تم استخدام معادلة كريجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970) والمعتمدة من رابطة علم النفس الأمريكية، وهذه المعادلة هي (عبدالرحمن، ٢٠١٣: ١٢٠):

$$s = \frac{X^2 NP(1-P)}{d^2(N-1) + X^2(P(1-P))}$$

حيث:

s تمثل حجم العينة المطلوب.
 X^2 قيمة مربع كاي الجدولية عند درجات حرية واحد لمستوى الثقة المرغوب وهي تساوي ٣,٨٤١.

N تمثل حجم المجتمع المسحوب منه العينة وهو ١١٥٠٨٢٨ موظفاً.
 P نسبة حدوث أو توفر الظاهرة في المجتمع (ويفترض أنها تساوي ٥٠٪ والتي تعطي أكبر حجم ممكن للعينة).
 d^2 درجة الدقة ويعبر عنها عادة بقيمة (٠,٠٥).

وقد أسفر تطبيق هذه المعادلة عن حجم عينة للدراسة يبلغ (٣٨٥) موظفاً. ورغبة من الباحث في استقصاء أكبر عدد ممكن من الموظفين في الأجهزة الحكومية وتحسباً لعدم استجابة بعض الموظفين فقد تم زيادة عدد الاستبانات التي تم توزيعها على الوزارات بواقع (١٥٪) لتصبح عدد الاستبانات التي تم توزيعها (٤٥٠) استبانة. ونظراً لعدم تمكن الباحث من معرفة توزيع الموظفين على الأجهزة الحكومية المختارة بدقة فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية ذات التوزيع المتساوي، حيث تم توزيع (٩٠) استبانة على كل قطاع حكومي وبالتساوي على الأجهزة المختارة في العينة من كل قطاع. وتم الاستعانة بإدارات العلاقات العامة في كل جهاز حكومي للحصول على قائمة بالموظفين واختيار مفردات العينة بطريقة عشوائية من هذه القوائم.

وقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة (٣٦١) استبانة، وبعد فحص ومراجعة الاستبانات وتدقيقها تم استبعاد (١٦) استبانة لعدم اكتمال بياناتها أو عدم جدية بعض المستجيبين في الإجابة عن بعض محاور الدراسة، وبذلك بلغ عدد الاستبانات المكتملة والصالحة للتحليل

الإحصائي (٣٤٥) استبانة ما نسبته (٨٩,٦%) من العينة المستهدفة والبالغ حجمها (٣٨٥). ويوضح الجدول رقم (٣-٣) بعض خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (٣-٣)

خصائص عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	%
النوع	ذكر	٢٤٦	٦١,٣
	أنثى	٩٩	٢٨,٧
	المجموع	٣٤٥	١٠٠,٠
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٦٨	١٩,٧
	٣٠ - ٣٩ سنة	١٦٤	٤٧,٥
	٤٠ - ٤٩ سنة	٨٠	٢٣,٢
	٥٠ سنة فأكثر	٣٣	٩,٦
	المجموع	٣٤٥	١٠٠,٠
المؤهل التعليمي	ثانوية عامة فأقل	٢٩	٨,٤
	دبلوم بعد ثانوى	٤٧	١٣,٦
	جامعي	١٧٣	٥٠,١
	فوق جامعي	٩٦	٢٧,٨
	المجموع	٣٤٥	١٠٠,٠
المستوى الوظيفي	قيادات إدارية	١٠٥	٣٠,٤
	موظفين	٢٤٠	٦٩,٦
	المجموع	٣٤٥	١٠٠,٠
الخبرة الوظيفية	أقل من ٥ سنوات	٦١	١٧,٧
	٥ - ٩ سنوات	٨٤	٢٤,٣
	١٠ - ١٤ سنة	١١٠	٣١,٩
	١٥ سنة فأكثر	٩٠	٢٦,١
	المجموع	٣٤٥	١٠٠,٠

حيث يتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٣-٢) أن الذكور المشاركين في الدراسة يمثلون ما نسبته (٧١,٣٪) من إجمالي عينة الدراسة مقابل (٢٨,٧٪) إناث. وأن ما يزيد عن ثلثي العينة (٧٠,٧٪) تراوحت أعمارهم بين (٣٠ إلى ٤٩ سنة) يليهم ما نسبته (١٩,٧٪) من إجمالي عينة الدراسة كانت أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، في حين أن ما نسبته (٩,٦٪) فقط من إجمالي عينة الدراسة كانت أعمارهم (٥٠ سنة فأكثر). كما يتضح أن نصف عينة الدراسة (٥٠,١٪) حاصلون على مؤهل تعليمي «جامعي»، يليهم الحاصلون على مؤهل تعليمي «بعد الجامعي» بنسبة (٢٧,٨٪)، ثم الحاصلون على مؤهل تعليمي «دبلوم بعد ثانوي» بنسبة (١٣,٦٪)، ثم الحاصلون على مؤهل تعليمي «ثانوية عامة فأقل» بنسبة (٨,٤٪). كذلك يتضح من النتائج أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة (٦٩,٦٪) من المشاركين في الدراسة كانوا من الموظفين، و(٣٠,٤٪) من القيادات الإدارية. كما يتضح أن ما نسبته (٣٢٪) تقريباً من المشاركين في الدراسة كانت عدد سنوات خبرتهم في العمل (١٠-١٤ سنة)، يليهم من تراوحت عدد سنوات خبرتهم في العمل بين (١٥ سنة فأكثر) بنسبة (٢٦,١٪)، ثم من بلغت عدد سنوات خبرتهم في العمل (٥-٩ سنوات)، يليهم من بلغت عدد سنوات خبرتهم في العمل أقل من (٥ سنوات) بنسبة (١٧,٧٪).

٣/٣ أساليب جمع البيانات:

- اعتمدت هذه الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها على:
- ١- أسلوب البحث المكتبي: وذلك من خلال مراجعة الكتب والبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- ٢- الاستبانة: اعتماداً على الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وبهدف جمع البيانات الميدانية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحث ببناء وتطوير استبانة لجمع البيانات اللازمة.

٤/٣ أداة الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها. وتم بناء الاستبانة بالاستعانة بالدراسات السابقة وتكونت من أربعة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: ويتضمن المتغيرات الشخصية والتنظيمية لأفراد عينة الدراسة مثل جهة العمل، والنوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة بالعمل.

القسم الثاني: وقد اشتمل على مقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي حيث قام الباحث بتصميم مقياس رأس المال الاجتماعي وفقاً للخطوات التالية:

أ- تحديد موضوع المقياس ومتغيراته: بناءً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة وما تضمنته من مقاييس وأدوات لرأس المال الاجتماعي وعناصره، وبناءً على تعريف الدراسة الحالية لرأس المال الاجتماعي وأبعاده، تم تحديد موضوع مقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي من خلال الأبعاد التالية:

- البعد العلاقاقي Relational: ويتكون من الثقة في زملاء العمل والثقة في الإدارة، والمعايير التي تحكم العلاقات، والإحساس بالهوية التنظيمية.

- البعد الإدراكي Cognitive: ويتكون من اللغة المشتركة، والفهم والتفسير المشترك، والرؤية والأهداف المشتركة.

- البعد البنائي أو الهيكلي Structural: ويتكون من شبكة العلاقات، وعمق أو شدة العلاقات بين الأفراد.

ب- تحديد عبارات المقياس: حيث قام الباحث بجمع عدد من الفقرات التي ترتبط بكل بعد من أبعاد المقياس بحيث تمثل كل منها بعض المواقف السلوكية أو الآراء التي ترتبط بالعناصر التي يتكون منها كل بعد. واعتمدت الدراسة في تكوين الفقرات على المقاييس التي استخدمتها العديد من الدراسات السابقة مثل دراسات (الشمري والزهراني، ٢٠١٣؛ محمد، ٢٠١٢؛ العطوي، ٢٠٠٩؛ Nahapiet & Ghoshal, 2010; Sahin, 2016; Song, 1998) وذلك بعد إجراء بعض التعديلات عليها بما يتفق وطبيعة هذه الدراسة. وبلغ عدد الفقرات الكلية للمقياس (٢٤) فقرة بواقع (٨) فقرات لكل بُعد من الأبعاد الثلاثة لرأس المال الاجتماعي التنظيمي (البُعد العلاقاقي، والبُعد الإدراكي أو المعرفي، والبُعد الهيكلي) وبذلك تم تكوين الدليل الأولي للمقياس.

ج- مرحلة تحكيم المقياس وتعديله: تم عرض المقياس في صورته الأولية على عدد من المحكمين والخبراء الأكاديميين المتخصصين وطلب منهم تحكيم المقياس من حيث تحديد

مدى ارتباط الفقرات بالأبعاد، وأهمية الفقرة، ووضوح الصياغة وحذف أو إضافة ما يرونه من فقرات. وفي ضوء نتائج التحكيم قام الباحث بحذف (٣) فقرات لم يتفق عليها (٨٠٪) من المحكمين، وتعديل صياغة بعض العبارات الأخرى. وبذلك أصبح المقياس بعد التحكيم يتكون من (٢١) فقرة. وكانت الاستجابات على كل فقرة من هذه الفقرات وفقاً لمقياس ليكرت ذي التدرج الخماسي.

القسم الثالث: وقد اشتمل على (١٣) فقرة لقياس سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية ببعديها المعتمدين في هذه الدراسة وهما: (٧) فقرات لقياس بُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجهة نحو المنظمة، و(٦) فقرات لقياس بُعد سلوكيات المواطنة الموجهة نحو زملاء العمل. وتم الاسترشاد في تكوين مقياس سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية بالمقاييس المستخدمة في عدد من الدراسات السابقة (مثل دراسة طحطوح، ٢٠١٦) وذلك بعد إجراء بعض التعديلات عليها بما يتفق وطبيعة هذه الدراسة. وكانت الاستجابات على كل فقرة من هذه الفقرات وفقاً لمقياس ليكرت ذي التدرج الخماسي.

القسم الرابع: وقد اشتمل على (٢٨) فقرة لقياس الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية بواقع (٧) فقرات لكل نموذج من النماذج الأربعة لمدخل القيم المتنافسة (النظم المفتوحة، والأهداف الرشيدة، والعمليات الداخلية، والعلاقات الإنسانية). واعتمدت هذه الدراسة على المقياس الذي استخدمه كوين (Quinn, 1982) لقياس الفعالية التنظيمية وفقاً لمدخل القيم المتنافسة، واعتمدت عليه عدد من الدراسات السابقة منها (دراسة الفقيه، ٢٠٠٦؛ دراسة العامري، ١٩٩٧؛ Barath, 2008). وكانت الاستجابات على كل فقرة من فقرات هذا المقياس وفقاً لمقياس ليكرت ذي التدرج الخماسي.

وتم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية Pilot Study، تكونت من (٨٥) موظفاً من الموظفين بالأجهزة الحكومية الملتحقين بالبرامج التدريبية والحلقات التطبيقية المنعقدة بالمركز الرئيس بمعهد الإدارة العامة والفرع النسائي للمعهد خلال الفصل التدريبي الأول من العام التدريبي (١٤٣٧/١٤٣٨ هـ)؛ بهدف التأكد من وضوح فقرات الاستبانة وأسئلتها وإجراء بعض الاختبارات الإحصائية الخاصة بالصدق والثبات. ويوضح الملحق رقم (١) الاستبانة في صورتها النهائية.

٥/٣ التحقق من كفاءة أداة الدراسة «الاستبانة»

تُعد خطوة التحقق من كفاءة أداة الدراسة من أهم الخطوات التي يجب على الباحث القيام بها. وتم التأكد من كفاءة الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة بإجراء اختبارات الصدق والثبات.

ونظراً لأن هذه الدراسة استخدمت أسلوب النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM) فقد تم التحقق من كفاءة الاستبانة اعتماداً على تقدير الثبات باستخدام معامل الثبات "الفا كرونباخ"، بالإضافة إلى نوعين من أنواع الصدق هما الصدق الظاهري أو صدق المحكمين، والصدق البنائي أو العاملي (نموذج القياس) وهو المرحلة الأولى من النمذجة بالمعادلة البنائية، وذلك من منطلق أن المقياس الذي تم تصميمه في مجتمع ما لابد أن يختبر لتحديد مدى مناسبه للمجتمعات والثقافات الأخرى الذي سوف يطبق فيها، نظراً لأن تفسير المبحوثين لبنود المقياس يعتمد على ثقافتهم، وخبراتهم مما قد يؤدي إلى مشاكل القياس.

١/٥/٣ التحليل العاملي الاستكشافي:

بالإضافة إلى صدق المحكمين أو الصدق الظاهري قام الباحث باختبار صدق المقاييس المستخدمة في الدراسة باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) Exploratory Factor Analysis - كخطوة تسبق اختبار نموذج القياس- للتعرف على المكونات العاملية للمقاييس متعددة الفقرات المستخدمة في الدراسة.

وقبل البدء في استخدام أسلوب التحليل العاملي لابد من التأكد من تحقيق البيانات للشرطين الرئيسيين لاستخدام هذا الأسلوب الإحصائي وهما كفاية حجم العينة، وتوفر علاقات ارتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات تكفي لاستخدام أسلوب التحليل العاملي. ويستدل على كفاية حجم العينة من خلال اختبار Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy والمعروف اختصاراً بـ (KMO) والذي يقوم بمقارنة معاملات الارتباط المشاهدة (Observed Correlation Coefficients) بمعاملات الارتباط الجزئي (Partial Correlation Coefficients) حيث يعد حجم العينة كافياً على نحو جيد عندما تكون قيمة الاختبار أكبر من الحد غير المقبول وهو أقل من "٠,٥٠"، كما يستدل على

توفر علاقات ارتباط دالة إحصائياً بين المتغيرات تكفي لاستخدام أسلوب التحليل العاملي من خلال اختبار باريتليت (Bartlett's Test of Sphericity) لاختبار المعنوية الكلية لكل الارتباطات داخل المصفوفة، والتحقق من أن المصفوفة الارتباطية للمجتمع ليست من نوع مصفوفة الوحدة (Identity Matrix) والتي يكون فيها قيم العناصر مساوية للصفر فيما عدا العناصر القطرية فتساوي الواحد الصحيح، ويستدل على ذلك بأن تكون درجة المعنوية للاختبار أقل من "٠,٠٥" (عاشور وسالم، ٢٠٠٥: ٢٢٢-٢٢٨).

وبإجراء هذين الاختبارين على مقاييس الدراسة تم التوصل إلى النتائج الذي يوضحها الجدول رقم (٤-٣)، والتي يتضح منها أن قيمة (KMO) لمقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي تساوي (٠,٩٠٣)، ولمقياس سلوك المواطنة التنظيمية (٠,٨٩٩)، ولمقياس الفعالية التنظيمية (٠,٩٤٦)، وهي جميعاً أكبر من الحد غير المقبول (أقل من ٠,٥٠)، كما أنها تفوق الحد المرغوب في العلوم الاجتماعية (٠,٧٠) مما يدل على كفاية العينة المستخدمة في البحث.

جدول رقم (٤-٣)

نتائج اختبار (KMO and Bartlett) للمقاييس المستخدمة في الدراسة

المقياس	اختبار KMO	اختبار Bartlett's Test	
		مربع كاي	مستوى الدلالة
رأس المال الاجتماعي التنظيمي	٠,٩٠٣	٣٠٠٢,٤٨٨	٠٠٠.
سلوك المواطنة التنظيمية	٠,٨٩٩	٢٣٣٧,٥٤٢	٠٠٠.
الفعالية التنظيمية	٠,٩٤٦	٦١٠١,٥١١	٠٠٠.

كما يتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (٤-٣) أيضاً أن درجة الدلالة الإحصائية لاختبار (Bartlett) للمقاييس الثلاثة المستخدمة هي (٠,٠٠٠) وهي أقل قيمة من (٠,٠٥)؛ مما يدل على توافر علاقات ارتباطية دالة إحصائياً بين المتغيرات كافية لاستخدام التحليل العاملي.

وطبقاً لنتيجة الاختبارين السابقين فقد تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي للتحقق من صدق المقاييس المستخدمة في الدراسة، وتم تطبيقه ثلاث مرات منفصلة، الأولى على

مقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي، والثانية على مقياس سلوك المواطنة التنظيمية، والثالثة على مقياس الفعالية التنظيمية. وتم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة تحليل المكونات الأساسية Principle Components Analysis لهوتلينج Hotelling، مع إجراء التدوير المتعامد للمحاور بطريقة Varimax Rotation لكايزر Kaiser؛ وذلك لافتراض استقلالية العوامل والذي تم الاعتماد عليه في العديد من الدراسات السابقة للوصول إلى التبويب الملائم للمتغيرات وإعادة اختبار المقياس وكطريقة للتحقق.

- وقد اعتمدت هذه الدراسة المحركات التالية من أجل تحديد عدد العوامل المستخرجة:
- محك كايزر Kaiser Criterion والذي يعد من أكثر المحركات شيوعاً واستخداماً، ويعتمد على كون قيمة الجذر الكامن (Eigenvalue) الواحد الصحيح أو أكثر.
- محك التشبع الجوهرى للبند بالعامل (٠,٥٠) فأكثر (Hair et al., 2010) مع عدم تحميل أي بند من البنود على أكثر من عامل بشكل معنوي.
- الاحتفاظ بالعوامل التي تشبع عليها ثلاث فقرات جوهرية على الأقل.

١/١/٥/٣ التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي:

تم تطبيق التحليل العاملي الاستكشافي على الفقرات الخاصة بمقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي وعددها (٢١) فقرة، ويوضح الجدول رقم (٣-٥) مصفوفة العوامل وتشبعات الفقرات بالعوامل الثلاثة الرئيسية المستخلصة، بالإضافة إلى قيم الجذر الكامن ونسبة التباين المفسر للعوامل واشتراكيات فقرات المقياس.

جدول رقم (٣-٥)

مصفوفة العوامل وتشبعات الفقرات بالعوامل التي استخلصت بطريقة المكونات الرئيسية بعد التدوير بطريقة فارماكس لمقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي

الرمز	الفقرات	العوامل			الاشتراكيات
		الأول	الثاني	الثالث	
A1	لدي الثقة في أن زملاء العمل سيقدمون لي يد المساعدة إذا احتاج الأمر.	٠,٦٨٢			٠,٥١٤

الرمز	الفقرات	العوامل			الاشتراكات
		الأول	الثاني	الثالث	
A2	لدي الثقة في اهتمام الإدارة بحاجاتي الشخصية في العمل.	٠,٧٢٤			٠,٥٥٩
A3	يمكنني الاعتماد على زملاء العمل في تسهيل أداء مهام وظيفتي.	٠,٧٩٦			٠,٦٩٩
A4	أثق في المعلومات الواردة من الإدارة العليا في جهة عملي.	٠,٧٢٢			٠,٥٧٦
A5	بشكل عام في جهة عملي يتم التعامل مع الموظفين بنزاهة واحترام.	٠,٧٣٤			٠,٥٨٨
A6	يتم حل النزاعات بين العاملين بطريقة عادلة.	٠,٦٢٧			٠,٥٣٣
A7	اعتبر نجاحات جهة عملي نجاحات لي.	٠,٧٤٦			٠,٥٨٣
A8	نستخدم أنا وزملاء العمل نفس المفردات اللغوية والمصطلحات.			٠,٣٢١	٠,٢٢٣
A9	نتشارك أنا وزملاء العمل نفس الطموحات في العمل.			٠,٤٧٤	٠,٤٢٤
A10	نتشارك كزملاء عمل في نفس الرؤية لما ينبغي أن تحققه جهة عملنا.			٠,٧٣٠	٠,٥٨٤
A11	أشترك مع زملاء العمل في الرؤية حول كيفية تطوير جهة عملنا.			٠,٧٢٩	٠,٥٨١
A12	نتفق أنا وزملاء العمل دائماً على ما هو مهم في العمل.			٠,٨٠٢	٠,٦٦٨
A13	لدي إلمام بالقواعد الفنية والمصطلحات التي يستخدمها زملائي في العمل.			٠,٦٩٦	٠,٥٠٣
A14	نفسر أنا وزملاء العمل الأحداث والتجارب التنظيمية بطريقة متماثلة.			٠,٧٤٧	٠,٥٨٧
A15	لدي علاقات قوية مع مديري المباشر في العمل.		٠,٤٧٤		٠,٤١٤
A16	يفي زملاء العمل دائماً بوعودهم لبعضهم البعض.		٠,٥٧٨		٠,٤٠٢

الرمز	الفقرات	العوامل			الاشتراكيات
		الأول	الثاني	الثالث	
A17	في علاقتي مع زملاء العمل نتجنب ما يمكن أن يلحق الضرر بمصالحنا.		٠,٧٢٢		٠,٥٤٧
A18	في جهة عملنا نعمل بطريقة جماعية لحل المشكلات المرتبطة بالعمل.		٠,٧٠٢		٠,٥٨٥
A19	أتواصل مع زملاء العمل عبر العديد من وسائل الاتصال الحديثة.		٠,٧٣٤		٠,٥٨١
A20	لدي علاقات قوية مع الزملاء بالإدارات والأقسام الأخرى في جهة عملي.		٠,٦٨٨		٠,٥٨١
A21	يتبادل العاملون عن طيب خاطر المعلومات مع بعضهم البعض.		٠,٦٨٧		٠,٥٦٩
الجذر الكامن		٧,٠٣	٢,٣٤	١,٩٤	
نسبة التباين		٣٣,٤٧	١١,١٢	٩,٢٣	
نسبة التباين التراكمية		٣٣,٤٧	٤٤,٥٩	٥٣,٨٢	

وقد أسفرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية والتدوير المتعامد بطريقة الفاريماكس عن ثلاثة عوامل رئيسية تشبع عليهم فقرات مقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي كما هو متوقع، حيث كان الجذر الكامن لكل منها أكبر من الواحد الصحيح، ونسبة التباين الكلي المفسر (٥٣,٨٢%) من التباين الكلي للمصفوفة العملية وهي قيمة تتجاوز النسبة المطلوبة وقدرها (٥٠%). وبتفحص معاملات تشبع العوامل بالفقرات المختلفة وجد أن هناك ثلاث فقرات فقط كان معامل تشبع كل منهما أقل من القيمة (٠,٥٠) وهي القيمة المتخذة أساساً للحكم في هذه الدراسة، ولذلك تم حذف هذه العبارات الثلاثة من المقياس. والعوامل الثلاثة الرئيسية المستخلصة هي:

العامل الأول: البعد العلاقي ويضم (٧ فقرات) كما هو دون تغيير؛ لأن معاملات التشبع الخاصة بهذه الفقرات كانت (٠,٥٠) فأكثر، كما لم توجد فقرة تشبعت على أكثر من عامل بشكل معنوي في نفس الوقت، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل

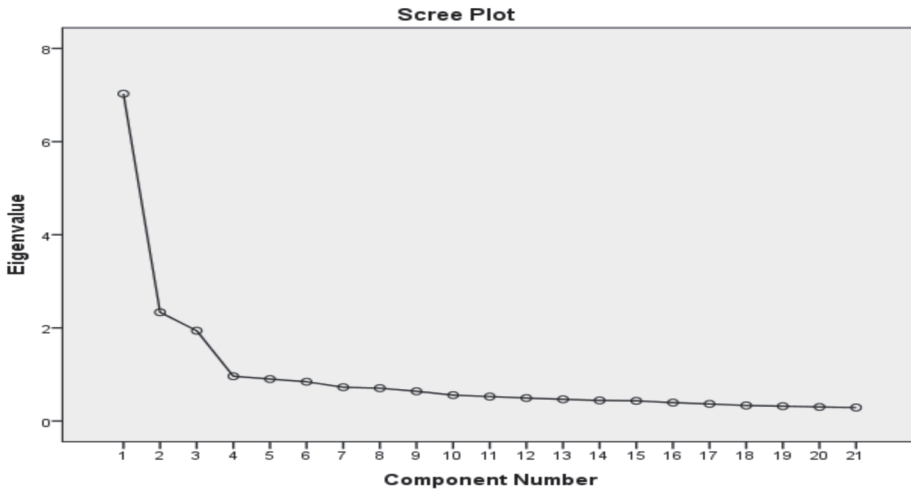
(٧,٠٣)، وأسهم في تفسير ما نسبته (٣٣,٤٧٪) من التباين؛ مما يؤكد قوة هذا العامل في مكونات مقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي.

العامل الثاني: البعد البنائي ويضم (٦ فقرات) حيث تقرر استبعاد فقرة واحدة فقط من الفقرات الأصلية للمقياس هي الفقرة رقم (A15) نتيجة تشبعها بأقل من (٠,٥٠) على العامل، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل (٢,٣٤) وأسهم في تفسير ما نسبته (١١,١٢٪) من التباين.

العامل الثالث: البعد الإدراكي ويضم (٥ فقرات) حيث تقرر استبعاد فقرتين من الفقرات الأصلية للمقياس هما الفقرة رقم (A8) والفقرة رقم (A9) نتيجة تشبعهما بأقل من (٠,٥٠) على العامل، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل (١,٩٤) وأسهم في تفسير ما نسبته (٩,٢٣٪) من التباين.

مما سبق يتضح أن نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي أظهر أن (١٨) فقرة من الفقرات الأصلية للمقياس أمكن تحميلها على ثلاثة عوامل رئيسية تطابقت مع العوامل الثلاثة المفترضة للمقياس، وقد تم استبعاد ثلاث فقرات فقط بسبب أن تشبعها كان أقل من القيمة (٠,٥٠) وهي القيمة المتخذة أساساً للحكم في هذه الدراسة.

شكل رقم (١-٣): مخطط الجذور الكامنة للعوامل المكونة لمقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي



٢/١/٥/٣ التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية:

تم تطبيق التحليل العاملي الاستكشافي على الفقرات الخاصة بمقياس سلوك المواطنة التنظيمية وعددها (١٣) فقرة، ويوضح الجدول رقم (٦-٣) مصفوفة العوامل وتشعبات الفقرات بالعاملين الرئيسيين المستخلصين، بالإضافة إلى قيم الجذر الكامن ونسبة التباين المفسر للعوامل واشتراكات فقرات المقياس.

جدول رقم (٦-٣)

مصفوفة العوامل وتشعبات الفقرات بالعوامل التي استخلصت بطريقة المكونات الرئيسة بعد التدوير بطريقة فارماكس لمقياس سلوك المواطنة التنظيمية

الرمز	الفقرات	العوامل		الاشتراكيات
		الأول	الثاني	
B1	أحاول إنجاز عملي بشكل مبكر عما هو محدد.		٠,٦٥٥	٠,٤٩٧
B2	ألتزم بقواعد وتعليمات جهة عملي وإجراءاتها الرسمية.		٠,٦٧٧	٠,٥٩٧
B3	أواظب على الحضور إلى العمل وحريص على عدم التغيب		٠,٦٩٤	٠,٥٧٨
B4	أركز على الجوانب الإيجابية في العمل أكثر من الجوانب السلبية.		٠,٧٧٦	٠,٦٥٩
B5	أحرص على عدم إضاعة الوقت في الشكوى من الأمور الروتينية.		٠,٨١٥	٠,٦٨٢
B6	لا أميل إلى المبالغة والتهويل من مشكلات العمل التي تواجهني.		٠,٧٩٦	٠,٦٦٤
B7	أحرص على متابعة كل أنشطة جهة عملي باهتمام بالغ.		٠,٤٣٠	٠,٢٣٥
B8	أزود الزملاء بالمعلومات المناسبة التي تساعدكم على أداء أعمالهم.	٠,٧٤٠		٠,٦٤١
B9	أحرص على احترام حقوق وخصوصيات الزملاء الآخرين.	٠,٧٤٩		٠,٥٩٨
B10	أتشاور مع الزملاء الآخرين قبل أن أبادر بأي تصرف قد يؤثر عليهم.	٠,٨٢٠		٠,٧٣٩
B11	أساعد زملائي في العمل إذا كان لديهم حجم عمل كبير.	٠,٧٩٣		٠,٦٧٨
B12	أقوم بأداء عمل الزملاء في حالة غيابهم عن العمل.	٠,٧٣٨		٠,٥٧٧
B13	أقوم بمساعدة وتوجيه زملاء العمل الجدد حتى إذا لم يطلب مني ذلك.	٠,٦٩٦		٠,٥٢١
الجذر الكامن Eigenvalue		٦,٠٣	١,٦٣٤	
نسبة التباين		٤٦,٣٩	١٢,٥٧	
نسبة التباين التراكمية		٤٦,٣٩	٥٨,٩٦	

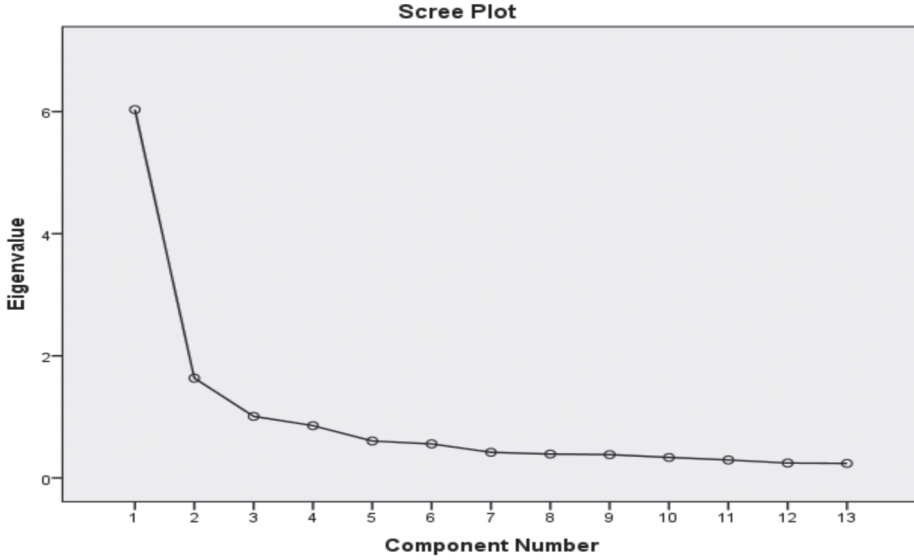
وقد أسفرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية والتدوير المتعامد بطريقة الفاريماكس عن عاملين رئيسيين تشبع عليهم فقرات مقياس سلوك المواطنة التنظيمية كما هو متوقع، حيث كان الجذر الكامن لكل منها أكبر من الواحد الصحيح، ونسبة التباين الكلي المفسر (٥٨,٩٦%) من التباين الكلي للمصفوفة العاملية وهي قيمة تتجاوز النسبة المطلوبة وقدرها (٥٠%). وبتفحص معاملات تشبع العوامل بالفقرات المختلفة وجد أن هناك فقرة واحدة فقط كان معامل تشبعها أقل من القيمة (٠,٥٠)، وهي القيمة المتخذة أساساً للحكم في هذه الدراسة، ولذلك تم حذف هذه العبارة من المقياس. والعاملان المستخلصان هما:

العامل الأول: سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل ويضم (٦ فقرات) كما هو متوقع دون تغيير، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل (٦,٠٣) وساهم في تفسير ما نسبته (٤٦,٣٩%) من التباين؛ مما يؤكد قوة هذا العامل في مكونات مقياس سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية.

العامل الثاني: سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة ويضم (٦ فقرات) حيث تقرر استبعاد فقرة واحدة فقط من الفقرات الأصلية نتيجة تشبعها بأقل من (٠,٥٠) على العامل وهي الفقرة رقم (B7)، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل (١,٦٣) وساهم في تفسير ما نسبته (١٢,٥٧%) من التباين.

مما سبق يتضح أن نتائج التحليل العاملي لمقياس سلوك المواطنة التنظيمية أظهر أن (١٢) فقرة من الفقرات الأصلية للمقياس أمكن تحميلها على عاملين رئيسيين تطابقت مع العوامل المفترضة للمقياس، وقد تم استبعاد فقرة واحدة فقط.

شكل رقم (٣-٢): مخطط الجذور الكامنة للعوامل المكونة لمقياس سلوك المواطنة التنظيمية



٣/١/٥/٣ التحليل العاملي الاستكشافي لمتغير الفعالية التنظيمية:

تم تطبيق التحليل العاملي الاستكشافي على الفقرات الخاصة بمقياس الفعالية التنظيمية وعددها (٢٨) فقرة، ويوضح الجدول رقم (٣-٧) مصفوفة العوامل وتشعبات الفقرات بالعوامل الأربعة الرئيسية المستخلصة، بالإضافة إلى قيم الجذر الكامن ونسبة التباين المفسر للعوامل واشتراكات فقرات المقياس.

وقد أسفرت نتائج التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية والتدوير المتعامد بطريقة الفارماكس عن أربعة عوامل رئيسية تشعب عليهم فقرات مقياس الفعالية التنظيمية كما هو متوقع، حيث كان الجذر الكامن لكل منها أكبر من الواحد الصحيح، ونسبة التباين الكلي المفسر (٦٢,٤١%) من التباين الكلي للمصفوفة العاملية وهي قيمة تتجاوز النسبة المطلوبة وقدرها (٥٠%). وبتفحص معاملات تشعب العوامل بالفقرات المختلفة وجد أن هناك فقرتين هما (C15, C22) فقط كان معامل تشعب كل منهما أقل من القيمة (٠,٥٠)، وهي القيمة المتخذة أساساً للحكم في هذه الدراسة، ولذلك تم حذف هاتين العبارتين من المقياس. والعوامل الأربعة الرئيسية المستخلصة هي:

جدول رقم (٧-٣)

مصفوفة العوامل وتشبعات الفقرات بالعوامل التي استخلصت بطريقة المكونات الرئيسة بعد التدوير بطريقة فارماكس لمقياس الفعالية التنظيمية

الرمز	الفقرات	العوامل				الاشتراكيات
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	
C1	يزداد عدد الموظفين باستمرار لسد احتياجات التوسع في مهام جهة عملي.			٠,٦٢٧		٠,٤٣٠
C2	تقدم جهة عملي خدمات متميزة تدعم حاجتها لمزيد من المخصصات المالية.			٠,٦٥٨		٠,٥٣٠
C3	لدى جهة عملي المرونة الكافية لمواجهة التغيرات في البيئة المحيطة.			٠,٦٩٣		٠,٦٧٠
C4	تولي جهة عملي اهتماماً كبيراً بالعاملين المؤهلين علمياً.			٠,٦٤٢		٠,٦٣٣
C5	تتكيف جهة عملي مع التغيرات الجديدة بصورة جيدة.			٠,٦٨٩		٠,٦٩٩
C6	تهتم جهة عملي بتلبية كافة احتياجات عملائها المتغيرة.			٠,٦٩١		٠,٦٢٨
C7	تحفز جهة عملي العاملين على تجريب أساليب حديثة في أداء المهام.			٠,٧٢٣		٠,٦٩٩
C8	تتميز الخدمات التي تقدمها جهة عملي بالجودة النوعية.	٠,٥٨٤				٠,٥٢٧
C9	حجم العمل المنجز في جهة عملي كبير جداً.	٠,٧٢٦				٠,٥٦٦
C10	أهداف جهة عملي محددة بدقة وواضحة لكل المستويات التنظيمية.	٠,٧٣٦				٠,٦٥٧
C11	نشارك كعاملين في صياغة وتحديد أهداف جهة عملنا.	٠,٦٦٣				٠,٦٠٢
C12	تحدد جهة عملي أهدافها وفقاً لأولويات العمل المناط بها.	٠,٨٠٥				٠,٧٣٧
C13	تلتزم جهة عملي بالتخطيط في جميع أعمالها.	٠,٦٦٦				٠,٦٤٢

الرمز	الفقرات	العوامل				الاشتراكيات
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	
C14	تحقق جهة عملي أفضل استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.	٠,٦٥٨				٠,٥٦٣
C15	يتم مراجعة إنجاز المهام بانتظام للتأكد من مطابقتها للمعايير المحددة.				٠,٤٢٥	٠,٥٩٣
C16	يدرك كل فرد من العاملين نطاق مسؤولياته الوظيفية بوضوح.				٠,٧٥٥	٠,٦٥٦
C17	يتميز الأداء في جهة عملي بالاستقرار والسلاسة.				٠,٧١٣	٠,٦٦٨
C18	تؤكد الإدارة في جهة عملي على التوثيق الرسمي في كل أعمالها.				٠,٧٤٥	٠,٧١٩
C19	يتم تنفيذ جميع الأعمال في جهة عملي وفقاً لنظام اتصالات واضح.				٠,٦٦٠	٠,٦١٥
C20	تستفيد جهة عملي من تقنية نظم المعلومات في تنفيذ أعمالها.				٠,٦٩٢	٠,٥٧٦
C21	قنوات الاتصال في جهة عملي جيدة.				٠,٥٦٣	٠,٦٥١
C22	تؤكد جهة عملي على التطوير المهني لجميع العاملين.	٠,٤١٨				٠,٥٠٣
C23	تتيح جهة عملي فرص تدريبية متنوعة لجميع العاملين بها.	٠,٦٨٣				٠,٦٨٣
C24	تعزز جهة عملي عمليات التطوير الذاتي للعاملين.	٠,٧٢٠				٠,٧١١
C25	تقدر جهة عملي الجهود التي يبذلها العاملون من خلال نظام مكافآت مرنة.	٠,٧١٠				٠,٦٤٩
C26	هناك جو من الإخاء يسود العمل داخل جهة عملي.	٠,٦٣٧				٠,٥٥٢
C27	في جهة عملي يتم اتخاذ القرارات بطريقة جماعية.	٠,٧٤١				٠,٦٦٧

الرمز	الفقرات	العوامل				الاشتراكيات
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	
C28	تهتم الإدارة بمعالجة النزاعات الشخصية بين العاملين.		٠,٧٣٩			٠,٦٤٧
	الجزر الكامن Eigenvalue	١٢,٤٤	١,٩٦	١,٦١	١,٤٦	
	نسبة التباين	٤٤,٤٢	٧,٠٠	٥,٧٦	٥,٢٢	
	نسبة التباين التراكمية	٤٤,٤٢	٥١,٤٢	٥٧,١٩	٦٢,٤١	

العامل الأول: الأهداف الرشيدة ويضم (٧ فقرات) كما هو متوقع بدون تغيير، حيث لم يتم استبعاد أي فقرة من الفقرات الأصلية، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل (١٢,٤٤) وساهم في تفسير ما نسبته (٤٤,٤٢٪) من التباين؛ مما يؤكد قوة هذا العامل في مكونات مقياس الفعالية التنظيمية.

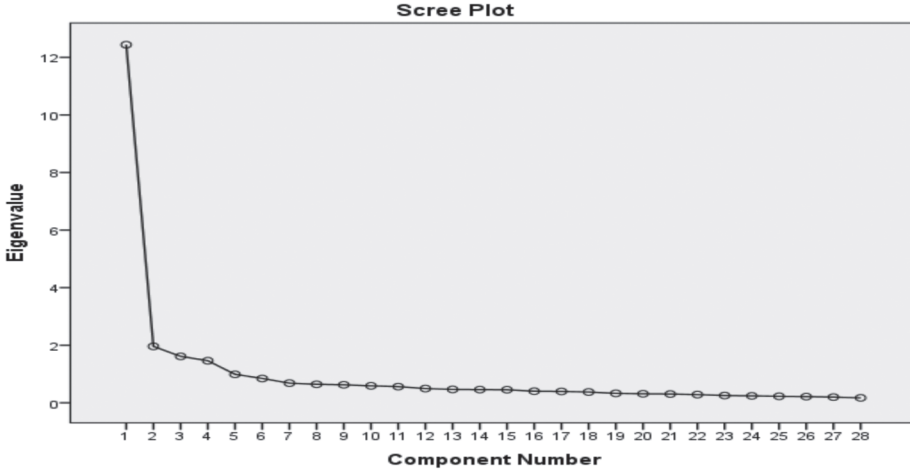
العامل الثاني: العلاقات الإنسانية ويضم (٦ فقرات) حيث تقرر استبعاد فقرة واحدة فقط من الفقرات الأصلية نتيجة تشبعها بأقل من (٠,٥٠) على العامل وهي الفقرة رقم (C22)، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل (١,٩٦) وساهم في تفسير ما نسبته (٧٪) من التباين.

العامل الثالث: النظم المفتوحة ويضم (٧ فقرات) كما هو متوقع بدون تغيير، حيث لم يتم استبعاد أي فقرة من الفقرات الأصلية، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل (١,٦١) وساهم في تفسير ما نسبته (٥,٧٦٪) من التباين.

العامل الرابع: العمليات الداخلية ويضم (٦ فقرات) حيث تقرر استبعاد فقرة واحدة فقط من الفقرات الأصلية نتيجة تشبعها بأقل من (٠,٥٠) على العامل وهي الفقرة رقم (C15)، وقد بلغ الجذر الكامن (Eigenvalue) لهذا العامل (١,٤٦) وساهم في تفسير ما نسبته (٥,٢٢٪) من التباين.

مما سبق يتضح أن نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لمقياس الفعالية التنظيمية أظهر أن (٢٦) فقرة من الفقرات الأصلية للمقياس أمكن تحميلها على أربعة عوامل تطابقت مع العوامل المفترضة للمقياس، وقد تم استبعاد فقرتين فقط من الفقرات الأصلية للمقياس.

شكل رقم (٣-٣): مخطط الجذور الكامنة للعوامل المكونة لمقياس الفعالية التنظيمية



٢/٥/٣ التحليل العاملي التوكيدي «نموذج القياس»:

بعد أن تم التحقق من سلامة أداة القياس من خلال التحليل العاملي الاستكشافي في الخطوة السابقة، وللتحقق من الملاءمة الإحصائية بين مقاييس متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية) وبيانات العاملين في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، تم تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (CFA) كإحدى مراحل أسلوب النمذجة بالمعادلة البنائية (SEM) التي يوفرها البرنامج الإحصائي (AMOS) الإصدار (٢٤) للتحقق من صلاحية وسلامة البيانات إحصائياً كما تعكسها مؤشرات الملاءمة الإحصائية.

وفي هذه المرحلة يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات الكامنة (Latent variable) والمتغيرات الملحوظة (observed variables) الدالة عليها أي الاسئلة المرتبطة بها في الاستبانة. ويتم الحكم على مدى صدق البناء التوكيدي في ضوء مؤشرين، الأول هو صدق معاملات التشبع المعيارية والتي تربط بين المتغيرات الكامنة (غير المشاهدة) مع كل فقرة من فقرات المقياس، والمؤشر الثاني يتعلق بصدق النسيج المفاهيمي للمقياس والذي يتحدد عن طريق مؤشرات جودة المطابقة.

١/٢/٥/٣ نموذج القياس لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي:

نموذج القياس الأصلي المفترض لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي في هذا البحث هو نموذج ثلاثي الأبعاد يتضمن (٢١) فقرة موزعة بالتساوي بواقع (٧) فقرات لكل بعد من أبعاده الثلاثة وهي البعد العلاقتي، والبعد الإدراكي (المعرفي)، والبعد البنائي (الهيكلية). وبعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي تم استبعاد ثلاث فقرات من المقياس ليصبح (١٨) فقرة. وللتأكد من الصدق البنائي لكل بعد من هذه الأبعاد تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي CFA من الدرجة الأولى لكل واحد منها على حدة للتحقق من صلاحية القياس الخاصة به.

نموذج القياس لمتغير البعد العلاقتي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي:

نموذج القياس الأصلي المفترض لمتغير البعد العلاقتي في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتضمن (٧) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لم يتم حذف أي فقرة من المقياس.

وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات السبع للبعد العلاقتي والذي أسفر عنهم التحليل العاملي الاستكشافي. وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (٦١,٤٨٩) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) ٠,٠٩٩، وقيمة مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) ٠,٨٩٢؛ مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات مما يؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي للبعد العلاقتي.

لذلك تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحتها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (A1) وكل من الفقرتين (A2) و (A3) ذات ارتباط عال جداً، وكذلك كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (A2) والفقرة (A6) ذات ارتباط عال جداً؛ لذلك تم ربط هذه الأخطاء مع بعضها. وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (٨-٣) أن قيمة مربع كاي تساوي (١٧,٩٧٣) وهي قيمة غير دالة إحصائياً

عند مستوى (٠,٠٥)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (١,٦٣٤)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) يساوي (٠,٠٤٣)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (٠,٩٨٣)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (٠,٩٨٥)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٩٦٢)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (٠,٩٩٣)، ومؤشر توكر-لويس (TLI) يساوي (٠,٩٨٧) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن النموذج المعدل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

جدول رقم (٨-٣)

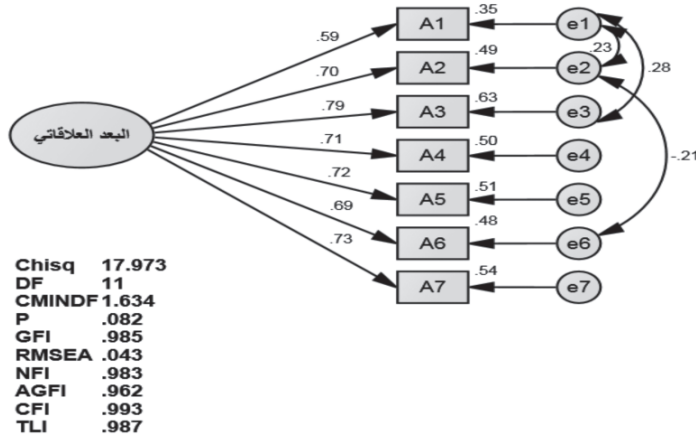
مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لمتغير البعد العلائقي

النموذج المعدل	النموذج الأولي	المدى المثالي للمؤشر	مؤشرات حسن المطابقة
17.973	61.489		قيمة مربع كاي
11	14		درجات الحرية
1.634	4.392	$\chi^2/d < 2 - 5$	نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية
0.082	.000	$P > 0.05$	الدلالة الإحصائية
0.043	0.099	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)
0.983	0.942	$NFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المعياري (NFI)
0.985	0.946	$GFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة (GFI)
0.962	0.892	$AGFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)
0.993	0.954	$CFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المقارن (CFI)
0.987	0.931	$TLI \geq 0.90$	مؤشر توكر-لويس (TLI)

ويوضح الشكل رقم (٤-٣) نموذج القياس النهائي لمتغير البعد العلائقي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية (الظاهرة فوق الأسهم) التي تربط المتغير الكامن (البعد العلائقي) مع كل فقرة من الفقرات الست الدالة عليه تراوحت بين (٠,٥٩ و ٠,٧٩) وهي قيم أكبر من قيمة القطع التي ذكرها العديد من الباحثين (على سبيل المثال Costello & Osborne, 2005) وهي (٠,٤٠)، وجميع

التشبعات المعيارية لمؤشرات البعد العلاقاقي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى أن قيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، مما يؤكد صدق نموذج القياس لمتغير البعد العلاقاقي وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

شكل رقم (٣-٤): نموذج القياس النهائي لمتغير البعد العلاقاقي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي



نموذج القياس لمتغير البعد الإدراكي (المعرفي):

نموذج القياس الأصلي المفترض لمتغير البعد الإدراكي في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتكون من (٧) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي تم حذف فقرتين فقط لضعف ارتباطهما بالمقياس هما (A9, A8).

وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات الخمسة للبعد الإدراكي والذي أسفر عنهم التحليل العاملي الاستكشافي. وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (٣٣,٣٤٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) ٠,١٢٨، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٨٩٣)، مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات ويؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي للبعد الإدراكي.

جدول رقم (٩-٣)

مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لمتغير البعد الإدراكي

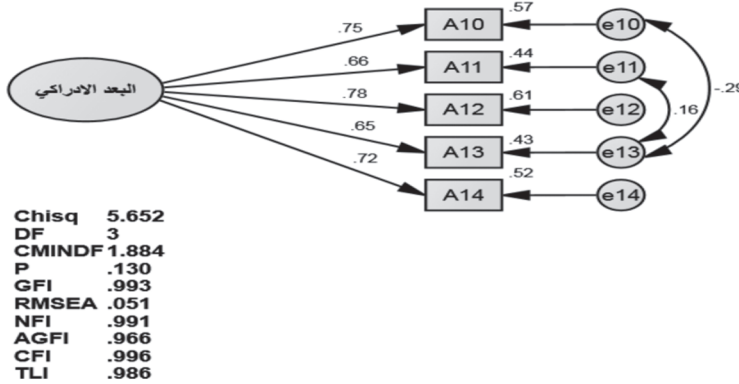
النموذج المعدل	النموذج الأولي	المدى المثالي للمؤشر	مؤشرات حسن المطابقة
5.652	33.340		قيمة مربع كاي
3	5		درجات الحرية
1.884	6.668	$\chi^2/d < 2 - 5$	نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية
0.130	0.000	$P > 0.05$	الدلالة الإحصائية
0.051	0.128	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)
0.991	0.947	$NFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المعياري (NFI)
0.993	0.964	$GFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة (GFI)
0.966	0.893	$AGFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)
0.996	0.954	$CFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المقارن (CFI)
0.986	0.909	$TLI \geq 0.90$	مؤشر توكر- لويس (TLI)

لذلك تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (A10) والفقرة (A13)، وأيضاً كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (A11) والفقرة (A12) ذات ارتباط عال جداً، لذلك تم الربط بين هذه الأخطاء بناءً على ما اقترحه البرنامج. وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (٩-٣) أن قيمة مربع كاي تساوي (٥,٦٥٢) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (١,٨٨٤)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) يساوي (٠,٠٥١)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (٠,٩٩١)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (٠,٩٩٣)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٩٦٦)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (٠,٩٩٦)، ومؤشر توكر- لويس (TLI) يساوي (٠,٩٨٦) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن

النموذج المعدّل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

ويوضح الشكل رقم (٣-٥) نموذج القياس النهائي لمتغير البعد الإدراكي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية (الظاهرة فوق الأسهم) التي تربط المتغير الكامن (البعد الإدراكي) مع كل فقرة من الفقرات الخمسة الدالة عليه تراوحت بين (٠,٦٥ و ٠,٧٨) وهي قيم أكبر من قيمة القطع المرغوبة وهي (٠,٤٠) وجميع التشبعات المعيارية لمؤشرات البعد الإدراكي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى أن قيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، مما يؤكد صدق نموذج القياس لمتغير البعد الإدراكي وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

شكل رقم (٣-٥): نموذج القياس النهائي لمتغير البعد الإدراكي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي



نموذج القياس لمتغير البعد البنائي:

نموذج القياس الأصلي المفترض لمتغير البعد البنائي (الهيكلي) في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتضمن (٧) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العملي الاستكشافي تم حذف فقرة واحدة فقط لضعف ارتباطها بالمقياس وهي (A15).

وتم إجراء التحليل العملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات الستة للبعد البنائي والذي أسفر عنهم التحليل العملي الاستكشافي. وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا

النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (32,066) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0,001)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) 0,086 مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات ويؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي للبعد البنائي.

وقد تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (A16) وكل من الفقرتين (A19) و (A20) ذات ارتباط عال جداً، لذلك تم حذف الفقرة (A16) من المقياس.

جدول رقم (١٠-٣)

مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لمتغير البعد البنائي

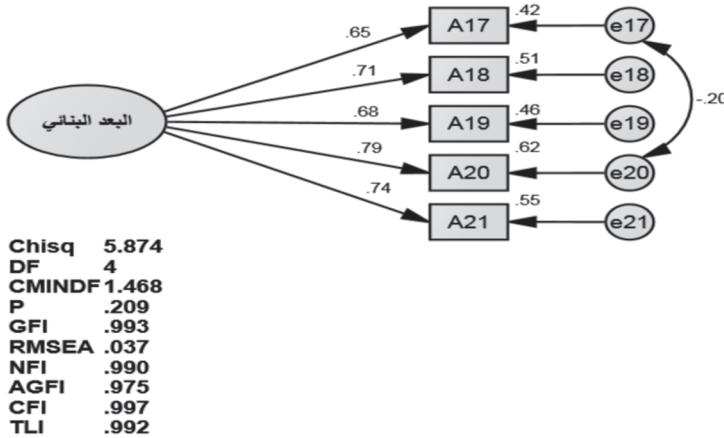
النموذج المعدل	النموذج الأولي	المدى المثالي للمؤشر	مؤشرات حسن المطابقة
5.874	32.066		قيمة مربع كاي
4	9		درجات الحرية
1.468	3.563	$\chi^2/d < 2 - 5$	نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية
0.209	0.000	$P > 0.05$	الدلالة الإحصائية
0.037	0.086	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)
0.990	0.953	$NFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المعياري (NFI)
0.993	0.970	$GFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة (GFI)
0.975	0.930	$AGFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)
0.997	0.966	$CFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المقارن (CFI)
0.992	0.943	$TLI \geq 0.90$	مؤشر توكر- لويس (TLI)

وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (١٠-٣) أن قيمة مربع كاي تساوي (0,074) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0,05)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (1,468)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)

يساوي (٠,٠٣٧)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (٠,٩٩٠)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (٠,٩٩٣)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٩٧٥)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (٠,٩٩٧)، ومؤشر توكر- لويس (TLI) يساوي (٠,٩٩٢) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن النموذج المعدل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

ويوضح الشكل رقم (٦-٣) نموذج القياس النهائي لمتغير البعد البنائي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية (الظاهرة فوق الأسهم) التي تربط المتغير الكامن (البعد البنائي) مع كل فقرة من الفقرات الخمسة الدالة عليه تراوحت بين (٠,٦٥ و ٠,٧٨)، وهي قيم أكبر من قيمة القطع المرغوبة وهي (٠,٤٠)، وجميع التشبعات المعيارية للمؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى أن قيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، مما يؤكد صدق نموذج القياس لمتغير البعد البنائي وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

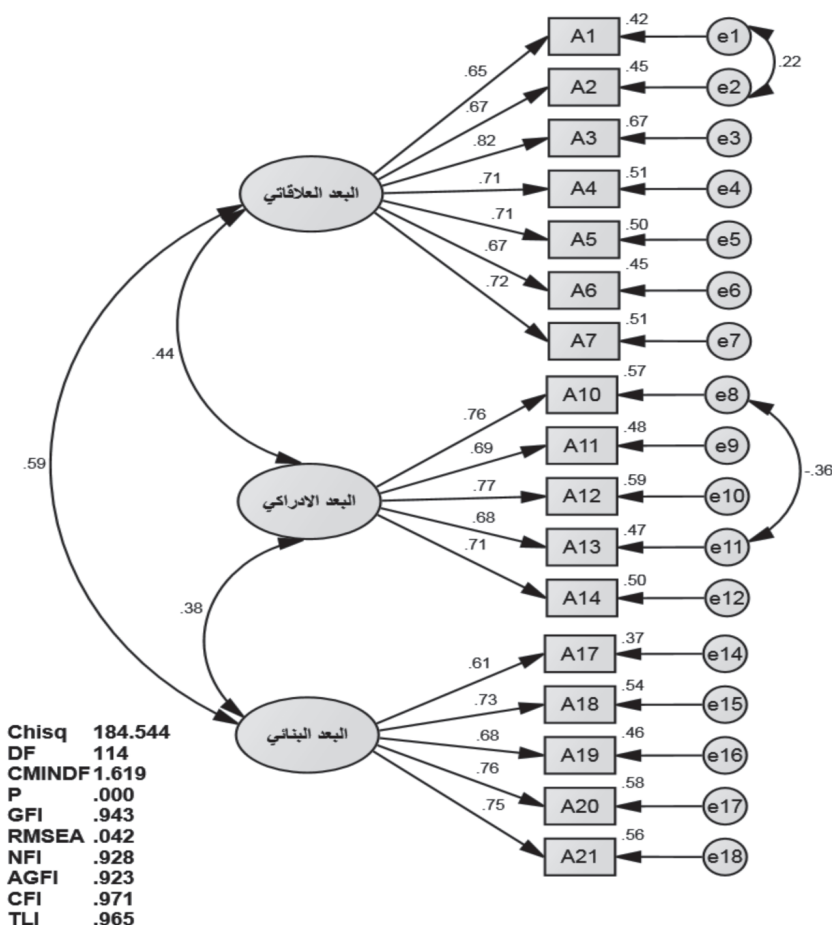
شكل رقم (٦-٣): نموذج القياس النهائي لمتغير البعد البنائي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي



وفي ضوء الخطوات الثلاثة السابقة والتأكد من صدق نموذج القياس لكل بعد من الأبعاد الثلاث المكونة لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث،

يمكن اختبار نموذج القياس لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي بالاعتماد على التعديلات التي حدثت على الأبعاد الثلاث للمقياس وليس في ضوء المقياس الأولي للمتغير، حيث أصبح مقياس رأس المال الاجتماعي يتكون من (١٧) فقرة منهم (٧) فقرات لمقياس البعد العلاقتي، و(٥) فقرات لمقياس البعد الإدراكي ومثلهم لمقياس البعد البنائي.

شكل رقم (٧-٣): نموذج القياس النهائي لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي



ويوضح الشكل رقم (٣-٧) نموذج القياس النهائي لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث تشير النتائج إلى خصائص سيكومترية جيدة للمقياس؛ لأن كلاً من قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية وقيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي مما يشير إلى وجود حالة الملاءمة، ويؤكد صدق نموذج القياس لمتغير رأس المال الاجتماعي وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث. وهذه النتائج تشير إلى صحة افتراض أن الـ (١٧) فقرة تقيس بنية تتكون من ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها هي (البعد العلاقاقي، والبعد الإدراكي، والبعد البنائي).

ولتقييم صلاحية نموذج القياس لمتغير رأس المال الاجتماعي والذي يتكون من الصدق التقاربي والصدق التمايزي. ذكر هير وآخرون (Hair et al., 2010) أن الصدق التقاربي يقيس درجة التوافق بين الفقرات المتعددة التي تقيس المتغير ويتم تقييمه من خلال فحص تشبعات العامل والتي تعد ذات دلالة إحصائية إذا بلغت قيمتها (٠,٥٠) أو أعلى، حيث تشير النتائج الواردة في جدول رقم (٣-١١) إلى أن قيم معاملات التشبع لجميع المتغيرات أكبر من (٠,٥٠). كما أن قيم الموثوقية المركبة (CR) يجب أن تكون أكبر من (٠,٧٠) وهو ما كشفت عنه النتائج الواردة في الجدول السابق لجميع المتغيرات؛ مما يؤكد على ترابط الفقرات وأن أداة الدراسة تتصف بالصدق التقاربي، وهذا يدل على إمكانية تعميم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في ضوء محدداتها العلمية.

أما الصدق التمايزي فيقيس مدى اختلاف متغيرات الدراسة عن بعضها البعض وبالتالي عدم تشابه المتغيرات وأن كل متغير يمثل نفسه، واستخدمت الدراسة متوسط التباين المستخلص (AVE) لتقدير الصدق التمايزي. وطبقاً لهير وآخريين (Hair et al., 2010) فإن قيمة (AVE) لابد أن تكون أكبر من (٠,٥٠) وقد أشارت النتائج الموضحة بالجدول رقم (٣-١١) أن قيمة (AVE) أعلى من (٠,٥٠) لكل المتغيرات. كما تم حساب معامل الثبات الفا كرونباخ لكل متغير على حدة من المتغيرات المتضمنة في النموذج لقياس مدى ثبات أداة الدراسة. وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٣-١١) إلى أن معامل الفا كرونباخ لجميع المتغيرات أعلى من (٠,٦٠)؛ مما يشير إلى وجود اتساق وترابط عال بين عبارات المقياس.

جدول رقم (١١-٣)

صدق وثبات نموذج القياس لمتغير رأس المال الاجتماعي

المتغير	رمز الفقرات	معامل التحميل المعياري	(α)	(AVE)	(CR)
البعد العلاقاقي	A1	0.65	0.867	0.503	0.876
	A2	0.67			
	A3	0.82			
	A4	0.71			
	A5	0.71			
	A6	0.67			
	A7	0.72			
البعد الإدراكي	A10	0.76	0.835	0.523	0.845
	A11	0.69			
	A12	0.77			
	A13	0.68			
	A14	0.71			
البعد البنائي	A17	0.61	0.831	0.502	0.833
	A18	0.73			
	A19	0.68			
	A20	0.76			
	A21	0.75			
رأس المال الاجتماعي التنظيمي (المقياس الكلي)			٠,٨٨٩		

٢/٢/٥/٣ نموذج القياس لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية:

نموذج القياس الأصلي المفترض لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية في هذا البحث هو نموذج ثنائي الأبعاد يتضمن (١٣) فقرة موزعة بواقع (٧) فقرات لبعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، و(٦) فقرات لبعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل. وبعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي تم استبعاد فقرة واحدة فقط ليصبح المقياس مكون

من (١٢) فقرة. وللتأكد من الصدق البنائي لكل بعد تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي CFA من الدرجة الأولى لكل بعد على حدة للتحقق من صلاحية القياس الخاصة به.

نموذج القياس لبعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة:

نموذج القياس الأصلي المفترض لبعد سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتضمن (٧) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي تم حذف الفقرة رقم (B7) من المقياس لضعف ارتباطها بالمقياس، وتبقي (٦) فقرات.

وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات الستة لبعد سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة والذي أسفر عنهم التحليل العاملي الاستكشافي. وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (١٠٨,٩٠٣) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) ٠,٢٠٦، وقيمة مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) ٠,٧٠٩، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) ٠,٨٩٨، ومؤشر توكّر- لويس (TLI) ٠,٧٩٢، مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات مما يؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي لبعد سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة.

لذلك تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (B1) وكل من الفقرتين (B2) و(B5) ذات ارتباط عال جداً، لذلك تم حذف الفقرة (B1) من المقياس. وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (٣-١٢) إلى أن قيمة مربع كاي تساوي (٤,١٤٦) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (١,٣٨٢)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) يساوي (٠,٠٣٣)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (٠,٩٩٥)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (٠,٩٩٥)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٩٧٦)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (٠,٩٩٩)، ومؤشر توكّر-

لويس (TLI) يساوي (٠,٩٩٥) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن النموذج المعدل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

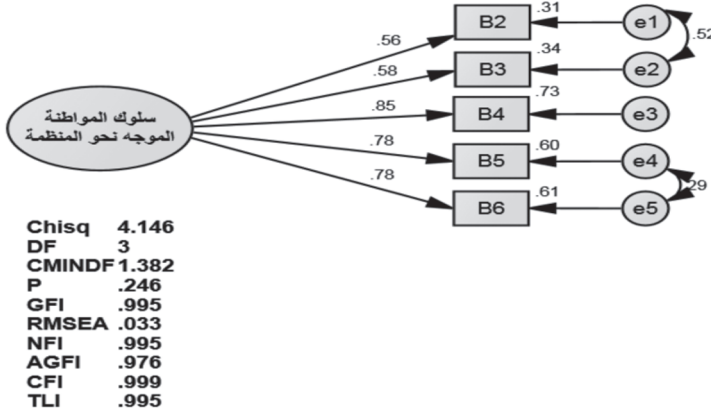
جدول رقم (٣-١٢)

مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعد سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة

مؤشرات حسن المطابقة	المدى المثالي للمؤشر	النموذج الأولي	النموذج المعدل
قيمة مربع كاي		108.903	4.146
درجات الحرية		7	3
نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية	$\chi^2/d < 2 - 5$	15.558	1.382
الدالة الإحصائية	$P > 0.05$.000	.246
مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	0.206	0.033
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	$NFI \geq 0.90$	0.898	0.995
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	$GFI \geq 0.90$	0.903	0.995
مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)	$AGFI \geq 0.90$	0.709	0.976
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	$CFI \geq 0.90$	0.903	0.999
مؤشر توكّر- لويس (TLI)	$TLI \geq 0.90$	0.792	0.995

ويوضح الشكل رقم (٣-٨) نموذج القياس النهائي لمتغير بُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية (الظاهرة فوق الأسهم) التي تربط المتغير الكامن (بُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة) مع كل فقرة من الفقرات الخمسة الدالة عليه تراوحت بين (٠,٥٦ و ٠,٨٥) وهي قيم أكبر من قيمة القطع المطلوبة وهي (٠,٤٠)، وجميع التشبعات المعيارية للمؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى قيم إحصاءات المطابقة والتي وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، مما يؤكد صدق نموذج القياس لبعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

شكل رقم (٣-٨): نموذج القياس النهائي لبعـد سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة



نموذج القياس لبعـد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل:

نموذج القياس الأصلي المفترض لبعـد سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتضمن (٦) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لم يتم حذف أي فقرات من المقياس.

وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات الستة لبعـد سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل والذي أسفر عنهم التحليل العاملي الاستكشافي. وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (٣٦,٦٤٦) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) ٠,٠٩٤، مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات ويؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي لبعـد سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل.

لذلك تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (B9) والفقرة (B10) ذات ارتباط عال جداً، لذلك تم حذف الفقرة (B9) من المقياس. وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (٣-١٣) أن قيمة مربع كاي تساوي (١٠,٩٣٨) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند

مستوى (٠,٠٥)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (٢,١٨٨)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) يساوي (٠,٠٥٩)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (٠,٩٨٦)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (٠,٩٨٨)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٩٦٣)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (٠,٩٩٢)، ومؤشر توكر-لويس (TLI) يساوي (٠,٩٨٥) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن النموذج المعدل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

جدول رقم (٣-١٣)

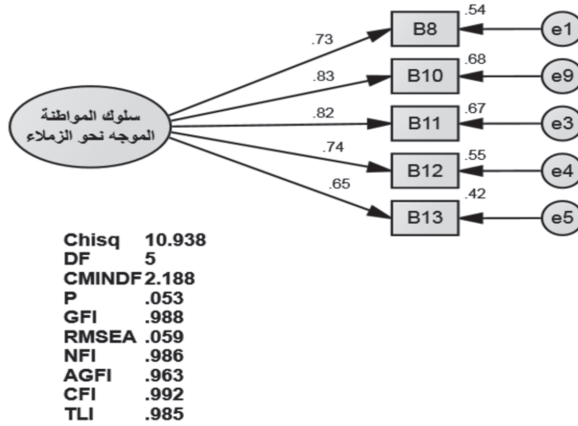
مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعء سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل

مؤشرات حسن المطابقة	المدى المثالي للمؤشر	النموذج الأولي	النموذج المعدل
قيمة مربع كاي		36.646	10.938
درجات الحرية		9	5
نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية	$\chi^2/df < 2 - 5$	4.072	2.188
الدلالة الإحصائية	$P > 0.05$.000	.053
مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	0.094	0.059
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	$NFI \geq 0.90$	0.964	0.986
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	$GFI \geq 0.90$	0.964	0.988
مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)	$AGFI \geq 0.90$	0.917	0.963
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	$CFI \geq 0.90$	0.973	0.992
مؤشر توكر-لويس (TLI)	$TLI \geq 0.90$	0.654	0.985

ويوضح الشكل رقم (٣-٩) نموذج القياس النهائي لمتغير بعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية (الظاهرة فوق الأسهم) التي تربط المتغير الكامن (سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل) مع كل فقرة من الفقرات الخمسة الدالة عليه تراوحت بين (٠,٨٣ و ٠,٦٥) وهي قيم أكبر من قيمة القطع المطلوبة وهي (٠,٤٠)، وجميع التشبعات المعيارية للمؤشرات دالة

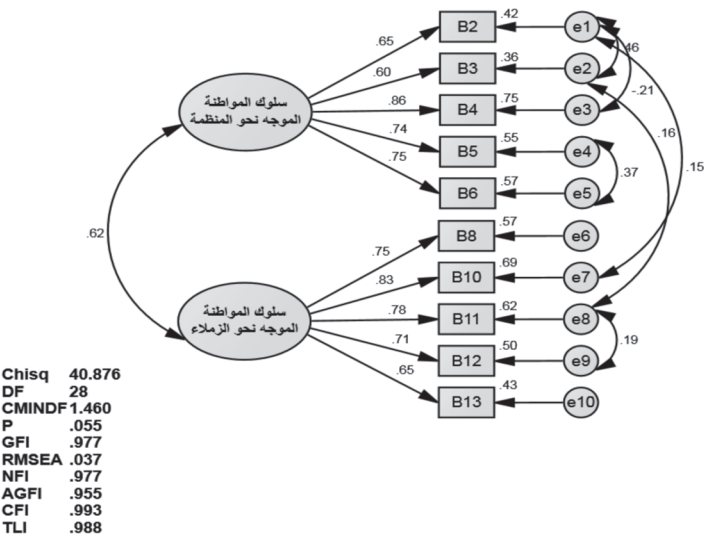
إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى قيم إحصاءات المطابقة والتي وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، مما يؤكد صدق نموذج القياس لبعده سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

شكل رقم (٣-٩): نموذج القياس النهائي لبعده سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل



وفي ضوء الخطوتين السابقتين والتأكد من صدق نموذج القياس لكل بعد من بعدي سلوك المواطنة التنظيمية وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث، يمكن اختبار نموذج القياس لمتغير المواطنة التنظيمية بالاعتماد على التعديلات التي حدثت على بعدي المقياس وليس في ضوء المقياس الأولي للمتغير، حيث أصبح مقياس سلوك المواطنة التنظيمية يتكون من (١٠) فقرات منهم (٥) فقرات لبعده سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل، و(٥) فقرات لبعده سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة. ويوضح الشكل رقم (٣-١٠) نموذج القياس النهائي لسلوك المواطنة التنظيمية، حيث يتضح أن النتائج تشير إلى خصائص سيكومترية جيدة؛ لأن كلاً من قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية وقيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي مما يشير إلى وجود حالة الملاءمة، ويؤكد صدق نموذج القياس للمتغير وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث. وهذه النتائج تشير إلى صحة افتراض أن الـ (١٠) فقرات تقيس بنية تتكون من بعدين مترابطين فيما بينهما هما (بعده سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل، وبعده سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة).

شكل رقم (٣-١٠): نموذج القياس النهائي لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية



جدول رقم (٣-١٤)

صدق وثبات نموذج القياس لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية

المتغير	رمز الفقرات	معامل التحميل المعياري	(α)	(AVE)	(CR)
بعد سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة	B2	0.65	0.858	0.526	0.846
	B3	0.60			
	B4	0.86			
	B5	0.74			
	B6	0.75			
بعد سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل	B8	0.75	0.866	0.557	0.862
	B10	0.83			
	B11	0.78			
	B12	0.71			
	B13	0.65			
سلوك المواطنة التنظيمية (المقياس الكلي)			٠,٨٩٠		

ولتقييم صلاحية نموذج القياس لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية والذي يتكون من الصدق التقاربي والصدق التمايزي. تشير النتائج الواردة في جدول رقم (٣-١٤) إلى أن قيم معاملات التشبع المعيارية لجميع مؤشرات القياس كانت أكبر من (٠,٥٠) وهي قيمة القطع الموصي بها. كما أن قيم الموثوقية المركبة (CR) أكبر من (٠,٧٠) لكل من البعدين مما يؤكد على ترابط الفقرات وأن المقياس يتصف بالصدق التقاربي، وهذا يدل على إمكانية تعميم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في ضوء محدداتها العلمية.

أما الصدق التمايزي فتشير النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (٣-١٤) أن قيمة متوسط التباين المستخلص (AVE) أعلى من (٠,٥٠) لكل بعد وهي قيمة القطع الموصي بها مما يشير إلى أن المقياس يتصف بالصدق التمايزي. كما تم حساب معامل الثبات الفا كرونباخ لكل بعد على حدة وللمقياس ككل. وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٣-١٤) إلى أن معامل الفا كرونباخ لكل بعد وللمقياس ككل أعلى من (٠,٦٠)؛ مما يشير إلى وجود اتساق وترابط عال بين فقرات المقياس.

٣/٢/٣ نموذج القياس لمتغير الفعالية التنظيمية:

نموذج القياس الأصلي المفترض لمتغير الفعالية التنظيمية في هذا البحث هو نموذج رباعي الأبعاد يتضمن (٢٨) فقرة موزعة بالتساوي على أبعاده الأربعة بواقع (٧) فقرات لكل بعد، وهذه الأبعاد هي النظم المفتوحة والأهداف الرشيدة والعمليات الداخلية والعلاقات الإنسانية. وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي تم حذف فقرتين من فقرات المقياس لتصبح عدد فقراته (٢٦) فقرة. وللتأكد من الصدق البنائي لكل بُعد تم إجراء التحليل العاملي التوكيدي CFA من الدرجة الأولى لكل بعد على حدة للتحقق من صلاحية القياس الخاصة به.

نموذج القياس لبعده النظم المفتوحة:

نموذج القياس الأصلي المفترض لبعده النظم المفتوحة في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتضمن (٧) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لم يتم حذف أي من فقرات المقياس.

وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات السبع للمقياس، وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (78,278) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0,001)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) 0,116، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (0,875)، مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات مما يؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي لبعده النظم المفتوحة.

لذلك تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (C1) وكل من الفقرات (C2) و(C4) و(C7) ذات ارتباط عال جداً، كما كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (C3) وكل من الفقرتين (C4) و(C5) ذات ارتباط عال جداً؛ لذلك تم حذف الفقرتين (C1) و(C3) من المقياس.

جدول رقم (٣-١٥)

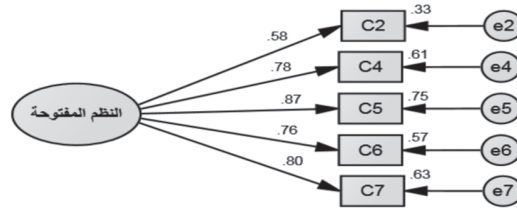
مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعده النظم المفتوحة

مؤشرات حسن المطابقة	المدى المثالي للمؤشر	النموذج الأولي	النموذج المعدل
قيمة مربع كاي		78.278	10.376
درجات الحرية		14	5
نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية	$\chi^2/d < 2 - 5$	5.591	2.075
الدلالة الإحصائية	$P > 0.05$	0.000	0.065
مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	0.116	0.056
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	$NFI \geq 0.90$	0.938	0.988
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	$GFI \geq 0.90$	0.938	0.988
مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)	$AGFI \geq 0.90$	0.875	0.965
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	$CFI \geq 0.90$	0.949	0.993
مؤشر توكّر - لوييس (TLI)	$TLI \geq 0.90$	0.923	0.987

وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (٣-١٥) إلى أن قيمة مربع كاي تساوي (١٠,٣٧٦) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (٢,٠٧٥)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) يساوي (٠,٠٥٦)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (٠,٩٨٨)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (٠,٩٨٨)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٩٦٥)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (٠,٩٩٣)، ومؤشر توكر- لويس (TLI) يساوي (٠,٩٨٧) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن النموذج المعدل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

ويوضح الشكل رقم (٣-١١) نموذج القياس النهائي لمتغير بُعد النظم المفتوحة، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية التي تربط المتغير الكامن (بعد النظم المفتوحة) مع كل فقرة من الفقرات الخمسة الدالة عليه تراوحت بين (٠,٥٨ و ٠,٨٧) وهي قيم أكبر من قيمة القطع المطلوبة وهي (٠,٤٠)، وجميع التشبعات المعيارية للمؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى قيم إحصاءات المطابقة والتي وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، مما يؤكد صدق نموذج القياس لبعـد النظم المفتوحة وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

شكل رقم (٣-١١): نموذج القياس النهائي لبعـد النظم المفتوحة



Chisq 10.376
DF 5
CMINDF 2.075
P .065
GFI .988
RMSEA .056
NFI .988
AGFI .965
CFI .993
TLI .987

نموذج القياس لبعء الأهداف الرشيدة:

نموذج القياس الأصلي المفترض لبعء الأهداف الرشيدة في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتضمن (٧) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لم يتم حذف أي من فقرات المقياس.

وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات السبع للمقياس، وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (٣٦,٥٦٧) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) ٠,٠٨٦، مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات ويؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي لبعء الأهداف الرشيدة.

لذلك تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (C12) وكل من الفقرتين (C8) و (C11) ذات ارتباط عال جداً؛ لذلك تم حذف الفقرة (C12) من المقياس. وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (٣-١٦) إلى أن قيمة مربع كاي تساوي (١٤,٦٤) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (١,٦٢٧)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) يساوي (٠,٠٤٣)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (٠,٩٨٥)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (٠,٩٨٢)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٩٦٧)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (٠,٩٩٣)، ومؤشر توكر-لويس (TLI) يساوي (٠,٩٨٨) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن النموذج المعدل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

ويوضح الشكل رقم (٣-١٢) نموذج القياس النهائي لمتغير بعد الأهداف الرشيدة، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية (الظاهرة فوق الأسهم) التي تربط المتغير الكامن (بعد الأهداف الرشيدة) مع كل فقرة من الفقرات الستة الدالة عليه تراوحت بين

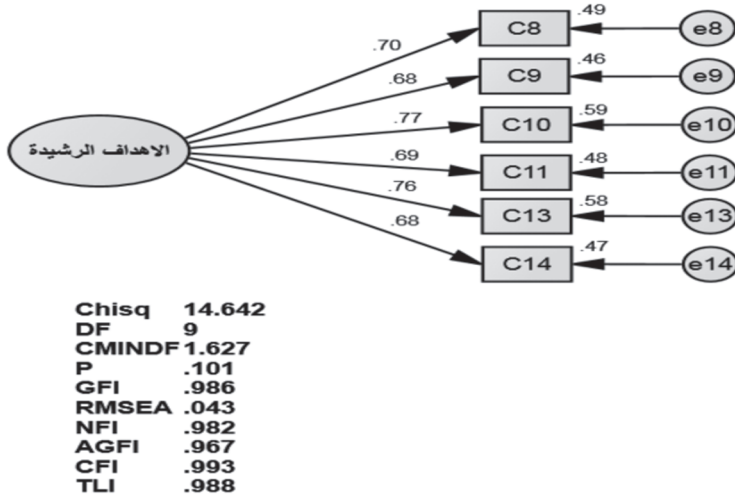
(٠,٦٨ و ٠,٧٧) وهي قيم أكبر من قيمة القطع المطلوبة وهي (٠,٤٠)، وجميع التشبعات المعيارية للمؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى قيم إحصاءات المطابقة والتي وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، مما يؤكد صدق نموذج القياس لبعـد الأهداف الرشيدة وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

جدول رقم (٣-١٦)

مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعـد الأهداف الرشيدة

النموذج المعدل	النموذج الأولي	المدى المثالي للمؤشر	مؤشرات حسن المطابقة
14.642	36.567		قيمة مربع كاي
9	14		درجات الحرية
1.627	2.617	$\chi^2/d < 2 - 5$	نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية
0.101	0.001	$P > 0.05$	الدلالة الإحصائية
0.043	0.086	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)
0.982	0.969	$NFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المعياري (NFI)
0.986	0.970	$GFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة (GFI)
0.967	0.940	$AGFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)
0.993	0.980	$CFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المقارن (CFI)
0.988	0.971	$TLI \geq 0.90$	مؤشر توكـر- لويس (TLI)

شكل رقم (٣-١٢): نموذج القياس النهائي لبعـد الأهداف الرشيدة



نموذج القياس لبعـد العمليات الداخلية:

نموذج القياس الأصلي المفترض لبعـد العمليات الداخلية في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتضمن (٧) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي تم حذف فقرة واحدة فقط هي الفقرة رقم (C15) من فقرات المقياس لضعف ارتباطها، وتبقى ست فقرات.

وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات الستة للمقياس، وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (٦٣,٥٣٩) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) ٠,١٣٣، وقيمة مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) ٠,٨٦٧، مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات ويؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي لبعـد العمليات الداخلية.

لذلك تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحتها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب

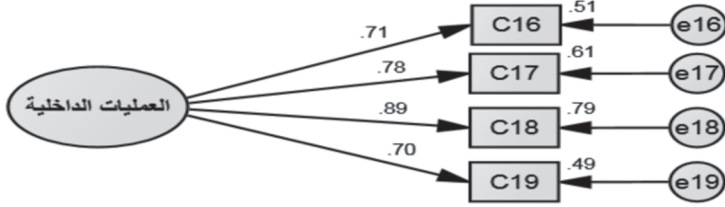
النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (C21) وكل من الفقرتين (C19) و(C18) ذات ارتباط عال جداً، أيضاً كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (C20) والفقرة (C17) ذات ارتباط عال جداً؛ لذلك تم حذف الفقرتين (C20) و(C21) من المقياس. وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (١٧-٣) إلى أن قيمة مربع كاي تساوي (٢,٥٥٨) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (١,٢٧٩)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) يساوي (٠,٠٢٨)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (٠,٩٩٦)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (٠,٩٩٦)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (٠,٩٨١)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (٠,٩٩٩)، ومؤشر توكر- لويس (TLI) يساوي (٠,٩٩٧) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن النموذج المعدل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

جدول رقم (١٧-٣)

مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات بعد العمليات الداخلية

النموذج المعدل	النموذج الأولي	المدى المثالي للمؤشر	مؤشرات حسن المطابقة
2.558	63.539		قيمة مربع كاي
2	9		درجات الحرية
1.279	7.060	$\chi^2/d < 2 - 5$	نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية
0.278	0.000	$P > 0.05$	الدلالة الإحصائية
0.028	0.133	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)
0.996	939.0	$NFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المعياري (NFI)
0.996	0.947	$GFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة (GFI)
0.981	0.876	$AGFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)
0.999	0.947	$CFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المقارن (CFI)
0.997	0.912	$TLI \geq 0.90$	مؤشر توكر- لويس (TLI)

شكل رقم (٣-١٣): نموذج القياس النهائي لبعـد العمليات الداخلية



Chisq	2.558
DF	2
CMINDF	1.279
P	.278
GFI	.996
RMSEA	.028
NFI	.996
AGFI	.981
CFI	.999
TLI	.997

ويوضح الشكل رقم (٣-١٣) نموذج القياس النهائي لمتغير بعد العمليات الداخلية، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية التي تربط المتغير الكامن (بعد العمليات الداخلية) مع كل فقرة من الفقرات الخمسة الدالة عليه تراوحت بين (٠,٧٠ و ٠,٨٩) وهي قيم أكبر من قيمة القطع المطلوبة وهي (٠,٤٠)، وجميع التشبعات المعيارية للمؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى قيم إحصاءات المطابقة والتي وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، مما يؤكد صدق نموذج القياس لبعـد العمليات الداخلية وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

نموذج القياس لبعـد العلاقات الإنسانية:

نموذج القياس الأصلي المفترض لبعـد العلاقات الإنسانية في هذا البحث هو نموذج أحادي البعد يتضمن (٧) فقرات أو مؤشرات قياس. وبناءً على ما أسفرت عنه نتائج التحليل العاملي الاستكشافي تم حذف فقرة واحدة فقط من فقرات المقياس لضعف ارتباطها هي الفقرة رقم (C22)، وتبقى ست فقرات.

وتم إجراء التحليل العاملي التوكيدي من الدرجة الأولى على الفقرات الستة للمقياس، وبفحص مؤشرات جودة التوفيق أظهر هذا النموذج عدم وجود مطابقة جيدة حيث كانت قيمة مربع كاي (74,877) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0,000)، كما بلغت قيمة مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) 0,146، وقيمة مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) 0,825، ومؤشر توكر- لويس (TLI) 0,898، مما يشير إلى سوء مطابقة النموذج للبيانات ويؤكد عدم صلاحية النموذج الأولي لبعدهم العمليات الداخلية.

لذلك تم إجراء تعديل على النموذج من خلال فحص البواقي ومؤشرات التعديل (Modification indices) التي اقترحها برنامج (AMOS) مع الأخذ في الاعتبار الجانب النظري والمنطقي في التأكد من صحة التعديل، حيث كانت أخطاء القياس الموجودة بين الفقرة (C27) وكل من الفقرات (C23) و(C24) و(C28) ذات ارتباط عال جداً، لذلك تم حذف الفقرة (C27) من المقياس. وبعد إعادة اختبار المقياس أشارت مؤشرات جودة المطابقة الواردة في الجدول رقم (3-18) أن قيمة مربع كاي تساوي (4,487) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0,05)، ونسبة مربع كاي إلى درجات الحرية تساوي (1,496)، ومؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA) يساوي (0,038)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI) يساوي (0,995)، ومؤشر حسن المطابقة (GFI) يساوي (0,995)، ومؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI) يساوي (0,975)، ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) يساوي (0,998)، ومؤشر توكر- لويس (TLI) يساوي (0,994) وكلها وقعت في المدى المثالي لكل مؤشر، مما يشير إلى أن النموذج المعدل أوفى بالشروط اللازمة لقبوله، مما يؤكد مطابقة النموذج المقترح للبيانات، وأن المقياس صادق عاملياً.

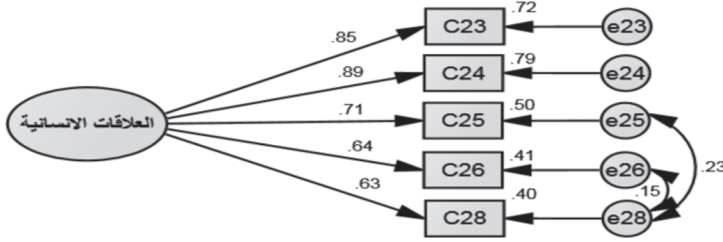
جدول رقم (٣-١٨)

مؤشرات حسن مطابقة النموذج للبيانات لبعء العلاقات الإنسانية

النموذج المعدل	النموذج الأولي	المدى المثالي للمؤشر	مؤشرات حسن المطابقة
4.487	74.877		قيمة مربع كاي
3	9		درجات الحرية
1.496	8.320	$\chi^2/d < 2 - 5$	نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية
0.213	0.000	$P > 0.05$	الدلالة الإحصائية
0.038	0.146	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)
0.995	0.931	$NFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المعياري (NFI)
0.995	0.925	$GFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة (GFI)
0.975	0.825	$AGFI \geq 0.90$	مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)
0.998	0.939	$CFI \geq 0.90$	مؤشر المطابقة المقارن (CFI)
0.994	0.898	$TLI \geq 0.90$	مؤشر توكر- لويس (TLI)

ويوضح الشكل رقم (٣-١٤) نموذج القياس النهائي لمتغير بعد العلاقات الإنسانية، حيث يتضح أن قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية التي تربط المتغير الكامن (بعد العلاقات الإنسانية) مع كل فقرة من الفقرات الخمسة الدالة عليه تراوحت بين (٠,٨٩ و ٠,٦٣) وهي قيم أكبر من قيمة القطع المطلوبة وهي (٠,٤٠)، وجميع التشبعات المعيارية للمؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) على الأقل مما يشير إلى صدق الفقرات. وهذه النتائج بالإضافة إلى قيم إحصاءات المطابقة والتي وقعت كلها في المدى المثالي تؤكد وجود حالة الملاءمة، ويؤكد صدق نموذج القياس لبعء العلاقات الإنسانية وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث.

شكل رقم (٣-١٤): نموذج القياس النهائي لبعء العلاقات الإنسانية



Chisq	4.487
DF	3
CMINDF	1.496
P	.213
GFI	.995
RMSEA	.038
NFI	.995
AGFI	.975
CFI	.998
TLI	.994

وفي ضوء الخطوات الأربعة السابقة والتأكد من صدق نموذج القياس لكل بعد من أبعاد الفعالية التنظيمية وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث، يمكن اختبار نموذج القياس لمتغير الفعالية التنظيمية بالاعتماد على التعديلات التي حدثت على أبعاد المقياس وليس في ضوء المقياس الأولي للمتغير، حيث أصبح مقياس سلوك الفعالية التنظيمية يتكون من (٢٠) فقرة، منهم (٥) فقرات لبعء النظم المفتوحة، و(٦) فقرات لبعء الأهداف الرشيدة، و(٤) فقرات لبعء العمليات الداخلية، و(٥) فقرات لبعء العلاقات الإنسانية. ويوضح الشكل رقم (٣-١٥) نموذج القياس النهائي للفعالية التنظيمية، حيث يتضح أن النتائج تشير إلى خصائص سيكومترية جيدة؛ لأن كلاً من قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية وقيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي مما يشير إلى وجود حالة الملاءمة، ويؤكد صدق نموذج القياس للمتغير وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث. وهذه النتائج تشير إلى صحة افتراض أن الـ (٢٠) فقرة تقيس بنية تتكون من أربعة أبعاد مترابطة فيما بينها هي (بعء النظم المفتوحة، وبعء الأهداف الرشيدة، وبعء العمليات الداخلية، وبعء العلاقات الإنسانية).

ولتقييم صلاحية نموذج القياس لمتغير الفعالية التنظيمية والذي يتكون من الصدق التقاربي والصدق التمايزي. تشير النتائج الواردة في جدول رقم (٣-١٩) إلى أن قيم معاملات التشبع المعيارية لجميع مؤشرات القياس كانت أكبر من (٠,٥٠) وهي قيمة القطع الموصي

بها. كما أن قيم الموثوقية المركبة (CR) أكبر من (٠,٧٠) لكل الأبعاد؛ مما يؤكد على ترابط الفقرات وأن المقياس يتصف بالصدق التقاربي، وهذا يدل على إمكانية تعميم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في ضوء محدداتها العلمية.

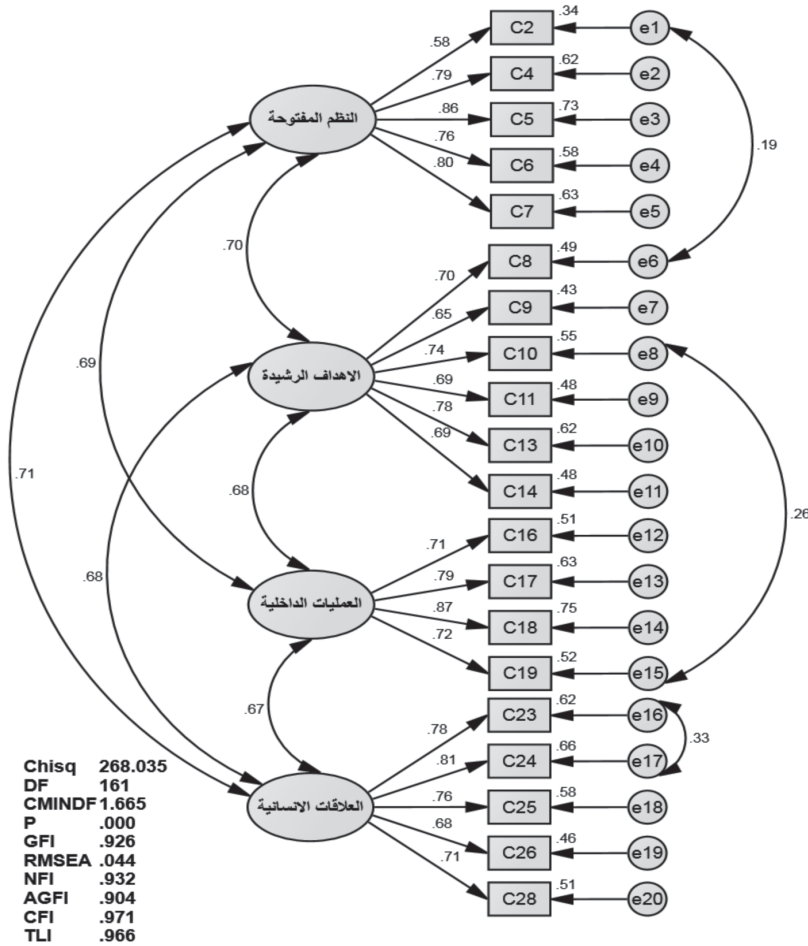
جدول رقم (٣-١٩)

صدق وثبات نموذج القياس لمتغير الفعالية التنظيمية

المتغير	رمز الفقرات	معامل التحميل المعياري	(α)	(AVE)	(CR)
بُعد النظم المفتوحة	C2	0.58	0.869	0.584	0.873
	C4	0.79			
	C5	0.86			
	C6	0.76			
	C7	0.80			
بُعد الأهداف الرشيدة	C8	0.70	0.860	0.503	0.858
	C9	0.65			
	C10	0.74			
	C11	0.69			
	C13	0.78			
	C14	0.69			
بُعد العمليات الداخلية	C16	0.71	0.853	0.601	0.875
	C17	0.79			
	C18	0.87			
	C19	0.72			
بُعد العلاقات الإنسانية	C23	0.78	0.870	0.562	0.865
	C24	0.81			
	C25	0.76			
	C26	0.68			
	C28	0.71			
الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي)			٠,٩٣٥		

أما الصدق التمايزي فتشير النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (٣-١٩) أن قيمة متوسط التباين المستخلص (AVE) أعلى من (٠,٥٠) لكل بعد، وهي قيمة القطع الموصي بها؛ مما يشير إلى أن المقياس يتصف بالصدق التمايزي. كما تم حساب معامل الثبات الفا كرونباخ لكل بعد على حدة وللمقياس ككل. وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٣-١٩) إلى أن معامل الفا كرونباخ لكل بعد وللمقياس ككل أعلى من (٠,٦٠)؛ مما يشير إلى وجود اتساق وترباط عال بين فقرات المقياس.

شكل رقم (٣-١٥): نموذج القياس النهائي للفعالية التنظيمية



٦/٣ أساليب معالجة البيانات والتحليل الإحصائي:

تتسم طبيعة بيانات هذا البحث بأنها متعددة المتغيرات، كما أن أغراض التحليل واختبار الفرضيات الخاصة بها تنطوي على التحقق من طبيعة العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات المستقلة وواحد أو أكثر من المتغيرات التابعة في نفس الوقت، وفي ضوء ذلك كان من الضروري أن يتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بعد مراعاة الشروط المطلوب توافرها لاستخدامها، لذلك اعتمد البحث في اختبار فرضياته على أسلوب نموذج المعادلة البنائية (Structural Equation Modeling- SEM) باستخدام البرنامج الإحصائي (AMOS). وتم تطبيق نموذج المعادلة البنائية في تحليل البيانات الميدانية التي تم الحصول عليها وذلك على مرحلتين هما: المرحلة الأولى على نموذج القياس (Measurment Model) وفيها تم قياس الصدق والثبات للمقاييس المستخدمة في قياس متغيرات البحث، حيث تم قياس صدق المقاييس المستخدمة بالاعتماد على صدق المحتوى (Content Validity)، وصدق التقارب (Convergent Validity)، وصدق التمايز (Discriminant Validity)، كما تم قياس ثبات المقاييس من خلال معامل الفا لكرونباخ (Cronbach's Alpha)، ومعامل الثبات المركب (Composite Reliability)، أما المرحلة الثانية فتضمنت النموذج الهيكلي للبحث (Structural Model) ومن خلالها تم اختبار الفرضية البحثية الثامنة والخاصة بالتعرف على الدور الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية.

وبعد جمع البيانات، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم معالجة البيانات، حيث استخدمت العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة باستخدام برنامج «حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية» المعروفة اختصاراً باسم SPSS الإصدار (٢٢،٠) وبرنامج (AMOS) الإصدار (٢٢). وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:

- تم حساب التكرارات والنسب المئوية، والرسومات البيانية للتعرف على البيانات الأولية لمفردات عينة الدراسة، ولتحديد آراء أفرادها تجاه فقرات المحاور الرئيسية للدراسة.
- تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وتم تقسيم مدى مقياس ليكرت

- إلى ثلاث فئات للتعليق على النتائج، هذه الفئات هي (١-٢,٣٣) مستوى منخفض، (٢,٤٠-٣,٦٧) مستوى متوسط، (٣,٦٨-٥) مستوى مرتفع.
- تم تحويل المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة البحث إلى نسبة مئوية للحصول على الأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة وذلك باستخدام المعادلة التالية: (المتوسط الحسابي / ٥) X ١٠٠.
- تم حساب معامل " ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لتقدير ثبات أداة الدراسة.
- تم استخدام معامل الارتباط البسيط لتحديد العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة.
- أسلوب التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) للتعرف على المكونات العاملية للمقاييس المستخدمة في الدراسة.
- أسلوب التحليل العاملي التوكيدي (CFA) لقياس الصدق البنائي للمقاييس متعددة العبارات (صلاحية نموذج القياس).
- أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد.
- أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM).

الفصل الرابع

النتائج البحثية والإجابة عن أسئلة الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج البحثية التي توصلت إليها الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار الفرضيات البحثية وتحليلها، وذلك من خلال تحليل آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة.

١/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول للدراسة والخاص بالتعرف على رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم التحقق من الفرضية البحثية الأولى في صورتها الصفرية والتي تنص على "متوسط رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أقل من المتوسط الفرضي (٣)". ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لدرجة الموافقة لإجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس وعلى كل بُعد من أبعاد المقياس. كما تم استخدام اختبار "ت" لعينة واحدة لاختبار أن قيمة المتوسط الحسابي تزيد أو تساوي قيمة المتوسط الفرضي للمقياس (٣)، وذلك رغبة من الباحث في التحقق من معنوية الفقرة، وإمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول رقم (١-٤) هذه النتائج.

وتبين النتائج الواردة بالجدول السابق رقم (١-٤) أن المتوسط الكلي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بشكل عام كان بدرجة متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٣ من ٥ درجات) وبلغت النسبة المئوية لدرجة الموافقة (٧٠,٦٪) وهذا يعكس نسبة موافقة متوسطة لمجتمع البحث، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٥٧) مما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة.

كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (١٧,٢٤) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، وهذا يشير إلى أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، ومن ثم يمكن تعميم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج فيما يتعلق برصيد مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية على مجتمع الدراسة العام. وهذه النتائج تعني رفض الفرضية الصفرية الأولى وقبول الفرضية البديلة وهي "متوسط رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (٣)".

ويلاحظ من النتائج الواردة بالجدول السابق رقم (٤-١) أن هناك تقارباً في متوسطات أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي حيث تراوحت قيم تلك المتوسطات بين (٣,٥٧) في حدها الأعلى للبعد الإدراكي، و(٣,٤٦) في حدها الأدنى للبعد العلاقائي.

جدول رقم (٤-١)

رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي وأبعاده الثلاث في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

الرمز	الفقرات / الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
A1	لدي الثقة في أن زملاء العمل سيقدمون لي يد المساعدة إذا احتاج الأمر.	٣,٦٤	٠,٩٨	٧٢,٨٧	١٢,٢٦	٠,٠٠٠
A2	لدي الثقة في اهتمام الإدارة بحاجاتي الشخصية في العمل.	٣,٢٢	١,٠	٦٤,٣٥	٣,٧٤	٠,٠٠٠
A3	يمكنني الاعتماد على زملاء العمل في تسهيل أداء مهام وظيفتي.	٣,٥٢	١,٠	٧٠,٣٨	٩,١٤	٠,٠٠٠
A4	أثق في المعلومات الواردة من الإدارة العليا في جهة عملي.	٣,٣٨	١,٠	٦٧,٦٥	٦,٩٣	٠,٠٠٠
A5	بشكل عام في جهة عملي يتم التعامل مع الموظفين بنزاهة واحترام.	٣,٦٥	١,٠٠	٧٢,٩٩	١٢,٠٢	٠,٠٠٠
A6	في جهة عملي، يتم توزيع العمل بين العاملين بطريقة عادلة ومنصفة.	٣,٥٧	٠,٩٨	٧١,٣٦	١٠,٧٣	٠,٠٠٠

الرمز	الفقرات / الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
A7	أعتبر ما تحقّقه جهة عملي من نجاحات هو نجاح لي أيضا.	٣,٢١	١,١	٦٤,٢٣	٣,٤٨	٠,٠٠١
البعد العلاقاقي						
A10	نتشارك أنا وزملاء العمل نفس الرؤية لما ينبغي أن تحقّقه جهة عملنا.	٣,٥٠	٠,٩٣	٦٩,٩١	٩,٨٩	٠,٠٠٠
A11	اشترك أنا وزملاء العمل في الرؤية حول كيفية تطوير جهة عملنا.	٣,٥٤	٠,٩٥	٧٠,٩٠	١٠,٦٤	٠,٠٠٠
A12	نتفق أنا وزملاء العمل دائماً على ما هو مهم في العمل.	٣,٦٣	٠,٩٩	٧٢,٦٤	١١,٨٧	٠,٠٠٠
A13	لدي إلمام بالقواعد الفنية والمصطلحات التي يستخدمها زملائي في العمل.	٣,٥٤	٠,٩٧	٧٠,٧٢	١٠,٢٤	٠,٠٠٠
A14	نفسر أنا وزملاء العمل الأحداث والتجارب التنظيمية بطريقة متماثلة.	٣,٦٦	٠,٩٩	٧٣,١٠	١٢,٢٨	٠,٠٠٠
البعد الإدراكي						
A17	في علاقتي مع زملاء العمل نتجنب ما يمكن أن يلحق الضرر بمصالحنا.	٣,٨٢	٠,٨٠	٧٦,٤١	١٩,٠٢	٠,٠٠٠
A18	أعمل مع زملاء العمل بطريقة جماعية لحل المشكلات المرتبطة بالعمل.	٣,٥٢	٠,٨٢	٧٠,٤٣	١١,٧٥	٠,٠٠٠
A19	أتواصل مع زملاء العمل عبر العديد من وسائل الاتصال الحديثة.	٣,٣٠	٠,٩٨	٦٦,٠٩	٥,٧٥	٠,٠٠٠
A20	لدي علاقات قوية مع الزملاء بالإدارات والأقسام الأخرى في جهة عملي.	٣,٤٨	٠,٩٢	٦٩,٥٧	٩,٧١	٠,٠٠٠
A21	يتبادل العاملون عن طيب خاطر المعلومات مع بعضهم البعض.	٣,٦٨	٠,٨٢	٧٣,٥١	١٥,٣٥	٠,٠٠٠
البعد البنائي						
رأس المال الاجتماعي التنظيمي (المقياس الكلي)						
		٣,٥٦	٠,٦٧	٧١,٢٠	١٥,٤٦	٠,٠٠٠
		٣,٥٣	٠,٥٧	٧٠,٦٠	١٧,٢٤	٠,٠٠٠

البعد الإدراكي: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١) أن البعد الإدراكي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي جاء في المرتبة الأولى، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٣,٥٧ من ٥ درجات) وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة متوسطة لمجتمع البحث وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٧٥) مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (١٤,١٧) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات البعد الإدراكي جاءت بمستوى موافقة متوسط وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٣,٥٠ و ٣,٦٦) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (٠,٩٣ و ٠,٩٩). وقد احتلت فقرة "نفس أنا وزملاء العمل الأحداث والتجارب التنظيمية بطريقة متماثلة" في المرتبة الأولى، تليها فقرة "تتفق أنا وزملاء العمل دائماً على ما هو مهم في العمل"، ثم فقرة "اشترك أنا وزملاء العمل في الرؤية حول كيفية تطوير جهة عملنا"، تليها فقرة "لدي إلمام بالقواعد الفنية والمصطلحات التي يستخدمها زملائي في العمل"، وأخيراً تأتي فقرة "نشارك أنا وزملاء العمل نفس الرؤية لما ينبغي أن تحققه جهة عملنا". وتشير نتائج اختبار "ت" لكل فقرة من هذه العبارات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة العام.

البعد البنائي: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١) أن البعد البنائي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي جاء في المرتبة الثانية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٣,٦٥ من ٥ درجات) وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة متوسطة لمجتمع البحث وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٦٧) مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (١٥,٤٦) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في

الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات البُعد البنائي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي جاءت بمستوى موافقة متوسط ما عدا فقرة واحدة جاءت بمستوى موافقة مرتفع وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٣,٣٠ و ٣,٨٢) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (٠,٨٧ و ٠,٩٨). وقد احتلت فقرة "في علاقتي مع زملاء العمل نتجنب ما يمكن أن يلحق الضرر بمصالحنا" المرتبة الأولى، تليها فقرة "يتبادل العاملون عن طيب خاطر المعلومات مع بعضهم البعض"، ثم فقرة "أعمل مع زملاء العمل بطريقة جماعية لحل المشكلات المرتبطة بالعمل"، تليها فقرة "لدي علاقات قوية مع الزملاء بالإدارات والأقسام الأخرى في جهة عملي"، وأخيراً تأتي فقرة "أتواصل مع زملاء العمل عبر العديد من وسائل الاتصال الحديثة"، وتشير نتائج اختبار "ت" لكل فقرة من هذه العبارات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة العام.

البعد العلاقاقي: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١) أن البُعد العلاقاقي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي جاء في المرتبة الثالثة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٣,٤٦ من ٥ درجات) وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة متوسطة لمجتمع البحث وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٧٨) مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (١٠,٧٨) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات البُعد العلاقاقي جاءت بمستوى موافقة متوسط وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت

قيم المتوسطات ما بين (٣,٢١ و ٣,٦٥) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (٠,٩٨ و ١,١). وقد احتلت فقرة "بشكل عام في جهة عملي يتم التعامل مع الموظفين بنزاهة واحترام" المرتبة الأولى، تليها فقرة "لدي الثقة في أن زملاء العمل سيقدمون لي يد المساعدة إذا احتاج الأمر"، ثم فقرة "في جهة عملي يتم توزيع العمل بين العاملين بطريقة عادلة ومنصفة"، تليها فقرة "يمكنني الاعتماد على زملاء العمل في تسهيل أداء مهام وظيفتي"، ثم فقرة "أثق في المعلومات الواردة من الإدارة العليا في جهة عملي"، تليها فقرة "لدي الثقة في اهتمام الإدارة بحاجاتي الشخصية في العمل"، وأخيراً تأتي فقرة "أعتبر ما تحققه جهة عملي من نجاحات هو نجاح لي أيضاً". وتشير نتائج اختبار "ت" لكل فقرة من هذه الفقرات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة العام.

٢/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني للدراسة والخاص بالتعرف على مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم التحقق من الفرضية البحثية الثانية في صورتها الصفرية والتي تنص على "مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة أقل من قيمة المتوسط الفرضي للمقياس (٣)". ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لدرجة الموافقة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس وعلى كل بُعد من بُعدي المقياس. كما تم استخدام اختبار "ت" لعينة واحدة لاختبار أن قيمة المتوسط الحسابي تزيد أو تساوي قيمة المتوسط الفرضي للمقياس (٣)، وذلك رغبة من الباحث في التحقق من معنوية الفقرة، وإمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٤-٢) هذه النتائج.

وتبين النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٢) أن المتوسط الكلي لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية كان بدرجة مرتفعة وفقاً

للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩٨ من ٥ درجات) وبلغت النسبة المئوية لدرجة الموافقة (٧٩,٧٪) وهذا يعكس نسبة موافقة مرتفعة لمجتمع البحث، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٧٠) مما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (٢٦,١٤) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١) وهذا يشير إلى أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، ومن ثم يمكن تعميم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج فيما يتعلق بمستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية على مجتمع الدراسة العام. وهذا النتائج تعني رفض الفرضية الصفرية الثانية وقبول الفرضية البديلة وهي "متوسط ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أعلى من قيمة المتوسط الفرضي للمقياس (٣)".

ويلاحظ من النتائج الواردة بالجدول السابق رقم (٤-٢) أن هناك تقارباً في متوسطات بُعدي ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية حيث بلغت (٤,٠١) لبعد سلوك المواطنة الموجه إلى الزملاء، و(٣,٩٦) لبعد سلوك المواطنة الموجه إلى المنظمة.

جدول رقم (٤-٢)

مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

الرمز	الفقرات / الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
B2	ألتزم بقواعد وتعليمات جهة عملي وإجراءاتها الرسمية.	٤,١٠	٠,٩٣	٨٢,٠٩	٢١,٩٦	٠,٠٠٠
B3	أواظب على الحضور إلى العمل وحريص على عدم التغيب.	٤,١١	٠,٩٦	٨٢,١٤	٢١,٣٦	٠,٠٠٠
B4	أركز على الجوانب الإيجابية في العمل أكثر من الجوانب السلبية.	٣,٩٧	١,٠	٧٩,٣٠	١٧,٣٤	٠,٠٠٠
B5	أحرص على عدم إضاعة الوقت في الشكوى من الأمور الروتينية.	٣,٨٨	١,٠	٧٧,٦٢	١٦,٤١	٠,٠٠٠
B6	لا أميل إلى المبالغة والتهويل من مشكلات العمل التي تواجهني.	٣,٨٨	١,٠	٧٧,٥١	١٥,٦٠	٠,٠٠٠

الرمز	الفقرات / الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
	سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة	٣,٩٦	٠,٧٩	٧٩,٢٤	٢٢,٥٤	٠,٠٠٠
B8	أزود زملاء بالمعلومات المناسبة التي تساعدكم على أداء أعمالهم.	٤,٠٤	٠,٩٨	٨٠,٨١	١٩,٨١	٠,٠٠٠
B10	أتشاور مع الزملاء الآخرين قبل أن أبادر بأي تصرف قد يؤثر عليهم.	٤,١٣	٠,٩١	٨٢,٦١	٢٢,٩٨	٠,٠٠٠
B11	أساعد زملائي في العمل إذا كان لديهم حجم عمل كبير.	٣,٩٨	١,١	٧٩,٥٩	١٧,١٦	٠,٠٠٠
B12	أقوم بأداء عمل الزملاء في حالة غيابهم عن العمل.	٣,٩٩	٠,٩٧	٧٩,٨٣	١٩,٠٠	٠,٠٠٠
B13	أقوم بمساعدة وتوجيه زملاء العمل الجدد حتى إذا لم يطلب مني ذلك.	٤,٠٣	١,٠	٨٠,٦٤	١٨,١٣	٠,٠٠٠
	سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل	٤,٠١	٠,٨٠	٨٠,١٣	٢٣,٤٠	٠,٠٠٠
	سلوك المواطنة التنظيمية	٣,٩٨	٠,٧٠	٧٩,٦٨	٢٦,١٤	٠,٠٠٠

سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٢) أن بُعد سلوك المواطنة الموجه نحو زملاء العمل جاء في المرتبة الأولى، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٤,٠١ من ٥ درجات)، وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة مرتفعة لمجتمع البحث وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٨٠)، مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (٢٣,٤٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات بُعد سلوك المواطنة الموجه إلى زملاء العمل جاءت كلها بمستوى موافقة مرتفع وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٣,٩٨ و ٤,١٣) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (٠,٩١ و ١,١). وقد احتلت فقرة "أتشاور مع الزملاء الآخرين

قبل أن أبادر بأي تصرف قد يؤثر عليهم“ المرتبة الأولى، تليها فقرة ”أزود زملاء بالمعلومات المناسبة التي تساعدكم على أداء أعمالهم“، ثم فقرة ”أقوم بمساعدة وتوجيه زملاء العمل الجدد حتى إذا لم يطلب مني ذلك“، ثم فقرة ”أقوم بمساعدة وتوجيه زملاء العمل الجدد حتى إذا لم يطلب مني ذلك“، وأخيراً تأتي فقرة ”أساعد زملائي في العمل إذا كان لديهم حجم عمل كبير“، وتشير نتائج اختبار ”ت“ لكل فقرة من هذه العبارات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة العام.

سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٢) أن بُعد سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة جاء في المرتبة الثانية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٣,٩٦ من ٥ درجات) وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة مرتفعة لمجتمع البحث وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٧٩) مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة ”ت“ بلغت (٢٢,٥٤) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات بُعد سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة جاءت كلها بمستوى موافقة مرتفع وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٣,٨٨ و ٤,١١) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (٠,٩٣ و ١,١). وقد احتلت فقرة ”أواظب على الحضور إلى العمل وحريص على عدم التغيب“ المرتبة الأولى، تليها فقرة ”ألتزم بقواعد وتعليمات جهة عملي وإجراءاتها الرسمية“، ثم فقرة ”أركز على الجوانب الإيجابية في العمل أكثر الجوانب السلبية“، تليها فقرة ”أحرص على عدم إضاعة الوقت في الشكوى من الأمور الروتينية“، وأخيراً تأتي فقرة ”لا أميل إلى المبالغة والتهويل من مشكلات العمل التي تواجهني“، وتشير نتائج اختبار ”ت“ لكل فقرة من هذه العبارات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن

الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة العام.

٣/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث للدراسة والخاص بالتعرف على مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية:

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم التحقق من الفرضية الثالثة في صورتها الصفرية والتي تنص على "متوسط مستوى الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أقل من قيمة المتوسط الفرضي (٣)". ولاختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لدرجة الموافقة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس وعلى كل بُعد من أبعاد المقياس. كما تم استخدام اختبار "ت" لعينة واحدة لاختبار أن قيمة المتوسط الحسابي تزيد أو تساوي قيمة المتوسط الفرضي للمقياس (٣)، وذلك رغبة من الباحث في التحقق من معنوية الفقرة، وإمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام. ويوضح الجدول رقم (٣-٤) هذه النتائج.

وتبين النتائج الواردة بالجدول رقم (٣-٤) أن المتوسط الكلي لتقدير عينة الدراسة للفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية كان بدرجة متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٤ من ٥ درجات) وبلغت النسبة المئوية لدرجة الموافقة (٦٨,٧٦٪) وهذا يعكس نسبة موافقة متوسطة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٧٣) مما يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (١١,٢٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) وهذا يشير إلى أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، ومن ثم يمكن تعميم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج فيما يتعلق بمستوى الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية على مجتمع الدراسة العام. وهذا النتائج تعني رفض الفرضية الصفرية

الثالثة وقبول الفرضية البديلة وهي "متوسط الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (٣)".

ويلاحظ من النتائج الواردة بالجدول السابق رقم (٣-٤) أن هناك تقارباً في متوسطات أبعاد الفعالية التنظيمية حيث تراوحت بين (٣,٢٩) في حدها الأدنى لبعد العلاقات الإنسانية و(٣,٦٣) في حدها الأعلى لبعد العمليات الداخلية.

جدول رقم (٣-٤)

مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

الرمز	الفقرات / الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
C2	تقدم جهة عملي خدمات متميزة تدعم حاجتها لمزيد من المخصصات المالية.	٣,١٧	١,٠٥	٦٣,٣٠	٢,٩١	٠,٠٠٤
C4	تولي جهة عملي اهتماماً كبيراً بالعاملين المؤهلين علمياً.	٣,٤٩	١,٠٨	٦٩,٨٠	٨,٤٤	٠,٠٠٠
C5	تتكيف جهة عملي مع التغيرات الجديدة بصورة جيدة.	٣,٤٨	١,٠٣	٦٩,٥٧	٨,٥٩	٠,٠٠٠
C6	تهتم جهة عملي بتلبية كافة احتياجات عملائها المتغيرة.	٣,٣٩	١,٠٣	٦٧,٧١	٦,٩٨	٠,٠٠٠
C7	تحفز جهة عملي العاملين على تجريب أساليب حديثة في أداء المهام.	٣,٤١	١,١١	٦٨,١٧	٦,٨١	٠,٠٠٠
النظم المفتوحة						
C8	تتميز الخدمات التي تقدمها جهة عملي بالجودة النوعية.	٣,٤٤	٠,٩٦	٦٨,٨٧	٨,٦١	٠,٠٠٠
C9	حجم العمل المنجز في جهة عملي كبير جداً.	٣,٧٢	١,٠٦	٧٤,٤٣	١٢,٦٧	٠,٠٠٠
C10	أهداف جهة عملي محددة بدقة وواضحة لكل المستويات التنظيمية	٣,٥٠	١,٠٤	٧٠,٠٩	٩,٠١	٠,٠٠٠
C11	نشارك كعاملين في صياغة وتحديد أهداف جهة عملنا.	٣,٠٧	١,١٩	٦١,٤٥	١,١٣	٠,٢٥٨

الرمز	الفقرات / الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
C13	تلتزم جهة عملي التخطيط في جميع أعمالها.	٣,٤٧	١,٠٤	٦٩,٤٥	٨,٤٦	٠,٠٠٠
C14	تحقق جهة عملي أفضل استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.	٣,٤٦	١,٠١	٦٩,٢٢	٨,٤٩	٠,٠٠٠
الأهداف الرشيدة		٣,٤٥	٠,٨١	٦٨,٩٢	١٠,٢٨	٠,٠٠٠
C16	يدرك كل فرد من العاملين نطاق مسؤولياته الوظيفية بوضوح.	٣,٧٠	١,٠٣	٧٤,٠٩	١٢,٧٢	٠,٠٠٠
C17	يتميز الأداء في جهة عملي بالاستقرار والسلاسة.	٣,٦٥	١,١١	٧٢,٩٣	١٠,٨٣	٠,٠٠٠
C18	تؤكد الإدارة في جهة عملي على التوثيق الرسمي في كل أعمالها.	٣,٥٨	١,٠٢	٧١,٥٩	١٠,٥٣	٠,٠٠٠
C19	يتم تنفيذ جميع الأعمال في جهة عملي وفقاً لنظام اتصالات واضح.	٣,٥٩	١,٠٥	٧١,٨٣	١٠,٤٩	٠,٠٠٠
العمليات الداخلية		٣,٦٣	٠,٨٨	٧٢,٦١	١٣,٣٥	٠,٠٠٠
C23	تتيح جهة عملي فرصاً تدريبية متنوعة لجميع العاملين بها.	٣,٤١	١,٢١	٦٨,٢٩	٦,٣٩	٠,٠٠٠
C24	تعزز جهة عملي عمليات التطوير الذاتي للعاملين.	٣,٣٠	١,١٣	٦٦,٠٣	٤,٩٦	٠,٠٠٠
C25	تقدر جهة عملي الجهود التي يبذلها العاملون من خلال نظام مكافآت مرنة.	٢,٩٦	١,٢٣	٥٩,٢٥	-٠.٥٦٩	٠,٥٧٠
C26	هناك جو من الإخاء يسود العمل داخل جهة عملي.	٣,٥٧	١,٠٣	٧١,٣٦	١٠,٢٨	٠,٠٠٠
C28	تهتم الإدارة بمعالجة النزاعات الشخصية بين العاملين.	٣,٢١	١,١٨	٦٤,١٢	٣,٢٤	٠,٠٠١
العلاقات الإنسانية		٣,٢٩	٠,٩٤	٦٥,٨١	٥,٧٥	٠,٠٠٠
الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية		٣,٤٤	٠,٧٣	٦٨,٧٦	١١,٢٠	٠,٠٠٠

النظم المفتوحة: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٣) أن بُعد النظم المفتوحة جاء في المرتبة الثالثة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٣,٣٩ من ٥ درجات) وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٨٦)؛ مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (٨,٣٣) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات بُعد النظم المفتوحة جاءت كلها بمستوى موافقة متوسط وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٣,٣٩ و ٣,٤٩) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (٠,١٠ و ١,١٠). وقد احتلت فقرة "تولي جهة عملي اهتماماً كبيراً بالعاملين المؤهلين علمياً" المرتبة الأولى، تليها فقرة "تتكيف جهة عملي مع التغيرات الجديدة بصورة جيدة"، ثم فقرة "تحفز جهة عملي العاملين على تجريب أساليب حديثة في أداء المهام"، تليها فقرة "تهتم جهة عملي بتلبية كافة احتياجات عملائها المتغيرة"، وأخيراً تأتي فقرة "تقدم جهة عملي خدمات متميزة تدعم حاجتها لمزيد من المخصصات المالية"، وتشير نتائج اختبار "ت" لكل فقرة من هذه العبارات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة العام.

الأهداف الرشيدة: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٣) أن بُعد الأهداف الرشيدة جاء في المرتبة الثانية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٣,٤٥ من ٥ درجات) وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٨١)؛ مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (١٠,٢٨) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة

بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات بُعد الأهداف الرشيدة جاءت كلها بمستوى موافقة متوسط وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة ما عدا فقرة واحدة فقط جاءت بمستوى موافقة مرتفع، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٣,٠٧ و ٣,٧٢) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (٠,٩٦ و ١,٠١). وقد احتلت فقرة "حجم العمل المنجز في جهة عملي كبير جداً" المرتبة الأولى، تليها فقرة "أهداف جهة عملي محددة بدقة وواضحة لكل المستويات التنظيمية"، ثم فقرة "تلتزم جهة عملي التخطيط في جميع أعمالها"، تليها فقرة "تتميز الخدمات التي تقدمها جهة عملي بالجودة النوعية"، ثم فقرة "تحقق جهة عملي أفضل استفادة ممكنة من الموارد المتاحة"، وأخيراً تأتي فقرة "نشارك كعاملين في صياغة وتحديد أهداف جهة عملنا"، وتشير نتائج اختبار "ت" لكل فقرة من هذه العبارات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة العام.

العمليات الداخلية: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٣) أن بُعد العمليات الداخلية جاء في المرتبة الأولى، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٣,٦٣ من ٥ درجات) وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٨٨) مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (١٣,٣٥) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١) مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات بُعد العمليات الداخلية جاءت كلها بمستوى موافقة متوسط وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة ما عدا فقرة واحدة فقط جاءت بمستوى موافقة مرتفع، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما

بين (٣,٥٨ و ٣,٧٠) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (١,٠ و ١,١). وقد احتلت فقرة "يدرك كل فرد من العاملين نطاق مسؤولياته الوظيفية بوضوح" المرتبة الأولى، تليها فقرة "يتميز الأداء في جهة عملي بالاستقرار والسلاسة"، ثم فقرة "يتم تنفيذ جميع الأعمال في جهة عملي وفقاً لنظام اتصالات واضح"، وأخيراً تأتي فقرة "تؤكد الإدارة في جهة عملي على التوثيق الرسمي في كل أعمالها"، وتشير نتائج اختبار "ت" لكل فقرة من هذه العبارات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة.

العلاقات الإنسانية: يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٣) أن بُعد العلاقات الإنسانية جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للاستجابات (٣,٢٩) من ٥ درجات)، وهذا المتوسط يعكس نسبة موافقة متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، وبلغ الانحراف المعياري (٠,٩٤) مما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة. كما يتضح من النتائج الواردة بالجدول السابق أن قيمة "ت" بلغت (٥,٧٥) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع الدراسة العام.

كما يتضح من النتائج أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على فقرات بُعد العلاقات الإنسانية جاءت كلها بمستوى موافقة متوسط وفقاً للمقياس المعتمد في هذه الدراسة، حيث تراوحت قيم المتوسطات ما بين (٢,٩٦ و ٣,٥٧) بينما تراوحت قيم الانحرافات المعيارية ما بين (١,٠ و ١,٢). وقد احتلت فقرة "هناك جو من الإخاء يسود العمل داخل جهة عملي" المرتبة الأولى، تليها فقرة "تتيح جهة عملي فرص تدريبية متنوعة لجميع العاملين بها"، ثم فقرة "تعزز جهة عملي عمليات التطوير الذاتي للعاملين"، تليها فقرة "تهتم الإدارة بمعالجة النزاعات الشخصية بين العاملين"، وأخيراً تأتي فقرة "تقدر جهة عملي الجهود التي يبذلها العاملون من خلال نظام مكافآت مرن"، وتشير نتائج اختبار "ت" لكل فقرة من هذه العبارات إلى أنها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)؛ مما يعني أن الاختلافات في الإجابات

في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، الأمر الذي يمكن معه تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة العام.

٤/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع للدراسة والخاص بالتعرف على تأثير بعض المتغيرات الشخصية والتنظيمية على متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية):

للإجابة عن السؤال الرابع للدراسة والخاص بالتعرف على تأثير بعض المتغيرات الشخصية والتنظيمية (العمر، والمستوى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل) على متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية) تم التحقق من الفرضية البحثية الرابعة في صورتها الإحصائية والتي تنص على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية وفقاً للمتغيرات الشخصية والتنظيمية (العمر، والمستوى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل)". ولاحظت هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمس فرضيات فرعية، كما تم استخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين في حالة كون المتغير المستقل ذي فئتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA) في حالة كون المتغير المستقل له ثلاث فئات تصنيفية فأكثر. وتوضح الجداول أرقام (٤-٤) و(٥-٤)، و(٦-٤)، و(٧-٤)، و(٨-٤) نتائج اختبار هذه الفرضيات.

١/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً للنوع:

تنص الفرضية الفرعية رقم (١/٤) في صورتها الصفرية على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات درجات الموظفين الذكور والموظفات الإناث في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية". ولاحظت هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للفروق

بين متوسطي عينتين مستقلتين بغرض فحص الفروق بين متوسطات الموظفين الذكور والموظفات الإناث على متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٤-٤) نتائج اختبار هذه الفرضية. حيث يتضح ما يلي:

- تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-٤) أن المتوسط الحسابي لرصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أعلى حسب وجهة نظر الموظفين إذ بلغ (٣,٥٨) درجة مقارنة بالموظفين الذكور الذي بلغ (٣,٥١) درجة، كما بلغت قيمة "ت" المحسوبة (-١,٠٩٨) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين الذكور والموظفات الإناث في رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وبالتالي عدم وجود تأثير لمتغير النوع على تقدير مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية الأمر الذي يشير إلى تشابه تصورات الموظفين والموظفات في الأجهزة الحكومية لرصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي.

جدول رقم (٤-٤)

نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً للنوع

النتيجة	قيمة ومعنوية "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فئات النوع	متغيرات الدراسة
لا توجد فروق	١,٠٩٨- (٠,٢٧٣)	٠,٦١	٣,٥١	ذكور	رأس المال الاجتماعي التنظيمي
		٠,٤٣	٣,٥٨	إناث	
		٠,٦٩	٤,١٠	إناث	
لا توجد فروق	٠,٨٢٤- (٠,٤١)	٠,٧١	٣,٩٦	ذكور	سلوك المواطنة التنظيمية
		٠,٦٦	٤,٠٣	إناث	
		٠,٩١	٣,٢٤	إناث	
لا توجد فروق	٠,٤٤٥- (٠,٦٦٥)	٠,٧٨	٣,٤٣	ذكور	الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية
		٠,٦٠	٣,٤٧	إناث	

- تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-٤) أن المتوسط الحسابي لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية أعلى حسب وجهة نظر الموظفين إذ بلغ (٤,٠٣) درجة مقارنة بالموظفين الذكور الذي بلغ (٣,٩٦) وبلغت قيمة "ت" المحسوبة (-٠,٨٢٤) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين الذكور والموظفات الإناث في ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية؛ وبالتالي عدم وجود تأثير لمتغير النوع على تقدير مستوى ممارسة المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-٤) أن المتوسط الحسابي لتقدير مستوى الفعالية التنظيمية أعلى حسب وجهة نظر الموظفين إذ بلغ (٣,٤٧) درجة مقارنة بالموظفين الذكور الذي بلغ (٣,٤٣)، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة (-٠,٤٤٥) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين الذكور والموظفات الإناث في تقدير مستوى الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية؛ مما يعني تشابه تصورات الموظفين والموظفات للفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية.

وبناءً على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية الصفرية الفرعية رقم (١/٤) والتي تنص على "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات درجات الموظفين الذكور والموظفات الإناث في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية".

٢/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً للمستوى الوظيفي:

تنص الفرضية الفرعية رقم (٢/٤) في صورتها الصفرية على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمستوى الوظيفي (قيادات إدارية، وموظفين) في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية". ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين. ويوضح الجدول رقم (٥-٤) نتائج اختبار هذه الفرضية. حيث يتضح ما يلي:

جدول رقم (٤-٥)

نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً للمستوى الوظيفي

النتيجة	قيمة ومعنوية "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفئات	متغيرات الدراسة
لا توجد فروق	١,٠٤٨ (٠,٢٩٥)	٠,٦٠	٣,٥٧	قيادات إدارية	رأس المال الاجتماعي التنظيمي
		٠,٥٦	٣,٥١	موظفين	
لا توجد فروق	١,٤١ (٠,١٦٠)	٠,٧٠	٤,٠٦	قيادات إدارية	سلوك المواطنة التنظيمية
		٠,٦٩	٣,٩٥	موظفين	
لا توجد فروق	٠,٨٨٤ (٠,٣٧٧)	٠,٧١	٣,٤٩	قيادات إدارية	الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية
		٠,٧٣	٣,٤٢	موظفين	

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القيادات الإدارية والموظفين في رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة (١,٠٤٨) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)؛ مما يعني تشابه تقديرات كل من القيادات الإدارية والموظفين في الأجهزة الحكومية لرصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وبالتالي عدم وجود تأثير لمتغير المستوى الوظيفي على تقدير مستوى رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمستوى الوظيفي (قيادات إدارية، وموظفين) في ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة (١,٤١) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) مما يعني تشابه تصورات القيادات الإدارية والموظفين في الأجهزة الحكومية لمستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية. وعليه لا يوجد تأثير لمتغير المستوى الوظيفي على تقدير مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمستوى الوظيفي (قيادات إدارية، وموظفين) في متغير الفعالية التنظيمية، حيث

بلغت قيمة "ت" المحسوبة (٠,٨٨٤) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) مما يعني تشابه تقديرات كل من القيادات الإدارية والموظفين للفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية. وبالتالي لا يوجد تأثير لمتغير المستوى الوظيفي على تقدير مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

وبناءً على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية الصفرية الفرعية رقم (٢/٤) والتي تنص على "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات درجات الموظفين عند تصنيفهم وفقاً للمستوى الوظيفي (قيادات إدارية، وموظفين) في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية".

٣/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً للعمر:

تنص الفرضية الفرعية رقم (٣/٤) في صورتها الصفرية على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للعمر في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية". ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بغرض فحص الفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للعمر. ويبين جدول رقم (٦-٤) نتائج هذا الاختبار، حيث يتضح ما يلي:

جدول رقم (٦-٤)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً للعمر

المتغيرات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ومعنوية (F)	النتيجة
رأس المال الاجتماعي التنظيمي	بين المجموعات	٠,٢٠٧	٠,١٠٤	٠,٣١٧ (٠,٧٢٨)	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١١١,٧٥٢	٠,٣٢٧		
	المجموع	١١١,٩٥٩			

المتغيرات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ومعنوية (F)	النتيجة
سلوك المواطن التنظيمية	بين المجموعات	٠,٣١٨	٠,١٥٩	٠,٣٢٤ (٠,٧٢٣)	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١٦٧,٩٨	٠,٤٩١		
	المجموع	١٦٨,٣٠			
الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية	بين المجموعات	٠,٣٩٠	٠,١٩٥	٠,٣٦٨ (٠,٦٩٣)	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١٨١,٣٤٦	٠,٣٥٠		
	المجموع	١٨١,٧٣٦			

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للعمر في رأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (٠,٣١٧) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)؛ مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة لرصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية عند تصنيفهم وفقاً للعمر. وعليه لا يوجد تأثير لمتغير العمر على تقدير مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للعمر في ممارسة سلوك المواطن التنظيمية، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (٠,٣٢٤) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة في الأجهزة الحكومية لممارسة سلوك المواطن التنظيمية عند تصنيفهم وفقاً للعمر. وعليه لا يوجد تأثير لمتغير العمر على تقدير مستوى ممارسة سلوك المواطن التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للعمر في متغير الفعالية التنظيمية، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (٠,٣٦٨) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة للفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية عند تصنيفهم وفقاً للعمر. وبالتالي لا يوجد تأثير لمتغير العمر على تقدير مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

وبناءً على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية الصفرية الفرعية رقم (٣/٤) والتي تنص على "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات درجات الموظفين عند تصنيفهم وفقاً للعمر في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطن التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية".

٤/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:

تنص الفرضية الفرعية رقم (٤/٤) في صورتها الصفرية على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطن التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية". ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بغرض فحص الفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي. ويبين جدول رقم (٤-٧) نتائج هذا الاختبار، حيث يتضح ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في متغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة (١,٢٧٣) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)؛ مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة لرأس المال الاجتماعي التنظيمي عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي. وعليه لا يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على تقدير مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في ممارسة سلوك المواطن التنظيمية، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (٠,٦٩٤) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة في الأجهزة الحكومية لممارسة سلوك المواطن التنظيمية عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي. وعليه لا يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على تقدير مستوى ممارسة سلوك المواطن التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٧-٤)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً للمؤهل العلمي

المتغيرات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ومعنوية (F)	النتيجة
رأس المال الاجتماعي التنظيمي	بين المجموعات	٠١,٢٤٠	٠,٤١٣	١,٢٧٣	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١١٠,٧٢٠	٠,٣٢٥	(٠,٢٨٤)	
	المجموع	١١١,٩٥٩			
سلوك المواطنة التنظيمية	بين المجموعات	١,٠٢١	٠,٣٤٠	٠,٦٩٤	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١٦٧,٢٧٨	٠,٤٩١	(٠,٥٥٦)	
	المجموع	١٦٨,٣٠٠			
الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية	بين المجموعات	٣,٠٩١	١,٠٣٠	١١,٩٦٧	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١٧٨,٦٤٥	٠,٥٢٤	(٠,١١٩)	
	المجموع	١٨١,٧٣٦			

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في متغير الفعالية التنظيمية، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (١,٩٦٧) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) مما يعني تشابه تقديرات كل من أفراد عينة الدراسة للفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي. وبالتالي لا يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على تقدير مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

وبناءً على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية الصفرية الفرعية رقم (٤/٤) والتي تنص على "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات درجات الموظفين عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية".

٥/٤/٤ اختبار الفروق في متغيرات الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة في العمل:

تنص الفرضية الفرعية رقم (٥/٤) في صورتها الصفرية على "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية". ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه بغرض فحص الفروق في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على متغيرات الدراسة عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل. ويبين جدول رقم (٤-٨) نتائج هذا الاختبار، حيث يتضح ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في رأس المال الاجتماعي التنظيمي، حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة (١,٠٦٢) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)؛ مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة لرأس المال الاجتماعي التنظيمي عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل. وعليه لا يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة في العمل على تقدير مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (٢,٠٢) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)؛ مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة في الأجهزة الحكومية لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل. وعليه لا يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة في العمل على تقدير مستوى سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في متغير الفعالية التنظيمية، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (٠,٥٤٩) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)؛ مما يعني تشابه

تقديرات كل من أفراد عينة الدراسة للفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل. وعليه لا يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة في العمل على تقدير مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٤-٨)

نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق في متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) وفقاً لسنوات الخبرة في العمل

المتغيرات		مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ومعنوية (F)	النتيجة
رأس المال الاجتماعي التنظيمي	بين المجموعات	١,٠٠٢	٠,٣٣٤	١,٠٢٦	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١١٠,٩٥٨	٠,٣٢٥	(٠,٣٨١)	
	المجموع	١١١,٩٥٩			
سلوك المواطنة التنظيمية	بين المجموعات	٢,٩٣٥	٠,٩٧٨	٢,٠١٧	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١٦٥,٣٦٥	٠,٤٨٥	(٠,١١١)	
	المجموع	١٦٨,٣٠٠			
الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية	بين المجموعات	٠,٨٧٤	٠,٢٩١	٠,٥٤٩	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	١٨٠,٨٦٢	٠,٥٣٠	(٠,٦٤٩)	
	المجموع	١٨١,٧٣٦			

وبناءً على هذه النتائج لا يمكن رفض الفرضية الصفرية الفرعية رقم (٥/٤) والتي تنص على "عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات درجات الموظفين عند تصنيفهم وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية".

ومن خلال نتائج اختبار الفرضية البحثية الرابعة وفرضياتها الفرعية يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية وفقاً للمتغيرات الشخصية والتنظيمية (العمر، والمستوى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل).

٥/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس للدراسة المتعلقة بالتعرف على طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية:

للإجابة عن السؤال الخامس للدراسة تم صياغة الفرضية البحثية الرئيسية الخامسة والتي تنص على أنه "يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لرأس المال الاجتماعي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية"، ولأغراض التحليل الإحصائي تم تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى أربع فرضيات فرعية. وتم اختبار هذه الفرضيات في صورتها الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. ويوضح الجدول رقم (٩-٤) نتائج تحليل العلاقة بين أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٩-٤)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov

النتيجة	Kolmogorov-Smirnov		متغيرات الدراسة
	مستوى الدلالة	قيمة K-S	
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,٢٤٧	١,٢٤٣	البُعد العلاقاقي
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,١٢١	٢,١١٦	البُعد الإدراكي
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,٢٢٣	١,١١٩	البُعد البنائي
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,٣٤٢	١,٠٥٨	سلوك المواطنة الموجه نحو المنظمة
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,٢٠٤	٢,٠٩١	سلوك المواطنة الموجه نحو الزملاء
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,١١٢	٢,٠٤١	بُعد النظم المفتوحة
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,٢٢٦	٢,١٧٣	بُعد الأهداف الرشيدة
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,٠٦٥	١,٠٢٥	بُعد العمليات الداخلية
يتبع التوزيع الطبيعي	٠,٠٨٩	١,١١٢	بُعد العلاقات الإنسانية

وقبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار الخطى المتعدد، تم إجراء بعض الاختبارات، من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات التحليل، حيث تم إجراء اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات؛ وذلك بهدف التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويبين الجدول رقم (٤-٩) نتائج هذا الاختبار حيث يتضح أن مستوى الدلالة لجميع قيم متغيرات الدراسة أكبر من (٠,٠٥)، لذلك نقبل الفرض الصفري القائل بأن درجات جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (١/٥) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على النظم المفتوحة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٠) أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة ترتبط بالنظم المفتوحة بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٥٥٥) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٥٠,٦٢) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠٠). ويشير معامل التحديد إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي مجتمعة تفسر ما مقداره (٣٠,٨٪) من التباين في النظم المفتوحة، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في النظم المفتوحة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين نموذج النظم المفتوحة وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو البعد العلاقي، يليه البعد البنائي، وأخيراً البعد الإدراكي حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٣٠٧، ٠,٢٧٥، ٠,١٢٧)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

جدول رقم (٤-١٠)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل •	قيمة "ت"	قيمة F	R	R ²
البعد العلاقاقي	النظم المفتوحة	٠,٣٠٧	**٥,٦٩	**٥٠,٦	٠,٥٥٥	٠,٣٠٨
البعد الإداراقي		٠,١٢٧	*٢,٣٤			
البعد البنائي		٠,٢٧٥	**٥,٥٩			
البعد العلاقاقي	الأهداف الرشيدة	٠,٢٢٨	**٤,٢٦	**٥٢,٩١	٠,٥٦٤	٠,٣١٨
البعد الإداراقي		٠,٢٧٩	**٥,١٧			
البعد البنائي		٠,٢١٣	**٤,٣٧			
البعد العلاقاقي	العمليات الداخلية	٠,٢٤٦	**٤,٢٣	**٢٦,٩٥	٠,٤٣٨	٠,١٩٢
البعد الإداراقي		٠,١٣٨	*٢,٣٤			
البعد البنائي		٠,١٧٤	**٣,٢٨			
البعد العلاقاقي	العلاقات الإنسانية	٠,٢٨٩	**٥,١١	**٣٥,٢٩	٠,٤٨٧	٠,٢٣٧
البعد الإداراقي		٠,١٢٠	*٢,١٠			
البعد البنائي		٠,٢٠٩	**٤,٠٦			
البعد العلاقاقي	الفعالية التنظيمية	٠,٣٢٢	**٦,٢٤	**٦٦,١٧	٠,٦٠٧	٠,٣٦٨
البعد الإداراقي		٠,١٩٥	**٣,٧٦			
البعد البنائي		٠,٢٦٠	**٥,٥٥			
** دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) على الأقل						
* دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)						

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (٢/٥) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على الأهداف الرشيدة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٠) أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة ترتبط بالأهداف الرشيدة بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٥٦٤) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٥٢,٩١) وهي قيمة

دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي مجتمعة تفسر ما مقداره (٣١,٨٪) من التباين في الأهداف الرشيدة بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأهداف الرشيدة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين نموذج الأهداف الرشيدة وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو البعد الإدراكي، يليه البعد العلاقي، وأخيراً البعد البنائي حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٢٧٩)، (٠,٢٢٨)، (٠,٢١٣)، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (٣/٥) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على العمليات الداخلية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٠) أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة ترتبط بالعمليات الداخلية بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٤٣٨) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٢٦,٩٥) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة تفسر ما مقداره (١٩,٢٪) من التباين في العمليات الداخلية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في العمليات الداخلية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين نموذج العمليات الداخلية وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو البعد العلاقي، يليه البعد البنائي، وأخيراً البعد الإدراكي حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٢٤٦)، (٠,١٧٤)، (٠,١٣٨)، وجميعها دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (٤/٥) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على العلاقات الإنسانية

كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٠) أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة ترتبط بالعلاقات الإنسانية بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٤٨٧) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٥٣,٢٩) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة تفسر ما مقداره (٢٣,٧٪) من التباين في العمليات الداخلية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في العلاقات الإنسانية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين نموذج العلاقات الإنسانية وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو البعد العلائقي، يليه البعد البنائي، وأخيراً البعد الإدراكي حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٢٨٩، ٠,٢٠٩، ٠,١٢٠)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

تتوقع الفرضية الرئيسية الخامسة في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي) للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٠) أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة ترتبط بالفعالية التنظيمية (المقياس الكلي) بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٦٠٧) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٦٦,١٧) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي مجتمعة تفسر ما مقداره (٦٣,٨٪) من التباين في الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي)، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي) للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي) وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو البعد العلائقي، يليه البعد

البنائي، وأخيراً البُعد الإداري حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٣٢٢)، (٠,٢٦٠)، (٠,١٩٥)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

٦/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس للدراسة المتعلق بالتعرف على طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية:

للإجابة عن السؤال السادس للدراسة تم صياغة الفرضية البحثية الرئيسية السادسة والتي تنص على أنه ”يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لرأس المال الاجتماعي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في لأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية“، ولأغراض التحليل الإحصائي تم تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين فرعيتين. وتم اختبار هاتين الفرضيتين في صورتهم الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. ويوضح الجدول رقم (٤-١٠) نتائج اختبار الفرضيتين.

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (١/٦) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل كأحد أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١١) أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة ترتبط بسلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٣٤٠) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (١٤,٩١) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي مجتمعة تفسر ما مقداره (١١,٦٪) من التباين في سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبعدين فقط من أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، هما البُعد البنائي، والبُعد الإداري حيث

بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٢٢٦، ٠,١٦٠)، وهما قيمتان ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل. في حين لا يوجد تأثير دال إحصائياً للبعد العلاقاقي على سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري (٠,٠٣٧) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥).

جدول رقم (١١-٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل β	قيمة "ت"	قيمة F	R	R^2
البعد العلاقاقي البعد الإداراكي البعد البنائي	الموجه نحو زملاء العمل	٠,٠٣٧	٠,٦٠٩	**١٤,٩١	٠,٣٤٠	٠,١١٦
		٠,١٦٠	**٢,٦٠			
		٠,٢٢٦	**٤,١			
البعد العلاقاقي البعد الإداراكي البعد البنائي	الموجه نحو المنظمة	٠,١٧٣	**٢,٨٩	**٢٠,٢٦	٠,٣٨٩	٠,١٥١
		٠,٠٧٤	١,٢٣			
		٠,٢٤٧	**٤,٥٤			
البعد العلاقاقي البعد الإداراكي البعد البنائي	سلوك المواطنة التنظيمية	٠,١١٩	*٢,٠١	**٢٢,٩٩	٠,٤١٠	٠,١٦٨
		٠,١٣٣	*٢,٢٣			
		٠,٢٦٩	**٥,٠			
** دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)						
* دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)						

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (٢/٦) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة كأحد أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (١١-٤) أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة ترتبط بسلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٣٨٩) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٢٠,٢٦) وهي قيمة دالة إحصائياً

عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي مجتمعة تفسر ما مقداره (١٥,١٪) من التباين في سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبعدين فقط من أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، هما البعد البنائي، والبعد العلاقاقي حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٢٤٧، ٠,١٧٣)، وهما قيمتان ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل، في حين لا يوجد تأثير دال إحصائياً للبعد الإدراكي على سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري (٠,٠٧٤) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥).

تتوقع الفرضية الرئيسية السادسة في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية (المقياس الكلي) في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١١) أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي مجتمعة ترتبط بسلوك المواطنة التنظيمية (المقياس الكلي) بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٤١٠) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٢٢,٩٩) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن أبعاد رأس المال الاجتماعي مجتمعة تفسر ما مقداره (١٦,٨٪) من التباين في سلوك المواطنة التنظيمية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية (المقياس الكلي) في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية (المقياس الكلي) وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو البعد البنائي، يليه البعد الإدراكي، وأخيراً البعد العلاقاقي حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٢٦٩، ٠,١٣٣، ٠,١١٩)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

٧/٤ النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السابع للدراسة المتعلقة بالتعرف على طبيعة العلاقة بين ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية:

للإجابة عن السؤال السابع للدراسة، تم صياغة الفرضية البحثية الرئيسية السابعة والتي تنص على أنه "يوجد تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لسلوك المواطنة التنظيمية على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية"، ولأغراض التحليل الإحصائي تم تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى أربع فرضيات فرعية. وتم اختبار هذه الفرضيات في صورتها الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. ويوضح الجدول رقم (٤-١١) نتائج التحقق من هذه الفرضيات.

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (١/٧) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على النظم المفتوحة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٢) أن بُعد سلوك المواطنة التنظيمية معاً يرتبطان بالنظم المفتوحة بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٤١٩) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٣٦,٤٨) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن بُعد المواطنة التنظيمية تفسر ما مقداره (١٧,٦٪) من التباين في النظم المفتوحة، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة في النظم المفتوحة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري (٠,٣٦٦) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، في حين لا يوجد تأثير دال إحصائياً لبعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل على النظم المفتوحة حيث بلغت قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري (٠,٠٨٦) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥).

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (٢/٧) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على الأهداف الرشيدة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٢) أن بُعدي سلوك المواطنة التنظيمية معاً يرتبطان بالنظم المفتوحة بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٤٤٥) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٤٢,١٥) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن بُعدي المواطنة التنظيمية يفسران ما مقداره (١٩,٨٪) من التباين في الأهداف الرشيدة، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية في الأهداف الرشيدة كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر البعدين أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين الأهداف الرشيدة وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو بعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، يليه بُعدي سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٣١١، ٠,١٩١)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (٣/٧) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على العمليات الداخلية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٢) أن بُعدي سلوك المواطنة التنظيمية معاً يرتبطان بالعمليات الداخلية بمعامل ارتباط متعدد قدره (٤٠,٠) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٠,٤٣٥) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن بُعدي المواطنة التنظيمية يفسران ما مقداره (١٩٪) من التباين في العمليات الداخلية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية في العمليات الداخلية كأحد أبعاد

الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر البعدين أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين العمليات الداخلية وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو بُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، يليه بُعداً سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٢٩٨، ٠,١٩٤)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

جدول رقم (١٢-٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل β	P	قيمة F	R	R^2
الموجه نحو الزملاء	النظم المفتوحة	٠,٠٨٦	١,٤٦	**٣٦,٤٨	٠,٤١٩	٠,١٧٦
		٠,٣٦٦	**٦,٢٦			
الموجه نحو الزملاء	الأهداف الرشيدة	٠,١٩١	**٣,٣١	**٤٢,١٥	٠,٤٤٥	٠,١٩٨
		٠,٣١١	**٥,٣٨			
الموجه نحو الزملاء	العمليات الداخلية	٠,١٩٤	**٣,٣٤	**٤٠,٠	٠,٤٣٥	٠,١٩٠
		٠,٢٩٨	**٥,١٤			
الموجه نحو الزملاء	العلاقات الإنسانية	٠,٢٢٨	**٣,٨٤	**٣٢,٢٨	٠,٣٩٩	٠,١٥٩
		٠,٢٧٧	**٣,٨٣			
الموجه نحو الزملاء	الفعالية التنظيمية	٠,٢١٠	**٣,٧٧	**٥٨,١٦	٠,٥٠٤	٠,٢٥٤
		٠,٣٥٨	**٦,٤٢			
** دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) على الأقل						
* دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)						

تتوقع الفرضية الفرعية رقم (٤/٧) في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على العلاقات الإنسانية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (١٢-٤) أن بُعد سلوك المواطنة التنظيمية معاً يرتبطان بالعلاقات الإنسانية بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٣٩٩) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة

الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٣٢,٢٨) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن بُعدي المواطنة التنظيمية يفسران ما مقداره (١٥,٩٪) من التباين في العمليات الداخلية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية في العلاقات الإنسانية كأحد أبعاد الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد اتضح أن أكثر البعدين أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين العلاقات الإنسانية وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو بعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل، يليه بُعداً سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٢٢٨، ٠,٢٢٧)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

وتتوقع الفرضية الرئيسية السابعة في صورتها الصفرية عدم وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية على الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي) في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٢) أن بُعدي سلوك المواطنة التنظيمية معاً يرتبطان بالفعالية التنظيمية (المقياس الكلي) بمعامل ارتباط متعدد قدره (٠,٥٠٤) وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار الدلالة الإحصائية للنموذج وبالتالي معامل الارتباط المتعدد (٥٨,١٦) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). ويشير معامل التحديد إلى أن بُعدي المواطنة التنظيمية يفسران ما مقداره (٢٥,٤٪) من التباين في الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي) بينما تعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة. كما تبين نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية في الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي)، فقد اتضح أن أكثر البعدين أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين الفعالية التنظيمية (المقياس الكلي) وذلك وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو بعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، يليه بُعداً سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل حيث بلغت معاملات الانحدار الجزئية المعيارية (٠,٣٥٨، ٠,٢١٠)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) على الأقل.

٨/٤ النموذج البنائي (Structural Model) واختبار التأثير الوسيط لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية:

يختلف النموذج الهيكلي عن النموذج القياسي في أنه يركز على دراسة طبيعة ومعنى العلاقات بين المتغيرات الكامنة وبعضها البعض وليس بين المتغيرات الكامنة ومؤشرات قياسها. واستخدمت الدراسة نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) من أجل بناء نموذج يمثل العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) حيث إن هذا الأسلوب يساهم في اختبار المتغيرات الوسيطة.

وتنص الفرضية الثامنة على أنه "تتوسط ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٥)".

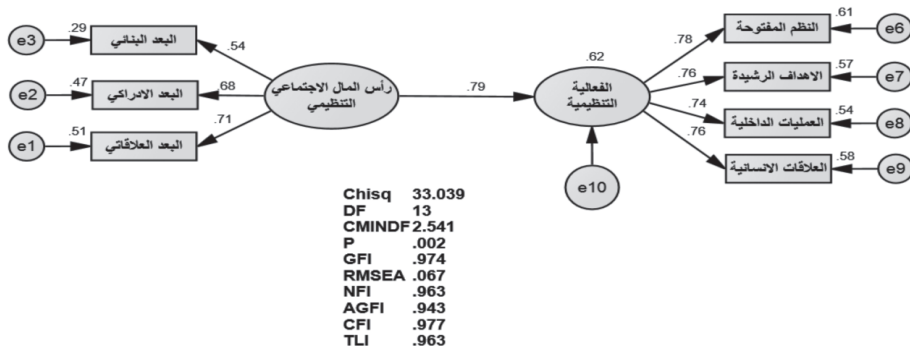
ولاختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة على مدخل الخطوات السببية Causal steps approach لبارون وكنيني (Baron & Kenny, 1986) باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية - والذي يستخدم على نطاق واسع في البحوث والدراسات العلمية- لتحليل وتقدير التأثير الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية. وقد وضع بارون وكنيني (Baron and Kenny, 1986:177) أربعة شروط لعملية التوسط mediation هي:

- ١- أن يكون المتغير المستقل له القدرة على أن يتنبأ بالمتغير الوسيط.
- ٢- أن يكون المتغير المستقل له القدرة على أن يتنبأ بالمتغير التابع.
- ٣- أن المتغير الوسيط يجب أن ينبئ بالمتغير التابع.
- ٤- أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يجب أن يختفي أي يصبح غير دال إحصائياً عندما يتم تضمين المتغير الوسيط أي إدخاله في النموذج مع المتغير المستقل، وفي هذه الحالة يكون التأثير الوسيط تاماً (Perfect or Full mediation)، أما في حالة انخفاض تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بعد إدخال المتغير الوسيط في معادلة الانحدار مع

بقاء تأثيره ذو دلالة إحصائية فإن التأثير الوسيط في هذه الحالة يكون جزئياً (Partial mediation) وفي المقابل تزداد القوة التفسيرية للنموذج.

ولاختبار هذه الفرضية تم في البداية إجراء نموذج معادلة بنائية لتقدير العلاقة السببية بين المتغير المستقل رأس المال الاجتماعي التنظيمي كمتغير كامن يتم قياسه من خلال ثلاثة متغيرات هي (البنائي، والعلاقاتي، والمعرفي) والمتغير التابع الفعالية التنظيمية كمتغير كامن يتم قياسه بأربعة متغيرات هي (النظم المفتوحة، والأهداف الرشيدة، والعمليات الداخلية، والعلاقات الإنسانية) قبل إضافة سلوك المواطنة التنظيمية. والشكل رقم (٤-١) يوضح نموذج المعادلة البنائية لتقدير العلاقة السببية بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية.

شكل رقم (٤-١): نموذج المعادلة البنائية للعلاقة السببية بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية



وبفحص مؤشرات جودة التوفيق الواردة في الجدول رقم (٤-١٣) أظهر هذا النموذج وجود مطابقة جيدة، حيث كانت قيمة مؤشر نسبة قيمة مربع كاي ودرجة الحرية (Chisq/df) تساوي (٢,٥٤١) وهي قيمة جيدة تشير إلى التطابق التام، كما يتبين أن قيم مؤشرات التطابق كلها تقترب من القيم المرجوة والموصى بها، حيث كانت قيمة مؤشر (GFI) تساوي (٠,٩٧٤)، وقيمة مؤشر (AGFI) تساوي (٠,٩٤٣)، وقيمة مؤشر (NFI) تساوي (٠,٩٦٣)، وقيمة مؤشر (CFI) تساوي (٠,٩٧٧)، وقيمة مؤشر (TLI) تساوي (٠,٩٦٣) وقيم هذه المؤشرات كلها من المفترض حتى يتم قبولها أن تكون ضمن المدى (٠,٩٠ - ١) وهو ما توفر

في قيم كل هذه المؤشرات. كما يتبين أن قيمة مؤشر (RMSEA) والذي يعتبر من أفضل المؤشرات بلغت (٠,٠٦٧)، مما يشير إلى مطابقة جيدة. وهذه النتائج تعني قبول النموذج البنائي للعلاقة السببية بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية بشكل كامل، وأن النموذج سليم من حيث المعالجات والاختبارات الإحصائية.

جدول رقم (٤-١٣)

مؤشرات حسن المطابقة للعلاقة السببية بين رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية

مؤشرات حسن المطابقة	المدى المثالي للمؤشر	النموذج الأولي
قيمة مربع كاي		٣٣,٠٣٩
درجات الحرية		١٣
نسبة قيمة مربع كاي إلى درجات الحرية	$\chi^2/d < 2 - 5$	٢,٥٤١
الدلالة الإحصائية	$P > 0.05$	٠,٠٠٢
مؤشر جذر مربعات البواقي (RMSEA)	$RMSEA < 0.05 - 0.08$	٠,٠٦٧
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	$NFI \geq 0.90$	٠,٩٦٣
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	$GFI \geq 0.90$	٠,٩٧٤
مؤشر حسن المطابقة المصحح (AGFI)	$AGFI \geq 0.90$	٠,٩٤٣
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	$CFI \geq 0.90$	٠,٩٧٧
مؤشر توكر- لويس (TLI)	$TLI \geq 0.90$	٠,٩٦٣

ويعرض الجدول رقم (٤-١٤) القيم المقدرة (Estimate) لمعاملات الانحدار المعيارية Standardized Regression Weights والتي تمثل معاملات الارتباط الجزئي المناظرة وفي نفس الوقت تعكس التأثير المباشر (Direct effect) للمتغير. ولغرض اختبار معنوية كل معلمة من معاملات الانحدار يعرض الجدول الخطأ المعياري (S.E.) وقيمة إحصائية الاختبار التي تظهر في المخرجات تحت مسمى "النسبة الحرجة" (Critical ratio) وتأخذ الرمز (C.R.). ومن الناحية الإحصائية يمكن قبول فرض البحث إذا كانت النسبة الحرجة تزيد عن القيمة (٢) وذلك عند مستوى معنوية قدره (٠,٠٥) ويؤكد على ذلك "القيمة الاحتمالية" (Probability Value) التي تأخذ الرمز (P)، حيث إنها إذا كانت أقل من (٠,٠٥) يتم قبول فرض البحث، وإذا كانت قيمتها قريبة للغاية من الصفر يقوم البرنامج

باستبدالها بثلاث علامات "نجمية" "***" ليدل على أن المعلمة فائقة المعنوية أي تختلف عن الصفر، ويكون المتغير المناظر لها له تأثير معنوي.

ويتضح من الجدول رقم (٤-١٤) أن لرأس المال الاجتماعي التنظيمي تأثيراً إيجابياً دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١) على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة الوزن الانحداري المعياري (٠,٧٨٨) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد رأس المال الاجتماعي بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة زادت الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بمقدار (٠,٧٩) وحدة انحراف معياري. كما تشير قيمة مربع معامل الارتباط المتعدد (معامل التحديد R^2) إلى أن (٦٢٪) من التباين في الفعالية التنظيمية يفسرها رأس المال الاجتماعي التنظيمي.

جدول رقم (٤-١٤)

نتائج اختبار العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM)

المسار	معامل الانحدار الجزئي	معامل الانحدار المعياري β	الخطأ المعياري S.E.	النسبة الحرجة C.R.	القيمة الاحتمالية P	R^2
رأس المال الاجتماعي التنظيمي ← الفعالية التنظيمية	١,٠١٦	٠,٧٨٨	٠,١٠٨	٩,٤٠٨	***	٠,٦٢٢

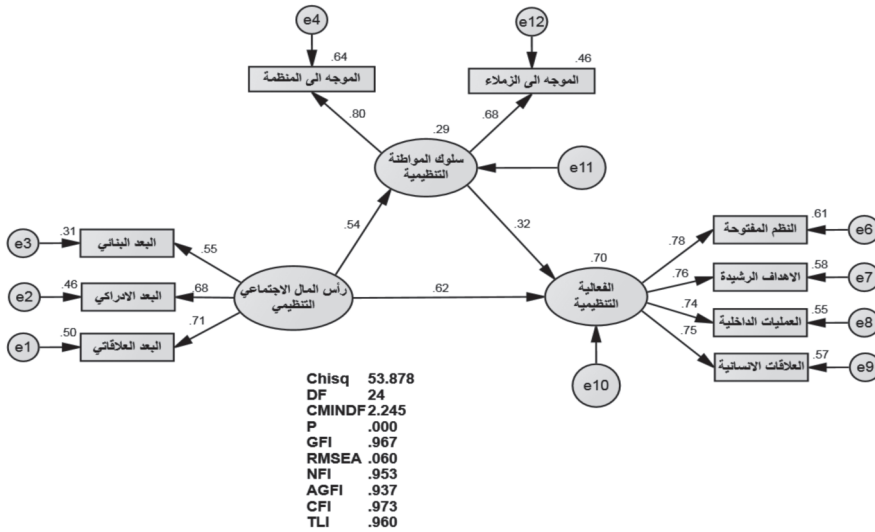
كما تم إجراء نموذج معادلة بنائية لتقدير العلاقة السببية بين المتغير المستقل رأس المال الاجتماعي التنظيمي كمتغير كامن والمتغير التابع الفعالية التنظيمية كمتغير كامن في ظل وجود المتغير الوسيط ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير كامن يتم قياسه من خلال متغيرين هما (سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، وسلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل). والشكل رقم (٤-٢) يوضح هذا النموذج.

وحتى يتم قبول النموذج الهيكلي للدراسة والتأكد من سلامة وصحة تقديرات التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية في النموذج، بمعنى اختبار حسن مطابقة النموذج، لابد من

إجراء تحليلات التأكد من مطابقة النموذج النظري المقترح للبيانات الواقعية الملاحظة التي يتم جمعها من الميدان.

ويتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-١٥) أن قيم مؤشرات جودة المطابقة تشير إلى وجود مطابقة جيدة، حيث كانت قيمة مؤشر مربع نسبة قيمة مربع كاي ودرجة الحرية (Chisq/df) تساوي (٢,٢٤٥) وهي قيمة جيدة جداً تشير إلى التطابق التام، كما يتبين أن قيم مؤشرات التطابق كلها تقترب من القيم المرجوة والموصي بها، حيث كانت قيمة مؤشر (GFI) تساوي (٠,٩٦٧)، وقيمة مؤشر (AGFI) تساوي (٠,٩٣٧)، وقيمة مؤشر (NFI) تساوي (٠,٩٥٣)، وقيمة مؤشر (CFI) تساوي (٠,٩٧٣)، وقيمة مؤشر (TLI) تساوي (٠,٩٦٠) وقيم هذه المؤشرات كلها من المفترض حتى يتم قبولها أن تكون ضمن المدى (٠,٩٠ - ١) وهو ما توفر في قيم كل هذه المؤشرات. كما يتبين أن قيمة مؤشر (RMSEA) والذي يعد من أفضل المؤشرات بلغت (٠,٠٦٠) مما يشير إلى مطابقة جيدة. وهذه النتائج تعني قبول النموذج البنائي للدراسة بشكل كامل، وأن نموذج الدراسة سليم من حيث المعالجات والاختبارات الاحصائية.

شكل رقم (٤-٢): النموذج البنائي للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية في ظل ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط.



وعلى الرغم من أن كل المؤشرات تدل على وجود مطابقة جيدة للنموذج المقترح، نجد أن قيمة مربع كاي دالة إحصائياً، وحيث إن قيمة هذا المؤشر تتأثر دلالاته الإحصائية بحجم العينة، وكبر حجم العينة هو الوضع المألوف في النمذجة بالمعادلات البنائية، يرى كثير من الباحثين أن وجود دلالة إحصائية عند استعمال مربع كاي يمكن الاستغناء عنها أو إهمالها عندما يتجاوز حجم العينة (٢٠٠) فرد، كما هو الحال في هذه الدراسة، وخاصة عندما تظهر مؤشرات المطابقة الأخرى تمتع النموذج بالمطابقة (بوقسارة وزباد، ٢٠١٥؛ تغيزة، ٢٠١١). والخلاصة أن أغلب مؤشرات المطابقة تشير إلى مطابقة جيدة للنموذج.

جدول رقم (٤-١٥)

مؤشرات جودة المطابقة للنموذج البنائي للعلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية في ظل وجود سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط

مؤشرات المطابقة	قاعدة جودة المطابقة	القيم في النموذج المقترح
قيمة مربع كاي (Chi-square)	-	٥٣,٨٧٨
درجات الحرية (Df)	-	٢٤
الدلالة الإحصائية لقيمة مربع كاي (p)	$P > ٠,٠٥$	٠,٠٠٠
النسبة بين قيمة مربع كاي ودرجات الحرية (CMIN/DF)	أقل من ٢ تطابق تام	٢,٢٤٥
مؤشر حسن المطابقة (GFI)	أكبر من أو يساوي ٠,٩٠	٠,٩٦٧
مؤشر حسن المطابقة المعدل (AGFI)	أكبر من أو يساوي ٠,٩٠	٠,٩٣٧
مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقاربي (RMSEA)	أقل من ٠,٠٥ وحتى ٠,٠٨	٠,٠٦٠
مؤشر المطابقة المعياري (NFI)	أكبر من أو يساوي ٠,٩٠	٠,٩٥٣
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	أكبر من أو يساوي ٠,٩٠	٠,٩٧٣
معامل تيوكر- لوييس (TLI)	أكبر من أو يساوي ٠,٩٠	٠,٩٦٠
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (تغيزة، ٢٠١١؛ Roussel et al, 2002) ومخرجات برنامج (AMOS).		

ويعرض الجدول رقم (١٦-٤) القيم المقدرة (Estimate) لمعاملات الانحدار المعيارية Standardized Regression Weights والتي تمثل معاملات الارتباط الجزئي المناظرة وفي نفس الوقت تعكس التأثير المباشر (Direct effect) للمتغير. وتبين النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٦-٤) ما يلي:

- يوجد تأثير إيجابي مباشر بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة الوزن الانحداري المعياري (٠,٦٢) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد رأس المال الاجتماعي بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة زادت الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بمقدار (٠,٦٢) وحدة انحراف معياري.

جدول رقم (١٦-٤)

نتائج اختبار العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية في ظل وجود سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM)

المسار	معامل الانحدار الجزئي	معامل الانحدار المعياري β	الخطأ المعياري S.E.	النسبة الحرجة C.R.	القيمة الاحتمالية P
رأس المال الاجتماعي التنظيمي ← الفعالية التنظيمية	٠,٧٩٩	٠,٦١٦	٠,١١٤	٧,٠٣١	***
رأس المال الاجتماعي التنظيمي ← سلوك المواطنة التنظيمية	٠,٦٣٩	٠,٥٤٢	٠,٠٩٦	٦,٦٢٢	***
سلوك المواطنة التنظيمية ← الفعالية التنظيمية	٠,٣٥٧	٠,٣٢٤	٠,٠٨٦	٤,١٧٢	***

- يوجد تأثير إيجابي مباشر بين رأس المال الاجتماعي وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة الوزن الانحداري المعياري (٠,٥٤٢) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد رأس المال الاجتماعي بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة زادت ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بمقدار (٠,٥٤) وحدة انحراف معياري.

- يوجد تأثير إيجابي مباشر بين ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية والفعالية التنظيمية لهذه الأجهزة حيث بلغت قيمة الوزن الانحداري المعياري (٠,٣٢) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية من قبل العاملين بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة زادت الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بمقدار (٠,٣٢) وحدة انحراف معياري.

ومن ناحية أخرى، يقدم برنامج (AMOS) قيمة مربع معامل الارتباط المتعدد R^2 لكل المتغيرات التابعة في نموذج الدراسة، حيث تمثل هذه القيمة درجة تفسير النموذج (كل المتغيرات المستقلة) للمتغير التابع. ويعرض الجدول رقم (٤-١٧) قيم مربع معاملات الارتباط المتعدد (R^2) حيث يتبين أن قيمة (R^2) لسلوك المواطنة التنظيمية في نموذج الدراسة بلغت (٠,٢٩٤) وهذا يعني أنه (٢٩,٤٪) من التغيرات في سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية مفسر من خلال أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي (العلاقاتي، والإدراكي، والبنائي). كما توضح النتائج الواردة في الجدول السابق أن قيمة (R^2) للفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية بلغت (٠,٧٠١) وهذا يعني أنه أمكن تفسير نحو (٧٠,١٪) من التغيرات في الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية من خلال متغيرات رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية. وبناءً على ذلك، فإن النموذج الذي قدمته الدراسة يسهم في إعطاء تفسير جيد للمتغيرات التابعة التي انطوى عليها.

جدول رقم (٤-١٧)

مربع معاملات الارتباط المتعدد R^2

المتغيرات	Estimate R^2
سلوك المواطنة التنظيمية	٠,٢٩٤
الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية	٠,٧٠١

ويخلص الجدول رقم (٤-١٨) التأثير المباشر لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية بدون تأثير المتغير الوسيط سلوك المواطنة التنظيمية،

والتأثير المباشر لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية مع وجود تأثير المتغير الوسيط، والتأثير غير المباشر لرأس المال الاجتماعي.

جدول رقم (٤-١٨)

التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة، لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية

المسار	التأثير المباشر	التأثير المباشر مع تأثير المتغير الوسيط	التأثير غير المباشر من خلال المتغير الوسيط	نتيجة اختبار الفرضية
رأس المال الاجتماعي ← الفعالية التنظيمية	٠,٧٨٨ (٠,٠٠١)	٠,٦١٦ (٠,٠٠١)	٠,١٧٦ (***)	وساطة جزئية لسلوك المواطنة التنظيمية

وبتطبيق القواعد السابقة، يتبين من الشكل رقم (٤-٢) والنتائج الواردة في الجدول رقم (٤-١٨) أن التأثير المباشر لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية بدون تأثير سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط يبلغ (٠,٧٩)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، بينما بلغ هذا التأثير في ظل وجود سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط (٠,٦٢)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتائج إلى انخفاض التأثير المباشر لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية بعد إدخال سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط مع بقاء الدلالة الإحصائية ثابتة عند مستوى (٠,٠٠١) وفي المقابل ازدادت القوة التفسيرية للنموذج من (٠,٦٢٢) إلى (٠,٧٠١).

وهذه النتائج تعني وجود وساطة جزئية لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية، وعليه فإن متغير سلوك المواطنة التنظيمية يتوسط جزئياً العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية، وهذا يثبت صحة الفرضية البحثية الثامنة (H8).

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

تمهيد:

قدمت نتائج الدراسة دعماً قوياً لغالبية فرضيات البحث. وفي هذا الفصل، سيتم مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالتفصيل، وكذلك أهم توصيات ومقترحات الدراسة، وأهم المقترحات البحثية المستقبلية.

١/٥ نتائج الدراسة ومناقشتها:

١/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بالمقاييس المستخدمة في الدراسة ومناقشتها:

بسبب استخدام الدراسة لمقاييس تم تطويرها في بيئات مغايرة للبيئة السعودية، ومن منطلق أن المقياس الذي تم تصميمه في مجتمع ما لابد أن يتم اختباره لتحديد مدى مناسبته للتطبيق في المجتمعات والثقافات الأخرى، حيث يعتمد تفسير المستجيبين لبند المقياس على ثقافتهم، وخبراتهم مما قد يؤدي إلى مشاكل القياس. لذلك اهتمت هذه الدراسة بالتحقق من كفاءة أداة الدراسة «الاستبانة» والمقاييس المستخدمة لقياس المتغيرات البحثية باستخدام معامل الثبات «الفا كرونباخ»، بالإضافة إلى نوعين من أنواع الصدق هما الصدق الظاهري أو صدق المحكمين، والصدق البنائي أو العاملي (نموذج القياس) وهو المرحلة الأولى من النمذجة بالمعادلة البنائية. وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالمقاييس المستخدمة:

- مقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي:

باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) تم استخلاص ثلاثة عوامل رئيسية لمقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي تشبعت عليهم فقرات المقياس كما هو متوقع وتطابقت مع العوامل الثلاثة المفترضة للمقياس. وكان الجذر الكامن لكل عامل أكبر من الواحد الصحيح، ونسبة التباين الكلي المفسر (٨٢,٥٣%) من التباين الكلي للمصفوفة العاملية.

والعوامل الثلاثة الرئيسية المستخلصة هي: العامل الأول والذي تشبعت عليه فقرات البُعد العلاقي والذي يضم (٧ فقرات) كما هو دون تغيير وساهم في تفسير ما نسبته (٣٣,٤٧٪) من التباين؛ مما يؤكد قوة هذا العامل في مكونات مقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي. في حين تشبعت على العامل الثاني فقرات البُعد البنائي والذي ضم (٦ فقرات) حيث تقرر استبعاد فقرة واحدة فقط من الفقرات الأصلية للمقياس نتيجة تشبعها بأقل من (٠,٥٠) على العامل، وساهم في تفسير ما نسبته (١١,١٢٪) من التباين. أما العامل الثالث فقد تشبعت عليه فقرات البُعد الإدراكي (المعرفي) والذي ضم (٥ فقرات) بعد استبعاد فقرتين من الفقرات الأصلية للمقياس بسبب تشبعهما بأقل من (٠,٥٠) على العامل، وساهم في تفسير ما نسبته (٩,٢٣٪) من التباين.

وبعد التأكد من صدق نموذج القياس لكل بعد من الأبعاد الثلاثة المكونة لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (EFA)، تم اختبار صدق نموذج القياس النهائي لمتغير رأس المال الاجتماعي التنظيمي المكون من ثلاثة أبعاد تضم (١٧) فقرة، حيث أشارت النتائج إلى خصائص سيكومترية جيدة للمقياس؛ لأن كلاً من قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية وقيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي مما يشير إلى وجود حالة الملائمة، ويؤكد صدق نموذج القياس لمتغير رأس المال الاجتماعي وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث. كما كانت قيم معامل الفا كرونباخ لجميع الأبعاد والمقياس الكلي أعلى من (٠,٦٠)؛ مما يشير إلى وجود اتساق وترابط عال بين عبارات المقياس.

- مقياس سلوك المواطنة التنظيمية:

باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) تم استخلاص عاملين رئيسيين لمقياس سلوك المواطنة التنظيمية تشبعت عليهما فقرات المقياس كما هو متوقع وتطابقت مع العاملين المفترضين للمقياس. وكان الجذر الكامن لكل عامل أكبر من الواحد الصحيح، ونسبة التباين الكلي المفسر (٥٨,٩٦٪) من التباين الكلي للمصفوفة العاملية. وتشبعت على العامل الأول فقرات بُعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل والذي يضم (٦ فقرات) كما هو متوقع دون تغيير، وساهم في تفسير ما نسبته (٤٦,٣٩٪) من التباين مما يؤكد قوة

هذا العامل في مكونات مقياس سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية. في حين تشبعت على العامل الثاني فقرات سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة والذي يضم (٦ فقرات) حيث تقرر استبعاد فقرة واحدة فقط من الفقرات الأصلية نتيجة تشبعها بأقل من (٠,٥٠) على العامل، وساهم في تفسير ما نسبته (١٢,٥٧٪) من التباين.

وبعد التأكد من صدق نموذج القياس لكل بعد من بُعدي سلوك المواطنة التنظيمية وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (EFA)، تم اختبار صدق نموذج القياس النهائي لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية المكون من بُعدين يضمن (١٠ فقرات، حيث أشارت النتائج إلى خصائص سيكومترية جيدة للمقياس؛ لأن كلاً من قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية وقيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي مما يشير إلى وجود حالة الملاءمة، ويؤكد صدق نموذج القياس للمتغير وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث. كما كانت قيم معامل الفا كرونباخ لكل بُعد والمقياس الكلي أعلى من (٠,٦٠) مما يشير إلى وجود اتساق وترابط عال بين عبارات المقياس.

- مقياس الفعالية التنظيمية:

باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) تم استخلاص أربعة عوامل رئيسية لمقياس رأس الفعالية التنظيمية تشبعت عليهما فقرات المقياس كما هو متوقع وتطابقت مع العوامل المفترضة للمقياس. كان الجذر الكامن لكل منها أكبر من الواحد الصحيح، ونسبة التباين الكلي المفسر (٦٢,٤١٪) من التباين الكلي للمصفوفة العاملية. وتشبعت على العامل الأول فقرات بُعد الأهداف الرشيدة والذي يضم (٧ فقرات) كما هو متوقع بدون تغيير، وساهم في تفسير ما نسبته (٤٤,٤٢٪) من التباين؛ مما يؤكد قوة هذا العامل في مكونات مقياس الفعالية التنظيمية. وتشبعت على العامل الثاني فقرات بُعد العلاقات الإنسانية والذي يضم (٦ فقرات) حيث تقرر استبعاد فقرة واحدة فقط من الفقرات الأصلية نتيجة تشبعها بأقل من (٠,٥٠) على العامل وساهم في تفسير ما نسبته (٧٪) من التباين. كما تشبعت على العامل الثالث فقرات بُعد النظم المفتوحة والذي يضم (٧ فقرات) كما هو متوقع بدون تغيير، وساهم في تفسير ما نسبته (٥,٧٦٪) من التباين. أما العامل الرابع فقد تشبعت عليه فقرات بُعد العمليات الداخلية والذي يضم (٦ فقرات)

حيث تقرر استبعاد فقرة واحدة فقط من الفقرات الأصلية نتيجة تشبعها بأقل من (٠,٥٠) وساهم في تفسير ما نسبته (٥,٢٢) من التباين.

وبعد التأكد من صدق نموذج القياس لكل بعد من أبعاد الفعالية التنظيمية وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث باستخدام التحليل العاملي التوكيدي (EFA)، تم اختبار صدق نموذج القياس النهائي لمتغير الفعالية التنظيمية المكون من أربعة أبعاد تضم (٢٠) فقرة، حيث أشارت النتائج إلى خصائص سيكومترية جيدة للمقياس؛ لأن كلاً من قيم معاملات الصدق أو التشبع المعيارية وقيم إحصاءات المطابقة وقعت كلها في المدى المثالي مما يشير إلى وجود حالة الملاءمة، ويؤكد صدق نموذج القياس للمتغير وحسن مطابقته لبيانات عينة البحث. كما كانت قيم معامل الفا كرونباخ لكل بُعد والمقياس الكلي أعلى من (٠,٦٠)؛ مما يشير إلى وجود اتساق وترابط عال بين عبارات المقياس.

٢/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة ومناقشتها:

- فيما يتعلق برصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الكلي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بشكل عام كان بدرجة متوسطة بنسبة موافقة بلغت (٧٠,٦٪). وعكست قيمة الانحراف المعياري المنخفضة التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية. كما أوضحت قيمة اختبار «ت» أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكن تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة أيضاً أن هناك تقارباً في متوسطات أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي حيث تراوحت قيم تلك المتوسطات بين (٣,٥٧) في حدها الأعلى للبعد الإداري (المعرفي)، و(٣,٤٦) في حدها الأدنى للبعد العلاقي. وجاء رأس المال الاجتماعي التنظيمي الإداري (المعرفي) في المرتبة الأولى، يليه رأس المال الاجتماعي التنظيمي الهيكلي أو البنائي، وأخيراً رأس المال الاجتماعي التنظيمي العلاقي. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (محمد،

(٢٠١٢)، ودراسة (العطوي، ٢٠٠٩) في حين اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة حواجرة والمحاسنة (٢٠١٥).

- فيما يتعلق بمستوى ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الكلي لممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية كان بدرجة مرتفعة بنسبة موافقة بلغت (٧٩,٧٪)، وعكست قيمة الانحراف المعياري المنخفضة التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة. كما أوضحت قيمة اختبار «ت» أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكن تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تقارباً في متوسطات بُعدي ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية حيث بلغت (٤,٠١) لبعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه إلى الزملاء، و(٣,٩٦) لبعد سلوك المواطنة الموجه إلى المنظمة. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (العطوي، ٢٠٠٩)، ودراسة الأمين وتليس (Elamin& Tlaiss, 2014).

- فيما يتعلق بمستوى الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الكلي لتقدير عينة الدراسة للفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية كان بدرجة متوسطة بنسبة موافقة (٦٨,٧٦٪)، وعكست قيمة الانحراف المعياري المنخفضة التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة. كما أوضحت قيمة اختبار «ت» أن الاختلافات في الإجابات في النسب الخاصة بعينة البحث اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، مما يمكن تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة. وأشارت النتائج أن هناك تقارباً في متوسطات أبعاد الفعالية التنظيمية حيث تراوحت بين (٣,٢٩) في حدها الأدنى لبعد العلاقات الإنسانية و(٣,٦٣) في حدها الأعلى لبعد العمليات الداخلية. كما أوضحت النتائج أن نموذج العمليات الداخلية جاء في المرتبة الأولى، يليه نموذج الأهداف الرشيدة في المرتبة الثانية، ثم نموذج النظم المفتوحة في المرتبة الثالثة، وأخيراً يأتي نموذج العلاقات الإنسانية في المرتبة الأخيرة. ويمكن مناقشة النتائج المتعلقة بالفعالية التنظيمية في ضوء النماذج الأربعة التي يتضمنها مدخل القيم المتنافسة على النحو التالي:

- **نموذج العمليات الداخلية:** يرى أن الفعالية التنظيمية هي تحقيق المنظمة للسيطرة والاستقرار (كغايات) من خلال نظم اتصال ومعلومات جيدة (كوسائل). وكشفت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على اهتمام الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بالعمليات الداخلية بلغ (٣,٦٣) درجة، بانحراف معياري قدرة (٠,٨٨) درجة. مما يدل على أن نموذج العمليات الداخلية هو النموذج الأكثر توافراً والسمة المميزة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- **نموذج الأهداف الرشيدة:** يرى أن الفعالية التنظيمية هي تحقيق المنظمة لمستوى إنتاجية وكفاءة عالية من خلال رسم الخطط والبرامج وتحديد الأهداف (كوسيلة)، بهدف تحقيق الكفاءة والإنتاجية (كغاية). ويتضح من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على اهتمام الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بنموذج الأهداف الرشيدة بلغ (٣,٤٥) درجة، بانحراف معياري قدرة (٠,٨١) درجة. ويدل ذلك على أن نموذج الأهداف الرشيدة هو النموذج الأكثر توافراً بعد نموذج العمليات الداخلية في الأجهزة الحكومية في المملكة.

- **نموذج النظام المفتوح:** يرى أن الفعالية التنظيمية هي قدرة المنظمة على الحصول على الموارد والنمو (كغايات) من خلال تنمية علاقات مع أطراف البيئة والتكيف (كوسيلة). وكشفت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على اهتمام الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بنموذج النظام المفتوح بلغ (٣,٣٩) درجة، بانحراف معياري قدرة (٠,٨٦) درجة. ويشير ذلك إلى أن نموذج النظام المفتوح هو النموذج الثالث من حيث درجة التوفر والاهتمام في الأجهزة الحكومية بالمملكة.

- **نموذج العلاقات الإنسانية:** يرى أن الفعالية التنظيمية هي اهتمام المنظمة بتنمية وتطوير المهارات الخاصة بالأفراد (كغاية)، من خلال الروح المعنوية والتماسك (كوسيلة). وكشفت النتائج عن أن المتوسط الحسابي العام لدرجة الموافقة على توفر الاهتمام بالعلاقات الإنسانية بالأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بلغ (٣,٢٩) درجة، بانحراف معياري قدرة (٠,٩٤) درجة. ويشير ذلك إلى أن نموذج العلاقات الإنسانية هو أقل نماذج الفعالية التنظيمية توفراً للأجهزة الحكومية بالمملكة بعد نموذج العمليات الداخلية، ونموذج الأهداف الرشيدة، ونموذج العمليات الداخلية.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن القول إن الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية ما زالت تهتم اهتماماً كبيراً بالعمليات الداخلية، حيث أوضحت النتائج سلامة قنوات الاتصال وإدارة المعلومات بها، وكذا الرقابة والاستقرار. يلي ذلك اهتمام هذه الأجهزة بالأهداف الرشيدة وبصفة خاصة التخطيط ووضع الأهداف ووضوحها، وكذا بالكفاءة والإنتاجية، وهذه نتيجة منطقية حيث تعد الأهداف والإنتاجية وكذا الاهتمام بالعمليات الداخلية في المنظمة من أهم عناصر البيروقراطية. يلي ذلك اهتمام الأجهزة الحكومية في المملكة بالنظام المفتوح حيث أوضحت النتائج أن هذه المنظمات لا تعطى اهتماماً كبيراً بعلاقتها بالبيئة وخاصة بالمرونة والتكيف مع البيئة، والنمو وحصولها على الموارد المادية والبشرية من بيئتها. وأخيراً يأتي اهتمام الأجهزة الحكومية في المملكة بنموذج العلاقات الإنسانية وخاصة التماسك والروح المعنوية بين العاملين بها، وتنمية وتطوير الموارد البشرية وإن كان الاهتمام بالجانب الأخير ليس على المستوى المطلوب.

كما يلاحظ من النتائج ارتفاع المتوسط الحسابي لكل من نموذج العمليات الداخلية، ونموذج الأهداف الرشيدة وهذا يشير إلى اقتراب الأجهزة الحكومية في المملكة من مفهوم المدرسة التقليدية للبيروقراطية والتي تقوم على أساس السلطة والتسلسل الهرمي. وفي الوقت ذاته فإن انخفاض المتوسط الحسابي لكل من نموذج العلاقات الإنسانية والنظام المفتوح يشير إلى أن خصائص هذه النماذج ما زالت غير متوافرة بدرجة كافية في الأجهزة الحكومية في المملكة.

وتختلف هذه النتيجة إلى حد ما مع ما توصلت إليه دراسة العامري (١٩٩٧) والتي أشارت إلى اهتمام الأجهزة الحكومية المركزية بمدينة الرياض بنموذج العلاقات الإنسانية، والأهداف الرشيدة أكبر من اهتمامها بنموذج العمليات الداخلية والنظام المفتوح. وتختلف أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة (Barath, 2008) والتي توصلت إلى ابتعاد المدارس العامة في المجز عن الخصائص التقليدية للبيروقراطية واهتمامها بنموذج العلاقات الإنسانية ونموذج النظام المفتوح.

٣/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير المتغيرات الشخصية والتنظيمية على متغيرات الدراسة ومناقشتها:

- أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الموظفين الذكور والموظفات الإناث في كل من مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي عدم وجود تأثير لمتغير النوع على كل متغير من هذه المتغيرات. وهذا يشير إلى تشابه تصورات الموظفين والموظفات في الأجهزة الحكومية لرصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي، ويعزى ذلك إلى أن البنى التنظيمية الحاكمة لهيكل الشبكة الاجتماعية للموظفين والموظفات متشابهة وواحدة. وكذلك أنظمة المعاني والتفسيرات المشتركة للأحداث والمشكلات التنظيمية بين الموظفين والموظفات لا تختلف فيما بينهم طالما كان الأساس المعرفي متشابهاً لدرجة ما. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (محمد، ٢٠١٢). كما تشير النتائج إلى تشابه تصورات الموظفين والموظفات في الأجهزة الحكومية لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة طحطوح (٢٠١٦)، ودراسة نافع (٢٠١٢)، ودراسة الطبولي وآخرين (٢٠١٣) ودراسة معمري ومنصور (٢٠١٤)، والعزام (٢٠١٥). أيضاً تعني هذه النتائج تشابه تصورات الموظفين والموظفات فيما يتعلق بتقدير مستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية، ويمكن تفسير ذلك بأن الموظفين في الأجهزة الحكومية -على اختلاف نوعهم - يعملون في ظل مناخ تنظيمي متشابه إلى حد ما؛ مما يجعلهم على إدراك وفهم كامل لخصائص أجهزتهم الحكومية وبالتالي تكون تصوراتهم لمستوى فعالية هذه الأجهزة متشابهة.

- أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمستوى الوظيفي (قيادات إدارية، وموظفين) في كل من رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي عدم وجود تأثير لمتغير المستوى الوظيفي على كل متغير من هذه المتغيرات. وهذا يشير إلى تشابه

تقديرات كل من القيادات الإدارية والموظفين في الأجهزة الحكومية لرأس المال الاجتماعي التنظيمي، وبالتالي عدم وجود تأثير للمستوى الوظيفي على تقدير رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (محمد، ٢٠١٢) والتي توصلت إلى عدم وجود فروق في استجابات عينة الدراسة حول واقع رأس المال الاجتماعي التنظيمي وفقاً لمتغير الرتبة الأكاديمية. كما تشير هذه النتائج إلى تشابه تصورات القيادات الإدارية والموظفين في الأجهزة الحكومية لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، وعدم وجود تأثير للمستوى الوظيفي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة طحطوح (٢٠١٦)، ودراسة الأمين وتليس (Elamin & Tlaiss, 2014)، ودراسة العزام (٢٠١٥)، ودراسة نافع (٢٠١٢).

- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للعمر في كل من مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، ومستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي عدم وجود تأثير لمتغير العمر على كل متغير من هذه المتغيرات. وهذا يشير إلى تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة لرصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في الأجهزة الحكومية باختلاف أعمارهم. كما تشير هذه النتائج إلى تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة في الأجهزة الحكومية لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية عند تصنيفهم وفقاً للعمر، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (طحطوح، ٢٠١٦)، ودراسة الأمين وتليس (Elamin & Tlaiss, 2014)، ودراسة العزام (٢٠١٥)، ودراسة نافع (٢٠١٢).

- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي في كل من مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، ومستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي عدم وجود تأثير لمتغير المؤهل العلمي على كل متغير من هذه المتغيرات. وهذا يشير إلى تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي. كما

تشير هذه النتائج إلى تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة في الأجهزة الحكومية لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (طحطوح، ٢٠١٦)، ودراسة الأمين وتليس (Elamin & Tlaiss, 2014)، ودراسة العزام (٢٠١٥)، ونافع (٢٠١٢). أيضاً تعني هذه النتائج تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية عند تصنيفهم وفقاً للمؤهل العلمي.

- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل في كل من مستوى رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية، ومستوى الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وبالتالي عدم وجود تأثير لمتغير سنوات الخبرة في العمل على كل متغير من هذه المتغيرات. مما يعني تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة لرأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (محمد، ٢٠١٢). كما تشير النتائج إلى تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة في الأجهزة الحكومية لممارسة سلوك المواطنة التنظيمية عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (طحطوح، ٢٠١٦)، ودراسة الأمين وتليس (Elamin & Tlaiss, 2014)، ودراسة العزام (٢٠١٥)، ونافع (٢٠١٢). أيضاً تعني هذه النتائج تشابه تقديرات أفراد عينة الدراسة للفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية عند تصنيفهم وفقاً لسنوات الخبرة في العمل. وقد ترجع هذه النتائج إلى التباين الصغير بين سنوات الخبرة في العمل لدى عينة الدراسة.

٤/١/٥ نتائج الدراسة المتعلقة بتأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية ومناقشتها:

افترضت الدراسة في الفرضية البحثية الرئيسية الخامسة وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي المتمثلة في (البعد العلاقي، والبعد الإداري، والبعد البنائي) على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية

(مأخوذة بصورة إجمالية وبصورة فردية). وكشفت نتائج الدراسة عن أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي لها تأثير إيجابي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية (مأخوذة بصورة إجمالية)، وفسرت أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي الثلاثة مجتمعة ما مقداره (٦٣,٨٪) من التباين في الفعالية التنظيمية (مأخوذة بصورة إجمالية). كما أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية (مأخوذة بصورة إجمالية) وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو البعد العلائقي، يليه البعد البنائي، وأخيراً البعد الإدراكي. كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الخامسة أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي لها تأثير إيجابي دال إحصائياً على كل بُعد من أبعاد الفعالية التنظيمية (مأخوذة بصورة فردية). وأشارت النتائج التفصيلية إلى أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين كل من نموذج النظم المفتوحة، ونموذج العمليات الداخلية، ونموذج العلاقات الإنسانية هو البعد العلائقي، يليه البعد البنائي، وأخيراً البعد الإدراكي. في حين كانت أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين نموذج الأهداف الرشيدة هي البعد الإدراكي، يليه البعد العلائقي، وأخيراً البعد البنائي.

وتتفق هذه النتيجة مع الحجج النظرية لنظرية رأس المال الاجتماعي. كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية وأبعادها ومنها دراسة حوارة والمحاسنة (٢٠١٥)، ودراسة بدراوي والخفاجي (٢٠١٥)، ودراسة العطوي (٢٠٠٩)، ومن الدراسات الأجنبية (Song, 2016; Emhan, et. al., 2016; Ard, et al., 2015; Khalid & Khan, 2014; Salaran, 2010; Sahin, 2010).

وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول إنه كلما زاد مستوى رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي بأبعاده الثلاثة في الأجهزة الحكومية في المملكة زادت فعاليتها التنظيمية، ويمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين البعد العلائقي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية بأن الموظفين الذين يكون لديهم ثقة متبادلة ينسقون فيما بينهم إنجاز المهام والأعمال، ونتيجة لذلك، يعملون معاً لتحقيق المستوى المطلوب من الأداء التنظيمي وبالتالي

تحسين الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية. فالثقة بين أعضاء المنظمة تعزز الاعتقاد بأنهم جميعاً يسعون إلى تحقيق نفس الأهداف وتبادل المعلومات وبالتالي تدعيم زملاء العمل وتنسيق الجهود التي بدورها تؤدي إلى الفعالية التنظيمية والأداء. والعكس صحيح حيث إن الموظفين الذين لا يثقون في بعضهم البعض وتكون العلاقات المتبادلة فيما بينهم ضعيفة، يكون الأداء التنظيمي أقل. وفي هذا الصدد تشير لنا وبيل (٢٠٠٦) أن الموظفين الذين لا يثقون ببعضهم البعض من المرجح أن تكون تصرفاتهم انتهازية وتتسم بالأنانية لتحقيق مصلحتهم الذاتية. وأظهرت النتائج أن الفرضية النظرية بأن البعد العلاقي لرأس المال الاجتماعي التنظيمي له تأثير إيجابي على الفعالية التنظيمية هو أيضاً صالح في الأجهزة الحكومية حيث الثقة هي واحدة من أهم الخصائص. كما أكد ناهاييت وغوشال (١٩٩٨) أن رأس المال الاجتماعي يسهل إنشاء ونشر المعارف الجماعية داخل المنظمات. وقد أكد على أن المعارف الجماعية تستمر لفترة أطول وتكون أكثر فائدة من المعرفة الفردية. فكل فرد يساهم في المعرفة الجماعية داخل المنظمات. ومن ثم، قد تكون للمعرفة الجماعية آثار مهمة، خاصة فيما يتعلق بالأجهزة الحكومية من حيث الأداء والفعالية. فعندما يترك الموظفون ذوو الخبرة الأجهزة الحكومية للتقاعد أو أي سبب آخر، فإن المعرفة المهمة التي يمتلكونها والمتعلقة بالعمل والممارسات تذهب معهم، مما قد يؤثر سلباً على أداء المهام وإنجازها. ومن ناحية أخرى، فإن بيئة العمل التي تشجع المعرفة الجماعية تجعل من المرجح أن تبقى المعلومات التي عند هؤلاء الموظفين في الأجهزة الحكومية حتى لو غادروا.

ويمكن تفسير التأثير الإيجابي للبعد الإداري (المعرفي) لرأس المال الاجتماعي التنظيمي (الذي يشير إلى وضع أهداف مشتركة وتقاسم الرؤية والرسالة) على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية بأن الأفراد الذين يستخدمون الرموز والمفردات المشتركة في مكان العمل يكون لديهم فهم وتفسيرات مماثلة للمفاهيم التنظيمية والأحداث والتجارب التنظيمية، وتؤدي هذه التفاهات المشتركة إلى تحسين الفعالية التنظيمية من خلال تعزيز نقل المعرفة، وتعزيز التعلم التنظيمي، وقبول المعايير وبالمثل، قد يكون لرأس المال الاجتماعي المعرفي وظائف مهمة لأداء الأجهزة الحكومية حيث يمكن للموظفين الذين يستخدمون اللغة والمفردات المشتركة والذين لديهم رؤية مشتركة تجنب سوء الفهم والتفسيرات الخاطئة مما يساهم في جعل بيئة العمل تساعد على التواصل الفعال وتبادل المعلومات،

وهو أمر ضروري للأجهزة الحكومية لتحقيق الفعالية التنظيمية المرتفعة. وفي هذا الصدد ذكر (أدler & كoon، ٢٠٠٢) أن رأس المال الاجتماعي المعرفي مهم لكي يتمكن الموظفون من تطوير تصورات مشتركة حول الأهداف الجماعية وما ينبغي أن تنجزه الأجهزة الحكومية. وكما هو مقترح في الأدبيات، فإن الفهم المشترك والرؤية بين الموظفين قد يقللان من حدة النزاع بينهما ويشجعهما على التركيز أكثر على الهدف التنظيمي بدلاً من التركيز على المصالح الفردية، فالحوافز المصممة بشكل غير مناسب على المستوى الفردي تؤدي في بعض الأحيان إلى تجاهل الموظفين للأهداف والغايات التنظيمية؛ لأن هذه الحوافز تشجعهم على متابعة المصالح الفردية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تبادل المعلومات والتعاون.

كما يمكن تفسير التأثير الإيجابي للبعد البنائي (الهيكل) لرأس المال الاجتماعي التنظيمي (ويشير الجانب الهيكلي لرأس المال الاجتماعي إلى التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين الموظفين) على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية. إن رأس المال الاجتماعي الهيكلي يحسن نوعية المهام التي يؤديها الموظفون وجودة الخدمات ويزيد الأداء الابتكاري. وأن العلاقات الهرمية الأقل بين الموظفين في الأجهزة الحكومية تكشف عن علاقات رسمية وغير رسمية متكررة. والعلاقات المتكررة بين العاملين يزيد من الأداء التنظيمي.

واستناداً إلى هذه النتائج، يمكن القول إن الافتراض النظري لنظرية رأس المال الاجتماعي صحيح بين الثقافات.

٥/١/٥ نتائج تأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي على سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية ومناقشتها:

افترضت الدراسة في فرضيتها البحثية الرئيسية السادسة وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً لأبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي المتمثلة في (البعد العلائقي، والبعد الإدراكي، والبعد البنائي) على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية (مأخوذة بصورة إجمالية وبصورة فردية). وكشفت نتائج الدراسة عن أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي لها تأثير إيجابي على ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية (مأخوذة بصورة إجمالية)، وفسرت أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي

الثلاثة مجتمعة ما مقداره (١٦,٨٪) من التباين في ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية (مأخوذة بصورة إجمالية). كما أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر الأبعاد أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية (مأخوذة بصورة إجمالية) وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو البعد البنائي، يليه البعد الإداري، وأخيراً البعد العلائقي.

كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية السادسة أن أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي لها تأثير إيجابي دال إحصائياً على كل من بُعدي سلوك المواطنة التنظيمية (مأخوذة بصورة فردية). وأشارت النتائج التفصيلية إلى وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبُعدين فقط من أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، هما البعد البنائي، والبعد الإداري، في حين لا يوجد تأثير دال إحصائياً للبُعد العلائقي على سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرات مباشرة إيجابية لبُعدين فقط من أبعاد رأس المال الاجتماعي التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، هما البعد البنائي، والبعد العلائقي، في حين لا يوجد تأثير دال إحصائياً للبُعد الإداري على سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة.

وتتفق هذه النتيجة مع الحجج النظرية لنظرية رأس المال الاجتماعي. كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على سلوك المواطنة التنظيمية وأبعادها منها دراسات (Unni, 2016; Behotoee& Laden, 2015; Khodaei et al., 2013).

وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول إنه كلما زاد مستوى رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي بأبعاده الثلاثة في الأجهزة الحكومية في المملكة زادت ممارسة وأداء سلوك المواطنة التنظيمية فيها، ويمكن تفسير هذه النتائج بأنه عندما يتم تشجيع الموظفين على تكوين علاقات فيما بينهم، بحيث تكون أكثر عفوية تؤدي إلى تكوين موقف إيجابي وخلق الرغبة لدى الموظفين في تحقيق الأهداف التنظيمية على الرغم من تجاوز واجباتهم ومسؤولياتهم

الرسمية، وبالتالي عندما تسعى المنظمة إلى تعزيز رأس المال الاجتماعي لموظفيها سيتحسن سلوك المواطنة التنظيمية أيضاً.

٦/١/٥ نتائج تأثير سلوك المواطنة التنظيمية على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية ومناقشتها:

افترضت الدراسة في فرضيتها البحثية الرئيسية السابعة وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية المتمثلة في (سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، وسلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل) على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية (مأخوذة بصورة إجمالية وبصورة فردية). وكشفت نتائج الدراسة عن أن لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية لهما تأثير إيجابي على الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية (مأخوذة بصورة إجمالية)، وفُسرَت هذين البعدين معاً ما مقداره (٢٥,٤٪) من التباين في الفعالية التنظيمية (مأخوذة بصورة إجمالية). كما أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر البعدين أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين الفعالية التنظيمية وفقاً لمعاملات الانحدار الجزئية المعيارية هو بعد سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، يليه بُعداً سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل.

كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية السابعة أن لبُعدي سلوك المواطنة التنظيمية لهما تأثير إيجابي دال إحصائياً على كل بُعد من أبعاد الفعالية التنظيمية (مأخوذة بصورة فردية). وأشارت النتائج التفصيلية إلى أن البُعد الأكثر أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين نموذج النظم المفتوحة هو سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة. أما أكثر البُعدين أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين كل من نموذج الأهداف الرشيدة، والعمليات الداخلية سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة، يليه سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل. في حين كانت أكثر البعدين أهمية وقدرة على التنبؤ بمستوى تحسين نموذج العلاقات الإنسانية هي سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو زملاء العمل، يليه سلوك المواطنة التنظيمية الموجه نحو المنظمة.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه نتائج دراسة نوح (٢٠١٣)، ودراسة مناصرية وبن حتو (٢٠١٥)، ودراسة العطوي (٢٠٠٩).

٧/١/٥ التأثير الوسيط لسلوك المواطنة التنظيمية على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية:

افترضت الدراسة في فرضيتها البحثية الرئيسية الثامنة وجود تأثير لسلوك المواطنة التنظيمية على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية.

وأشارت النتائج إلى أن التأثير المباشر لرأس المال الاجتماعي التنظيمي (كمتغير كامن) على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية (كمتغير كامن) بدون تأثير سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط يبلغ (٠,٧٩) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، بينما بلغ هذا التأثير في ظل وجود سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط (٠,٦٢) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتائج إلى انخفاض التأثير المباشر لرأس المال الاجتماعي التنظيمي على الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية بعد إدخال سلوك المواطنة التنظيمية كمتغير وسيط مع بقاء الدلالة الإحصائية ثابتة عند مستوى (٠,٠٠١) وفي المقابل ازدادت القوة التفسيرية للنموذج من (٠,٦٢٢) إلى (٠,٧٠١).

وهذا النتائج تعني وجود وساطة جزئية لمتغير سلوك المواطنة التنظيمية في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية، وعليه فإن متغير سلوك المواطنة التنظيمية يتوسط جزئياً العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية، وهذا يثبت صحة الفرضية البحثية الثامنة (H8).

٢/٥ توصيات ومقترحات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي تساعد على زيادة رصيد رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وممارسة سلوك المواطنة التنظيمية من أجل تعزيز الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية. ومن أبرز تلك التوصيات والمقترحات ما يلي:

- اتضح أهمية رأس المال الاجتماعي التنظيمي كأحد المفاهيم الحديثة في علوم الإدارة في عمل المنظمات والأجهزة الحكومية وتعزيز فعاليتها التنظيمية؛ لذلك تقترح الدراسة

إنشاء إدارة أو وحدة أو قسم متخصص في كل جهاز حكومي تكون مهمته متابعة أنشطة الأجهزة الحكومية المرتبطة برأس المال الاجتماعي التنظيمي والعمل على تعزيزه وذلك من خلال تشجيع إقامة الروابط، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتشجيع التعاون، وتنمية شبكات العلاقات المفيدة والصلات والروابط الإيجابية بين العاملين وبعضهم البعض من جهة وبينهم وبين رؤسائهم من جهة أخرى، أيضاً وضع مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي التنظيمي ووضع نظام للمكافأة عليه.

- تقترح الدراسة ألا تعد الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية رأس المال الاجتماعي التنظيمي شيئاً ثانوياً وإهماله؛ لأنه يُعد جزءاً ضرورياً لإيجاد حلول جماعية لمعظم مشاكل العمل في المنظمات والمؤسسات الحديثة.

- توصي الدراسة بضرورة اهتمام الأجهزة الحكومية بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي التنظيمي مثله مثل باقي أشكال رأس المال الأخرى، والاستفادة منه في تحسين الأداء والفعالية التنظيمية وذلك من خلال تشجيع العاملين بها على بناء العلاقات الإيجابية فيما بينهم من خلال التأكيد على ضرورة العمل الجماعي، وفرق العمل في إنجاز المهام، وتوفير التقنيات والوسائل الملائمة لدعم بناء العلاقات وتشكيل شبكات العمل مثل البريد الإلكتروني وغرف المحادثة عبر الإنترنت وغيرها، وكذلك العمل على توفير وسائل التسلية والترفيه والأندية الاجتماعية ومراكز رعاية أطفال العاملين وغيرها، مما يوفر مزيد من التفاعل وبالتالي بناء الروابط والصلات وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية.

- تقترح الدراسة أن تعمل الأجهزة الحكومية على استغلال حقيقة أن الإنسان (الموظف) بطبعة يبحث عن القبول وإقامة العلاقات مع الزملاء سواء في العمل أو خارج العمل وتوظيف ذلك لزيادة رأس المال الاجتماعي التنظيمي وتحقيق أهدافها وتحسين مستوى فعاليتها التنظيمية.

- تقترح الدراسة ضرورة العمل على أن يكون لدى العاملين في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية فهم مشترك حول الأهداف والمهام التي تسعى هذه الأجهزة لتحقيقها وذلك من خلال أن يكون لكل جهاز حكومي بالمملكة العربية السعودية رؤية ورسالة واضحة ومحددة، وإتاحة الفرص للتلاقي بين العاملين للتفاعل وتبادل الأحاديث حول ما هو مهم في العمل وترتيب الأولويات وتحقيق التفاهم واكتساب اللغة المشتركة.

- توصي الدراسة بضرورة تزويد العاملين في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية بالمعلومات الكافية عن وظائفهم والمهام المطلوب إنجازها، لإحاطتهم بكل ما يجري داخل الأجهزة الحكومية التي يعملون بها مما يؤدي إلى شيوع الثقة وشعورهم بالولاء وإحساسهم بأهمية أداء أدوارهم؛ مما يساعد على رفع روحهم المعنوية وزيادة أدائهم وكفاءتهم الإنتاجية بما ينعكس في النهاية على تحسين مستوى الفعالية التنظيمية للأجهزة الحكومية.
- توصي الدراسة بضرورة اهتمام الأجهزة الحكومية بالعمل على تنمية روح المواطنة التنظيمية لدى الموظفين من خلال عقد الندوات واللقاءات الداعمة لرفع درجة الوعي وزيادة مستوى ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى الموظفين.
- تشجيع الموظفين على تبني سلوك المواطنة التنظيمية من خلال رفع الروح المعنوية لهم والإشادة بجهودهم التطوعية وتحفيزهم للاستمرار في أداء هذه السلوكيات من خلال وضع ممارسة هذه السلوكيات ضمن نظام المكافآت الرسمية وجعله ضمن المعايير الأساسية في تقييم أداء العاملين.
- توصي الدراسة المسؤولين في الأجهزة الحكومية بالاهتمام بمفهوم العقد النفسي والذي يحدد العلاقات الاجتماعية بين العاملين وهذه الأجهزة، وعدم الاهتمام فقط بالعقد الرسمي مما يعزز الروابط والعلاقات بين الموظفين والأجهزة الحكومية مما يزيد العطاء وزيادة الإنتاجية.
- دور الوساطة الذي يقوم به سلوك المواطنة التنظيمية في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية يشير إلى ضرورة اعتبار هذا السلوك قيمة تنظيمية تسعى الأجهزة الحكومية إلى ترسيخها في نفوس الموظفين والعمل على تنميتها وتشجيع العاملين على ممارسة هذا السلوك.
- من خلال نتائج اختبار النموذج المقترح توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمتغيرات الدراسة (رأس المال الاجتماعي التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمية، والفعالية التنظيمية) والتي ثبت أنها تتفاعل معاً إيجابياً بما يؤدي إلى تعزيز الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية، وذلك من خلال اتباع منهجية علمية تتضمن

تعزيز ودعم العوامل والمتغيرات التي تضمنها النموذج للاستفادة من تأثيراتها الإيجابية والتي تفوق تأثيراتها الفردية على الفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية.

- يمكن للباحثين الاستفادة من الأدوات والمقاييس التي طورتها واستخدمتها هذه الدراسة في مجال رأس المال الاجتماعي التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية.

٣/٥ الدراسات المستقبلية المقترحة:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات يقترح الباحث بعض الدراسات المستقبلية منها على سبيل المثال:
- واقع استثمار الأجهزة الحكومية في رأس المال الاجتماعي التنظيمي.
 - دور رأس المال الاجتماعي التنظيمي في تحقيق الأجهزة الحكومية لدورها في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).
 - ركزت هذه الدراسة على دور رأس المال الاجتماعي التنظيمي الداخلي، ولم تتناول رأس المال الاجتماعي التنظيمي الخارجي؛ لذلك تقترح الدراسة إجراء دراسة حول تأثير رأس المال الاجتماعي التنظيمي الخارجي على سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية.
 - رأس المال الاجتماعي التنظيمي السلبي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.
 - دراسة تأثير متغيرات وسيطة أخرى مثل الالتزام التنظيمي والتشارك المعرفي في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي التنظيمي والفعالية التنظيمية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- آل زاهر، علي ناصر شتوي (٢٠١١). سلوك المواطنة التنظيمية في جامعة الملك خالد. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل « العلوم الإنسانية والإدارية»، ١٢ (١)، ٦٣-٦١.
- أبو الخير، راوية حسن إبراهيم (٢٠١٦). مدى توافر متطلبات الجامعة المنتجة وعلاقتها بالفعالية التنظيمية في الكليات التقنية بمحافظة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.
- أبو تايه، بندر (٢٠١٢). أثر العدالة التنظيمية على سلوك المواطنة التنظيمية في مراكز الوزارات الحكومية في الأردن. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠ (٢)، ١٤٥-١٨٦.
- أبو جاسر، صابرين. (٢٠١٠). أثر إدراك العاملين للعدالة التنظيمية على أبعاد الأداء السياقي. رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو زاهر، نادية (٢٠١٠م). محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي. مجلة علوم إنسانية، العدد ٤٦، السنة الثامنة.
- أبو سمعان، محمد ناصر راشد (٢٠١٥). محددات العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية من وجهة نظر الضباط في جهاز الشرطة بقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة.
- أبو شعر، عبد الرزاق أمين (١٩٩٧). العينات وتطبيقاتها في البحوث الاجتماعية. الرياض: مركز البحوث، معهد الإدارة العامة.
- أبو عامود، محمد سعد (٢٠٠٩). الإسهام العلمي والعملية لرأس المال الأمريكي. مجلة الديمقراطية، العدد (٣٥)، ٦٦-٧٦.
- أبوعلام، رجاء (٢٠١٠م). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. ط. ٣. مصر: دار النشر للجامعات.
- أحمد، بوشمال (٢٠١١). سوسيولوجيا التغيير التنظيمي وفعالية المنظمات -مدخل التحليل الاستراتيجي: دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الأغواط. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- أحمد، محمد عبدالرحمن حسن (٢٠١٦). قيم رأس المال الاجتماعي وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة: دراسة مطبقة على مدينة أسيوط الجديدة. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين، ٤ (٥٦)، ص. ٩٤-١٥.

- إسماعيل، محمد؛ وجاسم، نبيل؛ وصبر، رنا. (٢٠١٢). أثر المناخ التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية: دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في معهد الإدارة بالراففة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية الجامعة، العدد (٢)، ٢٠٩-٢٣٠.
- الأحمد، عائشة بنت سيف (٢٠١٦). أثر رأس المال الاجتماعي في التحصيل الدراسي مقارنة برأسي المال المادي والبشري لخريجات مرحلة الثانوية بمنطقة المدينة المنورة. مجلة دراسات - العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، ٤٣ (١)، ١٩٣-٢١١.
- البوق، لينا محمد. (٢٠١٤). إدراك العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق سلوكيات المواطنة التنظيمية من وجهة نظر الموظفين بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الخميس، عبد الله (٢٠٠١). علاقة خصائص الوظيفة بسلوكيات المواطنة التنظيمية لدى الموظفين - دراسة ميدانية على الموظفين في الإدارة الهندسية بقوات الدفاع الجوي. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية.
- الربيع، صالح محمد. (٢٠١٥). الشفافية الإدارية والمواطنة التنظيمية في الجامعات السعودية - رؤية تطويرية مقترحة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الرشدي، عبدالونيس محمد (٢٠١٢). آليات التخطيط لتنمية الموارد البشرية في ظل رأس المال الاجتماعي السلبي. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، ٦ (٣٣)، ٢١٩٧-٢٣٠٠.
- الرفاعي، كريم السيد بنداوي (٢٠١٥). تنمية رأس المال الاجتماعي. مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، العدد (٥٤)، ٣٦٥-٣٩١.
- الرقاد، هناء خالد؛ وأبو دية، عزيزة (٢٠١٢). الذكاء العاطفي لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٠ (٢)، ٧٣٧-٧٦٣.
- الزبيدي، ناظم جواد عبد سلمان (٢٠٠٧). العلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية والقيادة التحويلية وأثرهما في تفوق المنظمة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- السروجي، مصطفى طلعت (٢٠٠٩). رأس المال الاجتماعي. ط. ١. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- السعود، راتب؛ وسلطان، سوزان (٢٠٠٨). سلوك التطوع التنظيمي لدى أعضاء الهيئات التدريسية في

- الجامعات الأردنية العامة وعلاقته مع بعض المتغيرات الديموجرافية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، ٩ (٤)، ٣٤-٥٧.
- الشمري، انتظار أحمد؛ والزهيري، كريم (٢٠١٣). أثر رأس المال الاجتماعي على حماية المال العام في المؤسسات الصحية: بحث على عينة من المؤسسات الصحية في دائرة صحة ديالى. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (٩٧)، ٨٢-٩٧.
- الشيباني، إلهام ناظم (٢٠١١). العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وسلوك المواطنة التنظيمية: دراسة تطبيقية على كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ٧ (٣٠)، ١٩٨-٢١٤.
- الطائي، فيصل علوان (٢٠١٤). المكتبات العامة ودورها في تنمية رأس المال الاجتماعي: المكتبة المركزية في محافظة كربلاء أمودجاً. مجلة جامعة كربلاء للعلوم الإنسانية، ١٢ (١)، ١٤٦-١٦٥.
- الطمبولي، محمد عبد الحميد؛ وكريم، رمضان سعد؛ والعبار، ابتسام علي حمزة (٢٠١٥). الإحساس بالعدالة التنظيمية وعلاقته بسلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي. مجلة نقد وتنوير، العدد (٢)، ٦٥-١٠٠.
- العامري، أحمد بن سالم (٢٠٠٢). سلوك المواطنة التنظيمية في مستشفيات وزارة الصحة: دراسة استطلاعية لآراء المديرين. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والإدارة)، ١٦ (٢)، ٤٣-٦٢.
- العامري، أحمد بن سالم (٢٠٠٣). محددات وآثار سلوك المواطنة التنظيمية في المنظمات. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والإدارة)، ١٧ (٢)، ٦٧-٨٣.
- العزام، زياد فيصل (٢٠١٥). أثر الثقافة التنظيمية على سلوك المواطنة التنظيمية في بلدية الوسطية في محافظة إربد بالأردن. مجلة دراسات- العلوم الإدارية، ٤٢ (١)، ١٠٣-١٣٠.
- العزوي، شفاء محمد علي؛ ويوسف، مروة بدر زيا (٢٠١٦). تأثير إعادة هندسة العمليات الإدارية في المواطنة التنظيمية: بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الإلكترونية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٢ (٩١)، ١٩٧-٢٢١.
- العطوي، عامر حسين (٢٠٠٧). أثر العدالة التنظيمية في الأداء السياقي: دراسة تحليلية لأعضاء الكادر التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القدس. مجلة القدس للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٠ (١).
- العطوي، عامر على حسين (٢٠٠٩). العلاقة بين رأس المال الاجتماعي الداخلي وفاعلية المنظمة من منظور الأداء السياقي. مجلة دراسات إدارية جامعة البصرة، ٣ (٥)، ٣٦-٦٩.
- العنزي، سعد (٢٠٠٦). الاستثمار في رأس المال الاجتماعي: دروس مستفادة من تجارب الشركات العالمية الكبرى. مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، ١ (٢)، ص ١-٢٤.

- العنزي، سعد علي (٢٠١٤). إبداعات الأعمال: قراءات في التميز الإداري، والتفوق التنظيمي. ط. ١، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- العنزي، سعد وحميد على أحمد الملا (٢٠١٥). إطار مفاهيمي للعلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢١ (٨٤)، ٢٥-١.
- الفهداوي، فهمي خليفة صالح (٢٠٠٥). علاقة المواطنة التنظيمية مع التغير التحويلي: دراسة لتصورات موظفي الدوائر الحكومية في مدينة الكرك. مجلة العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، ٣٢ (٢)، ٣٩٢-٤١٤.
- القريوتي، محمد. (٢٠٠٠). السلوك التنظيمي - دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة. عمان (الأردن): دار الشروق
- القيسي، فاضل حمد؛ والطائي، علي حسون (٢٠١٤). الإدارة الاستراتيجية: نظريات، مداخل، أمثلة وقضايا معاصرة. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- الكفارنة، ميسرة محمود (٢٠١٥). دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين دراسة تطبيقية لاتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة (٢٠٠١-٢٠١٤). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- المحمدي، سعد علي (٢٠١١). العلاقة بين الاختيار الاستراتيجي والهيكل التنظيمي وتأثيرها على الفعالية التنظيمية: دراسة حالة عينة من المديرين في بعض الشركات الصناعية العراقية. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس الدولية.
- المصري، علي خميس (٢٠١٢). القيادة الأخلاقية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية والالتزام التنظيمي في شركات الصناعات الدوائية في الأردن. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان العربية، الأردن.
- المعهد العربي للتخطيط (٢٠١٥). رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- النجار، فايز جمعة؛ والنجار، نبيل جمعة؛ والزعبي، وماجد راضي (٢٠١٠). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي. ط. ٢. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- الهاشمي، بعاج (٢٠٠٨). دور العملية التدريبية في رفع الفعالية التنظيمية للمؤسسة، دراسة حالة سونلغاز. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، الجزائر.
- الهلباوي، هشام عبد الرازق (١٩٩٨). دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- بدرأوي، عبدالرضا فرج؛ والخفاجي، رشا مهدي (٢٠١٥). العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأداء

التنظيمي: دراسة ميدانية في شركة الحفر العراقية في البصرة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العدد (٣٦)، ١٠٢-٧٤.

- بشير، أمل محمد عبد الرحمن (٢٠١٦). دور العمل التطوعي في تعزيز قيم رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة متطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- بنات، ماهر صالح. (٢٠٠٢). الفاعلية التنظيمية للجامعات الفلسطينية: دراسة حالة للجامعة الإسلامية بغزة. غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين.

- بوقصارة، منصور؛ ورشيد زياد (٢٠١٥). الخصائص السكومترية للنسخة الجزائرية لمقياس توقعات الكفاءة الذاتية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية. مجلة العلوم النفسية والتربوية، ١ (١)، ٥٢-٢٤.

- تغيزة، أمحمد (٢٠١١). اختبار صحة البنية العاملية للمتغيرات الكامنة في البحوث: منحنى التحليل والتحقق. بحث محكم، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض: السعودية.

- حمد، إسعاف (٢٠١٥). رأس المال الاجتماعي: مقارنة تنموية. مجلة جامعة دمشق، ٣١ (٣)، ١٦٢-١٣٩.

- حواجرة، كامل محمد؛ والمحاسنة، محمد عبد الرحيم (٢٠١٥). أثر رأس المال الفكري (البشري والاجتماعي) في أداء الأعمال: دراسة ميدانية في شركات صناعة الأدوية الأردنية. مجلة دراسات، العلوم الإدارية، ٤٢ (١)، ٤٣-١٩.

- حواس، أميرة. (٢٠٠٣م). أثر الالتزام التنظيمي على العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية بالتطبيق على البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- حوالة، سهر محمد؛ والشوربجي، هند سيد أحمد (٢٠١٤). رأس المال الاجتماعي بالتعليم: مقوماته ومعوقاته، دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية، العدد (٣)، ٥٠٧-٥٤٦.

- خوين، سندس (٢٠٠٩). الثقافة التنظيمية وفعالية المنظمة: دراسة مقارنة بين الكليات العلمية والإنسانية بجامعة بغداد. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (٧٥).

- رجال، نور عادل (٢٠١٤). مؤسسات المجتمع المدني وإنتاج رأس المال الاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من قيادات ومنتسبي مؤسسات المجتمع المدني في مدينة عمان- الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

- زغرب، نضال حسن خليل (٢٠١٦). الدور الوسيط للملكية النفسية الوظيفية على العلاقة بين ممارسات التسويق الداخلي وسلوك المواطنة التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية في غزة.

- زيدان، أشرف. (٢٠٠٦). العلاقة بين سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى المديرين وقدرتهم على إحداث التغيير. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السلوكية وإدارة أهداف، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- سويدان، مجدي صابر (٢٠١١). إسهام رأس المال الاجتماعي في دعم عمليات البناء المؤسسي بمنظمات المجتمع. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٦ (٣٠)، ٢٦٥١ - ٢٦٩٦.
- سويسي، عبد الوهاب (٢٠٠٩). المنظمة (المتغيرات، الأبعاد، التصميم). الجزائر: دار النجاح للكتاب.
- شحاتة، صفاء أحمد (٢٠١٣). رأس المال الاجتماعي وإسهاماته في ضمان جودة التعليم العالي واعتماده في المجتمع. الكويت: مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٣٣ (٣٧٩)، ٨ - ١٦٦.
- طحطوح، عالية بنت إبراهيم محمد (٢٠١٦). تأثير أماط القيادة الإدارية على سلوك المواطنة التنظيمية: دراسة تطبيقية على موظفات جامعة الملك عبد العزيز بجدة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية.
- عاشور، سمير كامل؛ وسام، سامية أبو الفتوح (٢٠٠٥). العرض والتحليل باستخدام الإحصاء التطبيقي المتقدم. القاهرة: دار الكتب القومية.
- عبد الحميد، إنجي محمد (٢٠٠٤). رأس المال الاجتماعي: نحو نظرية في البناء والفعل الاجتماعي، المجلة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٤١ (٢).
- عبد الحميد، إنجي محمد (٢٠٠٩). دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر. سلسلة أبحاث ودراسات، العدد الأول، القاهرة، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- عبد المولى، سمية أحمد علي (٢٠١٤). رأس المال الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل في مصر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، ٢١ (٦٥)، ٩٥ - ١٢٠.
- عبد الرحمن، طارق عطية (٢٠١٣). دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية: منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية. الرياض: مركز البحوث، معهد الإدارة العامة.
- عمري، عاشور أحمد (٢٠١٤). دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الفقر والاستبعاد: رؤية لتحقيق التماسك المجتمعي. مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد (١٦)، ١١ - ٣٠.
- عودة، بلال كامل (٢٠١٤). دور رأس المال الاجتماعي في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في بغداد. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٦ (١١)، ٢٥٥ - ٢٧٢.
- عون الله، صلاح الدين (١٩٨٧). مدخل ومشكلات قياس الفعالية التنظيمية. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، العدد (٥٤).

- فرحات، غول (٢٠١١). إدارة رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية. الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، ١٣-١٤ ديسمبر.
- فرهودة، ولاء عبد الله سعيد (٢٠١٤). درجة الفاعلية التنظيمية وعلاقتها بإدارة الجودة الشاملة في مدارس وكالة الغوث في محافظة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية-غزة.
- ماهر، أحمد (٢٠٠٥). التنظيم: الدليل العلمي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمد، أشرف السعيد أحمد (٢٠١٢). رأس المال الاجتماعي التنظيمي بالأقسام الأكاديمية التربوية: دراسة تحليلية. مجلة مستقبل التربية العربية، ١٩ (٨٠)، ٢٩٨-٢١٣.
- محمد، بشرى هاشم؛ وعثمان، آيسل حمدي (٢٠١٢). أثر سلوك المواطنة المنظمة في تحجيم الاتكالية الاجتماعية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٢).
- مسلم، على عبدالهادي (٢٠٠٢). تحليل وتصميم المنظمات. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- معمري، حمزة؛ وبن زاهي منصور (٢٠١٤). سلوك المواطنة التنظيمية كأداة للفعالية التنظيمية في المنظمات الحديثة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد (١٤)، ٤٣-٥٤.
- مناصرية، رشيد؛ وفريد بن ختو (٢٠١٥). سلوك المواطنة التنظيمية وأهميته في تحسين أداء العاملين دراسة حالة مؤسسة اتصالات الهاتف النقال موبيليس وحدة ورقلة. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (٨)، ٢٠١٩-٢٢٩.
- نافع، وجيه عبد الستار (٢٠١٢). أثر العدالة التنظيمية والخصائص الشخصية على أبعاد المواطنة التنظيمية: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية بمحافظة الطائف. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والإدارة)، ٢٦ (٢)، ٣٦٧-٤٤٤.
- نصر، محمد وجميل هلال (٢٠٠٧). قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- نوار، صالح (٢٠٠٦). فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، قسنطينة. الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.
- نوح، علياء حسني علاء الدين (٢٠١٣). أثر الدعم التنظيمي في أداء الشركات وسلوك المواطنة التنظيمية: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية في مدينة سحاب. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- هارون، سميرة. (٢٠١٤). فعالية المواطنة التنظيمية في تدعيم الإبداع الإداري بالمنظمة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- هاشم، نهلة عبد القادر (٢٠٠٥). آليات تفعيل المواطنة التنظيمية في المدارس المصرية. مجلة التربية، العدد (١٤)، ١٠٣-١٢٥.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

- Abdollahi S, Gorji M. (2014). The Relationship Between Social Capital and Organizational Citizenship Behavior in Universities. Advanced Research in Economic and Management Sciences. No. 17.
- Adler, P., & Kwon, S. (2002). Social capital: Prospects for a new concept. Academy of Management Review, 27(1), 17-40.
- Al Arkoubi, Khadija & Elizabeth Davis (2013). Building Sustainable Organizational Social Capital: The Global Leadership Challenge, Global Journal of Management and Business Research, Volume XIII Issue IX Version I, pp. 10- 20.
- Ard, R. C., A. Nikpour, & S. C. Ard (2015). The Effect of Social Capital on Organizational Performance: The Mediating role of Employee's Job satisfaction. International Review of Management and Business Research, Vol. 4, Issue. 3, pp. 852- 860.
- Ariani, Dorothea Wahyu (2012). The Relationship between Social Capital, Organizational Citizenship Behaviors, and Individual Performance: An Empirical Study from Banking Industry in Indonesia. Journal of Management Research, Vol. 4, No. 2, p. 226-241
- Ashraf , Giti, and Suhaida bte Abd Kadir (2012): A Review on the Models of Organizational Effectiveness: A Look at Cameron's Model in Higher Education. International Education Studies, Vol. 5, No. 2, pp 80-87.
- Aspin, L., (2004). Social Capital and Productivity: How might training affect a company's social capital? Does the literature indicate how this might happen and

whether we might expect a significant impact on productivity? Can these effects be measured? Teaching and Learning Research Programme, pp: 1-34.

- Bahar, M. and Kian, S.F. (2012). Theoretic study of social capital and effective factors. *International Journal of Social Science Tomorrow*, 1(4), 1-6.
- Baker, W. E. (2000). *Achieving success through social capital: Tapping the hidden resources in your personal and business networks*. (1st Ed.). San Francisco: Jossey-Bass.
- Balduck, A. & Buelens, M., (2008). *A Two-Level Competing Values Approach to Measure Nonprofit Organizational Effectiveness*. working paper, Ghent University.
- Baron, R. M., & Kenny, D. A. (1986). The moderator–mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic, and statistical considerations. *Journal of Personality & Social Psychology*, 51, 1173-1182.
- Basirudin, N. B., Rohaida, B., Mokhber, M., and Abdul Rasid, S. Z., and Zamil, N. A. M. (2016). Organizational Citizenship behaviors in Public Sector: Does Job Satisfaction Play a Role. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(S8), 376-381.
- Behtooee, L. (2016). A model for explanation of social capital in organizations, psychological empowerment, job involvement, and organizational citizenship behavior. *International Journal of Advanced and Applied Sciences*, 3(5), 80-87.
- Bolino MC, Bloodgood JM. (2001). Organizational Citizenship Behavior and the Creation of Social Capital. *Academy of Management Proceedings*.
- Bolino MC, Turnley WH, Bloodgood JM. (2002). Citizenship Behavior and the Creation of Social Capital in Organizations. *The Academy of Management Review*, 27(4):505-522.
- Cameron, Kim S. (1980). Critical Questions in Assessing Organizational Effectiveness. *Organizational Dynamics*, Vol.9, issue 2, pp.66- 80.
- Cameron, K. S. (1981). Domains of Organizational Effectiveness in colleges and Universities. *Academy of Management Journal*, Vol.24, No.1, pp.25- 47.
- Cameron, K. S. and Whetten, D. A. (1983 b). Some Conclusions about

- Organizational Effectiveness, In Cameron, Kim S. and David A. Whetten (Eds.), Organizational Effectiveness: A Comparison of Multiple Models, Academic Press, pp. 261- 277.
- Cameron, K. S. and Whetten, D. A. (1983A). Organizational Effectiveness: one Model or Several? In Cameron, Kim S. and David A. Whetten (Eds.), Organizational Effectiveness: A Comparison of Multiple Models, Academic Press, pp. 1- 24.
 - Cameron, K. S. and Whetten, D. A. (1996). Organizational Effectiveness and Quality: The Second Generation. In Handbook of Theory and Research, Vol. Xi, pp. 265- 306
 - Cohen, D. and Prusak, L. (2001), "How to invest in social capital", Harvard Business Review, Vol. 79 No. 5, pp. 86-93.
 - Coleman, J. (1988). Social Capital in the Creation of Human Capital. American Journal of Sociology, 94-120.
- Costello, A., & Osborne, J. (2005). Best practices in exploratory factor analysis: four Recommendations for Getting the Most from your Analysis. Journal of Practical Assessment Research & Evaluation, Vol. 10, No 7, 1-9
- Daft, R. L. (1992). Organization Theory and Design. 4th ed., West Publishing Co., United States of America.
 - Dougherty, D., (2012), Organizational Social Capital and Public Service Performance. Journal of Management Studies, Vol. 5, No. 3, PP. 15-30.
 - Eberle, S. (2003), The Impact of Civil Society on Government Performance. master thesis, Faculty of Law, University of Konstanz.
 - Elamin, A. M. & Tlaiss, H. A. (2014). Exploring the Relationship Between Organizational Citizenship Behavior and Organizational Justice in the Islamic Saudi Arabian Context. Employee Relations, Vol. 37 No. 1, pp. 2-29
 - Emhan, A., Tongur, A., & Turkolu, I. (2016) An Anajysis of the Social Capital, Organizational Capital, Organizational Commitment and Performance in the Public Sector of Southeastern of Turkey. Transylvanian Review of Administrative Sciences, No. 47, pp. 49-62.

-
- George, G.M., & Brief, A.B., (1992). Feeling good doing good: A conceptual analysis of the mood at work organizational spontaneity relationship. *Psychological Bulletin*, 2 (112), 310-329.
 - Gönül, Ö. Ö., Tüzün, İ. K. and Gökoglu, M. M. (2013). The Impact of External Social Capital on Human Resource Management Practices. *International Journal of Human Resource Studies*, Vol. 3, No. 4, p 27-44.
 - Grootaert, Christiaan, (1998). *Social Capital: The Missing Link?*. Washington,D.C: World Bank, Sci Working Paper No.3.
 - Gyekye, S. A., & Haybatollahi, M. (2015). Organizational citizenship behavior: An empirical investigation of the impact of age and job satisfaction on Ghanaian industrial workers. *International Journal of Organizational Analysis*, 23(2), 285-301.
 - Hair, J. F. J., Money, A. H., Samouel, P., & Page, M. (2010). *Multivariate data analysis (7 ed.)*. Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall.
 - Hall, R. H. and Clark, J. P. (1980). An Ineffective Effectiveness Study and Some Suggestions for Future Research. *The Sociological Quarterly*, Vol.21, pp. 199- 134.
 - Hamon, T. T. (2003). *Organizational Effectiveness as Explained by Social Structure in A Faith- Based Business Network Organizations*. Ph. D. dissertation, School of Leadership Studies, Regent University.
 - Henri, Jean-Francois (2004). Performance Measurement and Organizational Effectiveness: Bridging The Gap. *Management Finance*, Vol.30, No.6, pp.93- 123.
 - Kalleberg, A., Appelbaum, E., Sleigh, S., & Schmitt, J. (2004). Social capital in the workplace: Trust, knowledge sharing, and citizenship behaviors among the machinists. Retrieved from <http://www.cwww.mtgers.edu/dataPages/IAMSocialCapitalIRRA20>
 - Kapucu, N. (2006). New Public Management: Theory, ideology, and practice. In Farazmand, A., & J. Pinkowski (Eds.), *Handbook of globalization and public administration* (pp. 889–902). New York: Marcel Dekker.
 - Kennan, W. R., & Hazleton, V. (2006). Internal public relations, social capital and the role of effective organizational communication. In C. H. Botan, & V. Hazleton

- (Eds.), *Public relations theory II* (pp. 311–338). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
- Kolade, O.J., Oluseye, O., & Omotayo, O. (2014). Organizational Citizenship Behavior, Hospital Corporate Image and Performance. *Journal of Competitiveness*, 6(1), 36-49.
 - Lambert, S.J. (2006). Both art and science: Employing organizational documentation in workplace-based research. In Pitt-Catsoupes, M., Kossek, E.E., and Sweet, S. (Eds.). *The work and family handbook: Multi-disciplinary perspectives, methods, and approaches*. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.
 - Leana, C.R, Pil F.K. (2006). Social Capital and Organizational Performance: Evidence from Urban Public Schools. *Organization Science*, 17(3). ☒
 - Leana CR, Van Buren HJ. (1999). Organizational social capital and employment practices. *Academy of Management Review*, 24:538-555. ☒
 - Lee, D. (2004). *Competing Models of Effectiveness in Research Centers and Institutes in The Florida State University System: A Data Envelopment Analysis*, Ph. D. dissertation, College of Social Science, The Florida State University.
 - McElroy, M. W. (2002). Social Innovation Capital. *Journal of Intellectual Capital*, 3(1), 57-68.
 - Mesbahi, M. (2017). Mediator role of social capital and organizational commitment in the relation of service-oriented motivation and organizational citizenship behavior. *World Scientific News*, 64, 54- 68. Retrieved from [www. Worldscientificnews.com](http://www.worldscientificnews.com)
 - Milana, E. & Maldaon, I. (2015). Social Capital: A Comprehensive Overview at Organizational Context. *Periodica Polytechnica Social and Management Sciences*, 23(2), pp. 133-141.
 - Mohammad S. N. A., Reza M. A., Hassan K. A. R. (2013). the Relationship between Organizational Citizenship Behavior and Social Capital in Higher Education Centers (Public, Private and Azad) of Guilan Province. *Research in Business*, 5 (4).
 - Mohammad, J., Habib, F. Q. and Alias, M. A. (2011). Job Satisfaction and

-
- Organizational Citizenship Behaviour: An Empirical Study at Higher Learning Institutions. *Asian Academy of Management Journal*, Vol. 16, No. 2, 149-165.
- Monge, P., Heiss, B. M., & Margolin, D. B. (2008). Communication network evolution in organizational communities. *Communication Theory*, 18(3), 449-477.
 - Nahapiet J, Ghoshal S. (1998). Social Capital, Intellectual capital and the organizational advantage. *Academy of management Review*, 23(2):242-260.
 - Nyhan, R. C. (2000). Changing the paradigm: Trust and its role in public sector organizations. *American Review of Public Administration*, 30 (1), 87-109.
 - Oreily, C., & Chatman, J. (1988). Organizational Commitment and Psychological Attachment: The Effect of Compliance, Identification, and Internalization of Prosocial Behaviour. *Journal of Applied Psychology*, 71(3), 492-499.
 - Organ, D. W. (1988). Organizational citizenship behavior: The good soldier syndrome. Lexington Books/DC Heath and Com.
 - Portes, A. (1995). Economic Sociology and the sociology of Immigration: A conceptual over View. In: Ethnicity, and Enter preneurship, Alegandro ports (Ed.), *The Economic Sociology of Immigration: Essays on Networks*. New York: Russell sage Foundation. (pp.1-43).
 - Putnam, R (2000). *Bowling alone: The collapse and Revival of American Community*. New York: Simon & Schuster.
 - Quinn R. E. and Cameron K. S. (1983). Life Cycles and Shifting Criteria of Effectiveness: Some Preliminary Evidence. *Management Science*, Vol.29, No.1, pp. 33-51.
 - Quinn, R. E., & J. Rohrbaugh (1981). A competing values approach to organizational effectiveness. *Public Productivity Review*, 5, 122-140.
 - Quinn, R. E., & J. Rohrbaugh (1983): A spatial model of effectiveness criteria: Towards a competing values approach to organizational analysis. *Management Science*, 29(3), 363-377.
 - Robbins, S., (1999). *Organization Theory, Structure, Design and Applications*. 3rd. Englewood Cliffs: Prentice Hall, inc..

- Robbins, S. (2001). *Organizational Behavior*. ninth edition, Englewood Cliffs, NewJersey, Prentice Hall, Inc.
- Robbins, S.P., & Judge, T.A. (2012). *Organizational Behavior*. (15th ed). Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall.
- Sahin, ISMAIL (2010). *Organizational Social Capital and Perceived Performance of Drug LAW Enforcement Departments: A Case Study in TURKEY*. Ph.D Dissertation, University of Central Florida Orlando, Florida.
- Salaran, M. (2010). Research Productivity and Social Capital in Australian Higher Education. *Higher Education Quarterly*, Vol. 64, No, 2, pp. 133- 148.
- Scheid, Teresa L. and James R. Greenley (1997). Evaluations of Organizational Effectiveness in Mental Health Programs. *Journal of Health and Social Behavior*, vol.38, No.4, pp. 403- 426.
- Sekaran, Uma (1998): *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*. John Wiley and Sons , InC
- Serageldin, I. and Grootart, C. (1997). *Defining Social Capital: An integrating review*. Washington, D.C, The World Bank, PP80- 83.
- Sharifian S. M. (2001). Social Capital: Basic Concepts and Theoretical Frameworks. *Journal of Social Welfare*, 1(2): 5-18.
- Silkoset, R. (2012). Negative and Positive Effects of Social Capital on Colocated Firms' Withholding Efforts. *European Journal of Marketing*, Vol. 47 No. 1/2, pp. 174-197.
- Song, J. H. (2016). *The Effect of Social Capital on Organizational Performance in Different Cultures: A Cross-National Comparison of the United States and South Korea*. FIU Electronic Theses and Dissertations. 2613. <http://digitalcommons.fiu.edu/etd/2613>
- Thompson, A. Jr., and A. J. Strickland, (1999). *Strategic Management: Concepts & Cases*. 9th-Ed, Irwin.
- Unni, A. S. V. (2016). *A Study of Relationship between Social Capital and*

Organizational Citizenship Behavior. *International Journal of Managerial Studies and Research*, Vol. 2, Issue 4, PP 76-8

- Villena, V.H., et al. (2011). The Dark Side of Buyer–Supplier Relationships: a Social Capital Perspective. *J. Operations Management*. doi:10.1016/j.jom.2012.11. 001.
- Whetten, D. A. and Cameron, K. S. (1994). Organizational Effectiveness: Old Models and New Constructs. in Jerald Greenberg and Lawrence Erlbaum Associates (Eds.): *Organizational Behavior. The State of Science*, Jerald Greenberg and Lawrence Erlbaum Associates, New Jersey, pp.135-153.
- Willem, A., & Scarbrough, H. (2006). Social capital and political bias in knowledge sharing: An exploratory study. *Human Relations*, Volume 59(10): 1343–1370
- Williams, L. J., & Anderson, S. E. (1991). Job satisfaction and organizational commitment as predictors of organizational citizenship and in-role behaviors. *Journal of Management*, 17(3), 601–617.
- Zammuto, Raymond F. (1984): A Comparison of Multiple Constituency Models of Organizational Effectiveness, *Academy of Management Review*, Vol.9, No. 4, pp. 606- 616.
- Zhang, Y., Liao, J. & Zhai, J., (2011). Research on the Organizational Citizenship Behaviors Continuum and Its Consequences. *Business Research China*, Vol. (5), No. (3), pp. 364- 379.

ملحق رقم (١)

الاستبانة

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

في البدء أود أن أتقدم لكم بجزيل الشكر والعرفان لتفضلكم بالإجابة على فقرات الاستبانة التي بين أيديكم. حيث يقوم الباحث بإجراء دراسة حول رأس المال الاجتماعي والفعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.

آمل التكرم بالإجابة على جميع فقرات هذه الاستبانة بدقة وعناية، مع ملاحظة أن المعلومات التي سوف تقدمونها ستكون سرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع العلم أنه ليس هناك إجابات صحيحة وأخرى خاطئة بل الإجابات تعبر عن آرائكم.

أولاً- البيانات الأولية:

اسم جهة العمل:

النوع () ذكر () أنثى

العمر () أقل من ٣٠ سنة () ٣٠-٣٩ سنة () ٤٠-٤٩ سنة

() ٥٠ سنة فأكثر

المستوى التعليمي () ثانوية عامة فأقل () دبلوم بعد ثانوي

() جامعي () فوق جامعي

المستوى الوظيفي () مدير عام () مدير إدارة

() رئيس قسم/ وحدة () موظف

الخبرة في العمل () أقل من ٥ سنوات () ٥-٩ سنوات

() ١٠-١٤ سنة () ١٥ سنة فأكثر

ثانياً- الرجاء قراءة هذه العبارات جيداً ووضع علامة (√) بالخانة التي تعبر عن رأيك

الرمز	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
A1	لدي الثقة في أن زملاء العمل سيقدمون لي يد المساعدة إذا احتاج الأمر.					
A2	لدي الثقة في اهتمام الإدارة بحاجاتي الشخصية في العمل.					
A3	يمكنني الاعتماد على زملاء العمل في تسهيل أداء مهام وظيفتي.					
A4	أثق في المعلومات الواردة من الإدارة العليا في جهة عملي.					
A5	بشكل عام في جهة عملي يتم التعامل مع الموظفين بنزاهة واحترام.					
A6	في جهة عملي يتم حل النزاعات بين العاملين بطريقة عادلة ومنصفة.					
A7	ما تحققه جهة عملي من نجاح هو نجاح لي أيضاً.					
A8	نستخدم أنا وزملاء العمل نفس المفردات اللغوية والمصطلحات.					
A9	نتشارك أنا وزملاء العمل نفس الطموحات في العمل.					
A10	نتشارك كزملاء عمل في نفس الرؤية لما ينبغي أن تحققه جهة عملنا.					
A11	أشترك مع زملاء العمل في الرؤية حول كيفية تطوير جهة عملنا.					

الرمز	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
A12	نتفق أنا وزملاء العمل دائماً على ما هو مهم في العمل.					
A13	لدي إلمام بالقواعد الفنية والمصطلحات التي يستخدمها زملائي في العمل.					
A14	نفسر أنا وزملاء العمل الأحداث والتجارب التنظيمية بطريقة متماثلة.					
A15	لدي علاقات قوية مع مديري المباشر في العمل.					
A16	يفي زملاء العمل دائماً بوعودهم لبعضهم البعض.					
A17	في علاقتي مع زملاء العمل نتجنب ما يمكن أن يلحق الضرر بمصالحنا.					
A18	أعمل مع زملاء العمل بطريقة جماعية لحل المشكلات المرتبطة بالعمل.					
A19	أتواصل مع زملاء العمل عبر العديد من وسائل الاتصال الحديثة.					
A20	لدي علاقات قوية مع الزملاء بالإدارات والأقسام الأخرى في جهة عملي.					
A21	يتبادل العاملون عن طيب خاطر المعلومات مع بعضهم البعض.					

ثالثاً- الرجاء قراءة هذه العبارات جيداً ووضع علامة (√) بالخانة التي تعبر عن رأيك

الرمز	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
B1	أحاول إنجاز عملي بشكل مبكر عما هو محدد.					
B2	ألتزم بقواعد وتعليمات جهة عملي وإجراءاتها الرسمية.					
B3	أواظب على الحضور إلى العمل وحريص على عدم التغيب.					
B4	أركز على الجوانب الإيجابية في العمل أكثر من الجوانب السلبية.					
B5	أحرص على عدم إضاعة الوقت في الشكوى من الأمور الروتينية.					
B6	لا أميل إلى المبالغة والتهويل من مشكلات العمل التي تواجهني.					
B7	أحرص على متابعة كل أنشطة جهة عملي باهتمام بالغ.					
B8	أزود الزملاء بالمعلومات المناسبة التي تساعدكم على أداء أعمالهم.					
B9	أحرص على احترام حقوق وخصوصيات الزملاء الآخرين.					
B10	أتشاور مع الزملاء الآخرين قبل أن أبادر بأي تصرف قد يؤثر عليهم.					
B11	أساعد زملائي في العمل إذا كان لديهم حجم عمل كبير.					
B12	أقوم بأداء عمل الزملاء في حالة غيابهم عن العمل.					
B13	أقوم بمساعدة وتوجيه زملاء العمل الجدد حتى إذا لم يطلب مني ذلك.					

رابعاً- الرجاء قراءة هذه العبارات جيداً ووضع علامة (√) بالخانة التي تعبر عن رأيك

الرمز	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
C1	يزداد عدد الموظفين باستمرار لسد احتياجات التوسع في مهام جهة عملي.					
C2	تقدم جهة عملي خدمات متميزة تدعم حاجتها لمزيد من المخصصات المالية.					
C3	لدى جهة عملي المرونة الكافية لمواجهة التغيرات في البيئة المحيطة.					
C4	تولي جهة عملي اهتماماً كبيراً بالعاملين المؤهلين علمياً.					
C5	تتكيف جهة عملي مع التغيرات الجديدة بصورة جيدة.					
C6	تهتم جهة عملي بتلبية كافة احتياجات عملائها المتغيرة.					
C7	تحفز جهة عملي العاملين على تجريب أساليب حديثة في أداء المهام.					
C8	تتميز الخدمات التي تقدمها جهة عملي بالجودة النوعية.					
C9	حجم العمل المنجز في جهة عملي كبير جداً.					
C10	أهداف جهة عملي محددة بدقة وواضحة لكل المستويات التنظيمية.					
C11	نشارك كعاملين في صياغة وتحديد أهداف جهة عملنا.					
C12	تحدد جهة عملي أهدافها وفقاً لأولويات العمل المناط بها.					
C13	تلتزم جهة عملي التخطيط في جميع أعمالها.					
C14	تحقق جهة عملي أفضل استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.					

الرمز	الفقرات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
C15	يتم مراجعة إنجاز المهام بانتظام للتأكد من مطابقتها للمعايير المحددة.					
C16	يدرك كل فرد من العاملين نطاق مسؤولياته الوظيفية بوضوح.					
C17	يتميز الأداء في جهة عملي بالاستقرار والسلاسة					
C18	تؤكد الإدارة في جهة عملي على التوثيق الرسمي في كل أعمالها.					
C19	يتم تنفيذ جميع الأعمال في جهة عملي وفقاً لنظام اتصالات واضح.					
C20	تستفيد جهة عملي من تقنية نظم المعلومات في تنفيذ أعمالها.					
C21	قنوات الاتصال في جهة عملي جيدة.					
C22	تؤكد جهة عملي على التطوير المهني لجميع العاملين.					
C23	تتيح جهة عملي فرصاً تدريبية متنوعة لجميع العاملين بها.					
C24	تعزز جهة عملي عمليات التطوير الذاتي للعاملين.					
C25	تقدر جهة عملي الجهود التي يبذلها العاملون من خلال نظام مكافآت مرنة.					
C26	هناك جو من الإخاء يسود العمل داخل جهة عملي.					
C27	في جهة عملي يتم اتخاذ القرارات بطريقة جماعية.					
C28	تهتم الإدارة بمعالجة النزاعات الشخصية بين العاملين.					

شاكر ومقدر تعاونكم،،

الباحث في سطور

الدكتور/ طارق عطية عبدالرحمن

- حصل على درجة الدكتوراه من جامعة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٧ م.
- تدرج منذ تخرجه من الجامعة في سلك التدريس بالجامعة حيث عمل معيداً ثم مدرساً مساعداً، ثم أستاذاً مساعداً، ثم أستاذاً مشاركاً بجامعة كفر الشيخ عام منذ عام ٢٠١٣ م وحتى الان، وحالياً يعمل أستاذاً مساعداً بمركز البحوث والدراسات بمعهد الإدارة العامة في الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- قام بكتابة ونشر أكثر من (٢٩) بحثاً علمياً نُشرت في مجلات علمية محكمة مصرية وعربية، وعالمية (indexed scoups journals)، ومؤتمرات علمية محلية وإقليمية تناول فيها عدداً من موضوعات الاهتمام.
- قام بتأليف عدد من الكتب المحكمة منها على سبيل "دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية: منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية" ٢٠١٣. كما قام بإنجاز عدد من الأعمال العلمية المترجمة منها ترجمة كتاب بعنوان (SAMPLING ESSENTIALS: Practical Guidelines for Making sampling Choices. من منشورات "SAGE Publication, Inc, 2012" تحت عنوان "أساسيات اختيار العينة في البحوث العلمية: مبادئ توجيهية عملية لإجراء اختيارات العينة البحثية" في عام ٢٠١٥ م.
- شارك في تنفيذ العديد من البرامج التدريبية والحلقات التطبيقية بمعهد الإدارة العامة بالرياض منذ عام ١٤٣١ هـ وحتى الان، منها على سبيل المثال أساليب البحث العلمي، وتصميم الاستبانة، وتصميم المسوح الإحصائية، والأساليب الإحصائية في الدراسات الميدانية، وتحليل العلاقة بين المتغيرات. بالإضافة إلى التدريب على البرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات في البحوث الاجتماعية منها (SPSS)، وبرنامج (AMOS)، والتحليل باستخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (structural equations modeling "SEM").
- تصميم ومراجعة عدد من الحقائق التدريبية والبرامج والحلقات التدريبية والملفات

العلمية للمقررات الدراسية والتدريبية بمعهد الإدارة العامة عام منذ عام ١٤٣١هـ وحتى الآن.

- تقديم العديد من الاستشارات العلمية والإحصائية ودعم الباحثين في مجال منهجية البحث العلمي والتحليل الإحصائي للبحوث الميدانية التي يشارك بها المعهد ومنسوبيه في المجالات العلمية والندوات واللقاءات والمؤتمرات العلمية داخل المملكة وخارجها.

- شارك في عدد من المشروعات البحثية كباحث رئيس (PI) أوباحث مشارك (COI) الممولة من عدد من الجهات منها جامعة كفر الشيخ، وجامعة طنطا بجمهورية مصر العربية، وجامعة الملك خالد، وجامعة حائل بالمملكة العربية السعودية.

- شارك في العديد من المشروعات البحثية والمشروعات التنموية الوطنية بجمهورية مصر العربية والتي تم تنفيذها في الفترة من عام ٢٠٠٠ م. وحتى عام ٢٠١٠ م. بالتعاون بين جامعة طنطا وجامعة كفر الشيخ وكل من وزارة التنمية المحلية، والبنك الدولي، ومنظمة الفاو FAO.

- المشاركة كعضو في لجنة البحوث العلمية بمعهد الإدارة العامة بالرياض لعدة دورات. كما شارك كعضو هيئة تحرير مجلة "الإدارة العامة" التي يصدرها معهد الإدارة العامة بالرياض كل ثلاثة شهور لدورتين متتاليتين.

- شارك كعضو تنفيذي بمشروع الجودة والاعتماد في جامعة كفر الشيخ في الفترة من ٢٠٠٧م. حتى عام ٢٠١٠م. وعضو فريق معيار البحث العلمي في فرق عمل التقويم الذاتي المؤسسي ضمن مشروع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بمعهد الإدارة العامة بالرياض ١٤٣٥-١٤٣٦هـ.

- عضو فريق إعداد وكتابة تقرير الدراسة الذاتية (SSR) للاعتماد المؤسسي لمعهد الإدارة العامة وفقاً لمتطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

- محكم معتمد لدى عدد من الجهات والمجلات العلمية في مصر والمملكة العربية السعودية، كما شارك في تقييم البحوث - محور الأبحاث الإنسانية والاجتماعية- بالمؤتمرات العلميين السادس والسابع لطلاب وطالبات التعليم العالي للعام الجامعي بجامعة الأمير سلمان بن عبد العزيز (الأمير سطاتم بن عبد العزيز حالياً).

-
- قام بالإشراف على عدد من طلاب الدراسات العليا لدرجتي الماجستير والدكتوراه حصلوا جميعا على درجاتهم العلمية.
 - حضور واجتياز العديد من الدورات والبرامج التدريبية ضمن برنامج تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا وكفر الشيخ (FLDP)، ومعهد الإدارة العامة بالرياض.
 - عضو بالجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة، وعضو بنادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة كفر الشيخ وجامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
 - حاصل على عدد من شهادات الشكر والتقدير من عدة جهات في مصر والمملكة العربية السعودية.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد الإدارة العامة ولا يجوز اقتباس جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه بأية صورة دون موافقة كتابية من المعهد إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

تم التصميم والإخراج الفني والطباعة في
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٣٩هـ

هذا البحث

يؤدي التفاعل بين كل من الجوانب الإنسانية والاجتماعية والجوانب التقنية في المنظمات والأجهزة الحكومية إلى تحقيق التوازن في الجوانب التنظيمية للعملية الإدارية مما يؤدي إلى تحسين فعاليتها. وهناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين على أن إصلاح القطاع العام يبدأ بتحسين فاعلية وأداء الأجهزة الحكومية. وتطوير مواردها البشرية. واكتساب ثقة العملاء والمجتمع. وقد ظهرت وتطورت اتجاهات ومفاهيم جديدة في الفكر الإداري المعاصر تؤكد على ذلك من أبرزها مفهوم المواطنة التنظيمية ومفهوم رأس المال الاجتماعي باعتبارهما أداتين تستطيع من خلالهما المنظمات مواكبة التغيرات ومواجهة التحديات وتحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها.

وقد ازداد الاهتمام بمفهوم رأس المال الاجتماعي -والذي يعكس العلاقات الاجتماعية السائدة بين العاملين داخل المنظمة وخارجها. والثقة المتبادلة المبنية على القيم والمعايير الحاكمة لعمل الجماعة- في بيئة الدراسات الإدارية نتيجة للتغيرات والتحويلات الاجتماعية واسعة المدى التي تشهدها المجتمعات خلال العقدين الماضيين. والتحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي. واعتبار رأس المال الاجتماعي أحد الموارد النادرة.

ومع إعلان المملكة العربية السعودية لرؤيتها (٢٠٣٠) وتأكيداتها على أهمية دور العنصر البشري المتمثل بالأفراد وجماعات العمل باعتبارهم القوى المؤثرة في تشكيل حركة هذا التحول ومواجهة التحديات من خلال ما يقومون به من مهام. فإن الاهتمام بالتزامهم وأدائهم لمهامهم الرسمية (المنصوص عليها في الوصف الوظيفي) وغير الرسمية (السلوك الإضافي أو سلوك المواطنة التنظيمية) ضمن الشبكة الاجتماعية أصبح من أولويات عمل الأجهزة الحكومية. لذلك أصبحت هناك حاجة ملحة لقياس وتقييم فعالية الأجهزة الحكومية بهدف تدعيمها وتدعيم إدارتها بشكل يساعد على زيادة فعاليتها في تحقيق الأهداف المنوطة بها للإسهام بفعالية في تحقيق رؤية (٢٠٣٠).

والسؤال الذي يطرحه هذا البحث يدور حول كيفية إسهام رأس المال الاجتماعي التنظيمي في تعزيز فعالية الأجهزة الحكومية السعودية في ظل ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية. ولتحقيق ذلك تم توظيف نظرية رأس المال الاجتماعي. بالإضافة إلى أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM)؛ لبناء واختبار نموذج بنائي لدور رأس المال الاجتماعي التنظيمي في تعزيز فعالية الأجهزة الحكومية.

وقد خرج البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات المهمة التي يمكن أن تساهم في تفعيل المبادرات ذات العلاقة بدور الأجهزة الحكومية في تحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠).



9 9 6 8 1 4 2 7 7 9